

« بداية المبتدئ في الفروع »
 الشيخ الامام ابو الحسن علي بن ابي بكر المرغيناني الحنفية المتوفى ٥٩٤ هـ وهو مختصر
 اوله الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في الضلال واليه انما يرجعون
 والجامع الصغير واختاره ترتيب الجامع الصغير تبارك بما اختاره محمد بن الحسن
 وقام ولو فقت لشرحه اسمه بكفاية المترجم وهذا الشرح ليس بموجود
 ونظم البداية لابي بكر بن علي الحافظي المتوفى ٧٦٥ هـ الذي كشف الظنونه

سراج الظلام وهدى التمام . وهو شرح (در المبتدئ و ذخرة المقتدى)
 المعروف بمنظومة الرافعي نظم في مسائل بداية المبتدئ للمرغيناني .
 وصاحب سراج الظلام . يعني الشارح : ابو بكر بن علي بن محمد الحارثي
 الزبيدي

Ms. Safayiki

الحسن الاول من سراج الظلام وهدى التمام
 تأليف شيخ الاسلام والامة العلامة
 الفقيه الاجل العالم العلامة فخر الدين
 ابى بكر بن علي الحارثي رحمه الله
 ورضي عنه ونفعنا به وعلو منتهى امره
 على من ذهب امام الامام
 فخر الاسلام وسراج الظلام الامام
 ابى حنيفة النعمان بن ثابت
 التابعي الكوفي رضي الله عنه وارضاة وجعل الجنة مأواه امين

شرح منظومة بداية متن الهداية تأليف شيخ الاسلام
 فخر الملة والدين ابى بكر بن علي الحارثي رحمه الله

ومعه مجموع عثمان بن عفان

8054



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	İzmir
Yeni	110
Eski	195

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وقف عن خوم عثمان افندي سلا

وقف
 من الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله فاطر السموات والأرض ومقدر الأفلاك ومصير الأحياء
 وباعث الأموات ومفضل الإنسان على سائر المخلوقات من الحيوانات والجمادات
 فخالقه به من العقل والادب والطاعات وقوله لا اله الا هو المستحق للعبادة
 والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله حين خلق الله اجمايع
 الملائكة والنبين ورضي الله عن الصحابة اجمعين
 الفقه شرح المنظوم في الفقه الاجل الامام الاوحد سراج الدين شافعي على
 ابن موسى في مواضعها مشكلا فيها ومبين لمعضلاتها لا يفتقرها من كتابها
 القامد والناقد والمبني والعابد ويستفيد منه العلماء والاحلام ويستفيد منه المتعلمون
 صغار الرقام والجلال والامام فالأفقي وبالله التوفيق والاغتصاص وبه الاعانة على التمام
 الامام
 الكتب مؤلفه واما الخطيب
 ٢٩٠

الحال والامام فاروق
قال الامام الزهراء
في كتابها
اي افضل ما يبدا به في ايامه
وامام الخطيب اي قبل الخطيب يعني به خطبه الجمعة وخطبه
وعنه ذلك
الاغنياء والكسوف والامام
حمد الاله والسلام على النبي فامع الاسترا
الحمد هو الوصف الجميل على الله بالوصيل والاله المستحق للعبادة
والله مفرع الخلق ومجاهد ومقاتل الخ وهو الشا على الله جميل صفاته
والشأن الشا عليه بارغامة والحمد ارفع من حيث ان فيه معنى الملتج من المنعم
عليه وعنه المنعم ولا يكون الشا من المنعم عليه والشأن اعم
من الحمد من حيث انه يكون باللسان والقلب والحواس والحمد لا يكون الا
باللسان وحده والسلام على النبي فامع الاسترا
النبي قال بعضهم النبي بالهن اي ينبي وتجب عن الله
عن رجل فقال الاكثرون هو عين مفهوم من ينبي يقول الله اذ ان رفع وهو
صلوات الله عليه في ارفع المنازل واعلاها
الشأن ومبطله بقا فرفعه واقرعه اذ ابداه دليله مفهوم من هو ما مدح
ومنه العجبة واحده المقامع من حديده قال
عند باب القاسمي المصطفى اليك في

ومن العجوة وأحد المقامع من حديثه
محمد بن حنبل بن عذنان **الحاشي المصطفى** **البيهقي**
 سمي محمد الكشي حضاله الحموده وأعلام ذلك الله تعالى يليه ذكر شيعه
 عليه السلام قال الله تعالى ومن عتاك ذلك كأي الأة كز والأوتك معي
 في الصلاة والخطب وعنه ذلك في الشهادتين وفي الأذان والإقامة والشهاد
 حيث بنى عدنان يعني عدنان بن أدة
 الحاشي المصطفى إلى حله هاشم بن عبد مناف واسمه
 هاشم حمز و أمنا سمي هاشم لأنه أول مثل هاشم

فصل في هذا نظم ذن المهدي المحقق في الفقه وذخر المقتدي
ابن محمد تبصرة الناس او **دعته كثر للناس**
ابن فلان استخف هذا اي هذا العلم المذكور في البداية وقوله دأب المديب الدابة
وقوله مشوع المديب المشوع المستأصل للشيء المحقق له والمبستر المشعل للشيء
والدأب التولوا الكبار والمشرقت المضيض بالاشراق الشمس اذا اضاءت واشرفت اذا اطلعت
قال الله تعالى واشرفت الارض بنور نهارها اي اضاءت بهدله بها سحر النور كما سبق
التي صلى الله عليه وسلم نوراً وكما سحر القرآن نوراً وبما ان نور الارض الالهة كما ان نور الدين
العلم وقال يصير خلق الله نوراً لاهل الفقه غير الشمس والقمر والارض الذي تكتسب
عنه وقته في الارض واستوتفت والزخز واجد الزخز وهي الانبياء النبوة الذي يهدى
الانسان لوقت حاجته **وقوله** ابد عنه تبصرة الناس اي التبصرة والتبصرة ما يتبصر به الناس
والناس جمع انسان **وقوله** للناس اي تبصرة كثره الناس وهو من الشياطين يكتب بالياء قاله الله
لما اثنى سبحانه ابوالحسن **عليه السلام** في ارض اليمن
عليه السلام في ارض اليمن **امامنا في الشرح والمشرح** و **امامنا في الشرح والمشرح**
فليس بالمشرك والمطروح **عندي امير شيخي النصوح**
مراتبه والدي بطنه **ايضا ولا اعصى ابي في حكمه**
فان جامع العلم **واصل خير بالله من اصل**
وقبه قد اودع سرغامص **وفضله بين الانام قابض**
العلماء الكثر العلم والعافية للمبالغة يقال من حل علامه اي عالم جدا وهو العلم من قوله
عالم **وقوله** الكامة بين نوح هو علي بن ابي طالب سليمان الابوي مشوب الى ابي
بن كلب الانصار الخزرجي الضحاوي رضي الله عنه **وقوله** في الشرح والمشرح والمشرح والمشرح
من المختصرات والمشرح من المبينة والشرح في اللغة هو البيان والنصوح بفتح النون اي كثر النصح
صادق فيها كما يقال صوب وشاوب **شديد الصبر كثر الشكر وقوله** باله من اصل باله كلمة
تستعمل لتخفيف الشئ وتعطيه **وقوله** وفضله بين الانام قابض اي فضله باطن وظاهر والقابض
المتشدد الذي لا يعطي ولا يشترط والنام النور والاش وكلاهما في وح والاعطاء الانام جمع العلم قال
رحمة الله وهو الذي في العلم لي تشبها **يا فاجز الحيز شيخي والابا**
والدرفها لكل جزو يفتقر **من حشوات الحرمين عسرا**
واخرهما ما ليس اذن سمعت **به ولا عين عليه اطلعت**
وسر الكتاب وانشرح صدر **لفهم ما نظم به يا ذخر**
وقوله فاجز الحيز شيخي **ولا يترك** **مرادك** **يتجده على ابي** **ناجما له** **وذهبا له** **ولان الشيخ**
يهلمه امر دينه واخرته **فان** **عاج به في الدين** **اكثر من الانتفاع بالاب** **لان الانتفاع**
في امور الدنيا وسبابها **وحشوات الحرمين** **واحدة منها** **معاينة الف** **وقوله** **والاخر**
ما ليس اذن سمعت **فان** **عاج به في الدين** **اكثر من الانتفاع بالاب** **لان الانتفاع**
عليه اطلعت **عليه** **يا فاجز الحيز شيخي** **اي** **اقبحه** **وتوهمه** **وامر في العلوم**

وقوله شرحا عن اي فضل باطن في العلم

فصل في هذا نظم ذن المهدي المحقق في الفقه وذخر المقتدي
ابن محمد تبصرة الناس او **دعته كثر للناس**
ابن فلان استخف هذا اي هذا العلم المذكور في البداية وقوله دأب المديب الدابة
وقوله مشوع المديب المشوع المستأصل للشيء المحقق له والمبستر المشعل للشيء
والدأب التولوا الكبار والمشرقت المضيض بالاشراق الشمس اذا اضاءت واشرفت اذا اطلعت
قال الله تعالى واشرفت الارض بنور نهارها اي اضاءت بهدله بها سحر النور كما سبق
التي صلى الله عليه وسلم نوراً وكما سحر القرآن نوراً وبما ان نور الارض الالهة كما ان نور الدين
العلم وقال يصير خلق الله نوراً لاهل الفقه غير الشمس والقمر والارض الذي تكتسب
عنه وقته في الارض واستوتفت والزخز واجد الزخز وهي الانبياء النبوة الذي يهدى
الانسان لوقت حاجته **وقوله** ابد عنه تبصرة الناس اي التبصرة والتبصرة ما يتبصر به الناس
والناس جمع انسان **وقوله** للناس اي تبصرة كثره الناس وهو من الشياطين يكتب بالياء قاله الله
لما اثنى سبحانه ابوالحسن **عليه السلام** في ارض اليمن
عليه السلام في ارض اليمن **امامنا في الشرح والمشرح** و **امامنا في الشرح والمشرح**
فليس بالمشرك والمطروح **عندي امير شيخي النصوح**
مراتبه والدي بطنه **ايضا ولا اعصى ابي في حكمه**
فان جامع العلم **واصل خير بالله من اصل**
وقبه قد اودع سرغامص **وفضله بين الانام قابض**
العلماء الكثر العلم والعافية للمبالغة يقال من حل علامه اي عالم جدا وهو العلم من قوله
عالم **وقوله** الكامة بين نوح هو علي بن ابي طالب سليمان الابوي مشوب الى ابي
بن كلب الانصار الخزرجي الضحاوي رضي الله عنه **وقوله** في الشرح والمشرح والمشرح والمشرح
من المختصرات والمشرح من المبينة والشرح في اللغة هو البيان والنصوح بفتح النون اي كثر النصح
صادق فيها كما يقال صوب وشاوب **شديد الصبر كثر الشكر وقوله** باله من اصل باله كلمة
تستعمل لتخفيف الشئ وتعطيه **وقوله** وفضله بين الانام قابض اي فضله باطن وظاهر والقابض
المتشدد الذي لا يعطي ولا يشترط والنام النور والاش وكلاهما في وح والاعطاء الانام جمع العلم قال
رحمة الله وهو الذي في العلم لي تشبها **يا فاجز الحيز شيخي والابا**
والدرفها لكل جزو يفتقر **من حشوات الحرمين عسرا**
واخرهما ما ليس اذن سمعت **به ولا عين عليه اطلعت**
وسر الكتاب وانشرح صدر **لفهم ما نظم به يا ذخر**
وقوله فاجز الحيز شيخي **ولا يترك** **مرادك** **يتجده على ابي** **ناجما له** **وذهبا له** **ولان الشيخ**
يهلمه امر دينه واخرته **فان** **عاج به في الدين** **اكثر من الانتفاع بالاب** **لان الانتفاع**
في امور الدنيا وسبابها **وحشوات الحرمين** **واحدة منها** **معاينة الف** **وقوله** **والاخر**
ما ليس اذن سمعت **فان** **عاج به في الدين** **اكثر من الانتفاع بالاب** **لان الانتفاع**
عليه اطلعت **عليه** **يا فاجز الحيز شيخي** **اي** **اقبحه** **وتوهمه** **وامر في العلوم**

وقوله

فصل في هذا نظم ذن المهدي المحقق في الفقه وذخر المقتدي
ابن محمد تبصرة الناس او **دعته كثر للناس**
ابن فلان استخف هذا اي هذا العلم المذكور في البداية وقوله دأب المديب الدابة
وقوله مشوع المديب المشوع المستأصل للشيء المحقق له والمبستر المشعل للشيء
والدأب التولوا الكبار والمشرقت المضيض بالاشراق الشمس اذا اضاءت واشرفت اذا اطلعت
قال الله تعالى واشرفت الارض بنور نهارها اي اضاءت بهدله بها سحر النور كما سبق
التي صلى الله عليه وسلم نوراً وكما سحر القرآن نوراً وبما ان نور الارض الالهة كما ان نور الدين
العلم وقال يصير خلق الله نوراً لاهل الفقه غير الشمس والقمر والارض الذي تكتسب
عنه وقته في الارض واستوتفت والزخز واجد الزخز وهي الانبياء النبوة الذي يهدى
الانسان لوقت حاجته **وقوله** ابد عنه تبصرة الناس اي التبصرة والتبصرة ما يتبصر به الناس
والناس جمع انسان **وقوله** للناس اي تبصرة كثره الناس وهو من الشياطين يكتب بالياء قاله الله
لما اثنى سبحانه ابوالحسن **عليه السلام** في ارض اليمن
عليه السلام في ارض اليمن **امامنا في الشرح والمشرح** و **امامنا في الشرح والمشرح**
فليس بالمشرك والمطروح **عندي امير شيخي النصوح**
مراتبه والدي بطنه **ايضا ولا اعصى ابي في حكمه**
فان جامع العلم **واصل خير بالله من اصل**
وقبه قد اودع سرغامص **وفضله بين الانام قابض**
العلماء الكثر العلم والعافية للمبالغة يقال من حل علامه اي عالم جدا وهو العلم من قوله
عالم **وقوله** الكامة بين نوح هو علي بن ابي طالب سليمان الابوي مشوب الى ابي
بن كلب الانصار الخزرجي الضحاوي رضي الله عنه **وقوله** في الشرح والمشرح والمشرح والمشرح
من المختصرات والمشرح من المبينة والشرح في اللغة هو البيان والنصوح بفتح النون اي كثر النصح
صادق فيها كما يقال صوب وشاوب **شديد الصبر كثر الشكر وقوله** باله من اصل باله كلمة
تستعمل لتخفيف الشئ وتعطيه **وقوله** وفضله بين الانام قابض اي فضله باطن وظاهر والقابض
المتشدد الذي لا يعطي ولا يشترط والنام النور والاش وكلاهما في وح والاعطاء الانام جمع العلم قال
رحمة الله وهو الذي في العلم لي تشبها **يا فاجز الحيز شيخي والابا**
والدرفها لكل جزو يفتقر **من حشوات الحرمين عسرا**
واخرهما ما ليس اذن سمعت **به ولا عين عليه اطلعت**
وسر الكتاب وانشرح صدر **لفهم ما نظم به يا ذخر**
وقوله فاجز الحيز شيخي **ولا يترك** **مرادك** **يتجده على ابي** **ناجما له** **وذهبا له** **ولان الشيخ**
يهلمه امر دينه واخرته **فان** **عاج به في الدين** **اكثر من الانتفاع بالاب** **لان الانتفاع**
في امور الدنيا وسبابها **وحشوات الحرمين** **واحدة منها** **معاينة الف** **وقوله** **والاخر**
ما ليس اذن سمعت **فان** **عاج به في الدين** **اكثر من الانتفاع بالاب** **لان الانتفاع**
عليه اطلعت **عليه** **يا فاجز الحيز شيخي** **اي** **اقبحه** **وتوهمه** **وامر في العلوم**

فاغسلوا اذا غسل لا يكون الا بالمال والصعيد قوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا اي طاهرا والاعمال
الغسل والمسح والغسل قوله فاعسلوا وجوهكم اي وجهي ووجهي قوله وامسحوا برؤوسكم ووجوهكم
المحدث والنجاسة في الحديث قوله او جاحدا منكم من الغائط والنجاسة قوله وان كنتم جنبا فاطهروا
والوجبات المبرص والسفر وما قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفار او لم تجدوا ماء فامسحوا بوجوهكم
والغائط قوله تعالى او جاحدا منكم من الغائط والماء مسحه قوله او لم تجدوا ماء فامسحوا بوجوهكم
تطهير الذنوب وانما الذهب فالله تعالى لم يوجب له ولا يبرأ منه عليه وانما الذهب
موت شهيدا قال عليه السلام من داو على الوضوء ما شهد به فمات من قول المصنف
مشحونة القطر بكل فابده قال رحمه الله

بأمر بالظهر لدي القيام الى الصلوة يا اولي الافهام

قوله لدي اي عنده ومنه قوله تعالى وما كنت الا خصوفا اي عندهم ولدن مثله
قال الله تعالى من لدن حكيم عليم اي من عنده حكيم عليم **وقوله** يا اولي الافهام اي بالولي
الذكر والهرقة والذهب **وقوله** لدا القيام اي الصلوة والصلوة والاداء اذ اقمتم
الي الصلوة اي اذ اقمتم الي الصلوة وانتم محدثون قال رحمه الله

و للوضوء سنن وقرض ومستحبات له ونقص

السنن جمع سنه والسنن في اللغة هي الطريقة سواء كانت مرضية او غير مرضية
والصلوة لله عليه وسلم من سنن حسنة كان له ثوابها وثواب من عمل بها اي يوم الغيبة من
سنن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها اي يوم القيامة وفي الشريعة عبارة
عما واطب عليه النبي صلى الله عليه وسلم او واحد من الصحابة ويوجب الله على ائمتها وولايها
على تركها ما لا يقينه ابو الميثب السنة ما يكون ثابرا لها فاستأوا جاحدا هاشميا عارفا
والنقل ما يكون ثابرا حجة ما استأوا جاحدا هاشميا عارفا في اللغة هو القطع والتقدير قوله
تعالى سورة انزلناها وفرضناها اي قدرناها وقطعنا الاجل ما فيها فطاعتها بقدر ما فيها
التفقد اي قدرناها وفي الشريعة عبارة عن حكم مقدم لا يحتفل زياده ولا نقصا ما سبق
بدليل قطعي لا شبهة فيه كالفقران والخبر المتواتر حتى انه يكفر جاحدا وقوله ومستحبا
له ونقص نبيه في موضعه ان سأل الله تعالى قال رحمه الله

قال المصنف غسل الوجه والذراعين والمسح بالراس وغسل الرجلين

الغسل هو الاسالة وجرد الوجه من قضاة الشهور الى اسفل الذنن طولا ومن شحمة الاذن عرضا
حتى انه يجب غسل الياس الذي بين العذات والاذن عندهما والاعلى بوسو لا يجب فان غسل
وجهه ولم يصل الى ما تحت حاجبيه اجزا كذا في النبايع ولو لم يمتد عينه واجتمع رءوسها
في جانب العين والخصر وجب عليه ايضا الى الماقي كذا في الوجيز المصنوع وسخ العين
وموق العين لهما ما يابى الانف وجهه ماقي والالحاط به لا يبرأ منهما ما يابى الاذن
وقوله والذراعين اي منتهى ما بين يدي عندهما من الاصابع الى المرافق فان عكس جانب
في الخنجر ويحب غسل كل ما كان موكبا على اعضاء الوضوء كالاصبع الزاوية والكوكب الزاوية
فان خالوا الغسل ما يحاذي محل الغرض ولا يلزمه غسل ما فوقه كذا في النبايع وفي

وفي القنوب العينين في الظهر من هاتين الطهارة والوضوء والبدن لا يمنع وكذا الثياب
والطهارة منه لا يمنع والحجاب اذا تجدد ويستحب بين تمام الوضوء والغسل كذا في الوجيز
وقشرة الفرجة اذا ارتفعت ولم يصل اليها الى ما تحتها لا بأس به في الوضوء والغسل في الفرج
بينهما وبين الحجاب ان قشرة الفرجة متصلة بالجلد اتصالا الى الخلقه **وقوله** والمسح بالراس
مقتضى الناصب والركب **رحمته الله**

والكعب والركن في الوضوء ومسح الراس منه نقص

الكعب هو العظم الثاني المتصل بعظم الساق وهو الصحيح والركن وهو العظم الثاني
ومولده المرفق هو كسر اليه وفتح النوا وعكسه المفضل بفتح الميم وكسر الصاد وقوله
ومسح راسه الراس منه يغرض اجزائه من راسه قول الشافعي في التقديرين في راسه
قوله كفي انتم راسه راسه او كفي قال رحمه الله

والسنن ابتداء وبالسجدة وغسله الكعبين والسواك له

الهامي قوله ابتداء اي يوجب الوضوء ابتداء الوضوء والسجدة تسبحة الله تعالى والالام
فيها نكته مواضع في كفيها وصفتها وقتها وكفيها تسبحة الله الطاهر والحمد لله على
الاسلام وان قال السجدة الرحمن الرحيم اجزاء لان المراء من السجدة هنا سجد ذكر الله تعالى
لا التسبحة على النبيين واما صفتها فذكر القدر وربي انما سجد واختار صاحب الهداية انها
مستحبة والوهو الصحيح واما وقتها فقبل الاستنجاء وهذه هو الصحيح وان اراد ان يسجد قبل
الاستنجاء سجد قبل كشوف العورة فان كشوف العورة قبل التسبحة تسبيح بقلبه ولا يكره كذا في السجدة
لان ذكر الله تعالى حال الاكشاف غير مستحب فظها لا سجدة تليها فان تسبيح التسبحة في اول الوضوء
ايها مني ذكره قبل الفزع حتى لا يخلو الوضوء منها ومولده بالسجدة اي بسجدة الله كما يقال
السجدة في نحو سبحان الله والحمد لله والصلوة والسلام في الاصول والحوادث ولا
قوة الا الله والحمد لله في حي على الصلوة حي على الصلاة وقوله وغسله الكعبين يعني غسل اليدين
ثلاثا قبل الاداء الى الاذن والرسع ويفسها قبل الاستنجاء وهذه وسمى الكوكب لان يابو عنه
نفسه ما يورده ان يمنع ما خول من الكعب وهو المنع وقوله والسواك له اي للوضوء
السواك من سنن الوضوء والسنن في السواك من سنن الصلوة فايده الخلف اذا توضا اذ عذبا
لصلوة الظهر يسواك وبقي على وضوءه الي العصر والمغرب كان الاول سنة لكل عندنا وعند
يستن ان يشاكر لكل صلوة واما اذا استوى السواك للظهر فذكره بعد ذلك وانما يستحب له

ان يستأخي حركته في كل صلاة وان كان متوضيا فهو من سنن الصلوة في الكلام في السواك
محدثا وهو من سنن الوضوء وان كان متوضيا فهو من سنن الصلوة في الكلام في السواك
في اربعة مواضع في وقته وصفته وكيفية وصافه اما وقته فهذا الموضوعة واما صفة
فهو سنة مؤكدة وفي الهداية الاصح انه مستحب ويستحب ايضا عند استحضار الاستحسان
وعند زفير السجدة وما كيفية فقوان يشاكر اعلى الاستحسان واستأخيها غير استحسانه
وهو طول الفم ويستحب من الجانب الايمن واما ما فقهه فانه يستحب التسبيح والتفكير المبرر
ويذهب بالعلم ويقطع المبرر ويطلب التمهلة ويرضي الرب ويستحب التيقظ ويريد

منه

م

الاصح

في الحسنة ويوافق السنة ويظهر الغم والصلوة فيه زهدا في سبيل الله فان لم يجد شيئا
استعمل خرقه خشية او اصبغ الشبابة من يمينه قال **رحمة الله**
وعسله للعرس والاف مائة ومسح اذنيه للرأس **سما**
قوله وغسله للعرس والاف مائة يعني الموضه والاستسقاء وما شئت من مولى ان عندنا وقال
مالك ورضان وكيفية الموضه ان يوضع فيه ثلثا باخذ ثلثا مرة ما جديا ثم يستسقى كذلك
ولو توضع ثلثا من عذرة واحدة لم يضر شيئا بالسنة على والصرى رحمه الله
يصبر ثيابها قال واخافوا في الاستسقاء ثلثا من عذرة واحدة قبل ان يصبر ثيابا بالسنة على
الموضه لان في الاستسقاء يحدو الماء المستعمل الى الكلى وفي الموضه لا يحدو ولا يدرك عيني
امساكه والمبالغة في ما سجد ادا كان غير ضابطا وخالعا في صفة المبالغة والشعر لا يسه
هي في الموضه يدبر الها في فيه من جانب الى جانب وقال الامام خواهر زاده هي في الموضه
في الفرقة وفي الاستسقاء ان يجذب الماء بيمينه الى ما شئت من مولى ان عندنا وقال
اجزاه والافصل ان يلقيه في الارض لان ما شئت من مولى ان عندنا وقال
ويستسقى باليسرى وفي المستسقاء يستسقى باليسرى ويستسقى باليسرى والاستسقاء
هو اخراج الماء من الانف وقوله ومسح اذنيه للرأس تنها اذنين سنة موكده ومسح
ظاهرها وباطنها وهو ان يدخل سبابة في ضلوعه وما شئت من مولى ان عندنا وقال
ن وايضا اذنيه ويدبرها بيمينه على ظاهرها اذنيه **وقوله** لرأس تنها اذنين يعني بالمال الذي
مسح به رأسه وصورة ذلك انه اذا اراد مسح رأسه وضع من كل واحد من اليدين ثلثا اصابع
من مقلبه من اسفله ولا يرفع الا بهما ولا الشبابة ويجا في يمين كفيه ويدبرها الى القفا فيضع
كفيه على مؤخرة رأسه ويدبرها الى مقدم رأسه ثم مسح ظاهرها اذنيه باليمين ويدبرها
باليمنى كذا في المستصفي فذلك في قوله ومسح اذنيه للرأس تنها اذنين وانتبه تنها على
المصدر وعند الشافعي ياخذ لاذنيه ما جديا بغير الماء الذي مسح به رأسه ولم يذكر في
الظمر مسح الرقبة فقل هو سنة وهو اختيار ابي جعفر الطحاوي وقبل مستحب وهو
اختيار ابي اسحق الشافعي ومسحها بما جديا وفي النهاية مسحها بظاهر الاكفين ومسح اليدين
بظهرهما قال رحمه الله وسن في الحجة والاصابع **سما**
اما تحليل على فستحب عيدها وقال ابو يوسف سنة وهو اختيار القدر ومري رحمه الله
وكيفية تحليلها من أسفل الى فوق الحجة مكسورة الام ووجهها الجا والجمجمة الكا وكسرها
وتشديد اليد او تحليل الاصابع فستة اجزاء وتحليلها من أسفل الى فوق بما متقاطر وينبغي
ان تحليل خمسة اليسرى وانما يكون التحليل ستة بهد وضوء اليد وكيفية التحليل ان يبدأ
بمخضرة جله اليمنى ويختار باهامه ويد بأبهامه من جله اليسرى ويختمه بمخضرة ولو توصا في
في الما الجا من والقد ير العظم ويختم من جليله اجزاه وان لم تحليل الاصابع كذا في القناوي
فان قلت ما الفرق لا تحليل ومحمد بين تحليل الاصابع والحجة فكون تحليل الحجة
مستحب وتحليل الاصابع سنة قلت الفرق ان المقصود بالتحليل استيعاب الغرض في محله وذلك
وذلك انما يكون في الاصابع واما الحجة فداخل الشرا ليس يحمل الغرض واما الفرق على ظاهرهما

والذي يفتح الامام عظم الكا وهو منبسط المجدد وحده في وفي يوم الامم كثرها مع

وقوله

وقوله لا يتبع الشارع يعني النبي صلى الله عليه وسلم فانه كان اذا اتوا شريك
اضابه في لحيته كانه اسنان المشط وقال خللوا اضابعكم لا تملأوها وجهه شمس النبي
صلى الله عليه وسلم يثاب عنه لانه هو الذي شرع الشرايع وبين الاحكام والرحمة
الله ويستقر تكرار **الحسل الى الثالث كوضو الرسل**
اي يسن تكرار الحسل الى الثالث فالاولي فرض والثاني مستحب وموكدا وان التمس
بالمرة الواحدة انه لا يترك السنة المشهورة والمواذ كترك الفسكات لا الفرقان
قوله كوضو الرسل وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم توضع مرة واحدة وضو
يقبل الله الصلوة الابه وتوضا مرتين مرتين وقال هذا وضو من يضعف الله له الاجرة
وتوضا ثلثا لانه قال هذا وضو من يضعف الله له الاجرة وهذا وضو من يضعف الله له الاجرة
هذا وضو من يضعف الله له الاجرة هذا وضو من يضعف الله له الاجرة هذا وضو من يضعف الله له الاجرة
مجانا من زاد على اعضا الوضوء من مسح الحصى او غير ذلك او نقص عنها او زاد على
المجدد او نقص عنه وقبل ولا على الثالث فمقتدا ان احال السنة لا تحفل بالثلاث
وقيل فمقتدا ان ادعى من وضو او نقص عن موضعه قال **رحمة الله**
ونبة الوضو مستحب **وسمع كل الرأس نوع قريب**
المستحب ما كان مدعوا اليه على سبيل الاستحباب دون المحبة والاحباب وفي ثباته ثواب
وليس في تركه عقاب وانما الكلام في النية في اربعة مواضع في صفتها وكيفيتها وفيها
ومحاجها اما صفتها فذكر القدر وليس انها مستحبة والصفة انها سنة موكدة واما كيفيتها
فهي ان يولي نية الوضوء تقربا الى الله تعالى ونية في فعل الحدث او نية
استباحة الصلوة واما وقتها فبعد غسل الوجه واما محاجها فالقلب واللفظ بها مستحب
وماك الشافعي النية في الوضوء فرض **وقوله** ومسح كل الرأس نوع قريب
وفيه احتياط عن قوله مالك فانه يقول مسح كل الرأس فرضه ولو دخل المحدث رأسه
في الاذن بيد مسحة اجزاء عن المسح ولا يفسد الماء عند ابي يوسف وقال محمد بن سيرين
مستحب ولا يجزئ عن المسح فلهذا الخوعاين هذا الاحتياط قال **رحمة الله**
وسحب ايضا الترتيب والبرء باليمين المحبوب
الصحيح ان الترتيب سنة موكدة عندنا وقال الشافعي فرض **وقوله** والبرء باليمين
المحبوب المحبوب مبتدأ واليد واليمين خير مقدم عليه تغذي به والمشيء اليد
باليمين ويجوز ان يكون اليد مبتدأ والمحبوب اي والبرء باليمين ومسح اكن
يستحب البداية باليد اليمنى قبل اليسرى وبالرجل اليمنى قبل اليسرى لان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يحب التيامن في كل شيء حتى في لبس نعليه وكان يذهب في تقديم مسح
الاذن اليمنى على اليسرى كما في اليدين والرجلين الا ان تقول البدان والرجل
يمسك مبتدأ واحدة فمبتدأ باليمين واما الاذان فمبتدأ باليمين وهذا اليد اليمنى
كون ذلك استعمل حتى لو لم يكن له اليد واحدة وكان باجدي يديه عليه ولا يمكن مسحه
مما يبدا بالاذن اليمنى ثم اليسرى كما في اليدين والرجلين ولا بأس ان يتوضا الرجل

والفرض

والمرأة من انا واحد فكذلك واحد منهما افضل علي الآخر وكذا الاعتناء من الجارية
وما لا امام احمد بن حنبل يجوز للمرأة ان تتوضأ وتغتسل بفضل الرجل وبفضل المرأة ولا
يجوز للرجل ان يتوضأ ويغتسل بفضل المرأة **والسنة** **رحمة الله**
فصل المصالح النافعة في الوضوء ونظما في حفظها
لما فرغ من بيان فرض الوضوء وسننه ومستحباته شرع في بيان ما ينقضه والتقص
منه اصيب الي الاجسام يراد به ابطالها لغيرها ومقتضيها في غير الاجسام يراد به
اخراجها عما هو المطلوب منه والتوضي كان قارنا على الصلوة ومقتضيها على ابطال
ذلك كالحديث انقضت صفته وخرج عما كان عليه **وقوله** تعرض اي مرغبت والتعرض
الترغيب في الشيء ومنه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اقيموا الصلوة واعلموا ان الله عليم
بالغيب عليه وذلك ان يقول من قتل فيك فله تسليم **وقوله** في حفظها كلمة في هاهنا يعني
علي اي ونظما علي حفظها عرض ومنه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تاتوا في صلواتكم في حدود
الحل اي علي حدود الغل **رحمة الله**
وينقض الوضوء كل ما خرج من السبيلين **فصل المصالح النافعة في الوضوء**
وينقض الوضوء كل ما خرج من السبيلين وهما الفرجان سواء كان الخارج منهما او غير
معتاد وكذا الاستحاضة والمذي والودي والبدن والخصا وغير ذلك لان كامة كل
للموم **وقوله** كخرج اي بك شك ولا يصح التماس ومنه قوله تعالى ولا يكن في صدوركم
منه اي في قلوبكم في نفسك شك منه خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم وعني به الخلق
كاهم اي لا تترابوا ولا تشكروا ومفهوم النظم ان كل ما يخرج ينقض الوضوء الا الذي يخرج
من الذكر وخرج المرأة فانها لا تنقض علي الصحيح الا ان تكون المرأة مفصاة وهو الذي يستلزم
بولها وغايتها واحد فانه اذا خرجت منه رجع يستحب لها ان تتوضأ ولا يجب ذلك عليها لانها
انما خرجت من الذكر فتتوضأ وتحتل بها خرجت من الفرج ولا تنقض الاصل في غير المصالح
والنافع مشترك فيه فله ينقض وضوءها بالشك لغيره يستحب لها الوضوء لانه لا يجرى
الدودة الخارجة من الذكر والفرج فتاوض بالاجماع **والسنة** **رحمة الله**
وكل قيع او دم منه جرح في موضع يلزم ان يطهر
وكذا لا يندب وهو الجرح المخطط بالدم فلان غلبة المدة فيكون فيه صفرة وقيل بالدم
والقبح اجترار من الغزو البين اذا خرج من البدن فانه لا ينقض لان خط الامايع واما الما
الذي يتصل ان كان ضاميا لا ينقض قال في التبايع الما الضامي اذا خرج من النطقة لا ينقض
الوضوء وان ادخل اصبه في انفه فربما اصبه ان نزله الدم من فم من فم من فم
الوضوء وان كان لم يزل منها لم ينقض ولو غص بشارفه فوجد فيه اثر الدم او اشتاك فوجد
في السواك اثر الدم لا ينقض وضوءه بالتحقق الشك وان لم يخلل هو فخرج الدم من
الهود لا ينقض وضوءه وان طهرت قطرة دم من انقض وضوءه ولو خرج من بين اسنانه دم
واخلط الزيق ان كانت الغلبة للدم او كان سوا ينقض وضوءه وان كان الزيق غاليا لا ينقض
وعلي هذا اذا ابلغ الضام الزيق وفيه الدم ان كان الدم غالبا او كان سوا وطرا ولا فله
وقوله

الاجسام يراد به ابطالها لغيرها ومقتضيها في غير الاجسام يراد به اخراجها عما هو المطلوب منه

وقوله منه جرح اي تجاوز موضع خروجه وجرح التجاوز ان يخرج عن راس الجرح
واذا اذ علي ولم يتجدد لم ينقض وعند محمد اذا انتفع علي من راس الجرح وصار كجرح
من راس الجرح تنقض والصحيح الاول ولو اتي عليه ثوبا او كذا ما اذا خرج منه جرح ايضا
فجرح عليه ثوبا ولو اتيه تجاوز تنقض الوضوء وكذا لو كان كلما خرج مسحة او اخذه بقطعة ثوبا
وكان تحت لونه لسا لنقض ولو سال الدم الي ما لان من الانف والاقوس من تنقض ولو غط
الجرح وابتل الثياب ان نفذ البلل الي الخارج تنقض والا فله ولو كان الثياب دافعا في وعاء الدم
الي اليه تنقض وان خرج من اذنيه قيع او دم او صديد ان توجع عند خروجه تنقض والا فله
ولو مضى الفرج لعضو انسان فامك ان كان صغيرا لا ينقض وان كان كبيرا تنقض واذا خرج
الدم من الجرح ولم يتجاوز لا ينقض وحل هو طاهر ام نجس **قال** في الهذلية ما لا يكون حديثا
ياكون نجسا يروي ذلك عن اي يوشق وهو القبح وعند محمد نجس والعوي علي قوله اي يوشق
فيما اذا اصاب الجاملات كالقبا والايديان والخصير وعلي قول محمد فيما اذا اصاب المايات
كالما وغيره وكذا القبا اذا كان من الدم علي هذا الحنف **وقوله** من موضع يلزم ان يطهر اي
اذا تجاوز الى موضع يلزمه حكم الطهر اي يجب طهره في الحديث والجنابة حتى لو سال الدم
الي ما لان من الانف تنقض الوضوء وكذا اذا اترك البول الي قبة الذكر لانه لا يلحقه حكم
الطهر **واحد** يقول يلزم ان يطهر عن باطن العين لانه لا يستحيل طهره لان حقيقة
الطهر فيه مسكنة واما اللزوم فقد نفي هذه الشارح للضوء **وقوله** منه جرح اي تجاوز
وهذا اذا كان من غير السبيلين اما الخارج من السبيلين كما يشترط فيه التجاوز بل ينقض بنفس
الخروج **والسنة** **رحمة الله** **والذي مل الفرج في المصالح النافعة في الوضوء**
لصاحب ابو يوسف بالنقص بيزي **فصل المصالح النافعة في الوضوء**
مل الفرج ما لا يمكن ضبطه الا بتكليف هو الصحيح وقيل ما منع التكليف وقال الشافعي لا ينقض ولو
مك الفرج وقال في ينقض قليلا وكثيرا اعتبارا بالبول والعايط والقي حصة انواع ما لم يلام
ومنه ودم ويلهم في الما والطاهر والمره ينقض اذا مك الفرج لا بعض اذا كان اقل ولما
البلف وغيره لا ينقض عند اي حنفه ومحمد وان مك الفرج وعبد اي يوشق ينقض اذا مك الفرج
والحنك في الصاعد من الجوف اما النازل من الرأس وغيره لا ينقض اجماعا لانه مخاطا
وقوله لكن ابو يوسف بالنقص بيزي في البلف الصاعد لا ما لا يجد اي يري تنقض الوضوء
في البلف النازل من الجوف اذا مك الفرج واما البلف النازل من الرأس فلا ينقض والتجدي
هو النازل وذلك الرأس لان ليس له الجفاسه وان قادم ما كان غليظا جامدا غير سائل لا
ينقض حتى يك الفرج وان كان ذائبا ينقض قليلا وكثيرا عند اي يوشق واي حنفه وقال محمد
لا ينقض حتى يك الفرج اعتبارا بتساير انواع القي والحلق في المرقق من الجوف اما النازل
من الرأس فياقض قليلا وكثيرا اجماعا ولو شرب ما فتاه ضاميا تنقض وضوءه كذا في الفتاوى
وان قاطعا قليلا تحت لوجهه مك الفرج والمهتر الجاد المجلس عند اي يوشق وعند محمد انما السبب
وهو الغشيان ونفسه الجاد السبب اذا قاطعا قليلا يتكون النفس من الغشيان وهو متجدد وان قاطعا
ثانيا بعد تكون النفس فهو مختلف والوسيلة علي اربعة اوجه ان تجد تنقض اجماعا وان

صواب
والنوم معها اذ ذهب

اختلغا لم ينقض اجماعا وان اختلف المجلس واختلف التشبث بنقض عند اي يوسف خلافا
لمحمد وان اختلف التشبث باختلاف المجلس بنقض عندهم بخلاف الاي يوسف والرحمة الله
والنوم معها اذ ذهب
اي اذا نام مضطجها او سكتها او سجد الى شيء لو ازيل عند السقوط فانه ينقض وضوءه لان
الاضطجاع سبب لاسترخاء المفاصل فلا يبري عن خروج شيء عاده والثابت عادة كالتيقن
وكذا السند منه من السقوط اذ لو كان كسقوط من شدة الاسترخاء او الكفاية اجد ولا يركب بريل مسكه
القطعة لا لا لم يقدح من الارض ويبلغ الاسترخاء عارضا والاستناد هو الاعتماد على الشيء ومن النوم
حدث امر لا الضميمة ان ليس يحدث لانه لو كان جدينا استوا وجوده في القلوه وغيرها ولكننا نقول
الجدينا لا تخلو عند التام ولو وضع راسه على ركبتيه وامر لم ينقض وضوءه اذا كان مضطج
مقعدا على الارض وكذا اذا كان جدينا وسد على ركبتيه لا ينقض ايضا **وقوله** بضمجه هذا
اذا كان مضطجها خارج الصلوة اجماعا اذا كان مضطجها في الصلوة كالزبيض اذا مضطجها
فعبه اختلف المشايخ والصحيح انه ينقض وضوءه وبه نأخذ وقال رحمه الله لا ينقض قال
رحمه الله **والنوم والاعمال والفقه في ذات ركوع وسجود فاعرف**
المومر هو الجنون والاعرافة تسمى العقل وتقلبه والجنون افة تسمى العقل وتقلبه وتقال
الاعرافة تنقض النوى ولا يبرل الحى وهو العقل والحسونة افة تسمى الحى ولا يبرل القوي وهما
حدثان في الصلوة وغيرهما من ذلك او كثر لان الاعراف والجنون في الركوع والنوم مضطجها في الاسترخاء
بدليل ان المضا عليه والجنون اذا انتما لم ينقض النائم وكذا السكر ينقض الوضوء ايضا في
الاجزاء كلها اي في الصلوة وغيرها والسكران هو ان يحتل ولا يبري الخمر من الرجل **وقوله**
والفقه هو الفقه هو ما يكون مستوعا له ولجبرانه سواكيد استنانه امرا وسواكيد
عامدا او شاهما متوضيا او متبهما ولا يطل طهارة الفسل والضحك ما يكون مستوعا له دون خارج
وهو ينقض الصلوة ولا ينقض الوضوء والتمسك ما لا يكون مستوعا له وهو لا يبري الصلوة ولا الوضوء
وفقهه النائم في الصلوة لا ينقض وضوءه وتسمى صلوته ولو نسي كونه في الصلوة وفقهه
انتقض وضوءه لان شتيان غير معتبر ككون حاله مذكرة وفقهه القبي لا ينقض وضوءه
اجماعا وتسمى صلوته كذا في المصنوع والباقي في الحديث اذا اجام متوضيا وفقهه في الطرقت تعبد
صلوته ولا ينقض وضوءه واذا اعتزل الجنب ودخل في الصلوة وفقهه فيها لا يطل الفسل
وانما يطل طهارة اعضا الوضوء حتى انه لا يجوز للان يقضى من غير تجديد الوضوء **وقوله**
في ذات ركوع وسجود اي في صلوة ذات ركوع وسجود يخرج من صلوة الجنازة ويحذف الركعة
فان الفقهه فيها لا تنقض الوضوء لانها الصلوة على الفقهه على الفقهه من الركوع
والسجود ولهذا الخلاف لا يبرل وصى صلوة الجنازة لا ينجس واد المرئى صلوة طلعته لم
ينقض وضوءه بالفقهه فيها ولو كان صلوته تطل كذلك سجدة الركعة اذا فقهه فيها لا
ينقض وضوءه وتطل سجدة **وقوله** فاعرف اي فاعرف ان الفقهه في الصلوة تنقض
الوضوء عند راحه اللسان قال **رحمة الله**
ودودة السبيل لا يخرج وما سقط لحم الفرج تقصا علما

اي

اي اذا اخرج من الدبر دودة تنقض الوضوء فان خرجت من الفرج او سقطت من
الفرج قطعة لحم لا تنقض الوضوء والمهين دودة السبيل تنقض الوضوء لا يخرج **وقوله**
فاعلم ان فاعلم الفرق بين دودة السبيل وبين دودة الفرج فان دودة السبيل متولدة
في محل النجاسة وهو الفايظ ودودة الفرج متولدة من اللحم وهو طاهر وتقع في فاعلم اي فاعلم
قال **رحمة الله والما والمدير من تقطع ينقض ان سال والا لم ينقض**
اي لم ينقض اذا لم يسل وعين فز ينقض سال ولم يسل وعين الساق في سال ولم يسل لا ينقض
وقد يهاهوه المسئلة والرحمة الله
القول في الفسل واجباته وسنن فيه وموجباته
اي ما يوجب به وهو انزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة والنكاح الحائض
من غير انزال الحيض والنفاس قال **رحمة الله**
يحيى وفرضة التشيق والتضمين وغسل باقي جسمه يفترض
يحيى ان فرض الفسل من الجنابة والحيض والنفاس ثلثة اشياء البضعة والاشتياء وغسل
سائر البدن وقال الشافعي البضعة والاشتياء ستنان ولو انغمس الجنب في البحر او الفريز
العظيم او الماء الى ارضي انما سجد واجبة وصل الماء الى جميع بدنه وتنضم واشتتوا اجزاه
وكذا اذا صار به الطهر وصل الى جميع بدنه ولو اغتسل الاقل ولم يصل الماء الى ما تحت الفلوة
اجزاه لانها خلفه وان اغتسلت المرأة وحت اطمانها عيين قد جف ولم يصل الماء الى ما تحت
وجب عليها ايضا الماء الى ما تحتها واما اذا كان تحت اطمانها وسج فانه يجزئها من غير انزاله
ولو كان على بدن لم يشر ستمك وخبر موصوع متلبد يجب انزاله وكذا الخصاب اذا جسد
والجنا قال **رحمة الله وسن ان يفسل ولا يبري وفرجه وحستان وجدة**
ثم الوضوء ما خلة الرجلين ثم يفيض الماء بالكفين
في الذائش والجسم كله تاويش الفسل وجلبه مكانا اخر
اي سنة الفسل ان يبدأ بالمغسل فيغسل يديه ثم يفيض الماء الى الراس فيدخل الماء الى اذنيه ويغسل
ويبري نجاسته ان كانت على بدنه وهذا كذا يبري ان يبري باليد يديه ويقول بلسان
نويش الفسل لرفع الجنابة ثم يفيض الماء على يديه يتوضا وضوءه للصلوة ما خلة الرجلين
وقوله ما خلة الرجلين فيه اشارت الى انه يفيض الماء على يديه وهو طاهر الزوايه ويؤى الى
عن اي احتيج ان لا يفيض راسه لانه لا قابلية فيه اذا لاساله بعد الوضوء والصحيح انه
يمسحه **وقوله** ويغسل الفسل جلبة مكانا اخر هذا اذا كان في مشقة الماء اما اذا كان
عاب لوج او فاب لا يوجر غسلها بل يغسلها مائل ان يفيض الماء على راسه **وقوله**
ثم يفيض الماء بالكفين اي يفيض الماء على يديه ويغسل يديه جلبة كذا ويجب ايضا
الماء الى جميع شعره وشعره وموطاف بدنه فان بقي منه شيء لم يرضه الماء فهو على
حاجبائه حتى يغسل ذلك الموضع فان كان في ارضه خا تمضيق حتى لا ينجس
الماء الى ما تحته ويحل اصابه كفا في الوضوء لو قاطر الماء في وقت الفسل في الاذان
كان تلبلا لا يستبد وان كان كسيرا فاستبد وجد القليل ان يكون مثل وش الا يبري
زاد عن ذلك وهو ان راحه الله وما على المرءة تنقض الظفر بعد بلوغ الما اصل الشعر

وقال احمد الامام يجب على المجامع النقص ولا يجب عليها في الجنب وفي غيبه المرأة فيه
انما اشار في ان يجب على الرجل النقص لغيره الصبر وفي حقه ولو الرقب المرأة ناسها
بالطبيخ لا يهل لها الى اصول الشعر وجب عليها ان لا يهل لها الى اصوله فان احتاج
المرأة الى شراها لاغتسال من الجنب ان كانت غيبة فتشده عليها وان كانت ففيرة وعلى الزوج وقال
بعضهم يقال للزوج اما ان يدعها تذهب الى الماء او تنقله انما قالوا انما يجب على الزوج
يجب عليه المنسوب وامان من الوضوء على الزوج اجماعا ومن ما لا يغتسل من الحيض ان انقطع
لاقل من عشرة ايام وعلى الزوج وان انقطع لا يشترط فلهما لانه يقدر على وطئها يدونه الاغتسال
قلت هي المحتاجة الى الاغتسال قال رحمه الله

**وبلغ الفسل من الاما عن سهوة الرجال والنساء
في حاله البقطة والكرا وفي الحائض لدى التقاس**

اي يجب الغسل اذا نزل المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة سواء كان في
حالة البقطة او في حالة الكرا وهو النوم وكذا اذا التقا الحائضين من غير انزال الكرا فمضوا بركبت
باليا وامامه في النظم لضرورة الفاقية وقوله وفي الحائضين لدى التقا كناية عن غيبوبة الحائض
وفي قوله الحائضين نظر فان لو قال يغيبوبة الحائض كناية عن حائض الدين في الملتزم ان اعم لان الاكلح
في الدين بوجوب الغسل اذا غابت الشهوة وليس هناك حائضان بلقتين الا انه رحمه الله اقتضى في
في القدوس وفي الهاديه وسائر الكتب فان فيها ذكر الحائضين ولو كان مقطوعا ليجزى الغسل
بالكلح مقدار هاتين الذكر وقوله من غير انزال يدفق ما يعني انه لا يشترط انزال اذا التقا الحائضين بل
الاكلح يكفي لوجوب الغسل لقوله عليه السلام مراد التقا الحائضين وغاية الجشعة وجب الغسل انزل
اوله ينزل وقوله يدفق ما الفرق هو ما يخرج بزلق متتابع وقوله والحيف والنفاس بانقضاء اي اذا
انقضاء الحيف والنفاس يجب الغسل على المرأة اما ما يقين لا يجب الغسل لغيره العائدية واختلاف
المشايخ هل يجب الغسل بالانقطاع وجوب الصلوة او بالانقطاع لا غير وهذا الذي وعامة الفقهاء
بالانقطاع لا غير وعند الحائضين بالانقطاع وجوب الصلوة وهو المختار وقابله اذا انقطع الدم بعد
طلوع الشمس واخرت الغسل الى وقت الزوال فقبل الزوالين ناس وعنده الحائضين لانه والنفاس
والحيض ولو اجبت المرأة ثم حاضت وغسلت فغدا في يوم الغسل من الاول وهو الجنبه وعند احمد
هو مما جازها وقابله الحنفية اذا حاضت المرأة لا يغسل من هذه الجنبه ثم حاضت وغسلت
بغير ما ذكرنا من الحيض حثت عند ابي يوسف وغيره لا يجزى وان اغتسلت قبل ان يظهر من
الحيض جئت اجماعا علم ان الغسل على احد عشر وجها ارادة فريضة وهو الغسل من الاكلح
في قبل ودبر اذا غابت الشهوة على الفاعل والمفعول به انزل له ينزل والثاني الغسل من الانزال
عن شهوة من اي وجه كانه من اتيان بهيمة او معالجته الكرا باليد او بالاجكرا او بالقبلة او بالامس
لشهوة والرجل والمرأة في ذلك سواء والمثالث الغسل من الحيض والبراح الغسل من النفاس واربعة سنة
عسل الجمدة وغسل الهيد من الغسل لاجرام سواء كان احدهم رجلا او غيره وغسل يوم عرفه
لوقوف وغسله وان جبان غسل البيت وغسل الجنبه الجاسه اذا كانت الترس فدر الدرهم في

المخالطة

المخالطة وبع الثوب في المخفوفه وغسل مستحب وهو اكثر من ذلك غسل الكافور والكاوية
اذا اسلمها والصبي والصبيه اذا ادركا بالسنه وكذا في الميوت اذا افان **مسئله** اذا اشتبه
الرجل فوجد على فخذه او ذكره بلاء ولم يدركه الا جملته فان كان ذكره منتشر اقبل التومر
عسل عليه الا ان يتبين انه منى وان كان ذكره ساكنا قبل التومر فغسله الغسل في الجنبه
اذا كان منيا وجب الغسل بالاتفاق وان كان ود بالاجب الغسل بالاتفاق وان كان منيا وجب
الغسل عندهما وقال ابو يوسف لا يجب الا اذا اتين الا جملته وقال رحمه الله

وشن الاجره والاحرام والهيبر والوقوف كل عام

فد بينا شرح ذلك واختلاف اصحابنا في غسل الجمدة هل هو للصلوة او لليوم قال ابو يوسف قالوا
وقال الحسن بن زياد لليوم **وقابله** اذا اغتسل قبل طلوع الفجر ولم يجز حتى صلا الجمدة
يكون اتيان بالسنة عند ابي يوسف وقال الحسن لا يكون اتيانها وكذا اذا غسل بعد صلوة الجمدة
قبل غروب الشمس يكون اتيان بالسنة عند الحسن كله قال ابي يوسف ولو اغتسلت المرأة لا كمال
فضيلة الغسل عند ابي يوسف لانه لا جهة لها وعند الحسن تنالها والغسل للهيد من بئر الغسل
الجمدة واعلم انه يقال غسل الجمدة وغسل الجنبه بغير الغسل فيهما وغسل اليه وغسل الثوب بغير
الغسل وضابطه ذلك انك اذا اغتسلت الى الغسل فجت واذا اغتسلت الى غيره صحت قال
رحمه الله **ولا اغتسال في الهدي والودي وفيهما الوضوء وحفظ واحمد**

الهدي ما ابيض رقيق يخرج عند الملاء عده والودي ما اصفر غليظ يخرج عند البول ولاهما معصو
البا الا انه يجوز في الشهر تشديد المخفوف وتخفيف المشدد **وقوله** وفيهما الوضوء ان قبل قد
استفيل وجوب الوضوء بقوله وينقض الوضوء لما خرج من السيلين وامر اعادة ما قلنا انها دخله
هناك وفيها لا فساد ومن الاشياء ما يدخل ضمنها لا يدخل فساد البيع الشرب والطريق فكلها يتوضون
المنوهم انما يدركان وفيها لا فساد فان لا اجمال في ذلك فان قيل وكيف يتوضون
الوضوء من الودي وهو قد وجب بالبول السابق قلنا يتوضون فيمن يرسل البول اذا ودي
يتوضوا ويكون وضوءه من الودي خاصه ويتوضون ايضا فيمن بال وتوضي ثرا ودي فانه يتوضا
من الودي وهذا مني قوله فاحفظ واحمد اي فاحفظ هذه الاعراض وجوابها انها واجتهد
في حفظ ذلك قال رحمه الله **باب المساهة المطلق للوضوء وضربها وحفظها مفترض**

المساهة جمع ما **وقوله** المطلقات للوضوء ما يجوز به الوضوء وضربها اي ما لا يجوز به الوضوء
وقوله وحفظها مفترض مبتدا وخبر قال رحمه الله

ويرفع الاحداث ما المطر والبر والهيبر وما الاخر
الاف والام في الاحداث للهدي الاحداث التي شق ذكرها من البول والهابط والحيض
والنفاس وغيرها وتعبيرها بالاحداث ليس هو على الخصص لانه لما كان من كمال الاحداث
كان من كمال النفاس بطريقه الاولى وانما قال ما الاخر ولم يقل والاخر في ذلك يقول ان
ليس بما حثي حاشي بين من من الله عنهما التيمم اعجب الي منه واعلم ان المعاني صريحين مطلق
ومعبر فالطلق ما لا يحتاج في تعريف ذاته الي شيء اخر بل هو ما اذا نظر اليه الناظر شاهده ما يحل
الاطلاق كما هو الذي ينزل من السماء وما الهوى والاباء وما الحار في هذه المياه تنزل الاحداث

اعلم ان الغسل في البول
لا يغسل في البول

والاجناس جميعها والمقبر ما لا يعرف ذاته الا بالقيود وهو ما استخرج ربه كما مثلما الشجر والتمثال
والدبا والبطيخ وما الورود والباقة وحكمته انه طاهر غير منبذ للاحداث ويجوز به ان لا يجانس
من الثوب والبيد وقال مجنون فيرو الشافعي لا يجوز به ان لا يجانس ايضا قال رحمه الله
وليس بالرافع ما يختص من شجره الجوز لا شجر
ولا ساعف مبره وعلقه فزال عن طباعه كالا شجره
اي ليس بالرافع للمحدث ما يختص من الشجر والتمثال وكذلك لا يرفع الجوز ايضا كماله عليه
غيره فاخرجه من طبع الماك لا شجره وما الورود وغير ذلك **وقوله** فزال عن طباعه اي عن
طبع الماك وطبعه الزرق والبيد وسكن الهطش قال رحمه الله
والحل والماء والامراق والزرزج الصانع باق
اي وكذلك الحل والماء والامراق لا يترك الاحداث والامراق جميعه **وقوله** والزرزج
الصانع هو ما الهضفر ويعد بالصانع احتران من اما الذي يختلط به القليل من الهضفر لا يقع
به فان ذلك يجوز الوضوء في الصحيح بمنزلة الزعفران اذا خالط الماك **وقوله** ولا ما غيره
غيره قد غلبه اي غلب عليه غيره واختلفوا في الغلبة هل هي بالاجزاء او بالوضوء وفي المدايه
بالاجزاء هو الصحيح وقيل ان ابا يوسف اعتبر الاجزاء والاضح وهو ان الماك اذا كان ما يها فان
كان النضوء واكثر لا يجوز وما دونه يجوز وان كان جاملا فالثلث وما فوقه لا يجوز وما دون
الثلث يجوز ومحمد اعتبر الاوصاف وهي الطهر واللون والرائحة ان غير الثلثة لا يجوز وان غير
واحدة جاز وان غير اثنين فكذا لا يجوز على الصحيح والتوفيق قول ابي يوسف وقول محمد ان كان
المخالط ما يها حنسه جنس الماك الدبا والهيبة لا اجزاء كما قال ابو يوسف وان كان جلد غير
حنس الماك للين والهيبة لا اوصاف كما قال محمد **قال رحمه الله**
وان يغير طاهر وضيفا لما فهو طاهر كالتشوك فاعلم
معناه ان الطاهر يجوز بكل ما خالطه شي طاهر غير اجزاء وضاف **وقوله** لما انها قصر للضرر
في القافية **وقوله** كالتشوك يعني ما الصدي **وقوله** فاعلم اي فاعلم ان عند الشافعي رحمه الله
لا يجوز الطاهر بكل ما خالطه شي طاهر ولو تغير الماك بطول الزمان او بالطاهر لم يضره ولو تغيرت
ما اوصافه الثلثة باو اي الاشياء فانه يجوز الوضوء عند غامة اصحابنا وشي المدايه عن الماك
الذي يتغير طهره ولونه ونحوه بكثرة وقوع الاثر في وقت الخريف حتى لو طهر لون الورق
في الكف اذا اغترقه لم يجوز التوضي به قال لا لانه صار مملوفا كان مقيرا ولو كان يجوز به غسل
الجماعة لانه مملوفا طاهر خالطه شي طاهر **قال رحمه الله**
والماء مما خلط اشنان به وضابون و عفران
اي يجوز الوضوء بالماء الذي يختلط به الاشنان والضابون والزعفران لان اسم الماك باق فيه على
الاطلاق واختلط القليل من هذه الاشياء لا يمان الاجزاء عنه وكذا اذا اختلط الزاج بالماء حتى اسود
فمؤكد وهذا اذا لم يقل عليه الجمرة والسواد اما اذا غلبه لا يجوز **قال رحمه الله**
وحل ما شابه رخص نجس ولو كثيرا ذلك الماك نجس
شابه اي خالطه **وقوله** ولو كثيرا اي ولو كان ذلك الماك كثيرا واذا شبه غير المجازي او ما هو في حكم
المجازي

الوضوء

المجازي عا القدر العظم والمهي ان كل ما وقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به فلو كان الماك كالألوان
والاواني وكثيرا كالبدر العظم فيلجس موضع الوقوع وان كان كثيرا **قال رحمه الله**
وان يقع في الماء وهو جازي ولم يبين فالطهر باق جازي
يعني ان الماك الجازي اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به اذا لم يتركها اثار ولا أثر هو اللون والطهر
والرائحة وحده الجازي ما لا يترك اثره في موضع ما يذهب عنه **وقوله** فالطهر باق جازي اي
ولم يبين اي لم يبين للنجاسة اثر **وقوله** فالطهر باق جازي اي جاز على حكم الماك الطاهر ولو
جلس الناس ضغوف على شط نهر وتوضوا منه جاز وهو الصحيح وعن ابي يوسف قال سئل ان
حنيفة من الماك الجازي يمتثل قبله رجل من جنابه هل يتوضأ قبل غسل منه قال نعم ولو كانت
ذاتة مبنية في الماك الجازي ان كان الماك في عليا او في اكرها او في نضغها لا يجوز استعماله وان
كان مجزئي عليا او في اكرها او اكثره مجزئي عليا موضع طاهر والمقاومة فانه يجوز استعماله اذا لم يترك النجاسة
فيه اثر وفي شرح بن ابي عوف لا يجوز الوضوء لما قرب منها ويجوز ما بعد وهو قول ابو يوسف اما
عنه فما لا يجوز الوضوء من استعملها اكل وحاصله ان هذه المستعمل فيها تنقل ان كانت المبنية تنقل
لهذه النجاسة جاز الوضوء مما بعد ولا يجوز مما قرب ويصرف القرب والبعيد ان يجهل في الماك صغافا
بالغ الصغف من جاز به الماك لا يقع هذه الطهارة ويصح ما وراء ذلك وان كانت المبنية تنقل لكل النهر ولا
كثره او لا يصفه لم يجز الوضوء مما استعملها اكل **قال رحمه الله**
وان يقع في الشط من غير عشر الى عشر على التقدير
فالجانب الاخر منه طاهر مجزئي التوضي منه وهو الظاهر
الشط هو الجانب واعلم ان البدر العظم الذي لا يترك كل احد طهره يترك الاخر اذا وقعت
نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الاخر والخبر كعبد اي حنيفة يمتثل بالاغسال من
غيره لا بالتوضي لان الحاجة الى الاغتسال في الشط ان استعمل من الحاجة الى التوضي لان
الوضوء يكون في الشط غالبا وعبد اي يوسف يعتبر القرب باليد لانه ادي ما يتوصل به الي معرفة
المجرى وعبد محمد بالقوس وضح في الوجهين قول محمد لان الاجتهاد في التوضي اكثر من الاجتهاد
من الاغتسال فكان الاعتبار ادي **وقوله** فالجانب الاخر منه طاهر فيه اشار الى ان نجس جاز
الوقوع سواء كانت النجاسة مريده او غير مريده وهو اختيار العراقيين وعبد الخراساني والبخاريين
ان كانت مريده فمما قال العراقيون وان كانت غير مريده نجس في التوضي من موضع الوقوع ايضا
وهو الاصح كذا في الوجهين **وقوله** وهو الظاهر لان الظاهر ان النجاسة لا تنقل الى الجانب الاخر وهذا
التقدير الذي ذكرناه في البدر هو قول العراقيين وقدره الخراسانيون بالمساحة بان يكون عشرة اذرع
طولا في عشرة اذرع عرضا بلع المراس وهو الوطن نوسه على الناس قال في المدايه وعلية الفتوي
وهو اختيار البخاريين وهو ايضا المذكور في النظم لان قدره عشر الى عشرة اذرع الخراسانيون اذرع
فيضات وهو اقصر من ذلك الحد يربق منه فان كان الحد بطولك وليس له عرض فانه لا يصح
الوضوء الا اذا كانت مساحته مائة ذراع فما اذا كان طوله عشرة ذراع وعرضه خمسة اذرع
فانه يجوز التوضي منه لان مساحته مائة ذراع وان كان طوله عشرة ذراع وعرضه اربعة اذرع
لا يجوز منه التوضي اذا وقعت فيه نجاسة لان مساحته ثمانون ذراعاً واعا واحد الحق فالصحيح ان
يكون كمال كاني عشر بالاعتراق وعلية الفتوي وقيل مائة ذراع وقيل مائة اربعة عشر **قال رحمه الله**
والهش والذئب اعلا كبراس نوسه في امرة للناس
وهو سبع قبضات بوضع لكن به ليس تقام الاضغ

وانما انقام في المستوحات اما ذراع الميل بنسب قبضات
ذراع الكراش اقص من ذراع المشاحه لان ذراع المشاحه سبع قبضات باصبع واحد وذراع
الكراش سبع قبضات لانقام فيه الاصبع وقوله ذراع الميل بنسب قبضات وهو رده وعشرون
اصبعها قال رحمه الله **والحرص لا يصنع في التقدير بنسب حبات من الشهيير**
المزاد حبة الشهيير المتوسطه التي لم تقترن قطع من طر فقام ادق قال رحمه الله
وموت ما لا دم فيه كى في الماء غير سائب للظهور
مثل الذباب والدباب والخطب والبق والنمل معها والمقرب
قوله بخبري اي يتسل ونعبد بالمال ليس بشرط حتى لو مات في غير الماء كالحل واللبس وغيرهما
لا يقبضه ايضا لان عدم القساده لهم الدم لا اجل الملبس وكذا اذا مات خارج الماء التي فيه
لا يقبضه والدباب هو الخارجل ان يطير والخطب ينزع من الخرج اذا خضع طويل الاجل وهو
الذي يسمونه الخنانه قال رحمه الله **كلا وليد الماء اذ فيه ملك كضفدع وشرطان وسماك**
وليد الماء هو ما ولد في الماء والصفدع يكسر الدال وناس يتقوونها والكشر او صفدع الشرطان
اللقام وقيد الماء اذ الوما في غير الماء افسده عندهم وقيل لا يقبضه وهو الخطب ومنشأ
الحكاف في عدم افساده للماء ما هو قبل عدم الدم فيطوّر وقيل وجوز الملبس فيقبض
ولا في ق بين الصفدع البري والنجس وهو الصبيح قال رحمه الله
طهارة الاحداث المستعمل من المياه لا تحبون فاعقل
اختلاف في الماء المستعمل فتوي الحسن عن اي حبيبه انه نجس بخاسه ملاحظة حتى لو
اضاب الثوب منه اكثر من قدس الذرهم من الصلوة وهذا لا يبعد جدا لان الثياب لا يمكن حفظها
من بيشرة ولا يمكن الاحتراز منه ومن وي ابو يوسف عن اي حبيبه انه نجس بخاسه محقق
كقول ما يوكّل حبه وهذا اخر مشايخنا ومن وي محمد بن علي حبيبه انه طاهر غير
مطهر لاحداث في الحل واللبس وهذا هو الصحيح وبه اخر مشايخنا في الاحداث كونه نجس استعمله في طهارة
كان المتوضي من اوطاها في كونه مستعمل في طهارة الاحداث كونه نجس استعمله في طهارة
الاخماس عندنا حكمه في الساق في حقه الله **كالماء اذ يوضا الجدي به تنذر او ناولا القرب**
فانه باحد الامرين مستعمل في مذهب الشيخين وهو لذي الاختلاف في دين
مذهب ذلك ان عبد الله بن حنيفة واي يوسف انها يوضا للماء مستعمل باحد شرطين اما ان يربل
به جردا بان يتوضا متبردا او لم ينو الطهارة او استعمله على وجه القربة بان يتوضا وهو طاهر بنية
الطهارة وعين محمد لا يوضا مستعمل الا بالشرط الثاني وهو بنية القربة لا غير وهو مذهب
اي ثاني مذهب الشرطين **وقوله في مذهب الشيخين يعني انا حنيفة وابو يوسف وحاشا لهما ان عند**
ابي حنيفة وابو يوسف ان المستعمل كل ما انزل به اجازت او استعمل في البدن على وجه القربة وقال
محمد بن ابي بصير مستعمل بنية القربة لا غير وهذا قوله في الشرط فانه باحد الامرين اي ان الله اجازت او
بنية القربة **وقوله وهو لذي الاختلاف يعني محمد رحمه الله** ويتفرع من هذا الحكم ان يوضا مستعمل اذ انووضا
الجدي ونوي القربة صار مستعمل اجازا واذا نواوضا الطاهر ونوي القربة لا يوضا مستعمل اجازا
واذا نواوضا الطاهر ونوي القربة صار مستعمل اجازا والارادة هي مسئلة الحكم وهي ما اذا نواوضا الجدي
ولم ينوي القربة فلهذا يوضا مستعمل وعين محمد لا يكون مستعمل قال رحمه الله
والدبر طهارة الميتات في اللبس والوضوء والصلوة وظهر المذبح بالذكاة
الدبر طهارة حيواني وحكي والجفني الشب والغرض والعص وفسق الزمان وحاشا لهما واشباه

باب

باب

واشبه
ولكن

ذلك والحكي الشتر والثلاث فان عاود المذبح بالحكي الما فبدر واينان في رواية نوح بن حنينا
وفي رواية لا نوح بن حنينا قال الحنيني وهو الاظهر وهو قوله اذهب الميتات الالهة جمع اهاب
وهو الجلد الذي لم يذبح فاذا ذبح سمي اذ يما وقوله في اللبس والوضوء والصلوة اي اذا كان طاهرا
الجلد بالدباغ حان لسته والصلوة فيه والوضوء منه وكذا تحب الصلوة عليه بان يجهل فاستأنف
عليه **وقوله** وظهر المذبح بالذكاة اي كل ما ظهر بالدباغ فانه يظهر بالذكاة وما لا في
المذابة ما ظهر بالدباغ يظهر بالذكاة وكذا حبه في الصبيح وان لم يكن ما عول في القناري
الصبيح انه لا يظهر حبه حي لو وقع لحبه في الماء افسده وفي النهاية انما يظهر حبه اذ المير بن حنن
الشتر بن علي قوله يجب المذابة انما يظهر حبه وجلده بالذكاة اذا وجدت الذكاة الشرعية
بان كان المذكي من اهل الذكاة بالتسمية اما اذا كان مجنونا او لا يد في الجلد من الدباغ لان فعله
امانه لا ذكاة ويشترط ايضا ان يكون الذكاة في ماله او هو ما بين اللبنة والحبي وقبض الحبه
طاهر كذا قال الحنيلي وحده ما نجس لا يظهر بالدباغ لانه لا يجهل **مسئله** جلد الميتة طاهر بالدباغ قل
بحوزا حله اذا خلد جردا ما عول الا حوزا قال رحمه الله لان طاهر كذا في الشاهد المذكاة وقال رحمه الله
لا يحوب وهو الصبيح لقوله علي بن جعفر عليه السلام الميتة واما اذا كان جلد ما لا يوكّل حبه كالبدن والحوار
فانه لا يحوب لاجتماع لان الدباغ فيه ليس باقوي من الذكاة ودكاته لا ينجس وكذلك الدباغ قال
رحمه الله **عن جلود البشر الحيوان او الخنازير او الخنازير** فاعلم
هذا الاطلاق بدعي ان جلد البهي لا يظهر بالدباغ حله قال الشافعي قوله الشتر الحنيني من ادم
وقوله او الخنازير الخنازير غير في ان جلد الخنزير لا يظهر بالدباغ وشي الخنازير خنازير
لانها نجسة الالهة واما جلد البهي فغير نجس الحنيني انما حله الله قال ابو حنيفة
الذكاة ولا يظهر بالدباغ وعطامه نجس لا يحوب معها ولا لا تنفع بها **وقوله** فاعلم
حنيفة وابو يوسف باس بيع عطام البهي وغيره من الميتات يظهر جلده بالدباغ **وقوله** فاعلم
اشارة الى الاجتزاع عن قول الشافعي ان جلد الكلب لا يظهر بالدباغ وعن قول مالك ان
الدباغ لا يظهر جلود الميتات فان رطب لا يحوب الصلوة عليها عندنا لان كحل فيها
المياهات فيحوز الجاهلوات والحمد لله **والشتر والظاهر من الاسان من الميتة طاهران**
شتر الميتة وعطامها طاهران وهي ما سوى الخنزير ولم يكن عليه من طوره من خص في شهر
الخنزير لاختلافه في المذرة لان غيره لا يقوم مقامه عندنا وعندنا يوضا له كرهه لاه ايضا
ولا يحوب بعه في الزوايات كاهها والريش والصفوف والوبر والقرن والخو والظلم والحافر
كل هذه طاهرة من الميتة سوى الخنزير **وقوله** والشتر يعني اذا كان محبوا او محبوا او محبوا
كان ميتا فهو نجس لان في اصوله من طوره اللحم وعن محمد في نجاسة شعر الادمي وشعره
وعطامه نزلان في نجاسته اخذ المانيزدي وطهارة اخذ ابو القاسم الصفار واعتبرها
المرجى وهو الصبيح وعين الشافعي شعر الميتة وعطامها نجس وعين مالك عليه السلام وشعرها
طاهر قال في الذخيرة انسان الكلب وانسان الادمي نجس والقرن ان الكلب لا ينجس الذكاة وما
ونجس عليه الذكاة وعطامها طاهر كذا في الخبر والادمي ولو ماتت شاة في حرج من شعرها لن
فهو طاهر عندنا اي حبيبه كحل شرية لا ينجس لولا جلد الوتر قال ابو يوسف ومحمد طاهر ايضا الا انه
نجس بنجاسة الوتر كحل شرية وانما كحل شرية الميت طاهر بحوزا كحل ما في حوزها شاة
كان جاملا او ما يعلو اي حبيبه وعينهما ان كان ما يعلو لا يحوب وان كان جاملا غسل

في البئر يخرج جميع الماء الذي يوشق لانه يحس وعند مجرى عشرة دلو ولو وقع شجر
الارض لا ينحسها هو الصحيح ولو وقع عظم الميت في البئر وليس عليه دسم ولا طوله لا ينحس
وان وقع عظم خنزير او شجر خنزير ينحسها ولو ان من الميت في البئر طلع البر لو وقع في يوسف
الرجل بجلاي على جنايته لهدم الضب وهو شرط عبده لا شق الفرض والماله طاهر
لهرم الامرين وهما اشقاط الفرض وبذرة الفريه وعندها محمد كاهما طاهران الرجل لهدم اشترط
الضب والماله لهدم الفريه وعندها اي حنيفة كاهما نجسان لا شق الفرض عن رهن الاعضاء
المكافاه والرجل لبقا الجنايه في بقية عظامه وهذه المسئلة تنسب مسئلة في الجمل لا في حنيفة
يفي ان الماحس والرجل جنب والماله لا يوشق اي الرجل بجلايه حنيفة والماله طاهر والطا
لحمد لا ي كاهما طاهران ثم قيل ان عذابي حنيفة نجاسة الرجل نجاسة الماله المستعمل لخاصة
الجنايه حتى انه يجوز له قراءة القرآن ودخول المسجد ولا يجوز له الصلوة وهذا اذا انقضت واشتد
خارج البئر لانه اذا انقضت فيها فقد انقضت المأمنة فصار مستعمله وقال الصبر السني ان نجاسة
الرجل نجاسة الجنايه كذا في النهاية وعند اي حنيفة ان الرجل طاهر لان الماله لا يوشق له حنيفة
الاستعمال قبل الانقضاء وهذا اوفق المزايات كذا في المدايه قال رحمه الله
والجامع الاصح فيه او حيا ان يخرج الماله ان يملك
وهو كذا في انتفاع الواقع بغيره او بغيره عمل الشارع
اذا مات في البئر يشاء او ذاب او ادمى او كلب فانه يخرج جميع الماله في الجامع الاصح يخرج
حتى يغلب الماله او اذا انتفع الحيوان فيها او وقع في جميع الماله فخرج الماله من الحيوان او
كثيرا وفي الجامع الاصح يخرج حتى يغلب الماله قال رحمه الله
واوسط البئر لا يشترط واذا يخرج رطب حشوا مقدرات ذ
الغرب الدلو والظلمه والمهين ان عدد الدلو لا يشترط البئر لو الوسيط المستعمل للبار ويقال المفسر
في كل بئر لو هاهنا لم يكن لهاد لو يخرجها ولو شق صاعا وقوله حشوا مقدرات ذاي
اذا خرج منها بئر لو عظم قدر ما يستعمل من الدلو الوسيط واحسب به جالس لوصول المقصود
مع ماله التقاطر وقوله من رطب والحن من رطب لا يجوز قال رحمه الله
والبئر ان كانت مهيئت لخرها مقل رما البئر فهي تصاح
وما يتا دلو عن اس الحس الي ثلث ثمانية فانفق
قوله ففي تصاح اي يظهر ومنه ان البئر اذا كانت مهيئت اي ذات عين لا يخرج وقتل
وجب نزع ما فيها اخر جوا مقدر ما كان فيها من الما وفي مفرقة ذلك ستة اوجه وجهان
عند اي حنيفة اخرها بوجع يقول اصحاب البئر اذا قالوا بئر الترح ما كان في بئرنا اي بئر من هذا
والثاني ينزل البئر لانه لهما معنى فاما الما او بئر ان الما او بئر من ماله او بئر من ماله
لهوله على حكمه رده او على حكمه وعنده اي يوسف وجهان ايضا احد هما يحرق بغيره بقدر طول
الما وعرضه وعمقه ويختص بحيث لا يشق ويترجون من البئر ويصون فيها ما يترجون حتى
تتلى والثاني يحرقها بغيره ويحرق الما على ما كان في بئرنا اي بئر من هذا
صطره ينفق الما فيخرج لكل قدر من ذلك عشرون وعند محمد وجهان ايضا احد هما ان يترج
منها ما بين ما بين دلو اي ثلث ثمانية والثاني ما بين ما بين عشرون وعشرين اي ثلث ثمانية

الوضوح

الوضوح انه ينبغي بخرج ما بين عشرون على الوضوح الاول ولا ينبغي بخرج ما على الوضوح الثاني قال
في الشافعي والقوي على موال محمد وقوله فانفق اي فانفق قبل الحلف الذي ذكرناه قال
رحمه الله والفان قبل الانتفاع ان يدل في البئر فاما اليوم فسنبل
وليفض من صلي بطهر ما به وليفصل ما نال من اشياءه
وان يكن مشغيا للضرب قال ثلث هي فيه القدر
اما ابو يوسف والشيبي لا يعود قبل الغسل بوجبات
اي اذا وجد في البئر فانه ميتة او غيرها ولا يدرون متى وقعت ولم تنفق ولم تنفق اعادوا
صلوة يوم وليلة اذا شقوا او نوضوا منها وفسلوا كل شي اصابه ما هو هو وهي موله وليفصل
ماتك من اشياءه وان كانت انتفعت او تنفقت اعادوا صلوة ثلثة ايام وليا اليها في مولا اي
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس عليهم اعادته حتى يتحقق امتي وقت لان اليقين لا يزول
بالفعل فصار كمن زاي في ثوبه نجاسة لا يجد في ماله اصابته ولا في حنيفة ان الموت سببا طاهر
وهو الوقوع في الما فيجوز له عليه اي فيها الموت على الوقوع الا ان الانتفاع دليل التناذر
فيغير بالثلاث كما قالوا فيمن دفن ولم يغسل عليه فانه يصلي عليه ماله من ثلثة ايام ولا يصلي
عليه بغير ذلك لا يتنفع في هذه المدة وعدم الاسح والتفخي دليل قرب العهد فقدر يوم
وليلة لان ما دون ذلك شاعات لا يمكن ضبطها وامامه مستكدة الحاشية التي في التوب والتوب من
بصره والبرغاية عن بصره فمران وقد قيل انه على الحلف ايضا فيغير بالثلاث في الليالي
ويوم وليلة في الطري قال رحمه الله ظهر اخر على ما احتار في شق ما فوق الدين على بن نوح
من التوفيق بين القولين بالتزويل على حالك اي قول يراي حنيفة وقوله اعيد
وان لمقوا اقل بها مشغيا فالطهر منها الثلث فسنبل
واليوم قبل في شوي المتنج وكل ذاهع عدم المورخ
فليس من ازال منها احد تا ايضا ومن طهر منها خ
وما على غسل طاهر شاهل الذي كان يراه شحنا
الطاهر ليس لا نجاس بالظاهر وليس الطاهر بالمفسر
اي اذا وجد في البئر فانه ميتة او غيرها ولا يدرون متى وقعت ولم تنفق ولم تنفق اعادوا
صلوة يوم وليلة اذا شقوا او نوضوا منها وفسلوا كل شي اصابه ما هو هو وهي موله وليفصل
ماتك من اشياءه وان كانت انتفعت او تنفقت اعادوا صلوة ثلثة ايام وليا اليها في مولا اي
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس عليهم اعادته حتى يتحقق امتي وقت لان اليقين لا يزول
بالفعل فصار كمن زاي في ثوبه نجاسة لا يجد في ماله اصابته ولا في حنيفة ان الموت سببا طاهر
وهو الوقوع في الما فيجوز له عليه اي فيها الموت على الوقوع الا ان الانتفاع دليل التناذر
فيغير بالثلاث كما قالوا فيمن دفن ولم يغسل عليه فانه يصلي عليه ماله من ثلثة ايام ولا يصلي
عليه بغير ذلك لا يتنفع في هذه المدة وعدم الاسح والتفخي دليل قرب العهد فقدر يوم
وليلة لان ما دون ذلك شاعات لا يمكن ضبطها وامامه مستكدة الحاشية التي في التوب والتوب من
بصره والبرغاية عن بصره فمران وقد قيل انه على الحلف ايضا فيغير بالثلاث في الليالي
ويوم وليلة في الطري قال رحمه الله ظهر اخر على ما احتار في شق ما فوق الدين على بن نوح
من التوفيق بين القولين بالتزويل على حالك اي قول يراي حنيفة وقوله اعيد
وان لمقوا اقل بها مشغيا فالطهر منها الثلث فسنبل
واليوم قبل في شوي المتنج وكل ذاهع عدم المورخ
فليس من ازال منها احد تا ايضا ومن طهر منها خ
وما على غسل طاهر شاهل الذي كان يراه شحنا
الطاهر ليس لا نجاس بالظاهر وليس الطاهر بالمفسر
اي اذا وجد في البئر فانه ميتة او غيرها ولا يدرون متى وقعت ولم تنفق ولم تنفق اعادوا
صلوة يوم وليلة اذا شقوا او نوضوا منها وفسلوا كل شي اصابه ما هو هو وهي موله وليفصل
ماتك من اشياءه وان كانت انتفعت او تنفقت اعادوا صلوة ثلثة ايام وليا اليها في مولا اي
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ليس عليهم اعادته حتى يتحقق امتي وقت لان اليقين لا يزول
بالفعل فصار كمن زاي في ثوبه نجاسة لا يجد في ماله اصابته ولا في حنيفة ان الموت سببا طاهر
وهو الوقوع في الما فيجوز له عليه اي فيها الموت على الوقوع الا ان الانتفاع دليل التناذر
فيغير بالثلاث كما قالوا فيمن دفن ولم يغسل عليه فانه يصلي عليه ماله من ثلثة ايام ولا يصلي
عليه بغير ذلك لا يتنفع في هذه المدة وعدم الاسح والتفخي دليل قرب العهد فقدر يوم
وليلة لان ما دون ذلك شاعات لا يمكن ضبطها وامامه مستكدة الحاشية التي في التوب والتوب من
بصره والبرغاية عن بصره فمران وقد قيل انه على الحلف ايضا فيغير بالثلاث في الليالي
ويوم وليلة في الطري قال رحمه الله ظهر اخر على ما احتار في شق ما فوق الدين على بن نوح
من التوفيق بين القولين بالتزويل على حالك اي قول يراي حنيفة وقوله اعيد
وان لمقوا اقل بها مشغيا فالطهر منها الثلث فسنبل
واليوم قبل في شوي المتنج وكل ذاهع عدم المورخ
فليس من ازال منها احد تا ايضا ومن طهر منها خ
وما على غسل طاهر شاهل الذي كان يراه شحنا
الطاهر ليس لا نجاس بالظاهر وليس الطاهر بالمفسر

اكثر من قدر الله لهم ولم يعلم بالاصابه لم يحد شيئا من مكانه بالاجماع وهو الاصح لان الثوب من اى
 يصنع كما بل ان يطالع عليها ما وغیره فاذا لم يطالع عليها علم انها اصابه كالحال كالحال البصر فانه غلبه
 عن يده قال رحمه الله فصل لكل عرق وسور والحكم في النقيع من ثوب
 وعرق الاشياط اهـ تنبئ بشوكها الا الحماك لا تنبئ
 اعلم ان عرق كل شئ مقرر بسوره لا تنبئ ان من لم يحد فاحذر احلها حكمه وقوله
 الا الحماك لا تنبئ ان عرق الحماك مخالف لسوره وكان القياس يقتضي المساواه وانما التماثل في قوله
 وقوله والحكم في النقيع من ثوب تنبيه في ما قبل ان تنبئ الله تعالى النقص وهو كواب السور صلى الله عليه
 وسلم الحماك وغروا والعلم بالقياس انها يكون لعرق النقص قال رحمه الله
واظهر الاسرار سور البشر وسور ما كوال الحوم واسم
 البشر هم بنو آدم ومنها ان سور الادمي وما ياكل لحم طاهر لان المختلط بالمالا الهلب وقد
 تولد من لحم طاهر فيكون طاهرا وسواء كان الادمي حيا او ميتا او كافرا الا سور
 شارب الخمر او من دهن فوه اذا استرعا على فوهها فانه نجس وان ابتلع ريقه وثران اظهره فيه
 على الصحيح وكذا سور ما ياكل لحم طاهر كلبه الا ابل الحمار له وهي التي تاكل العذرات فان
 سورها مخرجه فان كانت خلط واخر غلظا علف الدواب لا يكره وقوله فاشعر تنبيه
 على ان فيه حكمه في الشافعي فانه عند سور ما كوال الحوم اذا كان يسكن نجس وفيه
 اجتزاز عن سور الفرس لانه لا يشترى **قال رحمه الله**
وهو من الحمار والكلب نجس ومن شباع البرك الذئب وقش
 شباع البرم ما يقطر بنيه كالاسد والذئب والتمرد والنمر والضبغ واسناده ذلك
 وقش على هذه الشباع وما كان في منهاها وعند الشافعي سور الشباع طاهر لنا انما علمه الا
 لبان والحم وما كان الاحتراس من سورها فان نجس سور الكلاب والحمارين وما قوله
 عليه السلام حين سئل عن الما يكون في الفكه وما ينويه من الشباع والكلاب فقال لها ما احذر
 في بطونها وما بقي فقولنا شرب وطهور فجعل على الما الكثير الاتراة ذكر الكلاب وسورها
 نجس بالاتفاق قال في النهاية ذكر محمد بن حاسب سور الكلاب ولم يبين انما نجسه غلظه او خففة
 وقد روي عن ابي حنيفة انها غلظه وعن ابي يوسف انها جميعه حول ما نوحل لحمه الله
وسور سكان البيوت بكرة كفارة وحيدة وهرة
 لان حرمه اللحم اوجب نجاسة السور الا انه سقطت النجاسة بطله الطواف وبقيت النجاسة
 من حرامه سور الهرة قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا بكرة وهل هو عند ما كراهه يكره
 او تنزيهه الصالح انما كل هذه تنزيهه وانما اذا لم يجتنب عضو انسان بكرة ان يصلي من غير
 غسله وكذا اذا اكلت من شئ لا يوحى بافته قال في العامل انها بكرة ذك في حق الفتي لا تنبئ
 على بدله اما في حق الفقير فيلزم الضرورة ثم عند ابي حنيفة ومحمد انها بكرة الوضوء بسور الهرة
 اذا وجد غيرهما اما اذا لم يجد غيرهما بكرة وكان القياس ان يكون نجسا سور الهرة نظرا الى
 اللحم لان الفرس وسر استقطبت ذكيا الطوق واليه الاشارة بقول النبي صلى الله عليه وسلم الهرة
 ليست نجسة انما من الطوافين عليه والطوافات قال الكردي رحمه الله ان الله تعالى اباح دخول
 الهالك ومن لم يبلغ الحمار من قبل صلوة الفجر وبعد العشاء وحسن الظهور بالاذن واما بعد الرجوع
 بعد ذلك فيكون الاذن وبني عليه ذلك فقال طوافون عليه فاحذر النبي صلى الله عليه وسلم من هذا
 وعلل

انما
 الحماك

من غير

وعلل في الهرة انما من الطوافين ثم الحق علمنا وناسوا عن البيوت بما قال ابو يوسف لا بكرة سور الهرة
 لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي لها الا انما فتنشرب وينوصا منه وقال عليه السلام الهرة ليست نجسة
 ولاي حنيفة ومحمد قوله عليه السلام يغسل الايمان ولو غلب الهرة مرة وهو اشار الى الهرة وقال عليه
 السلام الهرة شبع وهذا يدل على النجاسة وقال عليه السلام الهرة ليست نجسة وهذا يدل على
 الطهارة فانما تنبأ انما انما اكرهه علم بالجلد بين ولا ينافي كل الفارة عادة فينجس فيها الا ان
 الفصل متعدي فتقطعت نجاسها وبقيت النجاسة **قال رحمه الله**
وكالرجاجات المستيبات والطير في الحلب كالبراة
 المستيبات الحماك وانما قيد بالحماك اذ لو كانت نجسة لا يقبل متعارفها الى تحت قدمها لا يكره سورها
 لان الاصل في الرجاجات الطهارة نظرا الى النجس عكاف الهرة فانها ولو كانت نجسة لانزول الكراهة
 نظرا الى النجس والحماك من عكاف واما في سور شباع الطير في كراهة المستيبات عادة ما وجدته الا
 لانها تنشرب بنافذها وهو عظم والعظم طاهر من النجاسة فطهرت بالحجر ولو حشيت الهرة لا تنزل
 الكراهة لانها تنشرب بلسانها وهو لحم وفتش الطير هو ما يقطر بخلافه مثل الضفدع والبازي والارباب
 والحجاة واشبه ذلك فان قيل كان ينبغي ان يكون سور شباع الطير نجسا نظرا الى النجس كسباع
 البعائم قيل شباع البعائم تنشرب بالشفط وهي رطبة لانها ما وسباع الطير تنشرب بنافذها وان
 شباع الطير يمس فيها الضرورة ولا ينافي من الهواء وتنشرب ولا يمس من عكاف **قال رحمه الله**
والبل والحمار في سورهما شك ومن اعور ه غيرهما
ضم الى طهرهما تنجسهما بكرة ان اخذه او قوما
 سور البعل والي ان مشكوى فيهما فان قلت هل الشك في طهرتهما او طهوريتهما قلنا قال بعضهم
 في الطهارة لانه لو كان طاهرا كان طهورا وبطل قطع القرين رحمه الله وقال بعضهم الشك في الطهارة
 قال في المجلد وهو الصحيح الاصح ونقره على موار محمد من يقول الشك في الطهارة ان العرق
 والالهاب يعني عنهما في الايدان والياف مالم يمس بعض للضرورة وان لم يمس نجس حتى لو اصاب
 الثوب منه اكثر من قدر البرزخ من القلوة ولا يجوز شربه ونقره على قول من يقول ان الشك في
 الطهورية ولا شك في كونه طاهرا وان لم يمس وعرقه طاهر ولو وقع في المايحور الوضوء مالم يطلب على
 الما وهل يطهر النجاسة على هذا القول قال رحمه الله وقال بعضهم حرمه انه لا يطهر النجس ولا
 ينجس الطاهر وفي النهاية لبن الحمار نجس الا في رواية غير طاهر عن محمد قال في المحيط لب
 الا ان نجس في طاهر الزوايه وعن البركوي انه نجس نجاسة مخففة بهنر فيه الكثير لفاهش
 وعن شمس الامه انه نجس نجاسة غلظه لانه حرام بالاجماع وعرق الحمار طاهر في الروايات
 المشهورة وسور الرجل مثل سور الحمار لانه من سئل الحماك فيكون له رتبة ولا فائدة من
 الخيل واباه من الحمار وكان سور فرس خلط بسور حمار وقوله ومن اعور ه غيرهما
 اي عجز عن تحصيل الما المطلق وقوله ضم الى طهرهما تنجسهما اي يتوضا بهما ويتيمم وقوله
 بجزيه ان اخذه او قوما اي ان اخذ التيمم عن الوضوء او قوما على الوضوء وقال لا يكره الا ان يقبل
 الوضوء على التيمم لانه ما وجب الاستظهار فاستبده الما المطلق ولنا ان الطهر احد هما فيغيب الجردون
 الترتيب اي لا تخلوا الصلوة الواجب عنهما وان لم يوجد الجمع في جلة واجده حتى ان لو توضا بسور الحمار
 وصلي ثم احدث وتيمم وصلى تلك الصلوة ايضا جاز لانه جمع الوضوء والتيمم في صلوة واحدة كذا في
 النهاية وفي النوادر لو توضا بسور الحمار وتيمم ثم اصاب تمام طافا ولم يتوضا به حتى ذهب الما ومعه

شوقه في ان يرضاه بوضا ولا يجوز له التيمم اجماعا على الصحيح لان الحقوق من التوضي نادرا **وقوله**
 او خاف سبها او كره او اظلمها اذ كان في بيته من عمن ما وعليها شبع او عذ ولا يستطيع الوضوء اليه
 فانه يجوز له التيمم لانه غير قادر على استعماله وكذا اذا كان معه ماء وهو خاف العطش على نفسه او
 رغبته او ابنته او كلبه لئلا يشبهه او صبيته في الحال او في ثيابه فانه يجوز له التيمم وكذا اذا كان في بيتها اليه
 للمحل دون الخاد المزفوف **وقوله** او ما استطاع الا او قضاها ان كان على راسه ثوب ولم يجد دلو او لها
 يتوضأ به الى الما فانتهى بجوز له التيمم بعد القدرة على الاستطاع **وقوله** او قضاها اي اذا لم يجد لها
 الا يمين ولم يكن معه ثوب فانه يجوز له التيمم بعد القدرة عليه وان كان عليه ثوب لم يجد دلو او لها
 يجوز له التيمم الا ان يبره في كل الطين المالح في الثوب وهو النصف وقيل الضيق وغير ذلك من هذه النجس
 وقيل ما يبدل محل من تيمم المغموس في الخ جدي في النهاية ان وجد به مثل فيمنه او الطين البشري لزمه بشره
 وان كان بهن فاحتش ليلزمه شراؤه وتجر به التيمم والغسل اذا كان ثوبه فيهما فلم يجد دلو او لها
 لم يلزمه شراؤه وان اعطاه يد ربه ونفق ليلزمه شراؤه **وقال الحسن البصري** وشفيق التوري
 يلزمه شراؤه بحملها وقال الشافعي الذي يجره على ثوب المثل عدل قلت او كثر قال رحمه الله
يقسم في الوجه وفي اليدين من الصبي الطهر ضربين
بمسح في اليدين من فقس عليه فريضة او الحسن
 يقسم ربع اليدين وهو يفسر في يفسر الطهر ضربين في الوجه وفي اليدين وعنه ان القسم
 ضربان مسح باحد هما وجهه والاخر في ذراعيه الى المرفقين كذا في الاصحاحين القروزي رحمه الله
 وهما الضربان من التيمم اما لا قال في شراعه ما من التيمم وقال الاسدي ان القسم من التيمم وفائدة
 الخلاف فيها اذا ضربت يداك فمسح وجهه او يدي بهن الطهر وضرب يدي بهن الطهر لانه اي بهن
 التيمم ثم اجازت فيقفض وعنه الاسدي يجوز مسح وجهه او يدي بهن الطهر وضرب يدي بهن الطهر لانه اي بهن
 فانه يجوز فان قبل لم كان التيمم في الوجه واليدين خاصة دون الرأس والرجلين بل لانه يدل على الأصل
 وهو غسل الرأس ومسوح والرجلان فترجى ما تردد بين المسح والغسل في اذ البس الحقيق كان
 فترجى المسح على الخفين وسنة التيمم ان يسبح الله تعالى قبل ان يصير وقبل يديه ويذير بنفسهما
 عند الرجوع نقضة واحدة في ظاهر الرواية وعنه اي يوشق يفتن ويغسل في الفرض الثانية كذا في بعض
 عليه ان يتطهر بالتراب لان المقصود هو المسح دون التوضي قال رحمه الله
يتنهل باستنهابه المصوب كالماء في احدي الزوايتين
وبعضهم قال بان الفتوى لا توجب استنهاب ذراعين
 اي لا يدل من الاستنهاب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ولهذا نقل الاحتجاج ويخرج الى ان
 التيمم المسح **وقوله** قالان الفتوى لا توجب الاستنهاب وهو الحسن بن زياد روي عن ابي حنيفة
 ان الاستنهاب ليس بشرط في التيمم حتى لو مسح الاكثر اجزاه قال ان الاستنهاب في المسوحات
 ليس بشرط عاين في الفتوى والرائس الا ان الفتوى الباقية قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم صلوة دخلت على
 المفعول اي فامسحوا بوجوهكم لقوله تعالى ولا تمسكوا بركبكم الى التمسك ولا بعض بهن التمسك
 لما ان التيمم سقط به عصوان اكله وفي عصوان على حالهما من استنهاب الاستنهاب كالمسوح
 في التسحر لما سقط منها ركعتان بقي ركعتان على حالهما بقية الحال في ما يرجع الى اوقات
 الفرض وكيفية التيمم ان يضرب بيد به ضربة ويرفعهما وينفضهما حتى يتناثر التراب ويبس بهما
 وجهه ثم يرفض ضربة اخرى وينفضهما ويضع يداك في ريع بره اليسرى ظاهر كفة اليمنى من رؤس
 الاصابع ويمسح بها الى المرفق ثم يمسح بها كفة اليسرى باطن ذراعيه اليمنى الى المرفق ويمسح بها

شوقه

شوقه

شوقه

شوقه في ان يرضاه بوضا ولا يجوز له التيمم اجماعا على الصحيح لان الحقوق من التوضي نادرا **وقوله**
 او خاف سبها او كره او اظلمها اذ كان في بيته من عمن ما وعليها شبع او عذ ولا يستطيع الوضوء اليه
 فانه يجوز له التيمم لانه غير قادر على استعماله وكذا اذا كان معه ماء وهو خاف العطش على نفسه او
 رغبته او ابنته او كلبه لئلا يشبهه او صبيته في الحال او في ثيابه فانه يجوز له التيمم وكذا اذا كان في بيتها اليه
 للمحل دون الخاد المزفوف **وقوله** او ما استطاع الا او قضاها ان كان على راسه ثوب ولم يجد دلو او لها
 يتوضأ به الى الما فانتهى بجوز له التيمم بعد القدرة على الاستطاع **وقوله** او قضاها اي اذا لم يجد لها
 الا يمين ولم يكن معه ثوب فانه يجوز له التيمم بعد القدرة عليه وان كان عليه ثوب لم يجد دلو او لها
 يجوز له التيمم الا ان يبره في كل الطين المالح في الثوب وهو النصف وقيل الضيق وغير ذلك من هذه النجس
 وقيل ما يبدل محل من تيمم المغموس في الخ جدي في النهاية ان وجد به مثل فيمنه او الطين البشري لزمه بشره
 وان كان بهن فاحتش ليلزمه شراؤه وتجر به التيمم والغسل اذا كان ثوبه فيهما فلم يجد دلو او لها
 لم يلزمه شراؤه وان اعطاه يد ربه ونفق ليلزمه شراؤه **وقال الحسن البصري** وشفيق التوري
 يلزمه شراؤه بحملها وقال الشافعي الذي يجره على ثوب المثل عدل قلت او كثر قال رحمه الله
يقسم في الوجه وفي اليدين من الصبي الطهر ضربين
بمسح في اليدين من فقس عليه فريضة او الحسن
 يقسم ربع اليدين وهو يفسر في يفسر الطهر ضربين في الوجه وفي اليدين وعنه ان القسم
 ضربان مسح باحد هما وجهه والاخر في ذراعيه الى المرفقين كذا في الاصحاحين القروزي رحمه الله
 وهما الضربان من التيمم اما لا قال في شراعه ما من التيمم وقال الاسدي ان القسم من التيمم وفائدة
 الخلاف فيها اذا ضربت يداك فمسح وجهه او يدي بهن الطهر وضرب يدي بهن الطهر لانه اي بهن
 التيمم ثم اجازت فيقفض وعنه الاسدي يجوز مسح وجهه او يدي بهن الطهر وضرب يدي بهن الطهر لانه اي بهن
 فانه يجوز فان قبل لم كان التيمم في الوجه واليدين خاصة دون الرأس والرجلين بل لانه يدل على الأصل
 وهو غسل الرأس ومسوح والرجلان فترجى ما تردد بين المسح والغسل في اذ البس الحقيق كان
 فترجى المسح على الخفين وسنة التيمم ان يسبح الله تعالى قبل ان يصير وقبل يديه ويذير بنفسهما
 عند الرجوع نقضة واحدة في ظاهر الرواية وعنه اي يوشق يفتن ويغسل في الفرض الثانية كذا في بعض
 عليه ان يتطهر بالتراب لان المقصود هو المسح دون التوضي قال رحمه الله
يتنهل باستنهابه المصوب كالماء في احدي الزوايتين
وبعضهم قال بان الفتوى لا توجب استنهاب ذراعين
 اي لا يدل من الاستنهاب في ظاهر الرواية لقيامه مقام الوضوء ولهذا نقل الاحتجاج ويخرج الى ان
 التيمم المسح **وقوله** قالان الفتوى لا توجب الاستنهاب وهو الحسن بن زياد روي عن ابي حنيفة
 ان الاستنهاب ليس بشرط في التيمم حتى لو مسح الاكثر اجزاه قال ان الاستنهاب في المسوحات
 ليس بشرط عاين في الفتوى والرائس الا ان الفتوى الباقية قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم صلوة دخلت على
 المفعول اي فامسحوا بوجوهكم لقوله تعالى ولا تمسكوا بركبكم الى التمسك ولا بعض بهن التمسك
 لما ان التيمم سقط به عصوان اكله وفي عصوان على حالهما من استنهاب الاستنهاب كالمسوح
 في التسحر لما سقط منها ركعتان بقي ركعتان على حالهما بقية الحال في ما يرجع الى اوقات
 الفرض وكيفية التيمم ان يضرب بيد به ضربة ويرفعهما وينفضهما حتى يتناثر التراب ويبس بهما
 وجهه ثم يرفض ضربة اخرى وينفضهما ويضع يداك في ريع بره اليسرى ظاهر كفة اليمنى من رؤس
 الاصابع ويمسح بها الى المرفق ثم يمسح بها كفة اليسرى باطن ذراعيه اليمنى الى المرفق ويمسح بها

شوقه

والولي غيره فان ان اشتغل بالطهارة ان تقوته الصلوة لا ينافي في تحقق الحجج وكذا ان خضر
صلوة العيد فان ان اشتغل بالطهارة ان تقوته صلوة العيد فانه يتصور لها وصل لا ينافي في تحقق الحجج وكذا ان خضر
ان تقوته صلوة العيد فانه يتصور لها وصل لا ينافي في تحقق الحجج وكذا ان خضر
في الصلوة في المساجد والجماعات اي اذا خاف من شدة الجوع اذا اشتغل بالطهارة ان تقوته الصلوة فانه لا
يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
الوقت في بيتي ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
يفترق بها من بيتي فان ان اشتغل بالطهارة ان تقوته الصلوة فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
وكذا اذا كان احدهما كائنا ما كانا في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
في ان اشتغل في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
يفوت فيه الا اذا كان في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
في الفاسه وصلوة العيد في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها

ومن بني في الهبل بالتيه رجل توصوا عبد الاظم
اي عبيد اي خيفة ومهابة اذا استخرج مع الامام في صلوة العيد في شدة الجوع فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
الصلوة اذا خشي فواتها مع الامام فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
جاء ان يسلها الصلوة عار ان يتركها في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
من المضاف اذا كان خفي في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
كان ابتدا الصلوة بالوصية في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
فقد لم يوصها الصلوة في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
فان خاف الفوت في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
وبني بالاعتناء لان الواجب عليه الوصية في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
انتهى بها بالتيه في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
واما على قولها فانه لا يتركها في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
فانه من اصله ان لا يتركها في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها

لويبي المامصل في السفر بالتراب ثم المام في الرجل ذكر
حات كدي الاخير والشيخ ومن اما ابو يوسف بالهود امر
قوله بالتراب المامصل في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
ان اشق المام في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
قوله جاز لي الاخير والشيخ ومن اما ابو يوسف بالهود امر
والتراب المامصل في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
بذكره فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
فقد رآه بدون العلم والقدر في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
فقد رآه في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
يفوت لا يخلو والطهارة تقوت الى خلو وهو التيمم وقد يقول في السفر ان الغالب ان جمل المام يكون
الا التيمم في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
بقوله في الرجل كانه لو كان على ظهره او على يديه فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
ما لا يتصور في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
لجوز تيمم الجماعة وقوله لو بني المامصل في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
وهو في الصلوة فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها

يكون ذلك فانه بعد اجاماع على الصلوة وقيل مشيئة التوب على الخلق ايضا وقد قالوا ان هذه المسئلة على
ثلاثة اوجه ان وضع المام في الرجل ولم يطلب في هذا الوجه لا يجوز صلوة الجماعة في التيمم
جامع قبله حيث لم يطلب وان وضعه في ماله او اجبره وهو لا يعلم في هذا الوجه يجوز صلوة الجماعة ان
الاشنان لا يحاطب بقل القروان وهذه المسئلة في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها

ما طلب المامصل في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
معناه ليس على المامصل طلب المام في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
الوجود لعدم الجهر في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
حيث يطلبه وقوله باقرب ما اي قرب المام في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
لا يحاطب بقل القروان وهذه المسئلة في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
ان اشق عني وقيل يطلب مضافا ما يسمع صوت اصحابه وسامعون صوتهم في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها

وحايز تيمم المطالب بالمام في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
وقيل ان يطلب لوتيمم ما جاز لي الشيخ حكاها
اي اذا كان مع رفيقه ما طلبه منه قبل ان يتركها في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
اجزاء عني خيفة لانه لا يلزمه الطلب بملك الاخر لان سؤال ملك الاخر في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
فانجب عليه الطلب عنده وقال ابو يوسف ومحمد ان يطلب عليه في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
اشق وجب عليه الطلب وادله بطلب عليه الطلب عندي خيفة وتيمم قبله اجزاء وعلى قولها اذا اشق في
الاعطاء والى تيمم واعطاء وجب عليه الاعطاء باقرب ما وان ماله في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
محمد يريد وان طلب عليه في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
لوتيمم ما جاز لي الشيخ حكاها في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
لا يجوز قال الشيخ في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
وان وقع في اكثر من وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
اعطاء وتوضا واعاد وان لم يطمع في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
من غير سؤال وتوضا واعاد وان لم يطمع في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
فكان اعاد عليه ولعن بطلبه في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها

باب نه قد كل عين نظم في مستأبل الخفاف
قوله قد كل عين من الفروان وهو المام البارز وهي قوله من الله عليك اي انك لا تتركها في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
دومة الشروان بارزة ودومة الخراف كجاء في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
تسترها اي اعطاه من الخراف في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
منع الخفاف كابر بالخبر من حديث الهروي المسموع
انما لا حايه ولم يقل كل واجب لان الهبل في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
الاستيفضة عن سؤالا لله صلى الله عليه وسلم وانما لا حايه في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
بالكتاب على قلة الخفاف وهو ليس بصلح وان ما نكث بالثقة المشهورة وهو ما ذكره عن عائشة
رضي الله عنها انها قالت ما رآك سؤالا لله صلى الله عليه وسلم في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
فمنع الله تعالى وقال الحسن البصري سئلون رجلا من اصحاب سؤالا لله صلى الله عليه وسلم في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
عاب الخفاف ومن عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسأل الخفاف في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
ايام ولها بها او لم يروها واولاده وانما عفت الممعة على النبي صلى الله عليه وسلم في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
مما نكث من الفضل وكان ينبغي ان يقدم هذا الباب على التيمم لانه طهارة غسل الكهنة وقدم السمر للثقة

ودعي المام في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها
بعد من الخفاف في وقتها فانه يتصور له ان يتركها في وقتها ولو كان في وقتها

وقف من حور عثمان الفندي سلاسل

اوجده اخبرنا ان التيمم موضع الله تعالى وهذا ختمنا لا بعد فكلما التيمم فمؤيد والثاني ان التيمم يد عن الكراهة هذا
بل عن العقل عقل الزحليلين لا عن زوال التيمم ثالثا بالكتاب والسنة وهذا ثابت بالسنة لا عن قول
رجله الله ان احلث الايسر والطهارة كاملة تامل الاستاءه
واليوم والليله رخصه المحض وليس الثلث ارباب السفر
اعلم انه لا يجوز الحج على الخفين الا اذا التيمم على طهارة لما روي في حديث الميمونة ابن شعبة ان
النبي صلى الله عليه وسلم روي عنهما في حديثه لا روي عنهما في حديثه اقول الخفين قاي ارجلتا الخفين
في الارضين وهما طاهرتان فوله كامله كماله الطهارة ليست بشرط فانه لو غسل رجله بركبيل بغير الوضوء
جاءه التيمم وان وجد الحج على غير طهارة كاملة بل الشرط فيه ان يتنهد في الطهارة كاملة وهذا يعني
قوله تامل الاستاءه يعني ان اعمال الطهارة قبل اللبس بشرط و قوله فاليوم والليله رخصه المحض
اي يسع التيمم يوما وليله وقوله ويسع الثلث ارباب السفر اي اذا كان مستافرا يسع له ثلث ايام ولياها والمحض
اي ابتداء المدة المقيمة من غير الحدث ابتداء من تلك الساعة من اليوم الثاني والمتسامر اي مثل تلك الساعة من اليوم
الثاني والرجل والمطل في ذلك سواء قال رجله الله يسع بالظاهر من خفيه من اول الرجل اي ساقه
يعني ان يسع على الخفين على ظاهرهما خطوطا بالاصابع يتبدي الى الشافعي من الاصابع الى الشافعي وهذا هو المستون
ولو لم يكن الشافعي الى الاصابع اجزاء ولو لم يكن من اجزاء اجزاء لا بشرط فيه التكرار وقوله يسع بالظاهر
من خفيه قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لو كان الدين بالقياس لكان الحج على باطن الخفين اجب الى من
الحج على ظاهرهما لكن لا يشرط اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ظاهر الخفين والشافعي يبيح باطن
الخفين ولو لم يكن يبيح باطن الخفين لكان باطن الخفين من قبل العقب او من جوانبهما لا يجوز وضوء الخفين ان يضع اصابع
يد اليمنى على مقدم خفه اليمنى واصابع يده اليسرى على مقدم خفه اليسرى وهذا يعني الى الشافعي مؤيد للخبين
والمرجح بين اصابعه هذا هو المستون واما المفروض ففقدان ثلث اصابع فلو كان اصابع او فاض المأوا واصابع
خفيه كالطير مقدار ثلث اصابع ولو لم يكن من اصابع الى الخفين لا يحتاج الى ثلث اصابع الخفين ولا يشرط
انه يجوز رفع اليد عن الخفين ولو لم يكن من الخفين الى الخفين لا يحتاج الى ثلث اصابع الخفين ولا يشرط
ما الاصابع والفقهاء لا يقولون الا ان يكون الخفين من الخشب المشتمل على الخفين ولو لم يكن من الخفين الى الخفين لا يحتاج الى ثلث اصابع الخفين ولا يشرط
اجزائه قال رحمه الله والفرص في اليدين الذي اليد قد زلت من اصابع اليد
اي فرص ذلك ثلث اصابع من اصابع اليد وقال الكرخي من اصابع الرجل والفرص وقوله لزم للشافعي
يعني التيمم والشافعي لا يبيح له يوم وليله والمتسامر ثلث ايام ولياها قال رحمه الله
ما قبل كراه في الرجل من اصابعها اصابع الثلث في طهرها
اي لا يجوز الحج على خفيه خفي في كبره يمين منه مقدار ثلث اصابع من اصابع الرجل يعني اصابعها لان
الاصابع في القدم هو الاصابع والثلث اعترافا مقام اصابع الرجل وقال رحمه الله
مقداره في الرجل من اصابعها اصابع الثلث في طهرها
اي مقدار الخنزير وما يمين منه مقدار ثلث اصابع من اصابع الرجل وقوله في اهمها اي في
اطهر الزوايا ودل على كراهته اذا طهره الا باجماع واخبرني محمد بن ابي بكر لا يجوز لهما شيئا وان الثلث وقال
رضي الشافعي لا يجوز عليه وان قل لنا ان الخفاف لا يخلوا عن قليل خفي عاده فليخرجهم المخرج
في النزج واخلوا عن كثير فليخرج في النزج ولا يخلوا عن قليل خفي عاده فليخرجهم المخرج
فيلد وثلث اصابع بهاها وهو الاصابع ويخرجها العكاز في كل خفي واحد ولا يخلو في خفيه لان الخنزير في
اجلها لا يمنع قطع السفر بالاحزاب في الفجاسة المتفرقة لانه جليل للخل وانكشف في العورة نظير الجاسد
ولو كان مقطوع الاصابع قالوا يصح من غير اصابع غيره وقيل باصبعه وكبر القدم دليل على كبرها وضوء
دليل على صغرها فيعرف من هذا الوجه كراهي الاصابع وهذا كله اذا كان الخنزير اسفل من العكاز اما اذا
كان موقفة فله يسع التيمم وان كبر في الخفيه لا يجوز له التيمم وليس مع الحق في الجنب وكل من عليه غشيل
اي لا يجوز الحج على الخفين لان الجنب لا يتكبرها فله جرح في النزج على كراهية الجنب لا يتكبر
ومعناه ان من اجب بغير اللبس على الطهارة لا يجوز له التيمم وقوله وكل من عليه غشيل وجبا يعني

والشافعي على ان الخفين

الحايض

الحايض والتفتا قال رحمه الله وينقض الحج الوضوء ونزع خضوعا واحدا من
اي وينقض الحج على الخفين ما ينقض الوضوء لانه يرض من الوضوء وسعة الاصابع التي تستر به الجرح
الى القدم حيث ركب الخفاف وهو الخف لانه لا يخرج طهر الجرح وكذا نزع احداهما لعل راجع بين السبع والاسل
في وظيفة واحدة وحكم النزج يثبت في وج القدم الى الشافعي وكذا التيمم هو الصحيح وكذا لو نزع الخفاف قال
رحمه الله واذا مضى ينقض من ثلثه وغسل رجله فليس بفرض
يعني اذا مضى نزع خفيه وغسل رجله وليس عليه إعادة بقية الوضوء والشافعي لا يبيح الحج على الخفين بغير
امضى اليه والحج اذا وجد اليها اما اذا لم يجد له ينقض قال في قاضي خان ما يسع الخف اذا انقضت مائة وهو
الصلاة ولو لم يجد ما فانه يرض على صلوته لان حاجته الى غسل رجله فلو قطع الصلوة وهو عاجز عن غسل الرجلين
فانه يتيمم ولا يخرج الخفين في التيمم فلهذا كان المضي على صلوته اولى ومن المشايخ من قال ان تقبل صلوته والا
اصح وكذا اذا انقضت اليه وكان يحاف الضرر من البرد اذا نزعها اجاز له ان يصلي به كذا في الزخير وقال
رحمه الله لو مضى الصمد دون مائة اثمها ثلثه في سفره
وما لمن اقام من اهل السفر الا تمام وقت ارباب المحض
وان يكن من غيرها اقامته ينزع ويكسل كالمقيم حالته
اي ومن ابتداء التيمم وهو مقيم فسا فز قبل تمام يوم وليله يسع ثلثة ايام ولياها وقال الشافعي لا يجوز
له ان يسع متبع المشافعي والاصول ان الاحكام المتعلقة بالوقت اخذة كالصلوة اذا شافعي وقتها يصير
فرضه ركعتين ولو اقام فيه تنقلب اركانها وكذا الصبي اذا بلغ في اخر الوقت واسلم انكافرت عليه الصلوة
وقوله وما لراقام من اهل السفر الا تمام وقت ارباب المحض اي اذا ابتداء التيمم وهو مستافرا فاما ما دخل
مضرا او نوى الاقامة فان كان متبع يوما وليله او اكثر لزمه نزع خفيه وغسل رجله حتى لو كان ذلك وهو
في الصلوة فشرط صلوته وان كان متبع اقل من يوم وليله انما يوما وليله في لو كان مقيما في الايام وهذا
خلاف فيه وهو غير قوله وان يكن من غيرها اقامته ينزع ويكسل كالمقيم حالته والشافعي لا يبيح الله
لو مضى الوق الذي كان ليس من قبل ان يحدث حار فاقبش
الموقف هو الخنزير موق وهو خفي فوق خفي الا ان يحافا فقر منه ومنه اذا لبس الخنزير موق فوق الخنزير
عليه وانما يجوز الحج عليه بشرط ان احدهما ان لا يتقل بينهما اجابت والثاني ان يكون الخنزير موق سالما
من الخنزير وقوله فاقبش فيه تنبيه على خلاف الشافعي فان غيره اذا لبس الخنزير موق فوق الخنزير
لا يجوز له الحج عليه قال لان اليد لا يكون له به ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم مضى على الوقين
ولانه نزع الخنزير اشبهما لا يفرق بينه وبين الخنزير وهو يد عن الرجل لا عن الخنزير وقوله
استهمل لا يبيح الخنزير موق بدون الخنزير فكلما نزع الخنزير في الاستهمال وقوله انما عرضا اي
هو الخنزير في الاستهمال وادفع الا عن الرجل خلاف ما اذا لبس الخنزير موق بعرضا اجابت لان الجرح
جل بالخنزير فليحذر في غيره وقوله لو مضى الوق الذي كان ليس في يمينه قبل ان يحدث انما اذا لبس
بعرضا اجابت فانه لا يجوز له الحج عليه قال رحمه الله لا يسع الجوز غير المنزل وجوزاه والخفين
وابن زياد قيل في رجوعه الى الذي قاله لا يقض مشوعه
اي لا يجوز الحج على الجوزين عينا خيفة الا ان يكونا جرحا وهو ان يوضع الخنزير على عكازها واستهملها
او من الخنزير وهو ان يوضع على استهملها كالحمل وقال ابو يوسف ومحمد بن جعفر اذا نزع الخنزير لا يشفان اي لا يبيح
ما تحتها وقوله وابن زياد قيل في رجوعه الى الذي قاله لا يقض مشوعه اي خيفة اي قوله ما قال في الزخير
من رجوعه الى خيفة اي قوله ما قبل مائة ثلثة ايام وقيل بثلثة ايام وعليه الفتوى وقوله وقض
مشوعه اي قض ما رآه ابن زياد ويشهد من رجوعه الى خيفة اي قوله ما اي ضنه واحمطه لان
الفتوى عليه فالشافعي قوله مشوعه فهو علي بن زياد والجوزي هو ما يتخذ من الخنزير وقيل
من الصوف وقوله وجوزاه في الخنزير ان يقوم على الشافعي من غير ان يربط بينه وبين رجوعه الى الله

والشافعي على ان الخفين

الحايض

[illegible][illegible][illegible][illegible]

وَنُزِعَ الْوَأْسُ يَقُولُ قُضِيَ قَضَاهُ فَدَسَّعَ اللَّهُ لِمَنْ قَدْ حَمَلَهُ
لَمْ يَحِبِّ الْمُفْتَرُونَ بِالْحَمْدِ بِالْقَوْلِ مِنْهُمْ زَيْنَالِ الْحَمِيدِ إِي إِذَا نَزَعَ
لِلشَّهِ مِنَ الرُّكُوعِ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَلَهُ وَبَقُولِ الْعَوْنِ زَيْنَالِ الْحَمْدِ وَلَا يَقُولُ إِلَّا الْحَمْدَ
عَنْ إِي حَقِيقَةً وَقَالَ ابْنُ بَرَكِيَّةٍ وَهَذِهِ الْقَوْمَةُ لَيْسَتْ بِفَرْصَةٍ لِحَدَايِ حَسْبِهِ وَحُجْرَةٍ وَقَالَ
ابْنُ بَرَكِيَّةٍ وَمَعْنَى قَوْلِهِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَلَهُ إِي إِخْبَارُ اللَّهِ لِمَنْ دَعَاهُ بِقَالَ سَمِعَ الْوَأْسُ إِذَا قَلَبَهَا وَقَوْلُهُ زَيْنَالِ
الْحَمْدِ فِي الْمَشْهُورِ يَقُولُ الْمَشْهُورُ بِأَنَّكَ الْحَمْدُ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ جَنْبِلُ زَيْنَالِ الْحَمْدِ بِزِيَادَةِ الْوَأْسِ قَالَ زَيْنَالِ الْحَمْدِ اللَّهُ
وَقَدْ كَفَى التَّشْبِيهَ مَنْ تَقَبَّلَ مَا مِنْ غَيْرِ تَحْمِيلٍ حَكَمًا وَالْحَمْدُ
وَالشُّبْحُ أَقْبَى فِي سُؤَالِ الثَّانِي عَنْ زَيْنَالِ الْحَمْدِ يَطْلُبُ الْهَقْرَانِ

بأنه حجر ثم ليست كذا بل السجدة التي بين يديها
حينئذ ان يقول سمع الله لمن حمده وعذراهما في حق التسليم وفي تلك التي رواها أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن أحمد
والمنفرد بجمع بينهما اجماعا وقوله والشيخ ابي في سؤال الثاني اني قالوا يوسف سالت ابا حنيفة عن تسليع رجل ارسله
من الركوع في الغرضه يقول المهر اعطوني قال يقول ثلثا الحجر او ثلثت وتكون له بين السجدة التي بينك ايضا
فقوله والشيخ ابي في سؤال الثاني اذا بالشيخ ابا حنيفة وبالثاني ابا يوسف قال سمع الله
ويستوي كثيرا ويستوي لكفة الارض **فصل** في الصلاة فذكرنا ان هذا الاستسقاء
الذي يفرض عذرها قال ابو يوسف مؤخره وقوله بكسر الهمزة وقصر الواو في الصلاة على الارض في
السجدة قال سمع الله ووجه ما بين كفة يضع وجدا **فصل** في الصلاة فذكرنا ان هذا الاستسقاء
ويستويان بانفسه وجهه وجاز بكفة **فصل** في الصلاة فذكرنا ان هذا الاستسقاء وضع وجهه بين
كفة ويضع يديه حلا اذ يديه لان اخر الركعة يعني رواها فيهما بحمل الله في اداء الركعة على
التسليم فذكرنا في اخرها كذا في التماسه ووجه اصابع يديه نحو القبلة في سجدة وروى عن محمد بن ابي الله
عنهما انه راى رجلا ساجدا فذكر على يديه عن القبلة فقلنا لا تقبل من القبلة وايضا في سجدة مع الوجه
وقوله ويستويان بانفسه وجهه ابي يستوي على القبلة وجهه هذا هو القبلة وان وضع وجهه وجدها دون
انفسه اجزاء بالاجماع وكذا الوضع انفسه وبالحجزة عذرا فانه يجزى ولا يكره الاجزاء اذ اجماعا وان لم يكن
بالحجزة عذرا فان عذرا اي حقيقته ويكره وعذراهما لا يجوز وان يستوي على خذ لا يجوز في حالة العذر ولا في
غيره الا في حالة العذر فهو من ان وضع الحجر بين يدي الا في جزاءه عن القبلة ومن شرط جواز السجود ان لا
يوضع قبله شيء فان وضعها في حالة سجود لا يجوز في السجود ولكن تقع اجزها في الزيادة عذره في الركعة
ولو لم يكن عليه لو كان او على السجدة واجزها في السجدة والسرير عذرا في السجود ولو كان موضع السجود رطب
من موضع الغرضين قال ابو حامد ان كان المتفاوت معقلا في اللبس واللبس يجوز وان كان اكثر اجزوات واذا ابد الله السجدة
لا الغرضه وجز اللبس رطب وارض ثم اذا اراد السجود وضع اولا كفيه ثم يديه ثم وجهه ثم انفسه فاذا اراد

الناحية

اما نحن فاعلموا اننا قد علمنا ان حق الامم لا يحد من اهل البيت ولا على هذا لو كان في التمهيد اي قبل ان يقر
التسليم لكانت حجة الله على من لا يقر بصلواتهم باقية ولو انتم لم تعلموا ذلك فاعلموا ان التسليم قبل التسليم عبادي حجة
وهذا ما بين قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الضالين من الصلوة بعد التسليم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
والله اعلم بالحق في الصلوة قال الله تعالى في الصلوة من حيث علمه وانما هي من حيث علمه
مظهر بيني على ما صلي مستحلفا ان هو كان اذ استأذن كان او في
وحياته ان من سبقه الحرك في الصلوة ان كان اماما استأذن وتوضا ويصلي على صلواته والقبائل
يتأق الصلوة وهو قول الشافعي ان الحرك في الصلوة والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
قوله عليه السلام من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
كان اولي ايم من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
ان شأني من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
وليس في ما بيني من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
امام استأذن ولو عطف من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
من الانا والقبائل يتأق الصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
وقوله بيني على ما صلي مستحلفا ان هو كان اذ استأذن كان او في
القبائل يتأق الصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
ومن بين حجة الله على من لا يقر بصلواتهم انهم لا يقر بصلواتهم انهم لا يقر بصلواتهم
ان الله اعلم بالحق في الصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
القبائل يتأق الصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
بوجه بيني على ما صلي مستحلفا ان هو كان اذ استأذن كان او في
عمل كبير من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
المستحلف ان الصلوة على من لا يقر بصلواتهم انهم لا يقر بصلواتهم
ولم يستقبلها انهم في النوم من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
في الصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
وكذا اذا فقهه لا يقر بصلواتهم انهم لا يقر بصلواتهم
الاخرة اما اذا فقهه لا يقر بصلواتهم انهم لا يقر بصلواتهم
من بين عن قراءة وقد ما خلفه خارجة فالله اعلم بالصواب
وقال ابو يوسف وهو من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
القراءة غير تامة اما انما هو من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
ولتوضا للصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
اي اذا سلمت في الصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
التسليم او بعد التسليم من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
فانما للصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
وان راكعها تشهدا او كان داخل في المصلي او كان في المصلي او كان في المصلي
اذا ختمت الصلاة او كان داخل في المصلي او كان في المصلي او كان في المصلي
وطالب منه المصلي او كان داخل في المصلي او كان في المصلي او كان في المصلي
فان غيره اذا سلم في الصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
وقوله او كان داخل في المصلي او كان في المصلي او كان في المصلي
غيره قال الله او كان داخل في المصلي او كان في المصلي او كان في المصلي
او التمسك بالاربع او التمسك بالاربع او التمسك بالاربع
فاستأذن في الصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
وانقض عذر ذي الاعذار او كان داخل في المصلي او كان في المصلي او كان في المصلي
اي خلع خفيه بعد ركعتين او كان داخل في المصلي او كان في المصلي او كان في المصلي
عليها واجازت فاستأذن في الصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
عن غيره او كان داخل في المصلي او كان في المصلي او كان في المصلي
ومحرم في الصلوة من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
وليس

حقيقة

وليس يفرق بينهما فاعلموا ان هذه المواضع عبادي حجة في هذه الحالة كاعتراضها في حال الصلوة وغيرها كاعتراضها في حال التسليم
قال رحمه الله من تابت التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
او جاز التسليم وهو مطلق قوله من تابت التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
اجزاء لوجود التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
لحجة عن التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
التسليم كذا الزكاة عليه فلو انه حين التسليم لم يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
الغوم تامة ان التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
قال رحمه الله وان كان التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
اي ان كان التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
وقال ابو يوسف وهو من قبل من قال في الصلوة من حيث علمه والقبائل يتأق الصلوة والقبائل يتأق الصلوة
ولم يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
الذي يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
لحجة عن التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
الله وما كان التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
عاما او خرج من التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
لوقائي في كونه او سجدة بعد ذلك الركعة او سجدة بعد ذلك الركعة
ان هذا الركعة وهو حسن والترتيب التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
احداث فيها كذا التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
الركعة التي احداث فيها كذا التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
ان التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
الترتيب ليس بشرط فاعلموا ان التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
تركه وهذا من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
فانقض عذر ذي الاعذار او كان داخل في المصلي او كان في المصلي او كان في المصلي
اي من امر كذا او جاز التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
المركبة ولا من امر كذا او جاز التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
تفسر صلواته بانفسه من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
وليس فيها ما خلفه خارجة فالله اعلم بالصواب
كذا اذا انزلنا يا ربنا وان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
اي من اكل التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
قال رحمه الله ما انفس الصلوة من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
لم يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
تفسر صلواته اذا كانت الغلبة للركعة وان كان التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
او شأها بطلت صلواته من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
صلواته وقوله كذا اذا انزلنا يا ربنا وان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
صلواته لا يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
فيه اظهار الجرح والتكسيف فكان في معنى التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
قال الغيور فانما ما هو من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
بك من التمسك بالاربع او التمسك بالاربع او التمسك بالاربع
النار او في حال التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
وقاطع سببه من عطفه وفتح له اصل التمسك اي من عطفه فقال المصلي بركعتين
صلواته فان كان العاطف في الصلوة فقال نفسه بركعتين فقال الله بركعتين فقال الله بركعتين
الفتاوى ولو قال العاطف او التمسك بالاربع او التمسك بالاربع او التمسك بالاربع
الفتاوى لا تفسر صلواته من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
لانه يقر بصلواته فان كان التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
به الخروج في حال التسليم من غير ان يقر بصلواتهم فليس حجة الله على من لا يقر بصلواتهم
اذا حصل خرق ولو سجد من العاطف خرق وهي اصح لا تفسر صلواته كذا في التمسك وقوله وقوله

حريم

مع

وصوم

لما صلا فله وقوله والفرص فلا يراى ولا يثبت صلواته والركعتان له نافله ولا يؤمنان عن شدة الظلم على الصالحين لانها
مظنونشان والظنون نافله قال رحمه الله وان سبى في شفع نفل وسجد لم يسل شفعها ثانيا له وقيل
اي من صلى ركعتين تطوعا فسهى فيهما وسجد للسجدة ثم اذا ان يقبل اخرين لم يدين علي ما بين الركعتين من السجود
يطل لوقوعه في وسط الصلوة بخلاف المسافر اذا سجد للسجدة ثم نوى الإقامة حيث بين له لو لم يبين سجد جميع الصلوة
وعبر هذا الوبي الطوع فتح لبقا للفرقة اي اذا بين بعد ان سجد للسجدة ويقع ولحق بين ان يبعد سجد في السجود لانه لما بين
حصلت السجودتان في وسط الصلوة فلم يزل بها قال رحمه الله من اضرك برك سجد وهو قد سجد لا يدخل الا ان سجد
ودخل ذلك لذي محمد ان سجد الامام اوله يتسجد اي من سجد وعليه سجدنا السجود فدخل في حل في صلوة
مقبلة بالسجدة ثم بعد التسليم فان سجد الامام كان داخل في الصلاة ولا عذرهما وقال محمد هو داخل في سجدة اوله يتسجد لان
عنده بركة من عليه السجود لا تجزئه عن الصلوة اذ لا يتاخر في سجد التسليم فلا بد ان يكون من اجزاء الصلوة وعبر
سكته يخرج على سبيل التوفيق لانه محقق في نفسه لقوله عليه السلام وخلفها السجدة وانما لم يزل السجدة لما جازته اي
اذا السجدة بين هذه المسئلة وبينها اذا سجد المسافر للسجدة ثم نوى الإقامة ان السجدة محقق بالعود في سجود السجود ثم
جزء الصلوة للمصروف وهذه الضرورة في ما يرجع الي حال تلك الصلوة في صلاة اخرى وسه الاقامة عليها في وجوبها
احراز تلك الصلوة وتظهر عود الحرمة في جفتا واما في الطوع فكل شفع منه صلوة على جرة فله بعد الجرة في جرة صلوة اخرى
فلهذا لا يمكن ان يبين عليها ركعتين قال رحمه الله لو سجد الساجد بقصر القطع يتسجد للسجدة ثم نوى الإقامة في جرة
اي من سجد في وسط الصلوة وعليه سجد عليه ان يتسجد للسجدة ويطلب في نفسه لانه قد سجد في الصلاة لان هذا السجدة
غير فالحق ونبهت من السجود فقلت لان سجود السجود غيب السجدة من شروعه لقوله عليه السلام لا يسجد السجدة
يتسجدان بعد السجدة فلهذا لا يجوز نبهت قال رحمه الله لو سجد الساجد السجدة ثم نوى الإقامة في جرة صلوة اخرى
وتبع الى هذا غلب الظن ان كان او على الاقل بين اي من سجد في صلوة فلم يزل ذلكا صلى امارا بها
وكان ذلك او افاض عرض له اي ان السجدة لم يكن من عادته استئناف الصلوة لقوله عليه السلام اذا سجد احدكم في صلوة
انه كصلى فلهذا لم يستأنف الصلوة وان الاستئناف لا يبعد ويظهر بعد السجدة بغيره وقد قال عليه السلام من سجد
بنيك اي ما لا يركع والركع هو السجدة وان كان السجدة يجرى له كسجد اي على عابطة واكثر من ركعة لقوله عليه
السلام من سجد في صلوة فليجرب الصواب وان لم يكن له من اي بين في اليقين وهو الاقل لقوله عليه السلام من سجد
في صلوة ولم يزل ان يركعها على الاقل والاستئناف بالسجدة اولي وعبر اليها على الاقل في جرة في كل موضع
يؤمر به اجز صلواته لا يصير بانها فرض الفطرة قال رحمه الله
وذاك بالفطرة ان كررها في كل ما يحسبه احسنها يعني اذا لم يكن له عالة فانه يفكر في كل مواضع
يؤمر به اخر صلواته كما اذا سجد فيها الله او الزيادة ولا يدخل على طه شيء فانه يحسب الزيادة في حق الفطور فكل
يؤمر به اي بالزيادة ويظهر ويظهر قال رحمه الله باب صلوة المريض انما ذكر صلوة المريض
عقبه السجدة لان كل ما فيها من الغوارض السماوية والآله الشواكر وقوعا وكان امر ولاه بتناول صلوة الضعيف
والريض فقدمه عليه لشدة الحاجة الي يانه قال رحمه الله ان سجد المريض صلى فاعدا به قياما ركعا وساجدا
او مؤميا ان لم يطق ما قلنا سجوده من الركوع اذ اي اذا سجد المريض عن القيام صلى فاعدا به ركعا وسجدا
لقوله عليه السلام لئن لم يكن الحصى من صلب الله عند صل عابدا فان لم يستطع فاعدا فان لم يستطع فاعدا
اي وان الطاعة بحسب الطاقة واختل العاد في حال المرض الذي يقع له الصلوة فاعدا فاعدا ان يكون اذا قام
سقط من ضمنه او دون الرأس والارض ان يكون بحيث يلمسه بالقيام من وراءه واذا كان قادرا على بعض القيام
دون تمامه اذ بان يؤمر بغيره ما يقدره فاذا سجد فاعدا ان يكون للحرمة قائما ولم يقدر على القيام للفرقة
او كان يقدر على القيام من بعض القراءة دون تمامها فانه يؤمر ان يكبر قائما ويقر ما يقدر قائما ثم يقعد اذا عجز
ولو قدر على القيام مستتبلا اي جازيا وانما شأن قائم عليه ذلك كرا في النهاية وقوله او مؤميا ان لم
يطق ما قلنا اي ان لم يستطع الركوع والسجود او ما بينهما وقوله سجوده من الركوع اذ اي اي سجد السجود
اخفض من الركوع لان الايام قائم مقامهما فاخذ حكمهما قال رحمه الله
كل ركعة لا يرفع حين يتسجد فيها اي الوجه فليس يحمد اي لا يرفع اي وجهه شيئا يتسجد عليه فان
رفع

سجدة

قال

سجدة

رفع ان وجد الا ساجدا ويكون شيئا وان لم يوجد الا سجدا وان كان يجتمع في موضع لا يستطع السجود عليها لم يجز
ذلك الا بها وعليه ان يتسجد على انفة ولا يجزئه غيره ذلك قال رحمه الله
ثم متى سجد عن الفطور يومى مع استئذنه الجليل على الفقا والوجه نحو الفقا ونحوها
لحل تحت من اسده وشاده حتى يجازي قبله الصلاة اي اذا لم يستطع السجود استلقى على ظهره
بعد ان يوضع وشاده تحت راسه حتى يتسجد من الايام ان الاستلقاء مع الايام فحق من المرض وقوله
يومى مع استئذنه الجليل اي ان الاصل ان يومى وهو على فناء ويصون وجهه نحو القبلة وقوله ونحوها ايضا
رجله اي ونحو القبلة فان صلى مضطجعا فحق فيها انفس وضوء كرا في الاخرة قال رحمه الله
ثم لو استلقى على الحب كفا والامض استلقاوه على الفقا
ثم اذا العيا عن الايام اخرها بغيره الفقا اي اذا استلقا على جنبه وجهه اي القبلة او ما جاز
رجل على جنبه الايمن ولحق الله من قبل المشرق الا ان الاول والاولى فان لم يستطع الاستلقاء على جنبه الايمن
وعلى الايسر وقوله ثم اذا العيا عن الايام اي اذا لم يستطع الايام بزيادة اخر الصلوة وقوله اخرها فاقدر اي
انه لا يستطع اذا بلغ الي هذه الحالة وان كان اكثر من يوم فلهذا اذا كان مضطجعا فحق في الصلاة فانه يرفع يدهم مصون الخياط
لحق وانهم المصون عليه كرا في الصلاة قال في فاضل خان وفي طاهر الزواجرة فسطح الفقا اذا كان اكثر من يوم
وليله لا يجوز العجل لا يكتفى لتوجه الخياط لان سجدة الله ذكر في التواريخ ان من طهر يراه من المرقبين
وقدمه من الساقين لا صلوة عليه فان كان سجد العجل لا يكتفى قال رحمه الله
لا يوم بالعين ولا بالحاجب ولا بقلب فهو غير واجب اي لا يومى بيمينه ولا بقلبه ولا بالحاجب
وقال من يوم بقلبه فاذا اضاع اعاد وقال الحسين يومى بحاجبه وقلبه ويظهر قال الساجد يومى بحاجبه فاذا ازال
العين اعاد والله اعلم قال رحمه الله وان سجد على القيام يقدر وعن ركوع وسجود يقض
فالامض الصلوة بالفطور يومى بالركوع والسجود اي اذا قل من القيام ولم يقدر على الركوع
والسجود لم يلزمه القيام ويصلي فاعدا يومى بالركوع والسجود اما فان او ما فاجاز كرا في السجود وفي الفتاوى
اي اذا اراد ان يومى بالركوع او ما فاجاز يومى بالسجود فاجاز عدا او الاصل هو الايام عدا بالركوع في الوضوء
اذا او ما بالسجود فاجاز لا يجوز ولكن كوع يجوز قال رحمه الله وسائر الصلوة بالقيام يقدر ان يركع
يتسجد في سجوده او مؤميا ان لم يطق ذلك او مستلقا اي اذا اضل الصلوة بعض صلواته فاجاز وحده
به مرض يجره من القيام تنافعا فاعدا بركوع ويتسجد او يومى ان لم يستطع الركوع والسجود او مستلقا ان لم
يستطع السجود لان ذلك بنا الا دون على الاعلى قال رحمه الله والقاعد الساجدان والاشهر الصلوة بالقيام واعدا
واستوفت عبد الاحقر يا حكمة اي اذا اضل فاعدا بركوع ويتسجد لم يرض به ثم وضع يده على صلواته قائما
وهذا عند اي حنفى اي يستقل من اضلها ان القاعد يومى القاعد فكل الجوز ان يلى الانسان في حق نفسه
صلوة القاعد على خمسة القاعد ولا يجوز يستعمل الصلوة لان من اضله ان القاعد لا يصلي طول القاعد فكل
بلى في حق نفسه قال رحمه الله واستأنف المؤمى بعد ما قد ن على السجود وبلى عند
اي اذا اضل من صلواته بايها ثم قد ن على الركوع والسجود واستأنف الصلوة وهذا اذا قد ن على ركوعها ركع وسجد
اما اذا قد ن على ذلك بعد الافتاح قبل الادخ له النافذ ان حوامع الفقه وقال من يلى في الوجهين على اضله
في الاصل لان عنده يجوز ان يقدر الركوع باليومى قال رحمه الله
دوالنفل لا ياتى في كتابه بالفطور والحاجب من اعيابه
اما اليهود فهو عبد الصلوة يجوز للهنر وغيره ان يلى من افادح الطوع قائما او ساجدا
اي يجب لانه ان يتوكل على ما وجب او يقدره لان هذا عذر وان كان الانكاس من غير ركعة لا يلى
اشاق الادب وقيل لا يكره عند اي جنبه لانه لو قدر عذره يجوز له ان يركع الانكاس وعندهما البكرة
لا يجوز له الفطور عندهما من غير عذر فيكون الانكاس وان قيل غير عذر بكرة بالاتفاق وجوز الصلوة عذره ولا يجوز

فام

ولو كان خروج وجهه وفزع الامام وماله بطاهر ولو كان قرضي الظاهر عليه وتوجهه اليها بطل الظهور في
حقه ولم يطل في جفهم وقوله واخر الى الشرح في قوله اي قال ابو يوسف وعمر لا يطل ظهره حتى يدخل
الامام وفيه استنارة اي ان الامام ليس بشراً لا يقاظر لظهوره عند ما ذكر شيخ الاسلام ان علي قومه
لا يرفع ظهره ما لم يؤد الظاهر الجهره كلها وهذا في ما في القروني والهادي حيث قال لا يطل ظهره
حتى يدخل مع الامام ولم يقلوا حتى يطلها مع الامام وقوله واخر اي ابو يوسف وعمر لا يطل
صلوة الظهر اي وقت الشرح مع الامام والحمد لله وتكره اجتماع اهل الحرم للظهور يوم الجمعة في المصنوع
كرا اهل السكن فان قيل وان فصل عن صفة لم يطل اي تارة ان المصنوع وان الظهور في جماعة يوم
يوم الجمعة لما فيه من الاصل المصنوع عاجز عن ذلك المستحبين لا يهرأ كما لو اطلما في يوم واحد
المصنوع وان كانوا مظلومين انما هم المصنوع وكانوا مظلومين لا يهرأ كما لو اطلما في يوم واحد
غيرهم وكره اهل السكن قال القس ناسي من بعض صل الظهور في منزله يوم الجمعة باذان واقامة قال
محمد بن حسن وكذا جماعة المصنوع في ذلك فانه لا يباح لهم ذلك لان المصنوع عاجز عن ذلك
المصنوعين لا يهرأ كما لو اطلما في ذلك وعلى ارض المصنوع وان كانوا مظلومين انما هم المصنوع لا يهرأ
عليهم حضور الجمعة وهذا مما قوله فان قيل قوله وان فصل عن صفة لم يطل اي اذا صل جماعة الظهور
يوم الجمعة ولم يهرأ الي الجمعة من غير عذر جازت صلواتهم ولم يطل اي انما يكرهه قال رحمه الله
ومر ك الامام في حجة بني عليهما الجمعة في وقته قال لا يهرأ الي السهو والشهر كرا وسهوا
قال لا يهرأ الي السهو والشهر كرا وسهوا في الامام يوم الجمعة صلواته
ما ذكر ك وبني عليهما الجمعة فاذا قام هذا المشوق اي قضائه كان مختار في القراءة ان شأهم وان شأنا
خافت وان ادرك في الشهادة في السهو وبني عليهما الجمعة ايضا عليهما وقال محمد بن ادر ك مظهر كرا
الركعة الثانية بني عليهما الجمعة يعني ادركه قبل ان يركع او في الركوع اما اذا ادركه وقرا ركع
وانه من الركوع بني عليهما الظهور عن محمد بن ادر ك الجمعة في جماعة ومثله وفي السهو ظاهره انه
يسير للسهو في الجمعة اذا سهر فيها والحمد لله عند المصنوعين انه اذا سهر في الجمعة والعبد لا يسجد
للسهو لو هو الزيادة من الجمال الاسماء اذا كان الموضع مشرفا الى الجمعة الله
وتكره الصلوة والكلمة في يومها اذا خرج الامام اي اذا خرج الامام يوم الجمعة من المصنوع
وظهر عليه تركوا القراءة والركعة حتى يفرغ من خطبته وهذا عند اي حقه قال لا يهرأ الي السهو
فيلان خطبته واذا نزل في ان يكره لاجرام لان التردد في الركعة لا يفرغ من الاستماع ولا اسماع في هذا
الحالين في الصلوة فانه لا يفرغ من الصلوة ولا يفرغ من الاستماع ولا اسماع في هذا
طرها فاستبد الصلوة والمراد بطلان الكلمة سواء كان كلمة الناس او الشيع او تسميت لعا طس
او زاد التكرار في العيون المراد به اجابة المودن اما غيره من التكرار اجابا القول عليه
الشيء ما اذا قلت لصاحبك ولا امام بخطبته انصت فقد لغوت وقال عليه السلام ما اخرج
الامام في صلوة ولا كلمة في اي عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما سمع رجلا يقول لصاحبه
والامام بخطبته مني خرج الفافله فقال له صاحبك انصت فلما فرغ من الصلوة قال ابن عمر الذي قال
انصت اما انك في صلوة لك واما صاحبك في جماعة وقوله وتكره الصلوة والكلمة من المصنوع من الصلوة
الخطبة اما قضاء الغائبة فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة ولا يكره ولا يكره والامام بخطبته وكذا
اذا ذكر الخطبة النبي صلى الله عليه وسلم استمعوا واصلوا عليه في أنفسهم ولم يهرأ والله لان الصلوة
على النبي تترك في هذا الحال والسمع يهون فان راى رجلا عند يرقان وتوجه فيها اوراق عرق راي
اي انسان جاز له ان يخرج ان ذلك يجب الحق ادمي وهو محتاج اليه والاضان فيجب الحق لله تعالى

الاعمال

ومناه علي المشاهدة لان الله تعالى عني عنه ولو كان المظلي بعد الاستماع الخطبة فقبل الافضل له قراءة
القرآن سرا وقيل في الفقه وقيل الافضل الاوقات وهو اختيار محمد بن مسلمه واذا اضطر الامام المنبر هل يسلم
قال ابو حنيفة خروجه يرفع الكلمة وهذا يدل على انه لا يسلم ويؤى انه لا يباس به لانه استند بظهره في صعوده
فكان عليه ان يسلم اذا قبل اليهم بوجهه وقوله اذا خرج الامام يعني من المقصورة فان لم يكن هناك مقصورة
فخرج منها لم يترك القراءة والركعة الا اذا قام الي الخطبة قال رحمه الله
ويظهر البيع الاذان الاول يراى الجمعة على يقين قوله في قوله يهرأ في يومه والخطبة الا باحدة
ومناه اذا اذن المودن يوم الجمعة الاذان الاول ترك الناس البيع والشرا وتوجهوا الي الجمعة والمراد
من البيع والشرا ما يشترطه من الشراي حتى انهم اذا اشترطوا عمل اخر سوى البيع والشرا يكرهوا ايضا ولا يهرأ
البيع والشرا في حال الشراي اذا لم يشترطه من الشراي وقوله على يقين اي يتوجهوا الي الجمعة ويتسحب ان يقول
الرجل عند التوجه الي الجمعة اللهم احملني من اوجه من توجه اليك واقرب من تقرب اليك والجمع من جماد
وطلب اليك وبقي لمن اذا ان يتوجه الي الجمعة ان يغتسل ويغتسل طيبا ان كان عند البيت خسر يابا
المباحة لانه يوم لجماع ومن يما ينادي بعضهم يراى بعض فاستحب الشطرنج والطبخ والرحمة الله
ويحلمن الامام فوق المنبر واذا نوا من يراى فاشهر ثم يقوم بخطبته لا امام ثم اذا اكملها اقاموا
اي اذا اضطر الامام المنبر وجلس اذن المودن بين يدي المنبر ليك حرم التوارث من لادن رسول
الله صلى الله عليه وسلم اي يومها هذا وقوله من يراى اشياء او اموال اي اذا فرغ من خطبته اقاموا الصلوة
لانه توجه عليهم وخلفا ويطوع قبل الجمعة باربع ركعات وبعد ما يارب ركعات لا يسلم الا في الركعة
وعن اي يوسق يتطوع بعد الجمعة بست ركعات يقال ان هذا تركه كثير وقيل تركه كثير وقيل تركه كثير
الاربع التي قبل الجمعة اصل سنة الجمعة ولا يفرغ من سنة الظهور وكذا في الان يهرأ اليها ايضا انه يقول
في الغرض اصل فرض الجمعة ولا يفرغ من الظهور لان السنة تارة للفرغ من السنة ويستحب الخطبة ان لا يطول
الخطبة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بتقصير الخطبة والله اعلم بآداب صلوة العبد من
سبحي العبد عبد الله تعالى يعود فيه بالرحمة على عباده وقيل ان السراي يعود وقيل ان الناس يعودون
فيه الي الاكل من اكل ومن اشبه الجمعة من حيث انها يوم يات فيه عظم النهار ويحرم فيها القراءة ويشترط
لا حرجها ما يشترط لا اخر سوى الخطبة ويجب على من يجب عليه الجمعة ويكره في الجمعة للفرصة وكثرة وقوله
قال رحمه الله والعبد كاجرة في الوجوب وسنة في الجماع المكتوب
قال اما الجماع العبدان معا يوم ليس يترك ان فالسنة الاولى والثانية فرض فيها ان ثوابا
اقوله فالجمعة في الوجوب اي يجب على من يجب عليه الجمعة وقوله وسنة في الجماع المكتوب اي قال
الجماع المكتوب اي قال في الجماع الصغرى ان صلوة العبد سنة وليس بواجبة وقوله فيها ان ثوابا اي في
ر واية هي سنة وفي الرواية الاخرى هي واجبة وحاصله ان العلماء اختلفوا في انهم اهل الجمعة هي سنة
وقال بعضهم هي واجبة وهو الصحيح لقوله ولما لموا العبد وتكبر والله على ما هداهم لما لموا العبد
شهر رمضان ثلثين يوما اذا عمر على حكمه استوالوا لتكبر والله يعني في صلوة العبد ففقد الصلوة ١١
الجدوا الا من الوجوب قال يقبل فضل الربك والخير يعني صلوة العبد الاضحية حتى لا يراى فيها وقوله
والخير يعني خير الصحايا وفي الميسر الاظهر انها سنة مؤكدة لغيرها هي وتركتها ضالة لانها من
معالم الدين ومن لا يجب عليه صلوة الجمعة لا يجب عليه صلوة العبد الاضحية حتى لا يراى فيها وقوله
له مولا وفيها واجبة عليه ولا يجب عليه الجمعة ولو اذن له مولا فيها لان الجمعة لها بدل يومها مولا هو
الظهور وصلوة العبد لا يراى لها وقبل يعني ان لا يجب عليه صلوة العبد ايضا كاجرة لان العبد لا يملك منافعة
بالاذن قاله بعد الاذن كماله قبله الا ترى انه لو خرج باذن مولا لاستقط عنه حقه الا انك لم له هذا المولى وقوله

في

في غير ذلك

وان تفت للعذر صلاها عذرا او عذره وهو نهاية الصلاة اذا اجازت عذر من صلوة في يوم الاضحية
من العذر ويجزى الجدل لان الصلوة موقفة توقفت قال في الكرخي في صلواته في يوم الثاني والثالث فان لم
يصلوها في اليوم الثاني جازي رات الشمس صلوا في اليوم الثالث فان لم يصلوها في ذلك اليوم شغلت شوا
كان له عذر او غير عذر الا انه يجب في الخارج وما اذا كان له عذر لم ينعقد صلاته الا في ذلك اليوم
قال في ما للشرع في صلواته في يوم عرفة في المواضع التي فيها بالوقت في غير ذلك لان الوقوف عرف لعمارة من غير ذلك
يشي وهو ان يجمع الناس في يوم عرفة في المواضع التي فيها بالوقت في غير ذلك لان الوقوف عرف لعمارة من غير ذلك
يكون عبادته بدونه كشائر المناسك فصل في تكبيرات التشرية التشرية في تكبيرات التشرية هل
هو سنة ام واجب ذكر التشرية في السنة وكذا في العجوة وقال في الاضحية انه واجب واصلة قوله تعالى واذكروا
الله في ايام معدودة في تلك الايام المعدودة هي ايام التشرية والايام المعدودة هي عشر ذوالحجة والايام المعدودة
واول التكرير في عرفة الى الثمان عشر من شهر ذي الحجة والآخر في فواتها بالجمع والآخر التشرية في فواتها بالجمع
لا خلاف بين اصحابنا الثلاثة في البراءة انما عقب صلوة العشر من يوم عرفة وانما الحجة في نهاية عرفة في غير ذلك
عقب صلوة العشر من يوم العشر وعقبها عقب صلوة العشر من ايام التشرية وعقبها بكر عقبها في صلوات وعقبها
عقب تلك وعشر من صلوة والقوى على قولها ذكره في المصنف قال رحمه الله
تكبيره على الفرض اربع تكبيرات في وسطه تشرع لله بالحمد لله بغير تكرير وتكبيره لا يرفع
اي التكبيرات عقب الصلوات المفروضة وهذا على الاطلاق قوله لان عرفة التكبيرات في الصلوات فباني به كل
من يقابل التكبيرات ولما عرفت ان التكبير الا على الرجال الاجل في التكبير المقيم في الاضحية اذا صلوا وهو مكتوبة
لجماعة من صلوة هذه الايام وعلى من يقابل التكبير على طريق الجماعة وقوله خلو العرف وضحت من التكرير من التكرير العسير
ويكبر عقب صلوة الجمعة لانها مفروضة وصورة التكبير لله اكبر الله اكبر الله الا الله والله اكبر الله الى
ولله الحمد والبركة ان يقولها مرة واجزة وهو من قوله في التكرير مرة وتكبيره لا يرفع قال رحمه الله
وهو على المقيم في المصنعة اذا صلى بغير تكبيرات التشرية في جمع التشرية ان لم يكن معهم فالحمد
واوجاد اكل على من صلى في جماعة في اليوم من قبلها في التكرير التكرير التكرير التكرير التكرير
عند اي جيفة على اهل الاضحية دون الرضا بنوعه وعلى المقيمين دون المشركين والاداء في المصنف وجب
عليهم على تكبير المناسك وعلى من صلى بغير جماعة من صلى وحده وعلى الرجال دون النساء ولو صلوا جماعة الا اذا اقتربوا
بغير تكبيرات التشرية في الصلوات الخمس دون النوافل والنسب والرواتب والهدى والتكبيرات في قول اي جيفة في العجوة
اذا صلوا بطريق عرفة والاضحية والوجوب واذا اقتربوا في هذه الايام وعلى من صلى في جماعة لا تكبير عليهم وعلى من صلى
من لا يشرطها التكبير ومن لا يشرطها التكبير في جماعة في قصر فيه زياتان عن اي جيفة في رتبة التكبير عليهم وفي رتبة
بكر ون وقوله اذا صلى بغير تكبيرات التشرية في جماعة لا تكبير عليهم في قوله وحده وقوله التكبير اي
بغير تكبيرات التشرية وقوله واوجاد اكل على من صلى في جماعة في قوله واوجاد اكل على من صلى في جماعة في قوله
من ادى في رتبة تكبيره التكبير والقوى على قولها حكي الله بكبر التكبير في اهل العرف ومن صلى وحده ولو ترك صلوة
في ايام التشرية في غير ذلك من ايام التشرية او ترك صلوة قبل ايام التشرية في غير ذلك من ايام التشرية او تركها في ايام
التشرية في العلم بالماضي وتكررها في ايام التشرية في هذا العام ففي هذه الوجوه الثلاثة لم يوجب عليه قضا الصلوة في غير
تكرير ولو ترك الصلوة في اول ايام التشرية فتركها في آخر ايام التشرية في تلك السنة فانه يقضي الصلوة مع التكبير
لان له يقضي وقت من جميع الوجوه قال رحمه الله وان شئتم هذه الامام كبر واعين بشيخه في حضور هذا الذكر
قال ابو يوسف في قوله في قوله ان التكبير التشرية في غير ذلك من ايام التشرية في غير ذلك من ايام التشرية
التكبير لا يوجب عليه التكبير في غير ذلك من ايام التشرية في غير ذلك من ايام التشرية في غير ذلك من ايام التشرية
فان صلوات الكسوف هذا من باب اضافة الشرائع عليه وجبة المناسك بينهما وبين صلوة
الخير من حيث الاداء الباطن في الجماعة وهو ان لا اقامه الا ان صلوة العيد لما كانت في قوة السنة فترجمها
على الكسوف والكسوف الشمس والخسوف القمر وما في اللغة النقصان قال رحمه الله في
وفي كسوف الشمس فليصل ايما مهن يتبعها كسبه النفل باي ركوعا واجلا في ركنه على طهركا
واقبنا بالخير في وظيفته صلوة الكسوف سنة غير واجبة واختار صاحب الاضحية لانها تقام
على تكبير الاضحية في صلوة العجوة وفي كسوف الشمس فليصل اي اذ اكتمت الشمس صلى الامام بالناس
ركعتين

منه

في غير ذلك

الموضع

ايضا

ركعتين كسبه النافلة اي ليس فيها اذان ولا اقامة وموضع الصلوة الجامع او بمصلي العجوة لا يركع
الاقوات المأزومة وقوله امامهم في ذكر الامام اشارته الى انه لا يركع من شرائط الجمعة وهو ركعة
وقوله باي ركوعا واجلا في ركنه اي في كل ركعة ركوع واحد واجترار ركعة عن قول الشافعي رحمه الله
فان عذره في كل ركعة ولو كان وقوله صلوا طويلا فيهما تخفيفه اي طولوا القراءة فيهما لان النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ في الاولى بقدر البقرة وفي الثانية بقدر العنبران وتخفيف القراءة عذرا في حيفه لا يفسد صلوة
لغيره وعذرها بغير القراءة لا يفسد صلوة بغيره فاستأثر على العجوة ويجوز تطويل القراءة وتخفيفها
وتطويل القراءة وتخفيفها لان المستحب المقتضي الخشوع والتضرع اي ان تغلب الشمس فاي ذلك فعل
فقد وجد الخشوع قال رحمه الله وهدا يدعوا الي التخلي ثم امام الجماعة المصلي اي يدعوا
ان شاد عاقبا وان شاد عاقبا ويستقبل القبلة في الدعاء بالمجالين وفي النهاية وان شاد استقبال الناس بوجهه
وقوله ثم امام الجماعة المصلي اي الذي يصلي بالناس الامام الذي يصلي بهم الموحدة لا يفسد صلوة بغير الجماعة
وفانته كالجمة قال رحمه الله وان يكن امامهم لم يجمع صلواتهم اي اهل ذلك الموضع اي اذا
لم يجمع الامام صلاها الناس فزاد في نوافله والاصل في النوافل الا يقرأ فان شاد واصلوا ركعتين وان
شاد اربعة ركعتين وان شاد اربعة ركعتين لان التكبير عذرا في الصلوة بصورة مخصوصة فان لم يصل للمكسوف
حتى تجلت الشمس لم يصلوا بغير ذلك وان تجلى بعضها اذان يركع الصلوة فان شاد استجاب او جازل ومن كسفه
صلى الخسوف لان الاصل فيها وان عرفت كاستغفار استسك عن الدعاء واشتغل بصلوة المغرب واذا اجتمع الكسوف
والجنازة يركع بالجنازة لا يقرأ في غير ذلك من التكبير فان كسفت الشمس في الاوقات المعتبرة بصلوة
فيها لم يصلوا لان النوافل لا تجوز عذرا في هذه الاوقات وان كان لها استجاب وهذه نافلة قال رحمه الله
ولا اجتماع في خسوف القمر لكن يصلون في ركعتين في خسوف القمر جماعة
لان يكون ليلا وفي الاجتماع فيه متفق وكذا الاثنان الجماعة في خسوف الشمس والظلمة العالمية
والامطار الدائمة والافراع العالمية من العجوة والزلزلة وما اشبه ذلك ولا بأس ان يقضي في جميع ذلك مستردا عن
بن عباس انه صلى للزلا في البصرة قال رحمه الله وليس في جمع الخسوف خطية فاشتمع النظم بادراك
اي ليس في الخسوف خطية باجماع اصحابنا لانه لم ينقل فيه اثر وعبد الشافعي خطية بغير الصلوة كالغير
باب الاستسقاء الاستسقاء طلب التسفيا يسفاه الله واسفاه وفترجا ذلك في القرآن قال الله
تعالى وسفاههم يوم يشر اياهم وقال تعالى واسفاههم ما ترائوا ووجه المناسك بين الاستسقاء وبين صلوة
الخسوف انها جميعا يوديان في حالة الجزل بالاتباع التضرع قال رحمه الله في
نعم وقد قال ابو حنيفة والاهم العالية المنيفة ليس في الاستسقاء صلوة الجمع تسنن والوجدان
واما السنة ان يسئل عذرا فيه وان يدعى في الزوال اي قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء صلوة
مستوبة في جماعة فان صلى الناس وجدا انا حار ولا يركع وهو من قوله والوجدان غير يرفع والاصل في
الاستسقاء قوله تعالى استسقر انظر انه كان عذرا يرسل السماء عليهم مدرارا او يخلق سورا او يبعث
بالاستسقاء وقوله في الزوال الزوال الخلق قال رحمه الله
واقبنا فيه بركعتين مع الامام وهو حال عذره بغير افعها جاهر او خطب او يهضر القبلة
يدعوا الي الله ويطلب الردا والصور لا يهلون ابد اي قال ابو يوسف في غير ذلك امام
بالناس ركعتين وهما سنة عذرها بغيرها فيهما بالقراءة وفي المستوط ابو يوسف اي جيفة قال في
القنوا في خروج الاستسقاء ثلثة ايام لا يركع في كل يوم يخرجون فاشاء في شيا حكايا
عسيلة مثل الذين عاشين مواضعين ناكس زوسهم في كل يوم يركعون الصلوة قبل الخروج والشم
ان يكون خروجهما الى المصلي له او شغ للجمع واذا انتهى الخبر مع الاستسقاء فسقوا في كل يوم

اي اذا صلى الامام في المسجد الحرام وتعالى الناس حول الكعبة وضوء صلوة الامام من كان منهم اقر بالركعة
من الامام حازت صلوة اذ لم يكن في جانب الامام ان التفرغ والناظر اما ظهر عند الحاد الى جانب قال في الرابع
اذا صلى الرجل في حوق الكعبة وحده الى ناحية من الناحية الى ناحية اخرى حتى يسلم وقوله
وظهر الكعبة من في الصلوة فوجهه الى ناحية من الناحية الى ناحية اخرى حتى يسلم وقوله
لجوز وهذا ان الكعبة هي العروة الوثقى والصلوة فيها كصلوة في غيرها والصلوة فيها كصلوة في غيرها
الركعة في صلوة وان كان الباين في ركعة واحدة فله ان يركع على جمل في ركعة واحدة ولا يركع في ركعة
الا ان الصلوة على ظهر الكعبة يكون لها ثواب ترك الركعة وعما اي هزيرة في الله عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الصلوة في سبعة في ركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة
وفوق ظهر بيت الله وزاد ابو الليث في الركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة
مع الكراهة وانما في الصلوة على ظهر الكعبة لا يجوز ان يركع في ركعة واحدة والركعة واحدة والركعة واحدة
ولم يكن في ركعة واحدة وقوله يا عبيد الله اني اريد ان يكون الصلوة في ركعة واحدة والركعة واحدة
كتاب الزكوة اعلم العباد ان ثلثة انواع يدي في الصلوة والصوم والصدقة والجهاد
وما في محض الزكوة وهو ترك ما كان في يدك من ثمن الزكوة لانه عبادة بدينه كالصلوة
لان الصلوة راحة الله ان يعطى في الزكوة وانما الصلوة وانما الزكوة وانما الصلوة وانما الزكوة
بني الاشياء على خمس شهاد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانما الصلوة وانما الزكوة
وجع البيت من استطاع اليه سبيكة والزكوة في اللغة هي العطاء والركعة واحدة والركعة واحدة
لانها سبب للمساكين في الدنيا والآخرة وقيل هي عبارة عن التطهير قال الله تعالى
وجنات من لا يارب الا هو وطهارة وقال تعالى في الفاح من ترك من طهر من الزكوة وقيل
التطهير قال الله تعالى من اموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم بها وفي الشريعة عبارة عن اتيان مال معلوم في مقدار
مخصوص وهي فرض عينة عن فحل الزكوة دون المال المودى عند الفقهاء من اهل الاصول والاهل
بالوجود الذي هو من صفات الانسانية وعندهم هي اسم للمال المودى لانه امر بايت الزكوة قال رحمه الله
ولزم الزكوة كل مسلم خرب ليس له من ثمن الزكوة كامة ثم عز الحول عليه جاز لا اي
الزكوة واجبة على الحر البالغ العاقل السليم بقوله النبي يعني العاقل واللب هو العقل وقوله مدغم اي مشتمل لانه
مدغم لله تعالى وكتابه وشمله من ثمن الزكوة وقوله فذلك الثمن كامة اي ملكا تاما وهو الذي
اجتمع فيه الملك واليد اذا وجد الملك دون اليد كملك الميراث او وجد اليد دون الملك كملك الكاتب
والميراث لا يجب عليه الزكوة واكثر يقول ملكا تاما عن ملك الكاتب والميراث والميراث لا يجب عليه الزكوة
ثم عز الحول عليه جاز لا اي لا يجب عليه الزكوة حتى يجوز عليه الحول قال رحمه الله
ولا زكوة على العبد ولا على الجنون والمجانين ولا المدين بل يركع ان فضل عن دينه فذكر النصارى
اي لا يجب الزكوة على العبد ولا على الجنون والمجانين ولا المدين بل يركع ان فضل عن دينه فذكر النصارى
الزكوة واما العبد فله ان لا يجب عليه الزكوة والصلوة والصيام والحج لانه غير مخاطب وقال الشافعي في
الزكوة واما العبد فله ان لا يجب عليه الزكوة والصلوة والصيام والحج لانه غير مخاطب وقال الشافعي في
ارض الوقف ويجب على الكاتب وقوله على الجنون والمجانين اما العبد فله ان لا يجب عليه الزكوة
المجانين فله زكوة عليه لان ملكه فيه ان لا يجب عليه الزكوة وقال الشافعي في حكم الكاتب
عبد اي خنجه وعندهما حكمه كالحرة وان كان له مال من امواله فيجب عليه الزكوة وقال الشافعي في حكم
الزكوة والا انه وقوله لا على العبد ولا على الجنون والمجانين اما العبد فله ان لا يجب عليه الزكوة
الزكوة موجبة كان او لم يكن هو ان كان له مال من امواله فيجب عليه الزكوة وقال الشافعي في حكم
هذا ان شرط الزكوة ثمانية شمس في المال وثلاثة في المملوك فاني في المالك ان يكون حرا او امة
مسلم وان لا يكون لغيره وان لا يكون في المملوك ان يكون لغيره وان لا يكون في المملوك ان يكون لغيره
او للتجارة قال رحمه الله في العبد خيامة ومسكين ومركب وفي ثياب البذل

فرض

فرض زكوة ومتاع المنزل ايضا ولا شك في المستعمل ولا الذي في دين اذا اشهره بدينه
حاز به بغير فيها نوبت تخلف بل في عكسها ان شربت اي ليس في عيش الحرامه ودين الشافعي ودواب
الركوب وطياب العود وشكل الاستعمال وانما الصلوة في ركعة واحدة وقوله ولا الذي في دين اذا اشهره بدينه
بدينه شربت اي من كان له دين في دينه شربت اي من كان له دين في دينه شربت اي من كان له دين في دينه
ان اقرت الناس وقوله جازت بغير فيها نوبت تخلف بل في عكسها ان شربت اي ليس في عيش الحرامه ودين الشافعي ودواب
الركوة لا يقتل الا بغيرها وهو ترك التجارة وان نواها للتجارة بعد ذلك ليرفع للتجارة حتى يبيعها في ثمنها
الركوة وهذا معنى قوله بل في عكسها ان شربت لان البند لا يتصل بالعمل اذ هو لم يجر ولم يجر ولم يجر ولم يجر
اي بدينه ولا بغيره مستأثر الا بالسفر وان اشترى شيئا ونواها للتجارة كان للتجارة لا للتجارة بالمال على ما
اذا اوردت شيئا ونواها للتجارة لانه لا عمل له ان العمل لا يدخل في ملكه فهو عامه وقوله حتى ان الجاني وان لم يكن
له عمل قال رحمه الله وليقرن البند بالاداء او عز ما يقرض في الاستسقاء اي لا يجوز ان الزكوة
الائنة مقارنته لاداء او مقارنته لقرض الواجب لان الزكوة في اداة فخان من شربها البند والاصل في البند
الاقتران الا ان الاصل يقرض فاكفي بوجه البند جاز العز لا يشترط اقتنائه البند في الصوم قال رحمه الله
لكن اذا لم يقرض ان يقرض بالكل سقط فرضها في حقها ولو بكل المال ولو نواها سقط في حقها
فقوله بل يقرض اي يقرض بالكل على فقير اما اذا انفق به على غير فقير لم يقرض عن شي من الزكوة اجابا وهي
المسئلة ان من يقرض بجميع ماله لا يقرض الزكوة سقط عنه فرضها استسقاء لان الواجب جزئ منه فخان من ثمنها فيه
ولا حاجة الى التخصيص في الصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة
من الدين شيئا في الصلوة وقوله بالكل اي بالكل لا بالجزء اذا انفق به على فقير لم يقرض عن شي من الزكوة اجابا وهي
مسئلة ان الواجب شرايع في كل الفقير لان وجوب الزكوة لشرايع الزكاة المال والكل زكوة يجب في الكل شرايعا فاد
خرج البند سقط عنه ما كان فيه اعتبار البند بالكل فانه لو ادى الكل سقط عنه زكاة الكل فكل اذا
ادى البند سقط ما يورثه وهذا قول محمد وقال ابو يوسف لا يسقط عنه زكاة المودى كما لا يسقط زكاة
الباني لوجود المودى لان المودى محل الواجب وكذا الباني ايضا محل الواجب ثم انه كما هو محتاج الى اسقاط
عن المودى وكذا ايضا هو محتاج الى اسقاط الواجب عن الباني ومما ان الواجب في المودى حوران يقع عن المودى
وحوران يقع عن الباني في يقع عن المودى والوجود المراجحة وعدم فاطح المراجحة وهو المراجحة
لذلك فكل ما اذا انفق بالكل فان المراجحة هناك فلا يقرض وتسقط عنه الواجب ضرورة لوجود اصل البند
العباد وعدم المراجحة وصوره المسئلة اذا كان معه ما يورثه من ثمنها الجور فوجب فيها ثمنه
ولم يورثها حتى يقرض منها ما يورثه من ثمنها البند المطوع سقط عنه زكاة الماية الذي يقرض بها وهو درهمان
ونصف وبقي عليه زكاة الماية الباقية وهي درهمان ونصف ايضا وهذا قول محمد وقال ابو يوسف يجب عليه خمسة
درهمان كاه الماية الباقية وزكاة الماية التي يقرض بها ولو يقرض درهمين يورث بها الزكوة المطوع
قال ابو يوسف تقع عن الزكوة لان الفرض اقوى من النفل واشفي الا اذا كان لا يقرض بها الزكوة المطوع
لا يقرض الا بغيرها لان الفرض اقوى من النفل واشفي الا اذا كان لا يقرض بها الزكوة المطوع
فصل في الابل الابل اسم جنس لا اجل له من لفظه مثل يوم ومنه سبب تسمية الابل بالابل لانها تولى على اتخاذها
وقامت زكوة المواشي على النقرين لان شريعة الزكوة او كانت من المواشي والمواشي وقدم
الابل على البقر لان البقر ليس اسمها الابل لان البقر اسمها البقرة اي السن الذي ينفق فيها
الزكوة في الابل ثلث محاض عذرها وقال ابو يوسف يجب ايضا في الفحلان من ثمنهما المائة
في كل خمس ثلثا الشاة اي عشرتين والانقص عفا ذلك اي ليس في اقل من
خمس من الابل بغيره فاذا بلغت خمس ثمانية وجعل عليها الجور ففيها شاة اي تسعة وصدقة الشاة

علم
المجيب
لان الزكوة في دينه
لا تسقط عنه
المودى

ولكن الاصح عن اي جمعة انه لا يجوز في الزكوة الا التي مضى افضل في الجبل استعان الجبل من الخيل وهو
 التمايل وانما الخرافة وجودها وقلة اساميتها والافلاك في وجوب الزكوة فيها واقل سن يجب فيه الزكوة
 من الجبل ان يترك اذا كان ذكرا او يترك عليه اذا كان انثى قال ابن جهم الله
 جبل ذكور وانما يتسامى في الرأس جملتها كونه لا زكوة وان يترك فمهما وسلم في الماس خمسة
 اي اذا كانت الجبل شامية ذكورا وانما في كونه بالحيار ان يترك فمهما وسلم في الماس خمسة
 من كل ما ياتي من خمسة ذكورا وانما في كونه بالحيار ان يترك فمهما وسلم في الماس خمسة
 الاصل لان في الزكوة المنفردة من واثان اصحهما عدم الوجوب لعدم التناسل في كونه في الجبل وانما شرط
 يجب في ذكوره المنفردة الزكوة لانه وان لم يحصل الثوب بالنسب الاكل في الجبل وفي الانثى المنفردة
 واثان الصحيح الوجوب لانه تناسل بالحيار المستطاب والناس لا ينفقه عادة وذكر في الاصل انه لا يترك
 في ما ياتي يكون ذكورا وانما ولا يجب في الزكوة المنفردة من واثان المستطاب في الاصل انه لا يترك
 الجبل الشين ذكورا وانما ولا يجب في الزكوة المنفردة من واثان المستطاب في الاصل انه لا يترك
 الوجوب انما هو في عينها ويخرج من قيمتها حتى لو لم تبلغ الف من ثمنها على الزاوية الاولى او الف من ثمنها على الزاوية
 الثانية الثانية ما ياتي من ذكوره المنفردة من واثان المستطاب في الاصل انه لا يترك
 من ذهب وزيه عشرون فيرطاه وقوله وان يترك فمهما وسلم في الماس خمسة اي وان شاقوم الجبل وسلم في كل
 ما ياتي من خمسة ذكورا وانما في كونه بالحيار ان يترك فمهما وسلم في الماس خمسة اي وان شاقوم الجبل وسلم في كل
 اي في الذكور الحاصلة والامانة الحاصلة اي المنفردة من واثان المستطاب في الاصل انه لا يترك
 جمعة وعندها لا زكوة في الجبل لقوله عليه السلام ليس على المسلم في جمعة ولا في غيره صدقة ولا في حيفه
 قوله عليه السلام في كل فرس شامية ذكورا وعشرة ذكورا واول ما رواه فرس الغنم قال في فتاوى
 قاضي خان القوي على قوله وبه في كل فرس شامية ذكورا وعشرة ذكورا واول ما رواه فرس الغنم قال في فتاوى
 احمد هو ان الامام لا يأخذ صدقة الجبل من صاحبها جبر الا ان يكون في الجبل في عينها في زكوة السواير وانما يجب
 من اعيانها ولا ما فيها حق الاخذ وكان القياس عندنا ان يجب فيها الزكوة لانها ما كوتة الجبل عندها وانما
 تركوا القياس لقوله عليه السلام معقور لكم عن صدقة الجبل والرفيق الا ان في الرفيق صدقة الفطر وقال
 عليه السلام ليس على المسلم في فرس وعنده صدقة الا ان في الرفيق صدقة الفطر وقال
 يروى قوله عليه السلام في الرفيق الا ان في الرفيق صدقة الفطر وقال
 يروي عن ابن جهم ان الجبل في الزكوة لا يأخذ صدقة الا ان في الرفيق صدقة الفطر وقال
 الله تعالى في الجبل في الزكوة لا يأخذ صدقة الا ان في الرفيق صدقة الفطر وقال
 بالخير وهو قوله عليه السلام في كل فرس شامية ذكورا وعشرة ذكورا واول ما رواه فرس الغنم قال في فتاوى
 الجبل الواحد في حقه الله والحيار والرفيق الا ان في الرفيق صدقة الفطر وقال
 في البغال والخيول الا ان تكون للتجارة لقوله عليه السلام ليس في الكسعة شي وهو في الجبل والرفيق
 بها وقوله لا يخرج اي اذا كان في البغال والخيول للتجارة لا زكوة فيها وقوله لا زكوة في الجبل والرفيق
 لان كونه في الجبل وقوله فادني اي فادني بالقياس والحيار الذي ذكرناه للمفترق بين قول
 جهم وقوله فادني اي فادني بالقياس والحيار الذي ذكرناه للمفترق بين قول
 لا شيء في الجملة والفضلان ولا الجبل الذي لا شيء في الكسعة شي وهو في الجبل والرفيق
 الفضلان جميع فضلهم ولا لابل والحيار في الجبل وهو اولاد الجمل والحيار والحيار
 اولاد البقر والحيار والحيار في الجبل وهو اولاد الجمل والحيار والحيار
 كيان وقال ابو يوسف فيها وحدها وهو في قوله والواحد يعني الثاني ان الذي ياتي ابو يوسف
 وصورة المستطاب اذا اشترى خمسة وعشرين فضة او ثلثين حبة او ذهب له ذلك
 هل يتركها الجبل عذرا جهم لا يتركها عذرا اي يوسف عذرا حتى لو حال الحول من جهم
 ملكها حب فيها الزكوة عذرا يوسف قالها وصورة المستطاب اذا كان له نقاب شامية حال

وهو قوله عليه السلام في كل فرس شامية ذكورا وعشرة ذكورا واول ما رواه فرس الغنم قال في فتاوى

حال عليها الجوار سنة اشهر فتوالدت مثل عذرها ثم هلك الامهات وبقيت الاولاد هل بقي حوال الامهات على
 الاولاد فغيرها لا شيء يعني وعذرا يوسف يعني في حقه الله
 ما دمست واجب فالاعك يا خرساع وبيرد الفضة او دونهما وياخذ الفضل وما غل الزكوة
 اي من وجب عليه سن فلم يوجبه احد المصدق اعك منها وزد الفضل واخذ منها واخذ الفضل وقوله
 يا خرساع وبيرد الفضة ظاهر هذا ان الحيار الى المصدق وهو الشامي وهذا قول الشيخ في الاستيعاب
 والفتاوى ان الحيار الى صاحب المال قال الصريح ان الحيار الى المصاعى اذا كان فيه زيادة
 لانه في مقدار الزيادة سر او الى صاحب المال ان زاد ان يبيع الا في الزيادة لانه دفع بالقيمة وفي دفع
 القيمة الحيار الى صاحب المال بالاجماع من حال وجب عليه بنت لبون فان زاد ان يبيع منها
 بعض حقه والحيار الى المصدق لانه الشق من الصنن والتفاوت بين بنت النخاس وبنت لبون
 شتان او عشرون بينهما وبين بنت النخاس والحقة كذلك وبين بنت
 النخاس والحقة من ربع شياه او من ربع بنت النخاس والحقة كذلك وبين بنت
 وقوله وما غل الزكوة من يود القضا اي يجوز دفع القيمة في الزكوة عذرا ولو في النذر والكفالة والعشر
 والفطرة ولا يجوز في الهدايا والصلوات والشفاعى لا يجوز في جميع ذلك ان المقصود انما العشر
 وسر حاجته وذلك يحصل القيمة بل قد يكون القيمة اشهر للمجاهد من الشاه لانه يقرق القيمة حيث يشاء القضا
 حاجته الاصلية والكسوة والنفقة ولا يتفضل ذلك في الشاه الا بيبها وقبله لفضلها في بيتها وان حصل
 فقدا لا يبيع القيمة الواثمة لما علم من حاجته الى البيع فيحس في الثمن لان القيمة قد يكون سيرا للرجوع
 في الوقت فيحصل القيمة سيرا للرجوع في الوقت فيحس في الثمن لان القيمة قد يكون سيرا للرجوع
 ان قالوا لا سيرا للرجوع في الوقت فيحس في الثمن لان القيمة قد يكون سيرا للرجوع
 يستقومه ولا يجوز طهارة الاباح في الزكوة والفطرة والعشر والحيار ويكون في الفطرة والحيار
 وقضا الصوم قال رحمه الله لا شيء في المملوك والموامل وبأخذ الاوسط كل عامل
 اي ليس في الموامل والمملوك صدقة اي لا شيء في الموامل ولو استعمل ولا في المملوك ولو لم
 يعمل عليها لان السبب هو المال لا المسمى والناس لا يكونون بالاسامة والاعداد للتجارة ولم يوجروا ولا ان
 في المملوكه بل ان كان المملوكه في المملوكه فيها يعني قال رحمه الله
 ومستحقا الجلس لرواى النصب والسوم المسمى في الجوارى
 وان كان اعلى نصف العام فليس في الزكوة من الزام وان يرضى في نصفه او في اعلاها فله
 اي من كان له نقاب فاستعاد في اسما الجوارى من نفسه جسته ضمه اليه وزكاة بان كان عذرا
 من انما ياتي مقدار ما يجب فيها الزكوة واستعاد من ذلك الجلس في حال الجوارى سر او هبة او ميراث فمهما
 البها كاهها عذرا ما الجوارى عذرا وقال الشافعي يعني لهما حول جليل من حين ملكها وقوله والسوم
 يعني اكثر الحول يعني اي الشامية هي التي ترضى بالرضى في السر حولها لان اصحاب السواير ولا حول ولا يرا
 من ان يعلقوا سوايرهم في بعض الاوقات في حال الاقل اربعا الاكثر فان علقها سواير الجوارى والترك الزكوة
 فيها وقوله فبئس تكسر الثامن الوثمة اي في العلوم والمهاى ويقال في بعض الثامن المأثمة اي الرجوع
 الي دريس العلوم مرة بعد اخرى ومنه قوله تعالى واذا جعلنا البيت مثابة للناس اي من دعاهم يربون
 اليه ويرجعون اليه في الحج في كل عام قال رحمه الله
 والفرسخ فالأى النصاب الكسر هو فيهما عذرا الا حواير فرسها ان الزكوة والحيار
 النصاب دون الفوق عذرا اي جهم واي يوسف وقال محمد وفرس في النصاب والفرسخ والحيار
 فما اذا هلك الجفوق يعني النصاب يعني في كل الواجب عذرا اي جهم واي يوسف وفي الجمل في يوسف

الاله ومن العلم من قال لا يحب لمن كان قويا قادرا على اكتساب لقوله عليه السلام لا تحل الصدقة لغني ولا
لذي مرة سوى وهذا الحديث عندنا صحيح على جرمه السؤال في محل السؤال لمن هو قادر على اكتساب
او لمن يملك خفي في رزقها وقوله ومن له دون النصاب يوجب منها اي من لم يكن مالكا للنصاب يوجب من
الزكوة وان صححنا مقتضاها قال رحمه الله دفع المضاد لغيره فذكره وحان فيها دونه لا باس به
وقد اوجب العالم الزباني اعتنا بذلك الانسان اي يكره ان يدفع اليه فقير ما بين رزقه ومضاعف
وان دفع حارس الكرامة وقال في الخور احكام لان الغنا فان دون الاد افضل الاد الى الغنا ولنا ان
الغنا احكام الاد افضل منه لكنه يكره لغني الغنا من صلي وبقره نجاسة وقال محمد وان يرضى بها
انسان احب اليه من هذه الاعانة لان الاعانة مطلقا مكرهه وعليه هذا القول الذي اوردنا وان يتصرف في
كان ضرره اليه فخير واجد اولي من ان يشترى به ولو ساقى فقيرا فبصرف بها على جماعة من الفقراء
عن رجل له نكاح مائة ونسجه وسبعون درهم ما صدق عليه درهمين قال اذ دخل درهمين في رزقها كذا
في الفتاوى قال الصريفي رحمه الله وهذا اذا كان المرفوع اليه ليس عليه دين اما اذا كان عليه دين فلا باس
ان يتصدق عليه بقدر دينه وزيادة دون المائتين قال رحمه الله
ويكره النقل لغير آخر الا لغيري وكثير الضمن اي يكره نقل الزكوة من بلد الى بلد وانما الفرق
صدقة كل قوم منهم لقوله عليه السلام مكرها جزاها من اعتناهم ورزقها في فقرهم ولا فيه رعاية حق الجوار
فما كانت العيازة افر كان زعمايتها اوجب لقوله عليه السلام ما دناك دناك ولما سله رجل وقال ان لي جاز
قايما او نزل قال افر بها اليك بايا كذا في الغاية وقوله الا لغيري لوليت الضمن اي الا ان يتلقاها الانسان في قرابته
اولي قومهم اخرج اليها من اهل بلده لما فيه من الصلة او زيادة دفع الحاجة ولو نقلها الى غيرهم اجره وان كان
مكثرا وما لان المطلق المضروب على الفقراء النقص قال الصريفي رحمه الله افضل الانسان ان يضرب صدقته
وصدقة وفطره ونسجه وغير ذلك الى اخوته واخوانه ثم الى اعمامه وعماة ثم الى احواله وخاله ثم الى ذوي
ازحامه من بعدهم ثم الى جيرانه ثم الى اهل قرنته ولا تحلها الى بلد اخرى الا ان يكون اهل
البلد الثاني اخرج او رزقه فيها فبصرفها اليهم والاصل ان الزكوة يرضى فيها المال مكان المار وفي الفطرة
عن نفسه مكانه بالاجماع ومن عبيده واولاده مكان العبيد واولاد عبيد اى يوسف وعبد بن مسعود
والهوي هو الصحيح لانه في الدمة كالحكة والزكوة لان الزكوة في المال شقة بركة ولا كذا صدقة الفطر
وقوله ويكره النقل لغير آخر انما يكره النقل اذا كان الاخراج في حصة من آخرها كغيره الجوار اما اذا كان
الاخراج قبل حصة ما لا باس به ولو كان مكان الزكوة وصية للفقراء فبصرفها الى فقر البلد التي فيها
الموصى والبلد اعلم بان صدقة الفطر هذه من اضافة الشيء الى شرطه كما في حجة الاسك
وقيل في اضافة الشيء الى سببه كما في حجة البيت وصلاة الظهر ومناستهما للزكوة لانها من الوضائف
المالية الا ان الزكوة ارفع درجة منها لثبوتها بالقران فقدمت عليهما وذكر في المشروط هذا الباب عيسى
الصوفي على اعتبار الترتيب الطبيعي اذهبي بعد الصور طبعها وذكرها المصنفون لانها عبادات حلالية الزكوة
ولان نقلها على الصور جائز على بعض الاقوال ثم من حقوق الله تعالى عند محمد رضى لا يحب في مال
الضيء والفقير عنده ومن عبيدهما من حقوق العباد اي انما حق الفقير احب اليه من الضيء والفقير
والفقير من حقوق الاوصياء قال رحمه الله تلمس كل مسلم خيرا صاب قدس النصاب فاضله عن الثياب
والداية والادوية والسكر والطحين والخبز والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر
في صدقة الفطر واجد على الحر المسلم اذا كان مائلا لمقدار النصاب فاضله عن متسكنه ونايد وجدة
واثانه ونسجه وسبعون درهم ما صدق عليه درهمين قال اذ دخل درهمين في رزقها كذا
في الفتاوى قال الصريفي رحمه الله وهذا اذا كان المرفوع اليه ليس عليه دين اما اذا كان عليه دين فلا باس
ان يتصدق عليه بقدر دينه وزيادة دون المائتين قال رحمه الله
ويكره النقل لغير آخر الا لغيري وكثير الضمن اي يكره نقل الزكوة من بلد الى بلد وانما الفرق
صدقة كل قوم منهم لقوله عليه السلام مكرها جزاها من اعتناهم ورزقها في فقرهم ولا فيه رعاية حق الجوار
فما كانت العيازة افر كان زعمايتها اوجب لقوله عليه السلام ما دناك دناك ولما سله رجل وقال ان لي جاز
قايما او نزل قال افر بها اليك بايا كذا في الغاية وقوله الا لغيري لوليت الضمن اي الا ان يتلقاها الانسان في قرابته
اولي قومهم اخرج اليها من اهل بلده لما فيه من الصلة او زيادة دفع الحاجة ولو نقلها الى غيرهم اجره وان كان
مكثرا وما لان المطلق المضروب على الفقراء النقص قال الصريفي رحمه الله افضل الانسان ان يضرب صدقته
وصدقة وفطره ونسجه وغير ذلك الى اخوته واخوانه ثم الى اعمامه وعماة ثم الى احواله وخاله ثم الى ذوي
ازحامه من بعدهم ثم الى جيرانه ثم الى اهل قرنته ولا تحلها الى بلد اخرى الا ان يكون اهل
البلد الثاني اخرج او رزقه فيها فبصرفها اليهم والاصل ان الزكوة يرضى فيها المال مكان المار وفي الفطرة
عن نفسه مكانه بالاجماع ومن عبيده واولاده مكان العبيد واولاد عبيد اى يوسف وعبد بن مسعود
والهوي هو الصحيح لانه في الدمة كالحكة والزكوة لان الزكوة في المال شقة بركة ولا كذا صدقة الفطر
وقوله ويكره النقل لغير آخر انما يكره النقل اذا كان الاخراج في حصة من آخرها كغيره الجوار اما اذا كان
الاخراج قبل حصة ما لا باس به ولو كان مكان الزكوة وصية للفقراء فبصرفها الى فقر البلد التي فيها
الموصى والبلد اعلم بان صدقة الفطر هذه من اضافة الشيء الى شرطه كما في حجة الاسك
وقيل في اضافة الشيء الى سببه كما في حجة البيت وصلاة الظهر ومناستهما للزكوة لانها من الوضائف
المالية الا ان الزكوة ارفع درجة منها لثبوتها بالقران فقدمت عليهما وذكر في المشروط هذا الباب عيسى
الصوفي على اعتبار الترتيب الطبيعي اذهبي بعد الصور طبعها وذكرها المصنفون لانها عبادات حلالية الزكوة
ولان نقلها على الصور جائز على بعض الاقوال ثم من حقوق الله تعالى عند محمد رضى لا يحب في مال
الضيء والفقير عنده ومن عبيدهما من حقوق العباد اي انما حق الفقير احب اليه من الضيء والفقير
والفقير من حقوق الاوصياء قال رحمه الله تلمس كل مسلم خيرا صاب قدس النصاب فاضله عن الثياب
والداية والادوية والسكر والطحين والخبز والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر والتمر

ما يوفى الدين وزباده نقاب ويخرج ايضا عن عبده الموهوب والعمارة والمعادون وان كان مستغنيا بالدين
لانه يلى عليه وموته ولا يودي عن رزقه لقصور الولاية والموتة فانه لا يلزمه في غير حقوق الفلاح ولا
يؤثر في غير الزكاة كالمداوة وشبههما ولا يودي عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله بان كانوا رزقا
لان عدم الولاية ثم اذا كان المولد الضمير والمجنون ما لان يخرج صدقة فطرهما من مالهما عندهما وقال
محمد وزم لا يخرج من مالهما ويخرج من مال نفسه لا يفرقة من شرطها البند فكيف في مال الضمير والمجنون
كالزكوة وشاير العبادات فان ادى الى الفطرة من مال الضمير والمجنون والمجنون لزمه الصمان عند
محمد وزم في فاد اثبت انه لا يخرجهما من مالهما صانرا كالفقيرين فيخرج الابن من مال نفسه ولهما ان الموهوب
الفطرة لغيره في غير الله به كالنقعة ولهذا ان كان الضمير غنيا كانت نفقته في ماله وكذا كجب نفقة ختانه
في ماله ايضا بالاجماع وكذا ذلك المجنون مثل الضمير فيخرج ابوهما او وصيه او جداهما او وصيه وفطرة
انفسهما وفيه من ماله وكذلك الاصحبه على هذا الوجه ولا يخرج على الارض صدقة الفطرة عن مالها لهما
بالاجماع كالنقعة ويودي عنهم من مال الابن واما الولد البكر المجنون اذا كان فقيرا ان بلغ مجنونا
وفطرته على ابيه وان بلغ معصوما فبصرفه في فطرته على ابيه لانه اذا بلغ مجنونا فقد استمرت الولاية
عليه واذا افاق فقد انتقلت الولاية اليه ولا يوجب على الجد لفطرة بني ابيه اذا كان ابوه فقيرا او ميتا في
ظاهر الرواية ومن وكى الحسن عن ابي جعفر انه يوجب عليه وفي فاضل خان لا يودي عن اولاده ابنة المهر
اذا كان حيا بانفاق الروايات وكذا لو كان ميتا في ظاهر الرواية ولا يودي عن الجني لانه لا يهره حيا
ولا يلزم الركن الفطر عن ابيه واهله وان كانا في عياله لانه لا ولاية له عليهما كاولاد الكبار قال رحمه الله
والولد الكبير غير ولي وان يعمله لا ولا الملائكة وعبد الخمر وعبد الشنن والشيخ رحمه الله العبد الشخص
اي لا يودي عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله لا يهره الولاية ولا يخرج عن ملائكة انصافا لولا الولاية
ولا يودي المكاتب عن نفسه لفطره ويخرج عن ماله الجارية لانه لا يودي الى الشا وقوله وعبد الشنن
يعني ان العبد اذا كان بين يدي يهره فليس لفطره علي ولا يهره مما لقصور الولاية في حق كل واحد منهما
بدليل انه لا يملك تزوجه فضا من المكاتب وكذا العبد بين يدي عذابي حنيفه وقال ابو يوسف
وعبد علي كل واحد منهما ما يخصه من الرزق دون الاستفاضة كما اذا كان بينهما خمسة اعد
يحب على كل واحد منهما صدقة الفطر عن عبيد ولا يوجب عليهما في الخامس شي ولا يوجب عليهما فطرة
المارة اجماعا ويحب عذابي يوسف الولد على كل واحد منهما فطرة كاملة لان السبب لا يفيض فهو ابن لكل
واحد منهما على الكمال وقال محمد عليهما اجماعا فطرة واحدة بينهما لا يهره كالفقير فان ما اجداهما او
اعسر فخير على الاخر منهما ما قال رحمه الله ويخرج المسلم عن عبيد كغير اما المبيع بالخيار ينتظر
لمن يصير ومن زكاة الفطر تقدر بقدر ما ينص صلب او من يفتق وتسوق في اجره والصاع في المسلمين ثم
والصاع في الرزق كالبرز والحقاه بالسفر فاستطرا وهو عن الصدقة واه الحشر والصاع قال مالك في
ثمان اوطال وعبد الثاني شمس وتله وله على ابي يودي المسلم الفطرة عن عبيده الكبار لان
السبب قد تحقق وهو رزق موهوبه ولى عليه والموي من اهله ولو كان على العاشر المجنون وكذا اذا
كان العبد مسلما والموي كافرا لان الموي ليس من اهله وقوله اما المبيع بالخيار ينتظر اي اذا اشتري عبيدا
ويشترط الخيار للبائع او المشتري في يوم الفطر في مدة الخيار ففطره موقوفه ان لم يبيع على المشتري
وان فسخ فعلى البائع وهو يعني قوله ينتظر لمن يصير اى لمن يصير العبد له وان اشتراه بدينه
يوم الفطر قبل القبض وعلى المشتري ان قبض وان ما العبد قبل القبض فكيف على غيره اجماعا
اما البائع فله وجه من ملكه بالبائع وقت طلوع الفجر من يوم الفطر فان الملك المستغرق فكيف على
المشتري ايضا لان ملكه قد انشخ قبل القبض والفطرة نصوصا من بزاوضاع من بزاوضاع من بزاوضاع
المخطوط وشوبهما مثله لا يخرج من ماله الاضاح في الجوار تجري منها نصوصا وكذا في قول الشافعي مثله لا يخرج

والعبد الشخص اي لا يودي عن اولاده الكبار وان كانوا في عياله لا يهره الولاية ولا يخرج عن ملائكة انصافا لولا الولاية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الصوم من عباده

يستعين

منه الاضاح كامل واما الزبيب ونحوه حبيبه تجزي منه تقصاض لان الزبيب ينفذ في البطن لانه ياكل
كل واحد منهما جميع اجزائه فكل من الشب والتمر لانه لا يلبس منهما النوا والخاله ويهداظهر التفاوت وقال
ابو يوسف وغيره لا يجوز من الزبيب الاضاح كامل كالشجر ومن زينة الحسن عن ابي حنيفة وقوله والصيام
اباحه وقوله والضاح لا بالقر في بوزن ثمان اترط الى الضاح عن ابي حنيفة وعمره ثمانية اترط الى الضاح
وقال ابو يوسف خمسة اترط او ثلث بالحل في ايضا قال الصريفي رحمه الله الضاح ان يزد يزد يزد
السنقر في خمسة اترط او ثلث في ثلث ثمانية اترط وقوله وله معالي في بين اي يوسف ومحمد في ركوة
قلت وفي هذا الاعتبار يكون الوشق على قول محمد بن عماره ومما نون رطله على قول اي يوسف
يكون ثلثا منه وعشرين رطله وهو ثلثا ما قاله محمد بن عماره رحمه الله
واجب الفطره يوم الفطر وله وقطوع الفطر لا فطر من قبله مات ومن يولد او سقم من بعد ولين
اي وجوب الفطره تتعلق بطول الفطر من طلع الفجر يوم الفطر من مات قبل ذلك لم تجب فطرته لان
وقت الوجوب وجد وهو ليس من اهل الصدقة فلم يلزمه وان مات بعد طلوع الفجر لم تجب فطرته لان وقت
لانه اذ ترك وقت الوجوب وهو من اهل الصدقة ولو تأكد اي ولو لم تجب عليه شي ومن كان قافرا
واسلم قبل طلوع الفجر او كان فقيرا فاستغنى حبيبا وطاع الفجر وهو مسلم غني تجب فطرته واذا قال
لهبها اذا حاب يوم الفطر فانت حريفا يوم الفطر غني وتجب علي المولي فطرته قبل الفطر لا فضل
قال رحمه الله وتخرج الفطره يوم الفطر قبل الفجر وفضل المضر وجازان قدما واخرهما انما الفضل لا يفرق
والمستحب للناس ان يخرجوا الفطره بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الفجر وجب الي المصلي لقوله عليه
السلام واعتقوا من المسله في مثل هذا اليوم والامر بالاغني لا ينشغل الفقير بالمسله عن القلوه
وذلك بالتقدم قبل الفجر وجب الي المصلي وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخرجها قبل ان يخرج الى
المصلي فان قدموها قبل يوم الفطر جاز لانه اذا بعد تقرر السبب فاشبه التحميل في الركوه قال
في الفتاوى يجوز تحجيله قبل يوم الفطر يوما ويومين وقال ابو حنبله في الركوه اذا دخل شهر رمضان
ولا يجوز قبله ولا يجوز قبله وقال النوح بن اي من يوم غزوي في النضوالاخير من رمضان ولا يجوز
قبله والصحيح انه يجوز اذا دخل شهر رمضان وهو اختيار محمد بن الفضل وعليه الفتوى وان
اخرهما عن يوم الفطر لم تنشط وكان عليهم اخرجها واعلم ان الفطره لا تنشط بالناخير وان طالت
المدة وتما عادت وكذا بالافتقار اذا افتقر بعد يوم الفطر لا تنشط ايضا لان وجوبها لم يتعلق
بالمال وانما يتعلق بالزاده والمال شرط في الوجوب فلو كان بعد الوجوب لا تنشطها كالحج والركوه
فانما تنشط بها كالحال والله اعلم **كتاب الصوم اخره عن الركوه**
انه عبادته بدينه فالصلاه اتباعا للحديث وهو قوله عليه السلام من بني الصلاه على منس الى اخر
الحديث وذكر الحديث الصوم بعد الركوه والصوم في اللذه هو امساك عن اي شي كان في اي وقت
قال الله تعالى فقل اي تدرك للرجح صوما اي امساك عن الكلام وقال الشافعي
والبحر ان يتره الصائمه اي الممسكه عن الدون وان وفي الشرع عباره عن امساك
مخصوص وهو اللغو في فضا الشهوتين شهوة البطن وشهوة الفرج من شخص وهو ان يكون طاهرا
عن الحيض والنفساء في وقت مخصوص وهو ما بعد طلوع الفجر الى وقت الغروب يصعب مخصوصه
وهو ان يكون على قدر الصوم ثلث درجات صوم الصوم وصوم مخصوص وصوم
مخصوص مخصوص وصوم الصوم كلف البطن والفرج عن فضا الشهوتين وصوم مخصوص
كف الشبع والبصر والشان واليد والرجل وسائر الجوارح عن الاثام وصوم مخصوص مخصوص

وهو صوم القلب عن الصوم البدنيه والافكار البدنيه وكف ما سوا الله تعالى بالكليه قال
رحمه الله والصوم منه واجب ونفل فوجب في وقته يحل كالنذر ان عين في زمان او رمضان فها يمكن
يجوز باليه في الليالي او بالنهاية سابق الزوال والنص في الجمع الصغير قد وضع قبل انتصايومه وهو
معناه ان الصوم صريان واجب ونفل فالواجب منه صريان منه ما يتعلق من مات بعينه لصوم رمضان
والنذر الممن فيجوز صومه بدنيه من الليل وان لم ينو حتى اصبح اجزائه البنيه فيما بينه وبين الزوال
وفي الجامع الصغير قبل صوم النحر وهو الاصح لانه لا بد من وجود البنيه في اكثر النعمان ونصفه من وقت
طلوع الفجر الى وقت الفجره الا بئري لا وقت الزوال وقال الشافعي لا يجوز الا بئري من الليل ثم البنيه وقها
مع طلوع الفجر فاحم نفلها من الليل للمضر وانه لا وقت لطلوع الفجر وقوم وعقله وقد لا يستبين له
الفجر ومن الناس من لا يصوم في الفجر فلهذا جاز التقدير وكما جاز التقدير ايضا كما كان عينا
من الصيام دون ما كان دينا والمستحب ان ينوي من الليل خيرا وجاعا الى الله فقال رحمه الله
واجب في ذمة الانسان نيوده بالليل لا يوالي كالصوم في التضرع والفضل لرمضان **باب**
واجب وخمسة النفل يجوز ان ينوي قبل الزوال الحديث فلا يروي اي والصحيح الثاني من الصوم
ما يجوز ثبت في الزامه كفضاء رمضان والنذر المطلق فلا يجوز صومه الا بئري من الليل يعني بعد
غروب الشمس وخرا الصبر وقاية الحلق وصوم المصنوع والقران فلهذه الكفارات والنفل كله
يعني مستحبه ومكرهه يجوز بدنيه قبل الزوال اي قبل الفجر نفل النهار خكه فاما ليله وقوله الحديث
فذكر وي وهو ما روي عن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي لا ينوي الصوم
يبدل له فيصوم ويروي عن عاتشه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل على اهله فيقول اهل عتكم
من عدا اذا قالوا لا قالوا لا في صابهم كذا في اكثر جي ثم اليه مفرقة بقله اي صوم يصوم والسنه ان
يتلفظ بها لسانه فيقول اذا نوي من الليل نوي صوم عبد الله تعالى من فرض رمضان وان نوي
من النهار يقول نوي صوم هذا اليوم لله تعالى من فرض رمضان ولو قال نوي صوم عبد الله
لن شانه ركني او نوي صوم اليوم من شانه الله والقياس ان لا يصير صائما لان الاستسنا يطل
الحكم كما في الطلاق والعناق ويجوز ذلك وفي الاستسنا ان يصير صائما لان الاستسناهما انما هو
على الاستسنا وطلة التوفيق من الله تعالى ولا يصير صائما بالنيه عكه والطلاق والعناق ويجوز ذلك
والفرق ان الاستسنا على اللسان فطل ما يتعلق باللسان من الاحكام كالطلاق والعناق والمعين
وجوز ذلك اما البنيه فعمل القلب لا يتعلق باللسان فكيف يطل بالاستسنا الذي هو عمل اللسان كذا في
الخير ولونوي الفطر لم يكن مفطر احدي ياكل ويشربه ولو نوي ليله لم ياكل بعد البنيه كذا
تفسير بنيه ولو نوي الزاده في الحيض ليله لم يطره قبل طلوع الفجر وضع صومها انما يجوز البنيه قبل
الزوال الا ان يوجد منه بعد طلوع الفجر ما يصاد الصوم اما اذا وجد ذلك كالاكل والشرب او
الحمل او غيره لم يجر البنيه بعد ذلك والشجور في شهر رمضان بنيه ذكره في الدين التسم
باب **الحجه الله في تاسع الحشر** من شحبان لم يترك الصوم بالهيات
وان بد اصاموا والا اقتطروا ثلث نهار الشك ثم افطروا اي يلحق للناس ان
يلتسوا الكل اليه في اليوم التاسع والحشر من شحبان فان مراده صاموا وان
عليهم اكلوا عدة شحبان ثلثين يوما ثم صاموا لعله عليه السلام صوم الزويه وافطر الزويه
فان عمره على الهك اما على عدة شحبان ثلثين يوما ولان الكحل الاصل بقا الشهر وسئل عنه
بدليل ولم يجر ولا يصام يوم الشك وهو يوم الثلثين من شحبان لقوله عليه السلام من صام يوم
الشك فقد قضى ابا القسمة رحمه الله لا صوم يوم الشك غير نفل وهو لا يملكه دون
صام وان لم يقبل الامام شهادة منه ولا يكمل اي لا يصام يوم الشك وهو يوم الثلثين

وانتقل ذلك الرقيق فستد صومه وصار كما اذا خرج من ريقه ثم ابتلعه قال رحمه الله
وليس عليه كفارة لان فيه حكمة وتكون كالتزكية كذا قاله القرطبي في ايضا حجة فان اكل الطيب فعليه
القضاء دون الكفارة الا اذا اكل الطيب الا من فيه الكفارة كذا في الهيون وان اكل الطيب ان كان عليه وجب
الكفارة وان كان كفارة فان اكل الطيب ان كان كفارة فيه جودا في كفارة وان لم
ففيه الكفارة وقوله كالفدية في كفارة الطهارة يعني ان الكفارة مثل كفارة الطهارة انما اجال على
كفارة الطهارة ولم يبين لان كفارة الطهارة مقصود عليها في القرآن وقوله ولم يجب كفارة الطهارة في
غير شهر رمضان فاذن في غير شهر رمضان في افساد صور غير شهر رمضان كفارة لا في رمضان بل في
الجماعة لانه جماعة على الصوم والشهر في غيره جماعة على الصوم لا غير وهذا يعني في ذكر ان في قوله
خرفة شهر رمضان لم يوجد في غيره قال رحمه الله والحق في الفدية بالانزال في الصوم ولا كفارة في الفدية
ولا استيعاد الصوم واخفائه ولا اذا افطر في ذنبه ففطر في ذنبه الا اذا كان في ذنبه ففطر في ذنبه
لا الفدية في الكفارة القضاء ولا كفارة عليه اما الفدية فوجودها في غير شهر رمضان ولا كفارة في الكفارة
صومه وهو الاكل من وجب او جزا او جنس او استعانة او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
في الذنوب والاحتقان صلب الذنوب في الذنوب او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
فعله الكفارة وان استعانة قال ابو يوسف في كفارة الطهارة وقال الجماعة ان الكفارة عليه وان كان طارعا
وفي الهداية لا كفارة عليه لان الفدية في غير شهر رمضان ولا كفارة في غير شهر رمضان ولا كفارة في غير شهر رمضان
افطر او اما اذا افطر الطهارة ففطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الماوان جوبى حايته او امة بدو وارتبط فوصل الذنوب الى جوفه او دما عا فطر ولزمه القضاء دون الكفارة
الحايثه المخرج في الجوف والامة المخرج في امر الراس وهو الدما عا قال في الهداية اذا دوى حايته او امة
بدو وارتبط الى جوفه او دما عا فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
يعمل التفتي بالوصول لان مقام الفدية في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الذنوب في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الجماعة في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
والشيء مما اذا فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
وان مفعول الكفارة لا فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الذنوب في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
ذكره من كراهة الذوق في صور العرض اما في صور التطوع فكما بان في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
ذكره من كراهة الذوق في صور العرض اما في صور التطوع فكما بان في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
يباح للجماعة بالانفاق وهذا انما هو تعرض على الاطمان وادان كان الاطمان فيه يجوز للجماعة في ذنبه
لا يجوز هذا مكرها وبكرها ايضا للضمان التزكيات بالما والاستسقاء في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
بالقول الملبس للمفانية من اطمان الضمان بكثرة وعيشة القول عليه الشك في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
والاستسقاء ولا يباس بالسواك للضمان بكثرة وعيشة القول عليه الشك في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الشواهي يكره بالعيش ويكره للمرأة ان تضع لحيها الطعام اذا كان لها منه يدنان في ذنبه او فطر في ذنبه
او قابض او طعام لا يحتاج الى البضع ولا يباس به اذا لم يكن لها منه يد صيانة للذنوب في ذنبه او فطر في ذنبه
خافت عليه ومفعول الكفارة لا فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
لا يفضل منه شيء اما اذا كان اسود بفطر صومه وان كان ملتبسا لانه لا يفتي في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الذنان الذي يقال كذا في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
والافضل الضمان للمساكين والفطر والقضاء غير ضامن في الصوم كذا في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
او بقا وصومه لا يستصغر في الشفر او في وجار طهره الى اخر كذا في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه

الطبع

الطبع

الطبع

الافطار

الكفارة لان الطبع يميل اليه وتتقص يد شهوة البطن ولو اكل قوام الذرة الذي يشبهه البضائر قال الزيد وشي
ازي ان عليه الكفارة لان فيه حكمة وتكون كالتزكية كذا قاله القرطبي في ايضا حجة فان اكل الطيب فعليه
القضاء دون الكفارة الا اذا اكل الطيب الا من فيه الكفارة كذا في الهيون وان اكل الطيب ان كان عليه وجب
الكفارة وان كان كفارة فان اكل الطيب ان كان كفارة فيه جودا في كفارة وان لم
ففيه الكفارة وقوله كالفدية في كفارة الطهارة يعني ان الكفارة مثل كفارة الطهارة انما اجال على
كفارة الطهارة ولم يبين لان كفارة الطهارة مقصود عليها في القرآن وقوله ولم يجب كفارة الطهارة في
غير شهر رمضان فاذن في غير شهر رمضان في افساد صور غير شهر رمضان كفارة لا في رمضان بل في
الجماعة لانه جماعة على الصوم والشهر في غيره جماعة على الصوم لا غير وهذا يعني في ذكر ان في قوله
خرفة شهر رمضان لم يوجد في غيره قال رحمه الله والحق في الفدية بالانزال في الصوم ولا كفارة في الفدية
ولا استيعاد الصوم واخفائه ولا اذا افطر في ذنبه ففطر في ذنبه الا اذا كان في ذنبه ففطر في ذنبه
لا الفدية في الكفارة القضاء ولا كفارة عليه اما الفدية فوجودها في غير شهر رمضان ولا كفارة في الكفارة
صومه وهو الاكل من وجب او جزا او جنس او استعانة او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
في الذنوب والاحتقان صلب الذنوب في الذنوب او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
فعله الكفارة وان استعانة قال ابو يوسف في كفارة الطهارة وقال الجماعة ان الكفارة عليه وان كان طارعا
وفي الهداية لا كفارة عليه لان الفدية في غير شهر رمضان ولا كفارة في غير شهر رمضان ولا كفارة في غير شهر رمضان
افطر او اما اذا افطر الطهارة ففطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الماوان جوبى حايته او امة بدو وارتبط فوصل الذنوب الى جوفه او دما عا فطر ولزمه القضاء دون الكفارة
الحايثه المخرج في الجوف والامة المخرج في امر الراس وهو الدما عا قال في الهداية اذا دوى حايته او امة
بدو وارتبط الى جوفه او دما عا فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
يعمل التفتي بالوصول لان مقام الفدية في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الذنوب في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الجماعة في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
والشيء مما اذا فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
وان مفعول الكفارة لا فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الذنوب في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
ذكره من كراهة الذوق في صور العرض اما في صور التطوع فكما بان في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
ذكره من كراهة الذوق في صور العرض اما في صور التطوع فكما بان في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
يباح للجماعة بالانفاق وهذا انما هو تعرض على الاطمان وادان كان الاطمان فيه يجوز للجماعة في ذنبه
لا يجوز هذا مكرها وبكرها ايضا للضمان التزكيات بالما والاستسقاء في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
بالقول الملبس للمفانية من اطمان الضمان بكثرة وعيشة القول عليه الشك في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
والاستسقاء ولا يباس بالسواك للضمان بكثرة وعيشة القول عليه الشك في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الشواهي يكره بالعيش ويكره للمرأة ان تضع لحيها الطعام اذا كان لها منه يدنان في ذنبه او فطر في ذنبه
او قابض او طعام لا يحتاج الى البضع ولا يباس به اذا لم يكن لها منه يد صيانة للذنوب في ذنبه او فطر في ذنبه
خافت عليه ومفعول الكفارة لا فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
لا يفضل منه شيء اما اذا كان اسود بفطر صومه وان كان ملتبسا لانه لا يفتي في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
الذنان الذي يقال كذا في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
والافضل الضمان للمساكين والفطر والقضاء غير ضامن في الصوم كذا في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه
او بقا وصومه لا يستصغر في الشفر او في وجار طهره الى اخر كذا في ذنبه او فطر في ذنبه او فطر في ذنبه

والصوم

فوجد من القرية وهو مريض جاجة الفقير الى الصدقة الانزى ان من وهب للفقير شيئا لا يملك الرجوع في الهبة
لحقه المفقود التوارى وقوله فاشترى نفسه على وجهه في الزكاة ذكرناه قال رحمه الله
ونظر الحائض لم يقض وهاك في النفس انقضى لكنها تنسك يوم تطهر وهكذا ان فطر المسافر
وهكذا ينسك من تسبى رطلين ليك ثمان مشقرا اي اذا اجازت المرأة او نفسها او فطره وقتها
الصلوة فانها لا تقضيها الا بما خرج في قضائها وقدينا في كتاب الحيف وهل ناكل بشر او جمل او غير ذلك
ولا يجب عليها التنبه واذا فطر المسافر او طهر من الحيض الحائض في بعض النهار امسك بقية يومها
وقال الشافعي لا يجب الامساك وعلى هذا الحق كل من صار اهلا للزوم ولو ركب في اول النهار وهذا
كله اذا فطر المسافر بعد الزوال وقبله بعد الاكل ما اذا كان قبل الزوال والاكل عليه الصوم فان او طهر
بعد ما نوى لم تلزمه الكفارة للشبهه واما الحائض اذا طهرت قبل الزوال والاكل لم يركب امتساكها صوما
لا فضا ولا طوعا لوجود البنا في اول النهار والصوم لا يتجزأ وقوله وهكذا ينسك من تسبى رطلين
وهو بطن ان العجر لم يطع او طهر وهو يرى ان الشمس قد غربت ثم تبين له ان الشمس ان الغر قد طلع وان
الشمس لم تغرب امسك بقية يومه فضا لحق الوقت بطلان المكي وفيها للتبصر وعليه الفضا لا يوجب مضمون
بالنيل كافي المريض والمسافر ولا كفارة عليه لان الحائض فاضر لعدم القضاء وفيه قال عمر رضي الله عنه
ما لم ينفذ لا ثم وقضا يومه علينا بسر وقوله ما لم ينفذ لا ثم اي ما لم ينفذ لا ثم ان عمر كان حاكما في رعيته
متبع المأثورة عند الفريضة في رمضان في خمس من ليس فطر منه هو واجبا به ثم امر المودون ان يؤذون فلما
ن قال الصلوة من اي الشمس فضا اياها من الموضي هذه الشمس فقال يعتكف اعيانكم في بيتكم واعيانا في بيتنا
لا يبر بعض يوما مكانه وقضا يومه علينا بسر واما قال عمر رضي الله عنه لا كفارة لانه لا يوجب
او حست الشمس مضت فافطر ان يردن يقضي ولو لم يركب اية ولا عامدا اكل بعد ان ياكل في النسيان
هذا التمام الف بيت واعلم ان اي تمام الف بيت وليس هذا النص من كلام الناظر بل من كلام
الشارح قال رحمه الله ولا التي توطأ وهي صائمة كرها ولا محنونة ونائبه
قد بينا مسئلة من افطر وهو بطن اي الشمس فطره وقد بينا عليها بقول عمر رضي الله عنه ومن افطر في
رمضان ناسيا مطلقا ان ذلك يفطره فاكل بعد ذلك من غير ان عليه الفضا دون الكفارة لان الشبهة يستدل
الى القياس فتحقق الشبهة وان بدله الحديث وعلمه فذلك في رواية عن اي حنفية اي لا يجب عليه الكفارة
وهو الصحيح اي بدله الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للرجل اكل ناسيا من صومك وقوله
علمه اي بالكل علم بان الصوم لا يفطر الا بالاكل ناسيا وروي عن اي حنفية ايضا انه يجب عليه الكفارة لانه
اشتبهه في تشبهه ولو اجتمع فطن ان ذلك يفطره ثم اكل من غير ان عليه الفضا والكفارة لان الظن ما استدل
الى دليل شرعي في حقه الا اذا افتناه فبقية الفساد لان القوي دليل شرعي في حقه ولو بدله الحديث وهو قوله
عليه السلام ما افطر الحاجم والمحجوم واعتبره وكذا عند محمد اي لا يجب الكفارة لان قول الرسول عليه السلام
لا يبر عن قول المفتي اي لا يكون اذني منه وعن قول اي يوسف ان الكفارة لا تستغفر عنه ولو بدله الحديث
الحاجم لان على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم الامتداد في حقه في حقه الى معرفة الاحاديث واما اذا اعرف
ناويز الحديث فان الكفارة يجب عليه لاستفا الشبهة وقول الاوراعي لا تكون الشبهة لتخالفة القياس يعني
ان عند الشافعي ان الحاجم ناسيا يفطره واستدل بقوله عليه السلام افطر الحاجم والمحجوم وتاويل الحديث عندنا
لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل من سنان وجماعة بضم الجيم وهما غنايان اخر فقال افطر الحاجم
اي ذهب فواض صوما بالحبه وقيل انه عسى على المحجوم فصب الحاجم الماء في حلقه فقال عليه السلام ما افطر
الحاجم والمحجوم اي فطرهما صوما بد فوقع عن الراوي انه قال الحاجم والمحجوم واما الخليفة فقال يقضيه من الحاجم
وتماما لمتابع على ان الكفارة يجب عليه كيف ما كان لان حديث العبد هو اذ هار الاخر بالانفاق وحديث
الحاجم المحجوم من بعض الاحكام الاوراعي ومن تابعه وان لم يركب معتبرا فصار شبهة في موضع الشبهة لولا ان
الحاجم المحجوم اذا جوم من النسيان والحبوه وهي صائمة وعليها القضاء دون الكفارة وقال الشافعي
لا قضاء عليها اعتبارا بالناسي والعدوها ما يلحق لعدم القضاء ولنا ان النسيان يغفر وجوده وهذا اذا
لا يجب الكفارة لان هذا المحامد فان قلت المحنونة لا يصح الصوم منها وكيف يتصور هذا الكلام فيها قلنا

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

قال ابو سليمان الحواري لما قرئت هذه المسئلة على محمد قلت كيف تكون صامته وهي محنونة قال دع
عك هذا الكلام فانه انتشر في الافاق في المشايخ من قال كانه كتب في الاصل ومن مجوده فطن الكاتب انه
مجنونة ولهذا قال دع عك هذا فانه انتشر في الافاق واكثر المشايخ قالوا ان اوله اذا كانت عاقلة بالغة في
او البهائم ثم رجت وعن عيسى بن ابان قال قلت لعمري هذه المجنونة قال هذه فقال لا بل المجنونة اي الهرة
فقلت له الا في هلهما مجنونة فقال لي كيف وقد سارت بها الركائب دعوها كذا في الهامة **فصل في**
بوجبه الرجل على نفسه لما فرغ من بيان ما وجبه الله على العباد شرعا في بيان ما وجبه الله
العباد على انفسهم اذ هو مخرج على اجاب الله تعالى قال رحمه الله
وصوم يوم النحر بالليل رجب والفطر اولي والقضا فركبت وان نوى اليمين ايضا كفر وليس غير النذر
اي اذا قال الله على صوم يوم النحر افطر وقضى وهو قوله في النظم والفطر اولي هذا النذر صحاح عندنا
للشافعي وروى عن ياقوت بن مازن بانه يومه مصيبة لوز ود النبي عن صوم هذه الايام ولنا انه نذر بقوم مشروع
والنهي لغيره وهو نزل اجابه دعوة الله تعالى فيصنع نذرا لانه يفطر احزان عن الرخصة المجاوزة لبعض
استقلا للواجب وان صام منه مخرج عن العهد لانه اذا كان التزمه وان نوى يمينا فعليه كفارة يمين يعني اذا
افطر فيه وهذه المسئلة على وجوه ستة ان لم يوسيا او نوى النذر لا نذر او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا
فانه يكون نذرا في هذه الاوجه الثلاثة لانه نذر بمصلحة يصيد عنه كيف وقد فرقه بين نوى اليمين
ونوى ان لا يكون نذرا يكون يمينا لان اليمين محتمل كلامه وقد عساه ونفى غيره وان نواهها جرمها يكون نذرا
ويمينا عند اي حنفية ومحمد وقال ابو يوسف يكون نذرا ولو نوى اليمين وكذا في غيرهما يكون نذرا ويمينا
وعند اي يوسف يكون يمينا لا يوشق ان النذر فيه حقيقة واليمين فيه محاربه حتى لا يتوقف النذر على اليقين
ويتوقف اليمين على اليقين فكيف بينهما وبين واحدة من المحاربه يمين يمين يمين وعندهما لا يخرج الحقيقة ولما انه
لا ينافي بين الجهتين اي حقه النذر واليمين لانها يقتضيان الوجوب الا ان النذر يقتضي الوجوب لغيره وهو
وقا المنزور واليمين لغيره وهو انه لا يصبرها تحاشا حرمه الله تعالى في جنايتها ما باليد اليقين وهو صيانة اسم
الله تعالى عن الهتك وصيانة ما وجبه الله بالذبح بالخلف ولا صامسا بينهما لان النذر لا ينافي الدماء
والواجب في الذم بل هو الخروج عن العزيمة واليمين تؤكد من الدوام ولم يرض بين الوجوهين تناق لان ما
نوكب الشا لا ينافيه قال رحمه الله نادر صوم العام بالتحقيق فطر في الجملة والتشريق
نمت يقضي واليمين بكم اذا نواه فيه ايضا فان قال اي اذا قال الله على صوم هذه السنة
افطر يوم الفطر ويوم النحر واما التشريق وقضاها لان النذر بالسنة المعينة نذر هذه الايام وكذا الذي يعين
بان قال السنة لكنه شرط التتابع بان قال السنة متتابعة فهو الواجب السنة بان قال الله على صوم هذه السنة
وفي هذه الصور ينبغي لا يجب عليه فضا رمضان لكن يقضي المحنة الايام لانه لم يصر بها لان السنة المتابعة
لا يرض عنها التي يقضيها موصولة تخفيفا للتتابع بقدر الامكان وقوله تمت يقضي اي يقضي المحنة
الايام وقوله تمت واليمين تلزم اذا نواه يمينه اي وعليه كفارة اليمين بين اذا نذر يمينه وقوله فان قضا
اي واكتوا هذه المسئلة او استأبها ما قد بينا وجوه ذلك قال رحمه الله
لو افطر الصيام يوم النحر لم يلزم القضاء عند الصدر وعنهما الحق في النواذر وغيره من فاق
اي من اصح يوم العضاها فافطر لا تقاضا عليه عند اي حنفية وقال ابو يوسف ومحمد في النواذر ان عليه الفضا لان
الشرع لم يلزمه النذر اي كذا صوم يوم النحر ويوم الفطر على ما قد بينا ان النذر صحاح عندنا وصلة بالشرع
في الصلوة في الاوقات المهي عنها والفرق لا في حنفية بين الصلوة والوقت المهي عنه وفي الصوم في يوم النحر
وهو ظاهر الرواية ان بنفس الشرع في الصوم يمين صامها حتى كسبه بالخالف على الصوم فنص من يطالب للنهي
بعض الصوم فيجب ولا يجب صيامه من حيث انه نذر فيجب من حيث انه مصيبة ووجوب القضاء على عليه اي
ابطال له

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

منهم قال رحمه الله وللصفا يعولوا الى البيت بركي مهلة الزينة مكررا
 مصليا على النبي المصطفى ما دعا على الله يدعوا ما شيا
 ويسمى عليه تحت شاعبا ثم في المروة خمس واسما وقالوا يدعوا او اشوط ودية يدعوا
 ومكر ما تحت في امر الفري يطوف بالكعبة مهما قدرا اتي اذ امر فترج من ركني الطواف
 خرج الى الصفا والافضل ان يخرج من باب الصفا وهو باب من مخروم ولو خرج من غيره جاز
 الصفا لان ادم عليه السلام لما اتاه قال ارجب يا صفي الله فصعد على الصفا تحت بوي البيت
 لان الاسفنا هو المقصود بالصفا فيستقبل البيت ويكبر ويهتف ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم ويدعوا الله بما يحبته ويرفع يديه نحو السماء ويخط نحو المروة ويهتف على كعبته اي على التكية
 والوقت وهو من قوله في التكملة في المروة خمس واسما اي على هيكته ويقول في سجدة في المروة
 والركعة ونحوها مما علم ان كانت الاعز الاكرم والعدي للذي هي اقوم فانه تعلم ولا اعلم فاذا بلغ الى
 ركن الوادي سعي بين المبلين الاخصرين شعبا حثيثا وهو من مبله تحت شاعبا الموهو
 شرة المشي فاذا حاز المبلين الاخصرين شعبا حثيثا وهو من مبله تحت شاعبا الموهو
 على الصفا من التكبير والتهليل والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ورفع اليدين وقول
 تشوط فبطوف سبعة يتنزل بالصفا ويحتمل المروة ثم يرمي مكة حرما يطوف بالبيت كلما بدا له الا انه
 لا يشي عقيب هذه الاطوفة لان الشمس لا يجب الامرة والتفعل به غير مشروع ويصلي لكل شبع
 ركعتين وهما ركعتا الطواف قال رحمه الله ويوم يتبع خطب الامام خطبه تلي في بها الجنا
 ستر من والطن للورد لفة ثم الوقوف وصلوة عرفة اي يوم السابع خطب الامام
 خطبه بعد صلوة الظهر وفي الثانية صلوة الظهر يعلم الناس فيها الخروج الى منى والوقوف بعرفة
 والافاضة والوقوف بالمزدلفة قال رحمه الله واذ يصلي الفجر يوم التروية مكة يحكم من عكبه
 يسوي بها حتى يصلي الفجر يوم الوقوف وله في الخطب وفي الظهر للذكر بالرم والوقوف والتزليف
 والحلق في المزدلفة من المزدلفة في الظهر ركعتان اذان واقامتان وجزان لم خطب الفجر
 لا يحج الفدي الذي السجدة الوقوف وكبل الرحمة خير فوقي اي اذ اصلي الفجر يوم التروية بمكة وهو
 يوم النكاح من خرج الى منى والمسيح ان يكون خروجه بعد طلوع الشمس وهو من قوله عكبه
 لان النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى منى بعد طلوع الشمس وصلى بها الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء والفجر ثم راح الى عرفات وقوله وله في ركعتي اي وله للوقوف قصد ولويان بمكة ليلة
 عرفة وصلى بها الفجر ثم راح الى عرفات ومنعنا الحراء ويكون مستأجرا من سجدته الى عرفات فيقف بها
 وانما سجدته ان يكون توجهه بعد طلوع الشمس فاذا بلغ الى عرفته اقام بها حيث احب الا ان
 عرفته فاذا ازالت الشمس من يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر في وقت الظهر اذان
 واجد واقامتين ولا يحج بها بالقراءة لانها صلاها كسائر الايام يسدي فخطب خطبتين فاهما
 وتفصل بينهما بحلقة خفيفة كما في الجملة وفي الهراة خطبة خطبة يعلم الناس فيها الوقوف بعرفة
 والمزدلفة ومنى الجمار والتمر والحلق وطواف الزيارة وقوله والتزليف اي الوقوف بالمزدلفة وقوله
 ثم التروية يعني طواف الزيارة وقوله يعني اذان واقامتان اي يؤذن للظهر ويصلي للظهر ثم يرمي
 للعصر لان العصر يؤدى قبل وقتة الميعود فيفرد بالاقامة اعلم الناس ولا يطوع بين الصلوتين خطبة
 لم يصور الوقوف ولهذا قدم العصر على وقتة طلوع كان مكة وما اعاد الا اذان العصر في ظاهر
 التروية خطبة فالما يرون عن محي ووضي رخص خطبة اجزاه لان هذه الخطبة ليست بفريضة وهو
 معنى قوله وجزان لم خطب الفريضة وقوله لا يحج الفدي الذي الشيخ الوقوف الفدي هو الفدي اي من صلي
 الظهر في رحله وحده صلى العصر في وقتة عرفة لا يحج بينهما وقال ابو يوسف ومحمد يحج
 بينهما المنفرد لان حوالا الجمع للمحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد يحتاج اليه ولا يخي حقيقه ان المحاطة

قوله

اشواطه

على الوقت

على الوقت ومن بالنقض وهو بوله على ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي فريضة موقوتا
 والمحاطة على الوقت في الصلوة فرض نفس ولا يجوز تركه الا فيما ورد بالشرع له وهو الجمع بالمحاطة
 مع الامام والتقدم لصيانة الجماعة لانه يحشر عليهم الاحتماع للعصر بعد ما يفرقوا في الموقف اذ لا
 منافاة بين الصلوة والموقف والوقوف فان المصلي واقف لم يسجد الامام الى الموقف والناس معه
 فيقف بقرب الجبل عقب انقرا منه من الصلوة لان النبي صلى الله عليه وسلم راح الى الموقف عقب
 الصلوة والجبل يسمى جبل الرحمة وهو من بين الموقف وعليه وقف ادم عليه السلام ويقول الامام
 متوجها الى الكعبة قال رحمه الله وعرفات للحجاج موقف وعرفة يطمعها لا يوقف
 والعسل للوقوف مما يشيخ ثم يجد داعيا ما احب ودعاهم عبد الله وجميعها يهتف حتى يوافوا
 والافضل النزول من قري فترج ثم العشاين يصلي اذ فتم اقامة يفرد مع اذانه ومقر الطريق
 والعود من الظهر الفجر بوجباته وجوز الا وسط في اوانه اي عرفات كلها موقف الا بطن عن الفريضة
 طقوله عليه السلام عرفة كلها موقف وانزلوا عن ركن عرفة والمزدلفة كلها موقف وانزلوا
 عن وادي محسر عرفة وادنا من عرفه وقف فيه الشيطان وعرفة عمر مضروب للثاني والعلمية
 وينبغي لالامام ان يقف على راحلته لانه يدعوا ويدعون الناس بدعائه فاذا كان على راحلته
 كان ابلغ في مشاهدته وسليح ان يغتسل قبل الوقوف لانه يوم اجتماع كالحج والعيدين
 وهذا الاغتسال سنة ولو اغتسل بالوضوء جاز كما في الجملة والعيدين والاعرام فان وقفا على غير وضوء
 او جسا جاز وكذا الوقوف الجايض والنفسا اجزاها والمعتقد في الدعاء والسنة ان يحج صوته بالدعاء
 قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية فاذا غرقت الشمس دفع الامام والناس معه اي انا صوامن
 عرفه على مسير حتى ياتوا المزدلفة ولا يدفع احد قبل الغروب فان دفع احد قبل الغروب ان جاز
 عرفه بعد الغروب يكسبه عليه وان جازها قبل الغروب وعليه دم ويستقط عنه ذلك الدم الى اعادة
 عرفه قبل الغروب ثم دفع عنها بعد الغروب مع الامام مع الاصل وقال من لا يترك لا يسطق وقوله حتى يوافوا
 جميعا اي حتى ياتوا المزدلفة وهو المشعر الحرام ويسمى جميعا فيقولون بها والمستحب ان ينزلوا بغير الحيا الذي
 عليه الميعدة اي توقف عليه الخلفاء النازي الى فترج يسمى ذلك لا ارتفاعه وهو لا يصرف للعلمية والكرار
 من فترج اذ انزلوا يصلي الامام بالناس المغرب والعشاء اذان واقامتان والعشا في وقتها فافرد لها
 اقامة خطبة العصر بعرفة فابها مقدمه على وقتها فافرد لها اقامة لزيادة الاعمال ويؤكل ما عرنا اذ
 القضاء لا يطوع بينهما فان تطوع بينهما او شاعا شي اعاد الاقامة للعشاء ولا سطر الجملة اعد لهذا
 الجمع عرفة اي حنيفة لان المغرب مؤخر عن وقتها خلاف الجمع بعرفة لان العصر مقدم على وقتة وقوله ومقر
 الطريق يفسد انه اي من صلى المغرب في الطريق وجده لم يحرمه عرفة اي حنيفة ومحمد وعليه اعادتها ما لم
 يطلع الفجر وقال ابو يوسف بخبره وقد اساء وقوله لم يحرمه عرفة اي حنيفة ومحمد يعني انها موقوفة فان اعادها
 بالمزدلفة طالع الفريضة كانت المعادة هي الفريضة وانقلب المغرب الاولي فانه لم يحرمه حتى طلع الفجر الله
 انقلب على الحواز وقوله يفسد انه يعني ابا حنيفة ومحمد وقوله وجوز الا وسط في اوانه يعني ان يوسف قال ان
 لم يصلي مغتسلا بالصبح ويقفون للدعاء المحج وليس في موقفها محسنة ويخبرك كجوسا اذ يستقر
 ويسدي كجوسا لانه من الوادي كجوسا فترج شيعانضا هي حضيات الخذف فكيف فيها بخير وق
 يقطع في اوله في السنة وان احب الذبح يذبح بينه ثم يلحق وهو للفقهاء وحل الا في النساء عك
 اي اذ اخرج من طلع الفجر يوم الامام بالناس الفجر يغتسل وانما قدم صلوة الفجر ههنا لاجل
 الاشتغال بالوقوف لتقدم العصر بعرفة ثم وقف ووقف الناس معه الى ان يسعروا بخدا ويقضون
 في الدعاء كما قلنا في عرفة لان النبي صلى الله عليه وسلم وقف في هذا الموضع يدعوا حتى يركب في حديث
 سري عباس واسمعت له دعاء لاسه حين البرما والمطال بالبرما يعني بان يرضي الخصوم بالامر دنا في

الجماعة

قوله

الجماع في ما دون الفرج والمراة في جميع ذلك كالرجل لان الاستمتاع يحصل بها كما حصل له وان استمني بكفه وانزاع عليه
 دم عذلي حبيبه ولا يمس عليه في الاحتكام ولو اجماع في بيمه ان انزل وجب عليه الدم ولا يفسد حبه ولا عمره وقال
 الشافعي يفسد حبه وعمره وقوله والنفاس في الفلج وقوله في الجماع الصبي من فاني ليس للتقديس اي ذكر
 في الجماع الصبي انه اذا لم يمس له عليه دم سواء انزل او لم ينزل قال رحمه الله
 اما الوضوء والجماع فله يفسد بكماله وبعض مثله وفيه شاة لا تفرق في وقتها حال قضاء حجه
 وبعدة وفاته وما تشبه وفيه بعد الحلق شاة تفسد اي اذا جامع في احد السبلين قبل الوقوف بفرجه
 عامدا او ناسيا فسجد وعليه شاة ومضي في الجماع من لم يمس حبه لان الاخرام الحرام لا يجوز التحلل منه
 الا بآداء افعاله او بالاحكام وعليه الح من قبل لان الاخرام الاول لم يقع موقع الواجب بقي الوجوه بحاله فان جامع
 حراما اخر قبل الوقوف بفرجه وعليه شاة اخرى عدها وقال محمد لا شيء عليه الا ان يكون كثر عن الوطى او لم يمس عليه
 ان يفارق امراته اذا اجماع في القضا وقال في اخر ما افترقا وقال في اخر ما افترقا من يلزمها افترقا
 وقال الشافعي اذا انفك الى المكان الذي جامعها فيه افترقا والمراد بالفرفة ههنا ان ياخذ كل واحد منهما
 طرعا من طريق اخر وان جامع بعد الوقوف بفرجه لم يفسد حبه وعليه بدنه يعني قبل الحلق وقبل طواف الزيادة
 اما بعد الحلق وعليه شاة وقوله ومنه بعد الحلق شاة اي اذا جامع بعد الحلق وعليه شاة لبقاء احرامه في حق
 الشاة دون لبس المخيط والطيب ففتت الجناية فاكفى بالشاة قال رحمه الله
 وفيه افساد علي المفسد من دم قبل طواف الاكثر وليقضى ولكامل وهذا الاكثر شاة ولا تقبل واخفا واذكر
 والوطى بالنسيان والعمد سواء في الجماع والعمدة فعليه عوي اي من جامع في احد العمدة مثل ان يطوف لعمدة
 استواء فسد عمره وبعض بينهما ويقضيها وعليه شاة واذا جامع في العمدة بعد ما طاف اربعة اشواط او اكثر فعليه
 شاة ولا تقبل عمره وقال الشافعي نفس عمره في الوجهين وعليه بدنه اعتبارا بالجماع اذ هي فرض عليه كالجماع وانما
 انها شاة فكانت احط منه منه فحبت الشاة بينهما كرا في الهداية وقوله واخفا واذكر فسد عليه على حدة والشافعي
 الذي ذكرناه ومن جامع ناسيا جامع عامدا وقال الشافعي جماع الناسي غير مفسد للجماع وكذا الخ في جماع
 النائم والمراة هو مفسد للحظر بعد هذه العوارض فلم يقع الفعل جناية ولنا ان الشاة باعتبار مضي
 الان تقا في الاخرام ان تقا في مخصوصا وهذا لا يفسد هذه العوارض والجماع ليس في معنى الصوم لان جنة
 الاخرام مذكورة منزلة حال الصلوة في الصوم وقوله والوطى بالنسيان والعمد سواء اي في حق شاة الاخرام
 وعدم فساده لا في حق الاثر فانه لا ياتي فيه نسيان فصل قال رحمه الله
 وفي الطواف بمحيط المسجد او القدر من نصوصه فاذكر ويوجب الشاة طواف الحب لمجرد في الزون واخفا
 وناق في حب الزيادة ان لم يعد ذال على طهارة بل يسهط الذبح اذا عاد ما دام في مكة بل اجاد
 اي من طاف طواف القدر ومعدنا وعليه صدقة ومن كان حينا وعليه شاة ومن طاف طواف الزيادة ومعدنا
 وعليه شاة وان كان حينا وعليه بدنه والافضل ان يعيد الطواف ما دام حجة ولا ذبح عليه ومن طاف طواف
 الصفة ومعدنا وعليه صدقة وان طاف حينا وعليه شاة وبعد الشافعي اذا طاف محذرا لا يعتد بطوافه لقوله
 عليه السلام الطواف بالبيت مكة الا ان الله قد اباح فيه المنطق فتكون الطهارة من شرطه ولنا قوله بعد
 ولطوفوا بالبيت العتيق من غير صفة الطهارة ولم تكن الطهارة فرضا لان الطواف هو البدن وان حوال البيت
 في ذلك تحقيق من المحذور والطاهر واشترط الطهارة فيه زيادة على النفس ومن هذه الزيادة لا يثبت كبره لا يخذ
 وتكن الوجوه ثبوت حب الواحد لانه العمل ولا يوجب علمه يعني لم تكن الطهارة تركا ثم اختلفوا في ما يباح
 في الطهارة في الوقوف الطواف عليه واجب قال ابن شهاب سنة لان الطواف يصح من غير وجودها وقال
 ابو بكر الزاري واجبه وهو الاضحية باب يثبت بها الجوارح والهداية الاصح انها واجبه وقوله واخفا واذكر
 فسد عليه الشاة الذي ذكره ابن شهاب في حجة الله ونانك الاكثر منه ماله فحل ما لم يطوف مكة
 فسد عليه الشاة في اقله كالأكثر من بدنه وكله ففكر اي من ترك اربعة اشواط من طواف الزيادة بغير محرم
 والاشاة في اقله كالأكثر من بدنه وكله ففكر اي من ترك اربعة اشواط من طواف الزيادة بغير محرم
 مباحا في طوافه لان المتركة النسيان كانه لم يطوف اصلا ومن ترك من طواف الزيادة ثلثة اشواط فما دونها

عليه

فما دونها وعليه شاة لان النقصان يترك الاقل بشير فاسببه النقصان بسبب الاقل الحديث فيلزم شاة ولو
 رجح الى اهله اجراه ان لا يعود ويبحث بشاة لانه خفي فيه معنى النقصان وفيه نوع للفقر وقوله والشاة في
 اقله كالأكثر من بدنه وكله اي ترك عليه اشواط من طواف الزيادة كترك طواف الصفة او الزيادة وفي ذلك
 شاة فكذا في الثلثة الاشواط من طواف الزيادة وقوله ففكر اي في طواف الزيادة وطواف الصفة فان طواف
 الزيادة ترك في مكان الترك فيه او ترك في طواف الصفة في طواف الزيادة كما قلنا في من طاف للزيادة ومعدنا وعليه
 شاة لانه اذا دخل النقص في الزيادة وان كان حينا وعليه بدنه واما في طواف الصفة اذا طاف محذرا وعليه صدقة
 وان كان حينا وعليه شاة قال رحمه الله من طواف الواجب جوف البحر بالدنيا اي او يتم فاذكر
 اي عليه الدم حين يرحل لاهله قبل بعيد فاسموا البحر هو المحط من طواف الواجب جوف
 المحط وان كان مكة اعاده وان اعاد على المحط خاصة جاز فان رجع الى اهله ولم يعد وعليه دم والشاة لله
 والمحط الطائف للزيارة لو طاف للوداع بالطهارة في اخر التشرية والحبير دم والحبير الدم قال الكوفي
 اي من طاف طواف الزيادة على عروصه وطواف الزيادة الصدر في اخر التشرية طاهر وعليه دم وان
 كان طاف طواف الزيادة حينا وعليه دمان عذلي حبيبه وقال عليه دم واجد لان في الوجه الاول لم يقبل
 طواف الصفة اي طواف الزيادة لانه واجب اي لان طواف الصفة واجب واعاده طواف الزيادة بسبب
 الحديث عروا وبما هو مستحب في ينقل اليه وفي الوجه الثاني وهو ما اذا طاف طواف الزيادة حينا على طواف
 الصدر اي طواف الزيادة لان طواف الزيادة حينا مستحب في الاعايد فحسب الجناية وسفل طواف الصدر اي
 طواف الزيادة عن ما هو مستحب وكان ترك طواف الصدر فيجب الدم بترك طواف الصدر بالاتفاق
 وبتأخير الاخر وهو طواف الزيادة على الاخنة لان في تأخيرها دم عذلي حبيبه في قالها الا انه يوم اعاده
 طواف الصدر ما دام حجة ولا ذبح عليه ولا يوم من بعد رجوعه على ما بينا انه اذا ترك طواف الصدر او لم يعد
 اسوا منه وعليه دم وما دام حجة يوم اعادته اقامة للواجب في وقتها قال رحمه الله
 اسوا منه وعليه دم وما دام حجة يوم اعادته اقامة للواجب في وقتها قال رحمه الله
 طواف للمحرم والصاوسعي ذ وحذرت وحل منها رجعا هذين هو الجبر لكن يلزم من لم يعد حتى اتي
 طواف للمحرم والصاوسعي ذ وحذرت وحل منها رجعا هذين هو الجبر لكن يلزم من لم يعد حتى اتي
 ان سيطاق لعمرته وسعي على عروصه وحل فاما ما دام حجة يوم اعادته اقامة للواجب في وقتها قال رحمه الله
 بعد ما وعليه دم اما اعاده الطواف ولم تكن النقصان منه بسبب الحديث واما العادة السعي فكانت مع
 للطواف واذا عادها لاشي عليه في نفع النقصان فان رجع الى اهله قبل ان يعدهما وعليه دم
 لترك الطهارة في الطواف ولا يوم من بعد رجوعه على ما بينا انه اذا ترك طواف الصدر او لم يعد
 اي اعاد الطواف والسعي والحمد لله وترك سعي المهر وتبين بجبر بالشاة اصل حجة محب
 اس من ترك السعي من الضعاف والمهر وعليه دم وحجة تام لان السعي من الواجبات عندنا ولم يتركه
 الدم دون الفساده وقوله اما حجة محب اي حجة تام وهذا اخترا عن قول الشافعي رحمه الله فان
 السعي عده ومن طواف الزيادة قال رحمه الله كمن افاض سابق الامام او لم يقف في المشعر الحرام
 او ما من الجمار في الايام واحدا الايام بالتمام وترك احدا من الايام لم يقف في المشعر الحرام
 اذ كان في قوله من معلقه بالشاة في البيت قوله اي حب الشاة ترك السعي كما يجب على من احاط من عمرته
 قبل الامام وحكي في مسنده ان من افاض من عمره فان الامام وعليه دم فان عاد الى عمره فان عاد عزوب
 الشاة لا يسهط عنه الدم في طاهر المراه لان المتركة لا يصير مستبدا كما واختلفوا فيما اذا عاد من الغرور
 لم يعد منها بعد المهر ومع الامام وهذا اصحابنا الثلثة يسهط عنه الدم وقال في لا يسهط والاصح انه
 يسهط وقوله او لم يقف في المشعر الحرام المشعر الحرام هو المزدلفة اي من ترك الوقوف بالمزدلفة وعليه دم
 يسهط وقوله او لم يقف في المشعر الحرام المشعر الحرام هو المزدلفة اي من ترك الوقوف بالمزدلفة وعليه دم
 لانه من الواجبات وكذلك من ترك من الجمار في الايام كلها وهي ان يعد اياما ابتداء وما يوم النحر
 الى الثلث عشر وعليه دم لمحقق ترك الواجب وبقيته دم واحد لان الجمر منجز والترك لما يتحقق من اخر
 ايام النحر وهو اليوم الرابع من اول يوم النحر وهو يوم الثالث عشر وما امت الايام بانيته ولا اعاده مملته

سبح

ايام

ايام

ايام

دفع

ولو اكل المحرم الذابح الصيد او شئاً منه وظليه فقيمه ما اكل عن يده حنفية قال في مسطومه النسفي
وعمره الذابح ايضاً ما اكل من بعد ما ادى جزاً ما قتل اي اذ اجز الصيدين اكل منه بعد ذلك وجب
عليه ايضاً قيمته ما اكل عن يده حنفية وعندهما لا يفتي عليه لان ذبحه المحرم ميتة واكل الميتة لا يعلق بها الجزاء
ولانه اذا طعمه كلابه لم يصح اجزاء اكله اذا اكل نفسه ولا يفتي حنفية قوله تعالى ليدفن وبالامور فلو استظنا
عنه الضمان لم يكن ذابحاً وبالامور لانه قد شمله بار ما اخره وان اكل منه محرماً لم يجر عليه اجزاء
ان المانع في حق غيره لا يعود اليه حرماً الا لاجزاء وانما منع منه لكونه ميتة والمحرم اذا اكل الميتة لم يجب عليه
فيه الجزاء قال رحمه الله صيد المحرم الا اكله للمحرم ان عدم الصنع حكمه فانهم
اي لا يباين ان ياكل المحرم صيداً اصطاده حكمه او ذبحه حكمه اذا لم يبدل المحرم عليه ولا اثره بضيقه كما
ما لا كذا مما اذا اصطاده المحرم لاجل المحرم واجتنب قوله عليه السلام لا يباين ياكل المحرم المحرم صيداً لم يصد
او يصد له ولنا ما نروي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما انتهى الى الرواحين في حمان وحش
عقير فنادى بالبهيمة فقال اجعوه حتى يحكي ضلجيه في ارجل من بهي فقال هذه رمي وهي لك يا رسول
الله فامر اربابكم ففعلوا بالناس والاربعاء ما شاء ما نك في قوله عليه السلام او يصد له لانه التعليل فعمل
على ان الهدي الصيدين الجوز او معناه ان يضاد بامره ثم يشرط عدم الدلالة في الكتاب بقوله تعالى
ان عدم الصنع حكمه فانهم معناه اذا لم يبدل المحرم عليه وهذا تنصيص على ان الدلالة محرمه وقوله
فانهم ميتة على خلاف ما لا الذي ذكرناه قال رحمه الله
لو ذبح المحرم الصيد المحرم فليتصدق بهما القليل وليس يحرم في الصور هذا الجاني وجاني الهدي زوايا
اي في صيد المحرم اذا ذبحه المحرم وجب عليه قيمته فيتمتع ويتصدق بهما القليل الا ان الصيدين استحق الا من
سبب المحرم ولا يحرم الصور لانه امره وليست بكفارة فاسد ضمان الاموال وان في تحريم الصور
عنا انما وجب على المحرم وهل يحرم الهدي فيه وان احدهما لا ينادي الواجب بآرائه الدم بل
بالصدق بالبحر حتى يشترط ان يكون قيمته الكبر بعد الذبح بل قيمة الصيدين فان كانت دون ذلك لا ينادي
الواجب به وكذا اذا سرق المذبح لانه لا يبدل للدم في الفرائض وانما المعنى فيه التعليل من المحتاج
وذلك كحصول المحرم في الزوايا الاخرى تنادي الواجب بآرائه الدم حتى اذا سرق المذبح لا يلزمه في غيره
كذا في النهاية قال رحمه الله ويرسل الصيدين الذي في يده عند دخول المحرم ما لم يفره
ويجده يفسد في الموجود ويلزم الجزاء المفقود وهكذا ان باع صيداً محرم من محرم او من حكمه فانهم
وعند الرضا لا يلزم من قبض او منزلاً في محرم بل ضمان من يرسله من يده قال وقال الاضمان فامتنع
وسأله فيها يصيد المحرم من يرسله عن الضمان فانهم اى من دخل المحرم وهو حلال
يصيد عليه ان يرسله فيه اذا كان في يده لانه لما حصل في المحرم وجب ترك الدهر من حرمة المحرم او صارت
هو من صيد المحرم فاستحق الامن وان باعه من البيع فيه ان كان فابا لان البيع لم يجره لما فيه من الضرر
للصيد وذلك حرام فان كان فاسداً عليه الجزاء وهذا معنى قوله ويلزم الجزاء المفقود اي في ما فاسد
وكذلك بيع المحرم والصيد من محرم او حلاله يرد البيع ان كان فاسداً عليه الجزاء ان كان فاسداً عليه
وفي سنة او في قبض معه صيد فليس عليه ان يرسله عبدنا وقال الشافعي عليه ان يرسله لانه من عرض
للصيد بما يشاء في ملكه فصار كما اذا كان في يده ولنا ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يحرمون من يولم
دواجن وضيوف وهي ما يولف من الطيور والطبايع وغيرها ولم يسل عنهم ان يسألها لان الواجب ترك الذبح
وهو ليس من عرض من جهته ولاه محفوظ بالبيت او بالقبض عمنه في ملكه ولو اضطره لصيد المحرم
فان يرسله من يده غيره صهي عن يده حنفية وعندهما لا يضر لان المرسل امر بالمعروف والنهي عن المنكر وملك
المحتمس من سبيل ولا يفتي حنفية انه قتل الصيد بالاحد ملكاً محترماً كما يطل احترامه باخره ونذ التفتة

ابو يوسف علي الحاج لانه وجب التخييل في هذا الصرح امتداد الاحرام وهذا الصرح راجع اليه فيكون النقص عليه ولهما ان
 الامم هو الذي ادخله في هذه المعاهدة بعينه كما صد وان كان الحج عن ميت فاحضه فالدم في مال الميت عبها كما قال اي
 يوسف برسل هومن ثلث مال الميت لانه صلة في الركوة والنذور والمفازات وفعل من جميع المال لانه وجب حق الهامون فصار
 ديناً وصح الحج لاجع ودم الحج اعلي الحاج لانه دم جنايه وهو الجاني عن اختياره وبضمن النقص معناه اذا جامع قبل الوقوف
 رهنه حي فسد حجه لان الحج الصحيح هو المأمور به دون الفاسد في ما اذا فاته الحج حيث لا يضمن النقص لانه ما فاته
 باختيائه اما اذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النقص لحصول مقصود الامر عليه الدم في ماله لما بينا انه دم
 جنايه وهو الجاني وكذلك سائر ذوات الكفارات علي الحاج لانه هو الجاني قال رحمه الله
 اوضح مح ما حوارجك وان اوصاع الذي اؤذي بك لا بعد الخروج بيتنا الحجة من ثلث باقي ماله في ساحتها
 ويسد من حيث مات الاول عبد الاحمر ولكن يلدل في الحج ما في الثلث عند الثاني وفاضل البذل السباني
 ومهر في الحج عن امر واب نحو ان يحمله لمن اوجب اي اذا اوصي بان يحج عنه فاحجوا عنه زكاة فلما بلغ
 الكوفة مات او سرت نفقته وبعد اعف المصالح عن الميت من ماله ثلث ما بقي وهذا عند اي حقه وقال ابو يوسف ومحمد
 يحج عنه من حيث مات الاول فالكلام ههنا في اعتبار الثلث وفي مكان الحج اما اعتبار الثلث ما لم يكو ثلث ثلثه واما عند محمد
 يحج عنه ما بقي من المال المذوق اليه ان بقي شي والارطت الوصية اعتباراً به من الموصي اذ رخص الوصي كتحسينه وعند اي
 يوسف يحج عنه ما بقي من الثلث الاول لانه هو المحل للعاد الوصية ولاي حقيقه ان نفسه الموصي وعرفها المال الا يصح الا التسليم الي
 الوجه الذي سماه الوصي لانه لا خصم لم يقبض ولم يوجب التسليم الوصي الي ذلك الوجه فصار كما اذا هلك قبل الاقرار
 والعرا لم يح ثلث ما بقي وهو فذلك اذا اوصي بان يحج عنه فافتر الوصي ما لا الحج عنه بعد موته كما اذا مات وترك ثلثة امان
 جرهم وامر به سلع ماله ودم هوها الي الناب مملكت في يد الناب وعزاي يوسف يحج عنه سلمه الباقية من الثلث وعند
 محمد رطلت الوصية وعند اي حقيقه ثلث ما بقي في يد الوارثه وهو القان وطمهانه وحل كان ماله هذا المقدار واما اعتبار
 المكان في الحج وجه قول اي حقيقه ان القدر الموجود من السفر قد يطل في جوف احكام الدنيا قال عليه السلام اذا ما من ايام
 اذ ما انقطع عمله الامن ثلث علمه الناس وصيته حازبه ولو صالح يدعو له بالخبر وهذا البس من هذه الثلث
 فاذا اطل عمله في احكام الدنيا بقيت الوصية من وطنة كان لم يوجد الخرج وحده بولهما ان سفره لم يطل لعوله وعليه ومن
 الوصية من احكام الدنيا بقيت الوصية من وطنة كان لم يوجد الخرج وحده بولهما ان سفره لم يطل لعوله وعليه ومن
 لم يخرج من سبه مملكت الي الله وسوله لم يدر كمال الموت فنقد ونفع اخره علي الله وقال عليه السلام من مات في طريق الحج
 كنف له حجه بمبرورة في كل سنة واذا لم يطل اعتبر من الوصية من ذلك المكان كذا في الهداية ومن اهل الحجة عن ابويه كره
 ان يحمله عن احدهما لان من حج عن غيره فغراذنه فلما جعل ثواب حجه له وذلك بعد اداء الحج فلو مات قبل اوائه وضع
 حمله بوائه لاحد هما بعد الاجماع المأمور على ما بيناه من قبل والله اعلم بما كنت الهدى
 الهدى اسم لما يهدي الي مكان وهو الحرم وهو ما يخص من الابل والبقر والغنم قال رحمه الله
 اذناه شاة وهو من انواع ثلثة عند ذوي الاجماع من ابل وبقر وغنم سالم عيب كالضحايا واعلم
 الهدى اذناه شاة وهو من تلك انواع الابل والبقر والغنم ولا يكون في الهدايا الا ما حرم في الضحايا كالحري في خلق
 التي فصاعداً الامن الضان فان الجذع منه حري والتي من المعز والضان ماله سنة وطمه في الثامنة والاربعين
 منه سوا ومن البقر ماله سنتان وطمه في الثالثة ومن الابل ماله خمس سنين وطمه في السادسة والخمسة عشر من الضان وطمه
 ماله اكثر السنة واما حري الجذع من الضان اذا كان عيب لوانت لوانت بالثيابا اشبه علي الناظر انه ماله وقوله
 سالم عيب اي لا حري في الهدى مقطوع الاذن ولا اكثرها ولا من الاذن لم يقطع واما اذا كانت ضحية جاز ثم الزاب
 من الاذن ان كان الثلثة او اقل اجزاه عيب اي حقيقه ومحمد وعليه هذا الثلث في حكم القليل وعن اي حقيقه وايضا اذا كان
 الذاهب الثلث فانه اذ لم يحرم وان كان اقل من الثلث حان وعليه هذه الرواية الثلث في حيد الكسر وقال ابو يوسف

البدن لانه لا ينفك الشاة عاده ولا يشتر فيه تقليد غيره عندنا لعدم فايده التقليد في الشاة لان المراد بالتقليد في البدن
ان يترسها لتكون كل من تراها على ما هي عليه من الرعي والاستشفاء وما الشاة اذا ارسلها اكلها
الذي يربك فايده في تقليد ما مسائل مشنونه قال رحمه الله
لو وقفوا ويان يوم النحر ذلك يعني نحو ان الامر ومن في الوسطى وذا ان الرقبه يرمي الى برمي اولى عقبه
حان وان اعاد في التفتين من بعد هو افضل المفعولين اي اذا وقف الناس برفقه في يوم وشهد
نومهم وقفوا في يوم النحر اجازهم فيها الاستفاده قامت على النبي وعلى امر لا يدخل تحت الحكم اذا المقصود
بها في جميعها والحج لا يدخل تحت الحكم ولا يعمل شهاده فمردلان منه بلوي عامة لتعدن الاحضار عنده والتدراك
غير ممكن وفي الامر بالاعاده من خارجين فوجب ان يكتفى بوقوفهم عند الاستفاده بحكم في ما اذا تبين ان وقوفهم
يوم النحر لانه التدراك ممكن في ذلك بان سرور الاستفاده في يوم عمره ولا ان جواز الموضع له نظير ولا كذلك جواب
لمقدم فالواو يدعي الحكم ان لا يسمع هذه الشهاده ويقول لهم قد خرج الناس فانصرفوا واجابوا لنا الي هذه
لشهادته لانه ليس فيها الا سماع القصد وفساد الحج على الناس ومن سمي في اليوم الثاني الحزم الوسطى والثالثة
ولم يرمي الاولي فان رمي الاولي بالثنتين فيس لان رمي راعي الترتيب المستنون ولو رمي الاولي وحدها
فلم يجد من التفتين اجزله لانه تدراك المتزوي في وقته وانما ترك الترتيب وقال الشافعي لا يخرج به ما لم يجد
الكل لانه شترع من ثبوتها كما اذا شهي قبل الطواف ولما ان كل حزم مقصوده بنفسها ولا تتعلق
المحاور بتقدم البعض على البعض بخلافه فليس لانه تابع للطواف قال رحمه الله نادى حج ما شيا لا يركب
حتى يطوف ما يراو يد لهب والاصل اني ان تجلس ما بين شي وركوب فادكر ما اي من تدبر على نفسه ان يخرج كما
فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزياره وفي الاصل جيز من الركوب والشي وهذه الاشارة الى الوجوب وهو الاصل لانه التزم الركوب
بصفة الكمال وهو الحج ما شيا قبله من تلك الصفة كما اذا انكر بالعدم متابعا فانه لا يجوز ان يوق به متوقفا لفعاله الحج شهي بطواف
الزياره فيش الحان يطوفه ثم قبل مبتدئ شهي من حين تدبر وقبل من حين خرج من بيته لان الظاهر انه هو المراد ولو ركب ارقق دما لانه اقبل
نفسا به ودوى عن ابن عباس انه قال بعد ما كان يصوم ما تاسفت على شي على ان الحج ما شيا فان الله تعالى قدّم للشاة فقال اني تركت وعلى كل
ما سوي من الحسن وعلى من سوي الله عنه ان كان شهي في وجهه والجنب تقاد الى جنبه وهذا يدل على ان الحج ما شيا افضل من الحج مراكبا
في الحديث من حج ما شيا كتب الله له بكل خطيئة حسنة من حلت الحرم قبل يا رسول الله وما حلت الحرم قال الواحدا بسبب حايه
ومرعى الحسن عن ابي حنيفة ان الحج مراكبا افضل لان المشي سوي خلقه قال رحمه الله المستتر في قوله ان حج ما شيا ان تحللها وطوافها
وتسعة تسعة بالحليل او الجماع فاحفظوا تفصيله اي من باع جارية بحرمه فله ان يملك تلك فله المستتر ان تحللها وطوافها
وقال الزهري ليس له ذلك لان هذا عقد سبق ملكه فلا يمكن من فسخه كما اذا استوى جارية منكموه ليس له ان يفسخ نكاحها ولو
ان المشري فاقم مقام الباع وقد كان للبائع ان يحللها فكذا الباع ان يفسخه اذا باشرته باذنه فكذا لا يكون المستتر في ذلك اذا
لعمري ان يوجز حق المستري بخلاف النكاح لانه ما كان للبائع ان يفسخه اذا باشرته باذنه فكذا لا يكون المستتر في ذلك اذا
كان المستري استعملها لا يمكن من ردّها بالبائع عندنا وعند من يملك لانه ممنوع من عتقها وذكر في بعض النسخ ان من
باع جارية محرمة قد اذن لها في ذلك فله المستري ان يفسخها ولا يملك القليل والاول يدل على انه يحللها بغير الجماع بقصد شعير
او لم تفسخ ثم يحلها والثاني يدل على انه يحللها بالجماع لانه لا يحلها عن تقدم من يقع به التحلل والاولى ان تحللها
بغير الجماع تعطي الامر الحج كذا في الهداية وقوله فاحفظوا تفصيله اي هذا الذي بيته وديان حنيفة وشلاف
فمن وبالله التوفيق والله اعلم لم الجواب من سأل عن الظاهر وبشر القام تحت الله تعالى ومن وعونه

مسألة الخامسة في حرم الحج
مسألة السادسة في حرم الحج
مسألة السابعة في حرم الحج
مسألة الثامنة في حرم الحج
مسألة التاسعة في حرم الحج
مسألة العاشرة في حرم الحج
مسألة الحادية عشرة في حرم الحج
مسألة الثانية عشرة في حرم الحج
مسألة الثالثة عشرة في حرم الحج
مسألة الرابعة عشرة في حرم الحج
مسألة الخامسة عشرة في حرم الحج
مسألة السادسة عشرة في حرم الحج
مسألة السابعة عشرة في حرم الحج
مسألة الثامنة عشرة في حرم الحج
مسألة التاسعة عشرة في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم الحج
مسألة الرابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الخامسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السادسة والعشرون في حرم الحج
مسألة السابعة والعشرون في حرم الحج
مسألة الثامنة والعشرون في حرم الحج
مسألة التاسعة والعشرون في حرم الحج
مسألة العشرون في حرم الحج
مسألة الحادية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثانية والعشرون في حرم الحج
مسألة الثالثة والعشرون في حرم

عليه وسلم نحن الابل وذبح البقر والغنم يوان شاعر الابل قتياما واضمحجها واي ذلك فعل هو احسن والافضل
ان ينحها قتياما لما نرى ان النبي صلى الله عليه وسلم نحن الهيايا قتياما واضمحجها نحي الله عنهم كانوا ينحونها
قيا ما مهنولة البيد البشري ولا يذبح البقر والغنم قتياما لان في حالة الاضمحج المذبح اربعين مكونا الذبح البشري
والذبح هو السنة فيهما والاولي ان يولي ذبحها بنفسه اذا كان محسن ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم يتألف
ما به بدنه في حجة الوداع منحه حاديس بنفسه وولي الباقي عليا رضى الله عنه ولانه فريده والتولي في القران
اولي الا ان الانسان قبله لا محسن ذلك يجوز له ولولده غيره التيق بالتسديد كل ما ليس عديد وقد يحفف ايضا
كذا في الهيايه ويصدق في لها وخطاها ولا يعطي احره الجار عيها لقوله عليه السله من صدق في لها وخطاها
ولا يعطي الجار منها الجبل اجمع حل وهو كالسابق الحيوان من الحز والبرذ وقال رحمه الله
ولكن في ساق تركوب البذنه ان كان صر قد اصاب يده والذبح لا يخلد بل ينضح ببارد الماء الصرغ يصر
اي من ساق بدنه فاضطر الي تركوبها تركبها وان استغنى عن ذلك لم ينحجها لانه جعلها خالصة لله تعالى فله
نحجها ان نصر سقام عنيها او منا وجها الي نفسه الي ان يبلغ محله الا ان محتاج الي تركوبه لما نرى ان النبي
صلى الله عليه وسلم راى رجلا يسوق بدنه فقال تركبها ويك وبولده انه كان عاجزا عن المشي محتاجا الي
الحركوت ولور كهيها فاسعفت تركوبه وعليه ضمان ما نقص من ذلك وان كان لها لم يعلم لان اللبس
متولد منها لا يضره الي حاجة نفسه وصنع صر عيها بالما البار حتى ينقطع اللبس وهذا اذا كان فرياسا وقت
الذبح فان كان بعدا منه علمها وتصدق بلبتها كي لا يضر ذلك بها وان صر نه الي حاجة نفسه تصدق بمثله
او قتل بمه لانه مضمون عليه وقوله ينضح بكسر الصاد والصح هو الرش قال رحمه الله
سقط هذي النفل حين يعطب ويلزم الابدال عن ما يجب
وذا رعيب فاحش ويقع ما شتا المهيب منها واسمها ونحز الناقة حين يعطب من اللوع وهي نفل
ويصرغ العلة منها بالدم ويصر الصرع بها كالمعلم ولحمه يطعمه للفقر لا ياكلن منه ولا ذوا النثر
وان تكبر واجبة قليلا وتلك ما شتا بها فليفعل الي اذا ساق هديا يعطب اي ما شتا فان كان
طوعا وليس عليه غيره لان القرية تعلقت بهذا المحمل وقد فات وان كان عن واجب فعليه ان يقيم غيره
مقامه لان الواجب باق في ذمته وان اصابه عيب كثير ان ذهب اكثر من ثلث الاذن علي قول اي حنيفة وعلي قول
اي يوسق اكثر من النصف فعليه ان يصر غيره مقامه لان المهيب بمثله لا ينادي الواجب فله بد من غيره وصنع
بالمهيب ما شتا لانه التحق بشاير امه كد وقوله ونحز الناقة حين يعطب اي اذا غلبت الناقة في الطريق وهي
عطبت ههنا فان ربت العطب فان كان تطوعا نحزها وصنع نعله بد معها وضرب بها صخرة تسامها ولم ياكل منها هو
ولا غيره من المختار بد لك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبة الاسامي رضى الله عنه وقد بيناه والمزاد
بالفعل فله الهدي وهذا علي زواده علمها فان كان نعله نحل ايضا ان يرجع الضمير الي الهدي ونحل ان يكون
نحل الهدي وانما سئل ذلك ليعلم انه هدي لم يبلغ محله فياكل منه الفردون الاختيار وقوله ولا ذوا النثر
هو الما ومعه اصحاب الما وهم المختار فان كانت واجبة انا وغيرها مقامها وضع بها ما شتا لانه لم يصر الحجة لما عتبه
وهو ملكه كتابا امه كد قال رحمه الله لم يردم القران والتمتع بقلدان كدم التطوع
وما دما الاحصان بالقلد والجنبايات تامل تهدي اي يقلد هذي التطوع والمتعة والقران لا يرد
دمشك وفي التقليد الطمارة ونشهره فيلق به ولا يقلد ما احصا ولا د الجنبايات لان سبها الجنبايات
اليق بها واما احصا وجاز فيلحق بالدم الجنبايات ككك الجنبايات وهذا من قولنا تامل تهدي في قوله الهدي وماله

كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين
النكاح في اللغة حقيقة في التلصص وهو مجاز في العقد لان العقد يتوصل به الى الوطى فسمى نكاحا
سمى النكاح جنس والى الله لعل على ان المراد به الوطى قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم المراد به الوطى لان الامة اذا
وطئها الاب حرمت على الابن وكذلك قوله تعالى الرائي لا ينكح الارائية والمراد به الوطى وكذا قوله عليه الصلاة والسلام لعن
الله ناكح البهيمه اي واطئها فان النكاح بالعبادات لان النكاح عبادته بل هو افضل من الاشتغال بنقل العبادته لانه
سبب الى التوحيد بواسطة الولد الموحى والبذل على ان النكاح عبادته قوله عليه السلام النكاح من سنن من سقى من رغب عن
سنن من ليس منى وقال عليه السلام النكاح الثام افضل من الصائم الفائم واختار الفقهاء وروى تقدم البيوع على النكاح فالحق البيوع
بالعبادات واخر النكاح لان اخياجه الناس الى البيوع اعم من اخياجههم الى النكاح لانه يعسر الصغير والكبير والذكر
والانثى والتعايب البيوع اشد من التعايب النكاح لان به تقوم المعيشة التي هي قوام الاجسام وكل منهم مصيب في
مقصره **قال رحمه الله بفوقه بالقبول والاحتجاب** **بماضي لفظين في الخطأ**
او واحد لقوله روحني فقال روحك فاحفظ عني اي النكاح يتعقب بالاحتجاب والقبول
بلفظين بعينهما عن المأضي لان الصيغة وان كانت لاحكام ومعاوون جعلت لانه نشأ شرعا دفعا للحاجة فقولنا
بغيرهما التحسين البيان قال الله تعالى ان كنتم ليسوا بآية تبينون وان النكاح عقد فانقرض الاحتجاب
والقبول كعقد البيوع لان البضع على ملك الملاك والمال يثبت بقبول من احتجب للمراه او ممن لم ينعها وقول
من الزوج او يعبر باحد اللفظين عن المأضي والاخر عن المستقبل **بماضي** يقول روحني فيقول قد روحك لان النكاح لا تنفع
فيه المساومه فكانت العقد من لفظه ليعاين العقد فصار غرضه ما يعبر به عن المأضي ولان الاوليا بلحقهم الشين اذا
اوجب النكاح للزوج ولم يقبل فلو قلنا انه اذا قال روحني استك فقال روحك جاز له ان يرجع للحق الاوليا الشين
ولهذا لقول من في البيا بيع المرء من المستقبل لفظ الامر مثل ان يقول روحني فيقول روحك وهذه اختلاف البيوع لان البيوع
يخصم المساومه فالقاهر ان قوله يعني عدم ولا كذلك النكاح **قال رحمه الله ولفظ النكاح او ملكك**
ويكفي بعدت كذا او هبت لالفت احللت ولا اخنت ولفظ اجرت ولا اعزفت اي
ينعقد النكاح بلفظ النكاح والتزويج والتفليك والتفليك والعهدة الصدية وقال الشافعي لا ينعقد الا بلفظ النكاح
والتزويج لانه ان التفليك سبب ملك المتعة في محلها ولان كل لفظ يكون في الامة تملكيا للرفقة فهو في
الحرم نكاح ولا ينعقد النكاح بلفظ الاجارة لان هذه الاشياء ليست بسبب ملك المتعة ولا بلفظ الاجارة والاحلا
والاعارة لان هذه الاشياء ليست ملك المتعة ولا بلفظ الوصية لانهما توجب الملك مضاعفا الى ما بعد الموت
قال رحمه الله ولا نكاح بين مسلمين ولا بين مسلمين عاقلين
او رجل فري ومرا تين من العدل او شاهدين **في القذف** **محدودين فاسقين**
والشرط اشهاد هما في مجلس **واختط** **واقتبس** اي لا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور
شاهدين حريين عاقلين بالغين مسلمين او رجل وامرا تين عدولا كانوا او غير عدول او محدودين في القذف
والامل في ذلك ان الشهاده شرط في باب النكاح لقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود ولا بد من اعتبار الحريه
فيها لان العبد لا سعادته له لعدم الولايه لاحكام ولا بد من اعتبار العقل والبلوغ لانه لا دلايه به وطحا والشهاده
من باب الولايه لانه لا ينفذ قول الانسان على غيره ولا بد من اعتبار الاسلام في النكاح المسلمين لانه لا شهاده للمسلمين
لنكاح علي المسلم ولا يشترط وصف الذكورة حتى انه ينعقد بحضور رجل وامرا تين ولا يشترط العداله حتى ان النكاح ينعقد
بمفسوخ انفسا حتى عند باخله والشافعي وكذا يجوز شهاده المجنون وفي القذف لانه من اهل الولايه حتى فيكون
من اهل الشهاده وقوله فاسقين ههنا في جوار الا نعتاد اما عندنا فلا يقبل الا العاقل والاحسن

ت

ت

لا

لقد قرأته عليه السلام لا يتكلم المرء على عمه ولا على أبيه ليجعل الناس له أمًّا من
بين المرءات ولا يبن المرأة ويبن أمًّا
ولا يبن المرء ويبن أمًّا

الحسن وان كس فاشل فاشل قبل يوحنا الحزم، والهجج انه لا يوجها لانه لا تزال تبين انه غير مفضل الى الوطى **وقال رحمه الله**
وعنه اخفى اعتداد اخفى يبطل في رجعتها والبنت اي اذا اطلق الرجل امراته طلاقا بائنا او ترجيعا
 لم يحول له ان يتزوج باختها حتى تنقضي عتقها وقال الشافعي ان كانت العدة عن طلاق بائن او طلاق بحول لا ينقطع
 النكاح ولنا ان النكاح الاول قائم لبقا احكامه كالنكاح وانما من الزوج **قال رحمه الله**
لا عقد بين ما لك وميته وبين مملوك ولا سيدته اي لا يتزوج المولى امته ولا
 المرأة عبدها قال في النكاح لا يزوج من ثبوت المهر في ذمه المولى وقت النكاح
 بعد الاعناق وتزوج الاطلاق عليها وعين ذلك اما اذا تزوجها من غيرها عن وطئها حل ما على سبيل الاحكام
 فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة او محتقة الجبر او حرة فاعلها ما يقعها وقد حث المالك وكثير ما يقع
 ذلك لا سيما اذا اولد الابدي ما وكذا من كان يملك منها شيئا او تلك المرأة منه شيئا وكذا
 اذا زوج امه ثم اشتراها منه النكاح لان الملك لما كان ما يغامر النكاح استوى فيه ابتداء وطئها كالزواج
قال رحمه الله وجاز تزوج الكتابيات لا الوثنيات والمجوسيات وباطل تزوج صبايات
ان كذا للجوم عباداته رجائين ان وحدها نرسيل بعد قون وكذا من زرع
 اي يجوز تزوج الكتابيات لقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب اي العبايف ولا فرق بين
 الكتابية الحرة والامه على ما تبين في ما بعد **قال رحمه الله تعالى** ولا يجوز تزوج المجوسيات لقوله عليه السلام
 سئلهم عن نساء الكتاب غير النكحي سألهم ولا اكل ذبايحهم ولان المجوس لا كتاب لهم
 فلا يجوز من انكحهم والمجوس قوم يعبدون النار ويختلون نكاح الحادس فيلحق الواحد منهم امه وابنته
 وحيدها وخاتمه وعتمته ولا يجوز تزوج الوثنيات لقوله تعالى ولا تتحوا المشركين حتى يؤمنوا وسئل
 في ذلك الجواب منهن والامه لا يجوز تزوج الصبايات اذا كانا نكاحا بعد من الصواب ولا كتاب لهم لم يخبر
 منا كذاهم لانهم يشكون والصبايون قوم عدلوا عن دين اليهود والنصارى وعبدوا المليك كذا في
 الضعفاء وقيل لهم من يقرن الزبور ويعلمون الكواكب كنعظيم القبلة وقيل الصبايون
 ضرافة يوسون بادرين ويعلمون دين غير وفي المصنف قبل انهم يزعمون انهم على دين نوح وقلهم عن مذهب
 الجحش به **قال رحمه الله** **والعقد من حرمه** **في حاله الاحرام لم تحرمه** اي يجوز للحرم
 والحرمه ان يتزوجا في حال احرامهما وقال الشافعي لا يجوز من تزوج المولى الحريم مولاه على هذه الخلاف لنا ما روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونه وهو حرمه **قال رحمه الله** **ثم نكاح الامه الذميه يجوز للمسلمه النفيه**
شبه نكاح حرمه على امه وهو لا يحل **قال رحمه الله** **ثم نكاح الامه الذميه يجوز للمسلمه النفيه**
 يجوز تزوج الامه مسلمه كانت او كتابيه وقال الشافعي لا يجوز للمهران يتزوج بامه كتابيه لان جواز
 نكاح الامه ماضى يرى عندنا حتى ان انه لا يجوز للمهران يتزوج اكله من واحد ولا يجوز نكاحها عند
 طول الحرم عندنا لما فيه من تعريض الحر الحر على الرق وقد ارتفعت الضرر بالمسلمه ولهذا جعل طول الحرم
 مانعا منه وعندنا الجواز مطلق باطلاق له المقتضى وهو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله
 تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولا يجوز ان يتزوج امه على حرمه لقوله عليه السلام لا ينكح الامه على الحرم
 ونكح الحرم على الامه ولانه يدخل على الحرم ما لا يباحه في القسم وكذلك لا يجوز نكاح الامه والحرم نكحته في قول
 ابو حنيفة لان الحرمه في حرمه ما دام في العدة وقال ابو يوسف ومحمد بن يحيى اذا كانت مغلقة من طلاق بائن
 وهو معنى قوله ويطلقان امه اي تجوز ابو يوسف ومحمد بن يحيى نكاحها ثم اعلم انه لا يجوز نكاح الامه على الحرم
 من كان المتزوج لها حرا او عبدا عند الشافعي يجوز ذلك للعبه وعند مالك يجوز من هو الحرم تجوز نكاح

في تزويج بين وثنيين وقول كتاب لا يزوج من الامه الذميه

الامه على المكنانته ونكاح الذميه على المسلمه قال الشافعي لا يجوز نكاح الامه على الحرم ولا يجوز نكاح الحرم على
 الامه فان نكحها في عتقها لم يفسد نكاح الحرم ويحل نكاح الامه **قال رحمه الله**
الحرم جميع ما لا اكسراه حران او من امه كذا من طلاقها **قال رحمه الله**
ويجوز للمملوك زوجان **قال رحمه الله** **لا يزوج من ثبوت المهر في ذمه المولى وقت النكاح**
 وليس له ان يتزوج اكله من ذمته قال الشافعي لا يزوج من الامه والامه واحد لانه صيرورته في عتقه ولنا
 قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء طلاقا بائنا او طلاقا بحول لا ينقطع النكاح ولا يزوج من ثبوت المهر في ذمه المولى وقت النكاح
 كما في الطلاق ولا يجوز للعبه والمهر وان كان حرا او كتابيه ان يتزوج حوا او حكر من الثمن وان لمالك
 يجوز لان العبد في حق النكاح بمنزلة الحر عندنا ولنا ان المهر من صلبه في زوج العبد المملوك والحرة العبد
 اظهاها الحرة في المهر فان طلق الحر احدى الاطراف فليس له طلاقها فانها لم تنحل له ان يتزوج واما العبد حتى
 تنقضي عتقه فله ما مولى له من يملكه يستعين مكانها حتى تلي عتقه من ابائها **قال رحمه الله**
الحرم الزنا من زوجها حلاله ولا يطأها الا في الزنا **قال رحمه الله** **والطاهر في نكاحه**
والنكاح مع حرمه حلال **قال رحمه الله** **والطاهر في نكاحه** **والنكاح مع حرمه حلال**
وحاصل السبب في حرمه **قال رحمه الله** **والطاهر في نكاحه** **والنكاح مع حرمه حلال**
 الوطى وذا فيه وهذا قول ابو حنيفة ومحمد بن يوسف في النكاح فاسد وان كان الحمل نكاحا
 النسب والنكاح باطل بالاجماع لاني يوسف ان الامتناع في اصل حرمه الحمل بوجه الحمل بحرمه لانه لا طاهر
 منه في هذه المخرج اسقاطه وطأها من الحيض باليمن وهو قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم
 فانه تعالى عند المحرمات وهذه غير داخله فيهن فكانت حرمه في عداد المحرمات صيرورته لان حرمه
 الحمل لا يمنع حرمه النكاح فانه لو تزوجها الوطى صحيح وحرمه الوطى حتى يسقط عنه في غير الامتناع
 في ثابت النسب لحق صاحب الماه ولا حرمه لما الوطى فان تزوج حراما من السبب والنكاح فاسد لانه
 لا يثبت النسب وقل له وقد اتى ابو حنيفة بن يونس في النكاح فاسد وان كان الحمل نكاحا
 فان زوج الرجل امه في حرمه النكاح باطل لا طاهر في نكاحه حتى يثبت نسب ولد لها منه من قبل
 ما عوق فلو صح النكاح لم يفسد من النكاح بين امرأتين وهذه الاخرون الا انه غير منافك حتى يثبت النسب من ولد من
 غير النكاح **قال رحمه الله** **ثم نكاح الامه الذميه يجوز للمسلمه النفيه**
 اي من وطئ حراما لم يزوجها من النكاح لا طاهر في نكاحه ولا طاهر في نكاحه ولا يثبت نسب
 من غير زوج الا ان عليه ان يستبرأها صيا له لما كذا في نكاح النكاح فللزوج ان يطأها قبل الاستبراء عند
 عندهما ولا يجوز له ان يطأها حتى يستبرأها لانه يحل الشغل بما المولى فوجب الشغل
 كما في الشر والامه ان الحكم يجوز النكاح اما مع الفلح فلا يزوج من بلا يستبرأ ولا يستبرأ بالاولاد والاولاد باطلاق
 الشر لانه يحل الشغل مع الشغل وكذا اذا طأ امرأتين في وقت واحد حل له ان يطأها قبل ان يستبرأها عندهما
 وقال محمد لا يجب له ان يطأها حتى يستبرأها وقوله في الشغل يا تباعا حوا به المسئلة اي بائنها الزوج من غير
 استبراء **قال رحمه الله** **وسئل عن مطلقه وموت** **قال رحمه الله** **الى كذا من النكاح**
 والعقد بالحلل والمحرمة في المباحه للمكرمة **قال رحمه الله** **الى كذا من النكاح**
 لا يحل له الوطى لانا النكاح لا يزوج من ذلك للعبه وعند مالك يجوز من هو الحرم تجوز نكاح

في تزويج بين وثنيين وقول كتاب لا يزوج من الامه الذميه

اي نكاح المنة باطل وهو ان يقول لا ملاءمة بيني وبينك او متعنت بك او متعنت نفسي اياها وما قبل
 صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم حرّم يوم خيبر منعة النساء وكبحوا الحرة الاقلية وكذلك النكاح الموقت
 باطل مثل ان يقول يتزوج امرأة بنتها هالة فهاهنا من عشرة ايام او شهرا او قال في نفسه هو صحيح لادم
 لان النكاح لا يبطل بالشروط القاسية والف في نكاح المنة وبين النكاح الموقت انه يفسخ لغير
 التزوج في الموقت ولم يترك في المنعة ثم عند ذوق اذا جاز النكاح للموقت فالشرط باطل ويكون مؤثما
 لان مقتضى النكاح التاميد وان قال تزوجتك على ان اطلقك الى عشرة ايام فالنكاح جائز لانه اكد
 النكاح بشرط قطع التاميد بذكر طلاق والنكاح المؤبد لا يبطله الشرط طلاق النكاح وبطل الشرط وقوله
 والعقد بالحلل والحرمه اي من تزوج امرأتين في عقد واحد احداهما لا يخل له نكاحها مع نكاح التي
 تخل وبطل نكاح الاخرى لان البطل المأهول في احدهما لم يجمع المسمى التي تخل له عند اي حبيته
 رحمه الله وعندهما يقسم على مهر متفق فاما ما جاء في حصة الاخرى له سقط عنه وما اصاب حصة الاخرى
 لزمه قوله ولو قضى بشا هذين من زوجا اي من ادعت عليه امرأة انه تزوجها واقامت بينه على ذلك فاعلم
 القاضي امره ولم يكن تزوجها وسعها المقام معه وان زدت على ما معها وهذا عند ابن حنبل رحمه الله وهو
 قول ابن عباس في قوله الاخر وهو قول حماد لا يسه ان يطأها قال ابو الليث والفتوى على قولهما
 لاني حنبله ان الشهود صدقه عندة وهو الوجه لعدم الرقوى على حقيقة الصدق واذا اثنى القضا على
 الوجه وامكن تنفيذ باطلا ينفذ في النكاح بقضاء بالثأر منعه وهما ان القاضي اخطأ الوجه لاذن هو
 كذا في هذا كذا اذا ظهر في غير عيبه او كفار والله اعلم **باب في الاكف والاكف**
باب في الاكف والاكف **باب في الاكف والاكف** **باب في الاكف والاكف**
 ثم لم يبق في هذا من غير ان يكون له في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح
 اي صاحب العقل يعني انها لما قبلت لم ينفذ في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح
 بن صاحبها في النكاح يعني انها لما قبلت لم ينفذ في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح
 وعن ابو يوسف انه لا ينفذ الا بولي وعنده حماد من قولنا وجه قولنا الى حنبله والرواية الاولي عن ابو يوسف
 انها تصرف في خالص حقها وهي من اهلها لكونها غائبة وميمية وهي كذا في النكاح كذا في النكاح
 واما اختيار الارواح وانه الولي بالنكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح
 بين الصفي وغير الكفو وروى عن حماد من قولنا وجه قولنا الى حنبله والرواية الاولي عن ابو يوسف
 انه لا يجوز في غير الكفو وروى عن حماد من قولنا وجه قولنا الى حنبله والرواية الاولي عن ابو يوسف
 اي عند حماد ينفذ النكاح من قولنا وجه قولنا الى حنبله والرواية الاولي عن ابو يوسف
 باجازه الولي فان لم يمتنع من الاجازة لم يمتنع من الاجازة لهما كذا في النكاح كذا في النكاح
 عقد استئنافا وبطل العقد المتقدم لان كل عقد وقع على اجازة انسان لم ينفذ في النكاح كذا في النكاح
 وقال ابو يوسف في سؤالي احدي وروى عنه اخا امتنع الولي من الاجازة لهما كذا في النكاح كذا في النكاح
 الولي او لا باجازه فان اتى يقضي عليه بالعقد وهو صحيح الى كذا في النكاح كذا في النكاح
 الاجازة فان كان كفو وروى عنه الباقي عند ابو يوسف وقال حماد لا يبرئه كفو كان او غير كفو
 وقوله في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح

لشافعي

لشافعي في المكر لانا ان طاعة فلا يكون له عليها ولاية واما الولاية على الصغير لقوله عطفها
 اماهه فقد كمل عطفها بالبلوغ بدليل توجه الخطاب عليها فصارت كالعالم وكذا في المال **باب في**
 وحسن بتادها الولي فلا صحت والفك بضابطه وبشرط النطق بغير الاقرب **باب في**
 ثم رضا النبي بالكلية **باب في** **باب في** **باب في** **باب في**
 البكر تتامر ونفها فان سكنت فقد رضيت ولان حنبله في راحة لا لها تسلي عن اظفار الرغبة ولا تسلي عن الرشد والهوى اذ على
 الرضا من السكون خلا في ما اذا سكنت لانه دليل الخيط والكرامة وقيل اذا سكنت ينظر الى ما معها فان كانت لمجد فهي كارهة
 وان كانت قد به فهي رضا وقيل ان كانت باردة فهي من السرد والرضا وان كانت باردة فليس برضا لان معه الحزن وجاها
 اذا استاذها عبر الى ان ولي وفناك اقرب منه لم يكن سكوتها رضا حتى تتكلم لان هذا السكون لقلة الالتفات لا كماله
 فلم يكن لالة الرضا خلا في ما اذا كان السكوت من راحة لانه قائم مقامه ويعتبر في الاستئذان تسليبه التزوج على وجه يقع لها
 للمعرفة به لظهور رغبتها فيه من رغبتها عنه يعني ان سكوتها لا يكون رضا الا اذا برهن من خطبها فسكنت فانه يكون رضا
 اما اذا لم يبرهن لهما فسكوت لا يكون رضا لان الاستئذان لم يكن صحيحا ولو استاذن النبي فلا بد من رضاها بقوله لعنه عليه
 السلام البكر تتامر والنبي تقرب نفسه وان النطق لا يبرهن عينا منها فله ما عمن النطق في حنبله خلا في البكر فانه منها دليل على راحة
 لا فاهم تبارك من الارواح **باب في** **باب في** **باب في** **باب في**
كنا الزاني ما ذهب النعمان **باب في** **باب في** **باب في**
 يصير ثيبا وهو متعلق بقوله احكام تعدد كنها كالبكر في احكامه منها متى يصير ثيبا بل يصير ان الثيب
 او الوت يعني اذا زالت بكارتها بظفر وهي الوتة من تحت الى فوق والوتة من فوق الى تحت والنكاح هو الاقامة
 وطول المكث في منزل الاب بعد الاكف كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح
 مكثها في منزل اهلها بعد ابرارها حتى خرجت من عداد الابكار وهذا ما لم تزوج فان تزوجت مع واحدة فلا يقال عنت
 فان زالت بكارتها بن نافعي كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح
 وحده لا يكتفي بسكونها لانه ثيبا حقيقة لان مصيبتها عار اليها ومنه الشبه والمثوبة والتوب معناه ان اشتقاق
 اسم الثيب من المثوبة وهو يعود ولا حنبله ان الناس عرفوها بكرا فيعيونها بالنطق فمتنع عنه فيكتفي بسكونها خلا في ما اذا
 بثبه ان يصح فاسد لان الشرع اظهر حنبله على حكمها مثل جواب المهر واليوب والنكاح والعدا اما الزنا فله ثيب
 الى ستم حتى لو اشتبه حالها بالنكاح لا يكتفي بسكونها وكذا اذا ثبت اذ لم عليها لم يكتفي بسكونها **باب في**
والقول للبكر اذا اذ في الرضا بالعتق **باب في** **باب في** **باب في**
 ائتي به السبع **باب في** **باب في** **باب في** **باب في**
 فالقول قولها وقار ذكر القول قوله لان السكون اصل والزوج عارض وصار كالمشروط له الحيا اذا ادعى انك قد مضى هره
 وحسن قول الله في عز لزوجم العقد وتلك البصع والتمه تدفعه فكانت منك كالمودع اذا ادعى رد الود بعه خلا في مسله
 للتبار لان التبرع قد ظهر معنى له وان اقام الزوج البية على سكوتها ثبت النكاح لانه يولد دعواه بالحج وان لم تكن له
 بينة فلا يمين عليها عند ابن حنبله وهي مثله الا في النكاح وفي الاضحية البية وهي الملت كور في مسطوح من النكاح
 وليس يستلحق في النكاح والف والرجعة والاصلاح والرق والولا والولادة في عهد المهر لا استيلا **باب في**
 وقال ابو يوسف وعندهما تخلف فان حلفت برئت وان نكحت لزمها النكاح قال في الكفر والفتوى على قولهما **باب في**
صغير ثيبه **باب في** **باب في** **باب في**
 وفي البلوغ لا خيار لهما ان زوج الوالد او جدتها وحسن لا يقول **باب في** **باب في**
 في ذاك بين الفسخ والمهر الفسخ يحتاج الى الفقيه اما ابو يوسف لا يخش **باب في** **باب في**

فان يكون سكوتها رضا او كذا اذا زالت بكارتها بن نافعي كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح كذا في النكاح

بالحال من امرها له بالزوج في عتقها وقد اختلفت قوليكم لها ثم اعتاق منها واذا ثبت الملك لها فسد النكاح
ولو كانت اعتقه عني ولم تسم ما لا لم يفسد النكاح والولي المستحق وهذا عند ابو يوسف
وهذا الاول سواء **باب نكاح المشرک** قال رحمه الله لو عقد الكافر بالمعنة وكافر الا شهق ذنبا
وذكره في عتقه فاستلمه معا يقران عليه فافهمها انما الحق في اذا تزوجها بامته وشبهه **مقوجا**
فكانت عتقه العقد اسلمه فاعتقكم ما بينكمما اي اذا تزوج الكافر بغیر شهود او ولاء من كافر
اخر ذلك في مذهبهم جازين ثم اسلمها او قبل عليه وهذا عند ابو حنيفة وقال في النكاح فاسلم في الوجهين الا انه لا ينعرض لهم
قبل الاسلام والمرافعة الى الحكام والمراد بالوجهين النكاح بغیر شهود والنكاح في عتق من كافر وقال ابو يوسف وسعد
في الوجه الاول اي في التزوج بغیر شهود كما قال ابو حنيفة وفي الوجه الثاني اي في عتق الكافر كما قال رضى
لها ان حرمة نكاح المخذوع بغير عتقه فكلما نقل من كافر الى مسلم فغير شهود مطلق فيه ولم ينعزل
احكامنا ولا يحنيفه ان الحرمة لا يمكن اثباتها حقا للشرع لانهم لا يطبقون حقوق الشرع ولا وجهه الى ايجاب العتق
حقا للتزوج لانه لا ينعزل عنه ولا اذا كان تحت مسلم لانه يعتقدون ان الخطأ عام فلو لم ينعزل الا متالا
يتعرض لهم لفرقتهم اعراضا عنهم لا تقرب لا نكحتهم واذا صح النكاح عند الثلثة على اختلافهم فحاله المرافعة
وللاسلام حالة ابقا النكاح وحاله البطلان في الشهادة شرعا فيها وكذا العتق لا ينافيها كالمكسوة اذا وطئت بشبهه
فان تزوج المحوسب امه او ابنته ثم اسلم فزوجهما لان نكاح المحل له حكم البطلان فيما بينهم فانهما لما ذكرنا في
العتق ووجب التفرق بلا سلام ففرقوا ما بينهم وعند ابو حنيفة له حكم الصحة في الصحيح الا ان الحرمة تنافي بقا النكاح
ففرقوا بينهما بغير عتق في العتق لا ينافي فيه ثم اسلم احداهما بغير عتق فبطلت حرمة واحدة منها لا يفرق بينهما عند ابو حنيفة
خلافهما ولو تفرقا بغير عتق بينهما بالاجماع **قال رحمه الله** لا ينعزل من تركه باخيه كذا لا ينعزل بالطلاق
لواحد الزوجين كان موقفا بغير عتق او لا بغير عتق ثم باعته الفقيهة فحكمهم **قال رحمه الله** لا ينعزل من تركه بالطلاق
وان يكن نكاحا ثانيا والثاني هو موقفا بغير عتق او لا بغير عتق ثم باعته الفقيهة فحكمهم **قال رحمه الله** لا ينعزل من تركه بالطلاق
لان موقوف للعتق ولا افعال ضرورية التامل والنكاح يسقط عنه التامل فله بشرع وحده وكذا ان المرأة تتركه لا
يترى وجهها مسلم ولا كافر لانها محسوبة به التامل من جهة الزوج بغير عتق التامل فان كان احد الزوجين
مسلمًا فالولد على دينه وكذلك ان اسلم احداهما وله ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه لان في حقه تبعها
له نظرا له ولو كان احداهما كفترا بالاولاد ككثافي لان فيه نوع نظره والجوسية شر من
النقل بيه **قال رحمه الله** وزوجه الكافر حين تسليم يده على الاسلام او يلقاهم وانما زوجة من اسلمها
وان ابي قريش ما بينهما وصان نكاحا له النكاحان وعند رجل الشيناني الغلغلي
الولد ومعنى المسلة اذا اسلمت المرأة وزوجها كافر عرض القاضي الاسلام فان اسلم فله امراته وان ابقى
فما وما بينهما وكما ثبت الفرقة طلقا عند ابو حنيفة ومحمد رحمه الله **قال رحمه الله**
والزوج لو اسلم والفرقة طلقا عند ابو حنيفة ومحمد رحمه الله **قال رحمه الله** وانما زوجة من اسلمها
ويترك المهر اذا افرق عن ابائهما بغير عتق او لا بغير عتق وان كان قد افرق عن ابائهما بغير عتق او لا بغير عتق
اي اذا اسلم الزوج وعرض عليها الاسلام فان اسلمت فله امراته وان ابقى فله امراته وان ابقى فله امراته
ولم تكن الفرقة وقال ابو يوسف لا يكون طلاقا لان هذه المسلة ولا في التي قبلها لان الفرقة سبب يشترك فيه
الزوج والزوجه فله يكون طلاقا كالفرقه بسبب الملك ولهما ان بالابا امتنع عن الامساك بالمعروف مع قدرته
عليه بالاسلام فنبوت القاضي مناه في الشترج كما في الحب والغنة اما المهران فليست باهل للطلاق فله ينوب
القاضي مناهما عند ابائهما ثم اذا فرق بينهما بايها المهران كان قد دخل بها لئلا يتركه بالحق وان

عليه
طالع

باب

وان لم يكن دخل حائله مهر لها لان الفرقة من قبلها والمهر لم يتركها فاشبهه بالمرء والمطأوعه لابن زوجها
الاسم **قال رحمه الله** وانما زوجة من اسلمها بغير عتق او لا بغير عتق ثم باعته الفقيهة فحكمهم **قال رحمه الله** لا ينعزل من تركه بالطلاق
وان يكن نكاحا ثانيا والثاني هو موقفا بغير عتق او لا بغير عتق ثم باعته الفقيهة فحكمهم **قال رحمه الله** لا ينعزل من تركه بالطلاق
لان موقوف للعتق ولا افعال ضرورية التامل والنكاح يسقط عنه التامل فله بشرع وحده وكذا ان المرأة تتركه لا
يترى وجهها مسلم ولا كافر لانها محسوبة به التامل من جهة الزوج بغير عتق التامل فان كان احد الزوجين
مسلمًا فالولد على دينه وكذلك ان اسلم احداهما وله ولد صغير صار ولده مسلما باسلامه لان في حقه تبعها
له نظرا له ولو كان احداهما كفترا بالاولاد ككثافي لان فيه نوع نظره والجوسية شر من
النقل بيه **قال رحمه الله** وزوجه الكافر حين تسليم يده على الاسلام او يلقاهم وانما زوجة من اسلمها
وان ابي قريش ما بينهما وصان نكاحا له النكاحان وعند رجل الشيناني الغلغلي
الولد ومعنى المسلة اذا اسلمت المرأة وزوجها كافر عرض القاضي الاسلام فان اسلمت فله امراته وان ابقى فله امراته
فما وما بينهما وكما ثبت الفرقة طلقا عند ابو حنيفة ومحمد رحمه الله **قال رحمه الله**
والزوج لو اسلم والفرقة طلقا عند ابو حنيفة ومحمد رحمه الله **قال رحمه الله** وانما زوجة من اسلمها
ويترك المهر اذا افرق عن ابائهما بغير عتق او لا بغير عتق وان كان قد افرق عن ابائهما بغير عتق او لا بغير عتق
اي اذا اسلم الزوج وعرض عليها الاسلام فان اسلمت فله امراته وان ابقى فله امراته وان ابقى فله امراته
ولم تكن الفرقة وقال ابو يوسف لا يكون طلاقا لان هذه المسلة ولا في التي قبلها لان الفرقة سبب يشترك فيه
الزوج والزوجه فله يكون طلاقا كالفرقه بسبب الملك ولهما ان بالابا امتنع عن الامساك بالمعروف مع قدرته
عليه بالاسلام فنبوت القاضي مناه في الشترج كما في الحب والغنة اما المهران فليست باهل للطلاق فله ينوب
القاضي مناهما عند ابائهما ثم اذا فرق بينهما بايها المهران كان قد دخل بها لئلا يتركه بالحق وان

بغير عتق

الحمل

باب

واذا لم يبق من عندهما سكوفا الى الاقدام بانفسها العدة بثلثه اشهر فان جاءت بالولد لاقول
من شجرة اشهر من وقت الطلاق ثبت نسبه ولا كثر من ذلك لا يثبت في الرجعي والناكح جميعا
لان انقضاء العدة المصير من جهة واحدة وهي مطلقا لثبته اشهر وضار مصها كما قبلت معاوضة
العدا فكان للزوج ما قلنا وعند ابى يوسف سكوفا كسوى الجمل فان كان الطلاق بابنا ثبت
نسبه الى سنتين وان كان مجعبا ثبت نسبه الى سبعة وعشرين شهرا والمفعل به يطلق ان يرضى
اي اى حق ايسر قال رحمه الله ومن اقرت بانفسها القعدة من نصف عام من اقرت او نقل
اي اذا اقرت بنت امهته بانفسها عده ثمانين شهرا فان كان من سنته اشهر ثبت نسبه لاصه
ظهر كذا ما يبين فينبط الا فلهذا وجات به لثبته اشهر لم يثبت نسبه لان لم يعلم بطلان الاول
لاحتمال الحدوث بعد وهذا باطله فيه بناء على كل معناه **قال رحمه الله**
لو نجى ثلث ولادة امرأته بغيره بغيره في الشهرين الشهور عدته
ما لم يصادق في اقرها الجمل بغيره وان ثبتا بامراقها ذكورا
اي اذا ولدت المقتدره ولد المهر ثبت نسبه عند اقر خبيثه لان سكوفا بولادتها رجلا او رجلا وامرأه
الا ان يكون هناك رجل ظاهر او اعتراف من الزوج فيثبت النسب بعينه شهاده وقال ابو يوسف في
ثبت في الجميع بشهادة امرأه واحدة لان الفرائض في بغير انفسها العدة ولا في خبيثه ان العدة تنقضي
بامراقها بوضع الجمل والمنقضى ليس يحججه فثبت الحاجة الى اثبات النسب استدا فشرط كمال
الحجة عنه وما اذا ظهر الجمل او صدر الاعتراف لان النسب ثابت قبل الولادة والتعيين يثبت
بشهادتها **قال رحمه الله** **لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين**
ان صادق في التزويج بغيره وان سكوفا في اقرها الجمل بغيره في الشهرين
وان ثبتا بامراقها ذكورا **لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين**
لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين
اي اذا تزوج الرجل امرأة فان كان من سنته اشهر منذ تزوجها لم يثبت نسبه منه لان العلق
سابق على الفتح فلا يكون منه وان جاءت سنته اشهر فضا عدا ثبت نسبه اعني في اقره
الزوج فيثبت لان الفرائض فيهم ولان ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين بغيره في الشهرين
بالولادة حتى لو نفاه الزوج بلا دخل لان النسب ثبت بالفرائض فان ولدت ثلثها بغيره في الشهرين
الزوج تزوجها منذ اربعة اشهر وقال في ثلثه اشهر فالقول قولها لان الظاهر شاهد
لها فانما يظن ظاهر من نكاح لا من سفاح ولم يذكر الاستبراء في حقها في الشهرين في الشهرين
وعند هذا سكوفا قال رحمه الله **لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين**
اي اذا قال لامرأته اذا ولدت فانك طالق فشهدت امرأتها على الولادة لم تطلق عند اقر خبيثه ومنه
وعندها تطلق لان شهادتها في ذلك لقوله عليه السلام شهادتها في ما لم يستطع
الرجال النظر اليه ولا ما قبلت على الولادة فقبل فيما بين عليهما وهو الطلاق ولا في خبيثه انها
ادعت الحضانة فلا يثبت الا حجة حاكم وهذا لان شهادتها في الشهرين في الشهرين في الشهرين
في حق الطلاق وان كان الزوج قد اقر بالجمل طلعت من عند شهادتها عند اقر خبيثه وعندها يثبت
شهادته القابلة لانه لا بد من حجة له عودها للحث وشهادتها حجة فيه على ما يثبت والملك الاقرار
بالجمل اقرار عاوضي اليه وهو الولادة ولانه اقر بكونها مؤمنة فقبل قوله في رد الامانة
وقوله وطلعتك بغيره ابا يوسف فيحتمل احكاما بطلان في امرأه اي بالقابلة وقوله في

الا اذا كانا معا في الشهرين
والا اذا كانا معا في الشهرين
والا اذا كانا معا في الشهرين

الاول **قال رحمه الله** **عانة حمل المذنب الحفل لا ين** **وزنهما اقصيه باهالي**
اي اكثر من الحمل سنتان لقوله عانة حمل المذنب الحفل لا ين لا يفي في البطن اكثر من
سنتين ولو بقليل معذل يعني بحاله الدوران اسرع لان ظل المعتزل بحاله الدوران اسرع واقل مدة
الحمل ستة اشهر لقوله تعالى وحمله وفضلته ثلثون شهرا وقال فيصالح في عامين وفي الحمل ستة اشهر
وهو معنى قوله في النظم ورعها اي ربع السنين لان ربعها اشهر وقوله يا هالي اي يا
صاحبي **قال رحمه الله** **لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين**
لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين
لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين
لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين
اي من تزوج امرأة وطلعت ثلثها بغيره فان جاءت بولد لاقل من سنته اشهر منذ
اشترها لزمه واللا لزم بزمه لان في الوجه الاول ولد المعتد في حقه فان العلق في سابق
على التزويج في الوجه الثاني ولد المملوك لان الحادث يضاف الى اقرب وقوله فلا بد من دعوه
وهذا اذا كان الطلاق في احد باينا او خلع او رجعا اما اذا كان اثنتين يثبت النسب
الى سنتين من وقت الطلاق لا في اخر من حرمه غليظة فلا يضاف الى ما قبله
لا في اخر من حمل بالشر او من قال لامرأته ان كان ما في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة
امره وفي ام ولد له لان الحاجة الى تعيين الولد يثبت ذلك بشهادته القابلة بالاجماع
وهو قال لعنه من هو ابني شهر مات المهر فان ام العدة في وقت ان امرأته في امرأته
وهو ابنه بزمانه وفي الفرائض جعل هذا جواب الاستحسان والقاس ان لا يكون لها
المهران حجة الاستحسان ان مسئلة فيما اذا كانت مكرهة في الحريم وكونها ام الغلام
في النكاح الصحيح هو المتعين لذلك ومنعوا عاده ولو لم يعلم انها جارية فالتزويج به
انت ام الولد فلا ميراث لها لان ظهور الحريم باعتبار ذلك في دفع الرق لاني
استحقة في الارث وفي له اذا ادعوا يعني الورثة والله اعلم **قال**
لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين
لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين
لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين
لو دون سكوفا اشهر ما ولدته ثلثها بغيره في الشهرين
اي اذا وقعت الفرية بين الزوجين وبينهما ولد صغير فالام الحقة بالولادة ما لا يرد في امره
قالت يا رسول الله ان ابني هذا كائن طي لي وكا جري له حوالا وثقي له سقاه عيم يور
انه بين عه مني فقال صلى الله عليه وسلم انت احق به مالم ترضي وجمع ولان الامر اشق
واورد على الحضانة فكان الدفع اليها النظر واليه اشار الصديق رضي الله عنه ربهما خير له من
سوءه وعسل عندك يا عمر قاله حين وقعت الفرية بينه وبين امرأته والحق به خاضعون
ومتواضعون ولم يثبت عليه احد منهم والنسبة على الاب على ما في بيانه ان شاء الله تعالى
ولا خير الامر عليه لا ما في من الحضانة فيا لم تكن امرأته الام وان بعدت لان هذه

الملك
الملك

اي اذا احتسبت المرأة في دين فله نفقة لها لان فوات الاحتساب منها بالمال طلقه وان لم يكن بها
 بان كانت بها جنة فالتنفق منها وكذا اذا غصبها رجل كرها فله نفقة عنها وعن ابويها
 ان طلقها النفقة لان فوات الاحتساب ليس منها والقوى على الاول وكذا اذا جنت
 مع غير محرر لا نفقة لها لان فوات الاحتساب منها وعن ابويها فله نفقة لان اقامه
 القرض عند ذلك كنفقة المحض دون السفن لانها هي المستحقة عليه وليس
 سائر معها الزوج تحت النفقة بالاجماع لان الاحتساب قايما لغيرها فله نفقة
 المحض دون السفن وان يشترط فله نفقة لان فوات الاحتساب لا ينافي الاحتساب
 منها وان فوات الاحتساب الى بيتها حال الاحتساب تحت النفقة فله نفقة من التكميل في بيت الزوج
 لان الاحتساب من قايما للزوج بقدر على الوطى كذا في هذا وان امرت في منزل الزوج فله النفقة
 لان الاحتساب قايما فله نفقة في بيتها ونفقة البيت والمبايع من المباح الباطن والحيض وهذا ان
 يوسق لها اذا سلمت نفقة من بيتها تحت النفقة للحيض والنفقة من الانتقال
 معه ثم امرت في بيتها فله نفقة طلقه ولو امرت ثم سلمت نفقة تحت النفقة كذا في ابوي عن ابويها
 لان التسليم لم يرفع **والرجح الله** **نحوه** **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
 اي يفرض على الزوج اذا كان مؤثرا نفقة خادما لا نفقة خادما واجبه وهو امرت فله نفقة اذا لا بد لها
 منه ولا يفرض الاكثر من خادما واحدا عند هذا وقال ابو يوسف يفرض خادما ومن لا ينفق خادما
 لمصلحة الخادما الى الاخير لمصلحة الخادم ولها ان الواحد يفرق بالامور فله ضرر الى الامين ولا نفقة
 بقى كفايتها بنفقة كان كافيا فله ان لا يفرق الواحد مقام نفقة وقالوا ان الزوج الموصى
 يفرقه من نفقة الخادما ما يفرقه من نفقة امراته وهو ادنى الكفاية وقوله شر اذا
 الزوج يكون مؤثرا فله نفقة الخادما **نحوه** **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
 عن ابويها جنته وهو الاصح فله نفقة لان الواجب على المفسر ان لا يفرق الكفاية وهي
 فله نفقة الخادما لغيرها **والرجح الله** **نحوه** **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
و يفرق ما يفرق بقدر الضرر العشرة بكامله غنائه خذوف البش
 اي اذا احضر نفقة امراته لم يفرق بينهما وقال طائفة من الفقهاء لو قال الشافعي يفرق بينهما
 لانه غير من الامساك بالمعروف في حق الزوج في التفرق كما في الحب والعدة
 بل اولى لان الحاجة الى النفقة اقوى ولنا ان حقها ينطو وحققها ينطو والاقوى في
 الضرر وهذا لان النفقة تضمن دينا في ذمته ففوت القاضى فسوق في الثاني وحزن المال وهو
 تابع في النكاح لا يلحق ما هو المقصود وهو التوالد وقاية الامور بالاستدانة مع القرض
 ان لم يكن حاله العزيم على الزوج فاما اذا كانت الاستدانة يعني امر القاضى كانت
 المطالبة على الزوج دون الزوج واذا حضر القاضى فله نفقة الاستدانة اي صمته الى القاضى
 فله نفقة الاستدانة لا نفقة الخادما والاعسار موقوف على نفقة الزوج
لا تحت النفق **نحوه** **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
و يفرق ما يفرق بقدر الضرر العشرة بكامله غنائه خذوف البش
 اما الاخير حق الاحتساب ما يفرق باقى النفقة **نحوه** **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**

الحق الزوج نفق لا نفق

معه

اذا مضى منه لم ينفق الزوج عليها وطالبته بذلك فله نفق لها الا ان يكون القاضى فله نفق لها
 صله او صاحب الزوج على مقدار نفقها فانفق ما مضى لان النفقة صله وليست بعوض
 عندنا فله نفق الزوج بها الا بالنفقة كالحب لا نفق جبر المالك الامور كذا وهو
 القرض والصالح لمزلة الفضل لان لا ينفق على نفسه اقوى من ولا ينفق القاضى بالنفقة وكذا
 ان امرات الزوج بعد ما مضى نفقها بالنفقة وصحت شهور سقطت النفقة وكذا اذا جنت
 الزوج لان النفقة صله والطلقات ينطو بالموت كالحب ينطو بالموت قبل القبض وان اسلفها
 نفقة السنة اي عماها ثم ماتت لم تسترجع منها شي وهذا عند ابو يوسف والى يوسف وقال احمد
 تحت نفقها ما مضى وما بقى للزوج وعلى هذا الخلاف في الكسوة لانها يستعملت عوضا عما سبقه
 بالاحتساب وقد نطو الا يستعملت في نفق الزوجين فيطو العوض بقدره ولها ان صله وقد وصل بها القبض
 ولا رجوع في الصلة بعد الموت لانها حكمها كماله وهذا لو هلك النفقة من غير استهلاك
 لا يسترد شي منها بالاجماع وعن احمد انهما اذا قبضت نفقة الشهر او ما دونه لا يسترجع منها
 لانه لا يسير في حكم المال **والرجح الله** **نحوه** **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
والعشرة **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
ومن يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة
 اي اذا تزوج العبد حرة فنفقة ما دين عليه يباع فيها ومعناه اذا تزوج باذن المولى لانه دين
 وجبر في ذمته لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلم برقبته كدين التجارة في
 العبد الناجر وله ان يعدى لان حقها في النفقة لا في عين الرقبة فلو مات العبد سقطت وكذا
 اذا قتل في العمد لا نفقة له وان تزوج الحرة فنفقة مولاه من لا معه فعليه نفقة لا ينفق
 الاحتساب وان لم ينفقها فله نفقة كالحب الاحتساب والنسب لا ينفقها لانه لا ينفقها لانه لا ينفقها
 احيا تامر غير ان يستخرج منها الاستحقاق لانه لم يستخرج منها الاستحقاق لانه لم يستخرج منها
والرجح الله **نحوه** **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
والعشرة **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
 اي على الزوج ان يسكنها في دار مفردة ليس بها اخوة من اهله الا ان كان ذلك لان السكنى من كفايتها
 فحب لها كالتنفق واذا اوجب حقها ليس له ان يشرك معها غيرها فيه لانها تنظر ربه فانها
 لا تامة على متاعها ومنعها ذلك من المعاشرة مع زوجها ومن الامساع وان كان له ولد من غيرها
 فليس له ان يسكنه معها لما بينا وللزوج ان يمنع والى ما اولد عامن غنوه واهلها الدخول عليها لان
 امره ملكه فله حق المنع من دخول اهلكه ولا يمنعهم من النظر اليها وكذا ما في اي وقت شأوا ملان
 المنع من قطيعه الرحم وليس عليه في ذلك ضرر وقيل لا يمنعهم من الدخول والكلام وانما يمنعهم
 من القرار لان الفتنة في اللبس وطول الكلام **والرجح الله** **نحوه** **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
والعشرة **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
ومن يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة
 اي في النكاح المستمر فنفقها **والرجح الله** **نحوه** **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
والعشرة **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
ومن يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة
 كالحبها ومثلها لا ينفقها **والرجح الله** **نحوه** **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
والعشرة **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
ومن يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة
 لم تكن ربيها المظنة فله نفقة **والرجح الله** **نحوه** **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
والعشرة **ان الزوج يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة**
ومن يكون مؤثرا عليه ففوت خادما لا نفقة
 وما ينفق من نفقة في مال من غاب عن نفقة

هذه من الثلث اولهم ربح له مال واحاد من الورثة فكذلك الجواب وان كان لم يربح
 مال سوى هذه الثلثة الا بعد ذلك ربح الورثة فان الثلث يقتصر بينهم على قدر سهمهم
 ويترك بقية الثلثة ارباع رقبه ووصيته الداخل ~~عندهما~~ ~~الورثة~~ ~~وقد يوصو عنه~~ ~~بحر~~
 لان الحق في ماله من ماله وصية ويحل بقاها الثلث فلا بد ان يجعل سهام الورثة
 مع ذلك بقية ارباع رقبه فان رقبه الخارج نصف رقبه ووصية الذات بقية ارباع رقبه
 لان وصية الداخل والخارج رقبه ووصية الثالث ثلثه ارباع رقبه فاجعل كل رقبه عند
 على سهمه هذا الثلث ارباع رقبه عشرين وجميع ارباع واحد وعشرون ~~كل رقبه~~
 عشرين وبقية الثلث عشرين من سبعة وتسعين في خمسة وكذلك الداخل ويحل
 من ارباع ثلثه وتسعين في ارباع رقبه نصيب الورثة ارباعه عشرين وهو النعابة فنعشهم
 من النعابة الخارج والداخل واربعه سعاية الثمانية وعبد محمد الخارج يصرف سهمين
 والذات ثلثه اسهم والداخل اسهم بخلافه ستة وهو الثالث والثلثان ارباعه عشرين
 مما بينه عشرين وبقية الثلث ثلثه فنعش من الخارج سهمين من ستة ومن الذات ثلثه
 من ثلثه ومن الداخل اسهم من ستة وتسعون في الباقي وهو ارباع عشرين فلكل رجب سهمين
 في ارباعه وثلثه يسبق في ثلثه والداخل في خمسة فكلون سهام الوصايا ستة ونصيب
 الورثة ارباعه عشرين في ذلك ~~والرحمة الله ان اصل الرقبه~~ ~~ينبغي ان يترك~~
~~فيها~~ ~~الوصية~~ ~~يعتقون رقبه~~ ~~كمثل هذا في الخلق~~ ~~انهم~~ ~~الموت~~ ~~وان يترك~~ ~~فيها~~ ~~الوصية~~
~~فما كان في عا~~ ~~الوصية~~ ~~ما~~ ~~كذلك~~ ~~في~~ ~~السبع~~ ~~مادة~~ ~~ما~~ ~~اي~~ ~~من~~ ~~قال~~ ~~الوصية~~
 احد كماله مناع احدهما او مات احدهما او قال له ان حر بعد موتك عتق الآخر
 لانه لم يفتحه بالعتق اصله بالموت ولا بالبيع فقد الوصوق ولا بالعتق من جهة
 بالبيع ولا بالعتق من كل وجه بالعتق بين وعتق الآخر ولانه بالبيع فقد الوصول الى
 الحق والعتق من ارباع الانعاع الى موافقه والمفقودان يباقيان العتق للثلاثه فنعشهم
 الآخر لانه وكذلك يوافق الامانة اجماعا طالق ثم مات احدهما او وطى احدهما
 نعتق الآخر للطلق ولو قال لاميه احدا كما خدعهم جميعا مع احدهما لم ينعق
 الاخرى عند الوصية وعند ما يعتق لان الوطى لا يحل الا في الملك واحداهما حرم فكان
 بالوطى مستبقا للملك في الموطوع فنعش الآخر لانه اهل الملك بالعتق كما في الطلاق
 ولو لم يكن ~~الوصية~~ ~~رحمة الله~~ ~~ان~~ ~~الملك~~ ~~قاي~~ ~~في~~ ~~الموطوع~~ ~~لان~~ ~~الايضا~~ ~~في~~ ~~المسك~~ ~~في~~ ~~معيته~~
 وكان سوطيها حله لا فله جعل بيانا والحله فيها اذا وطى احدهما ولم تعلق منه اما
 اذا عتق كان بيانا بالاجماع ولا بها صاوت ام ولد له ومن عند رقبه امومته الولد
 واستحقاق العتق لها انتفا العتق المبرر عنها وقوله وما للجماع في عناق ايها قيد بالجماع
 لان البيع والتدبير والاستيلاء والكنابة بيان اجماعا ~~قال~~ ~~الرحمة الله~~
~~ذلك~~ ~~كان~~ ~~الذات~~ ~~فان~~ ~~ذكر~~ ~~فما~~ ~~ذات~~ ~~وقد~~ ~~ارقا~~ ~~ان~~ ~~الملك~~ ~~او~~ ~~يحل~~ ~~ان~~
 ذلك ان ولدت قبل فتيه فمادة ذوات وقا ارباعه في ~~فالا~~ ~~بق~~ ~~لا~~ ~~يعتق~~ ~~والوصية~~
 من ائمه في ائمه ~~كذلك~~ ~~مادة~~ ~~اي~~ ~~اذا~~ ~~قال~~ ~~لامته~~ ~~ان~~ ~~كان~~ ~~اول~~ ~~ولدت~~ ~~تدبير~~
 فلهما حرم قول الذات فلهما واخرية ولا يندى ايها او لا عتق نصف الا بعد

[illegible]

احدما

وهو مع الكفر لا يكون تعظيما لله تعالى ولا صفا له الكفا ولا مفعولا

والغذاء هو الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشا من صلوة الظهر الى نصف الليل
والشعير من نصف الليل الى طلوع الفجر لانه ما خور من السحر وبطلق على ما يقرب
منه وهذا معنى قوله فكل مل تدري ان السحور ما خور من السحر والعشا ما خور
من العشي والغدا ما خور من الغد وقال الحنفى وهذا في عرفهم اما في عرفنا فوقت
العشا من بعد صلاة العشاء ثم الغدا والعشا عبارة عن الاكل الذي يقضيه به الانسان
الشبع في العادة في كل بلد غالب عاداتهم فما كان عندهم غدا ان يغدوا عليه
اليمن والاولاه ولهذا قالوا في اهل الحضر اذا غفلوا على ترك الغدا فشرى به اللبن لم
يخسروا لانه لا يقصدون الشبع من ذلك في العادة فله يشاؤله اسم الغدا عندهم
ولو خلق البدوى لا يغدا بشرى اللبن حيث لا في العادة في الجاهلية قال ابو الحسن
الكرخي اذا خلق لا يغدى فاكل غير الخبز من تمر او فاكهة او غيره ذلك حتى شبع
لم تحت ولم يكن ذلك غدا وكذا لو اكل الحمايعين خبز لا تحت ايضا لان الغدا في غير البوالة
الا على الخبز لانه من معاشهم فخل على ذلك وروى هشام عن ابي يوسف في اكل الاذن
والهريرة تحت لانه غدا وروى العجل عن ابي يوسف في الهريرة والحلوى لا تحت لان
يكون ذلك في بلد يغدوا غدا او يشرب في الغدا والعشا ان يكون اكثر من
نصف الشبع اما اذا اكل لقمه او لقمين فليس يغدا ولا غدا ولو خلق لا يتصلح قال
محمد بن الصبيح ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الفجر الاكبر فاذا ارتفع الفجر الاكبر وقت
وقت الصبح **قال رحمه الله** **انتم عن اكل وشرب وكسائه ليس له حقيقته فافسحوا**
وان طعنا ما راى ذكر عيشه او فسر ابا او فسر بيا اي من قال ان ليست او اكلت
او شربت فغدا حرو قال عيشه شيا و ان شئ لم يد بين في القضا وعينه لان الله انما فتح
في الملقوظ والثوب وما يضا عليه غير من كونه تعديا او لم يفتقن لا عموم له فلفت
فيه التخصيص فيه فاه قال ان ليست ثوبا او اكلت طعاما او شربت شرا قال لم يد بين في
القضا خاصة لانه نكح في محل الشرط ففهم فيه التخصيص فيه لانه خلاه ف
الظاهر انه يد بين في القضا قال رحمه الله **لا يشترى من وجله فيا لقمه**
تحت لا الا انما عيشه الا عظمه خله ف ما دخله فليعلم اي اذا خلق لا يشرب
من وجله فشرى بها بالخلق حتى يكره فيها كرها عند ابي حنيفة وقال اذا شرب باقا
تحت لانه المتعارف المفهوم وله ان كلفه من النعيق وحقيقته في الكرع وهي
مستعمله ولهذا تحت بالكرع اجماعا فتحت الحقيقة المفسر الى الجاز وان كان متعارفا
وان خلق لا يشرب من ما وجله فشرى بها بالخلق لانه بعد الاغتزال في منسوقا
الما دخله وهو الشرط فصار كما اذا شرب من مهر باخذ من وجله يعني انه اذا خلق
لا يشرب من وجله فشرى بها من مهر باخذ من وجله لم تحت اجماعا وان خلق لا يشرب من
ما دخله فشرى بها من مهر باخذ منها تحت اجماعا ولو خلق لا يشرب من ما عهد الحب فافترق
منه بانا تحت اجماعا لانه عقد عيشه على الماء وهو موجود وان خلق لا يشرب من هذا الحب
فان كان مملوكا فهو على الكرع لا غير عند ابي حنيفة وعندهما على الكرع والافتراق جميعا وان
كان غير مملوكا فعلى الاغتزال بالاجماع ولو خلق لا يشرب من هذا البئر او من ما هذه البئر
على الاغتزال فحقوا استقلى له منها فشرى به تحت لان الحقيقة عيشه متعارف فيها فحملت اليمن

علي

على الجاز فان تكلف في هذه الصور الكرع من اسفها بخلافه والصحح انه لا
تحت كذا في البوابة **قال رحمه الله** **لا يشترى من وجله فيا لقمه**
تحت لا الا انما عيشه الا عظمه خله ف ما دخله فليعلم اي اذا خلق لا يشرب
من وجله فشرى بها بالخلق حتى يكره فيها كرها عند ابي حنيفة وقال اذا شرب باقا
تحت لانه المتعارف المفهوم وله ان كلفه من النعيق وحقيقته في الكرع وهي
مستعمله ولهذا تحت بالكرع اجماعا فتحت الحقيقة المفسر الى الجاز وان كان متعارفا
وان خلق لا يشرب من ما وجله فشرى بها بالخلق لانه بعد الاغتزال في منسوقا
الما دخله وهو الشرط فصار كما اذا شرب من مهر باخذ من وجله يعني انه اذا خلق
لا يشرب من وجله فشرى بها من مهر باخذ من وجله لم تحت اجماعا وان خلق لا يشرب من
ما دخله فشرى بها من مهر باخذ منها تحت اجماعا ولو خلق لا يشرب من ما عهد الحب فافترق
منه بانا تحت اجماعا لانه عقد عيشه على الماء وهو موجود وان خلق لا يشرب من هذا الحب
فان كان مملوكا فهو على الكرع لا غير عند ابي حنيفة وعندهما على الكرع والافتراق جميعا وان
كان غير مملوكا فعلى الاغتزال بالاجماع ولو خلق لا يشرب من هذا البئر او من ما هذه البئر
على الاغتزال فحقوا استقلى له منها فشرى به تحت لان الحقيقة عيشه متعارف فيها فحملت اليمن
علي

فان تكلف في هذه الصور الكرع من اسفها بخلافه والصحح انه لا
تحت كذا في البوابة **قال رحمه الله** **لا يشترى من وجله فيا لقمه**
تحت لا الا انما عيشه الا عظمه خله ف ما دخله فليعلم اي اذا خلق لا يشرب
من وجله فشرى بها بالخلق حتى يكره فيها كرها عند ابي حنيفة وقال اذا شرب باقا
تحت لانه المتعارف المفهوم وله ان كلفه من النعيق وحقيقته في الكرع وهي
مستعمله ولهذا تحت بالكرع اجماعا فتحت الحقيقة المفسر الى الجاز وان كان متعارفا
وان خلق لا يشرب من ما وجله فشرى بها بالخلق لانه بعد الاغتزال في منسوقا
الما دخله وهو الشرط فصار كما اذا شرب من مهر باخذ من وجله يعني انه اذا خلق
لا يشرب من وجله فشرى بها من مهر باخذ من وجله لم تحت اجماعا وان خلق لا يشرب من
ما دخله فشرى بها من مهر باخذ منها تحت اجماعا ولو خلق لا يشرب من ما عهد الحب فافترق
منه بانا تحت اجماعا لانه عقد عيشه على الماء وهو موجود وان خلق لا يشرب من هذا الحب
فان كان مملوكا فهو على الكرع لا غير عند ابي حنيفة وعندهما على الكرع والافتراق جميعا وان
كان غير مملوكا فعلى الاغتزال بالاجماع ولو خلق لا يشرب من هذا البئر او من ما هذه البئر
على الاغتزال فحقوا استقلى له منها فشرى به تحت لان الحقيقة عيشه متعارف فيها فحملت اليمن
علي

والصحيح

سفره

الاجماع

[illegible][illegible]

卷之四

三

المعروف وعدمه وان سرق من امة من الرضاغة قطع وعنه الى بنو سلف لا يقطع لان دخل عليه من غير اشتد لان
نظرة في الاحكام من الرضاغة فانه يقطع في سرقه من بيتها العدم هذه المعنى فيها عادة ووجه الظاهر انه لا
قتران بينه وبين امة من الرضاغة والكفر به بدون القلابة لا يخترع واذا سرق احد الزوجين من مال الاخر اوى
العبد من مال سيده لوم من امره وسيدك او من ذبح سيدك لم يقطع لوجوب الاذن بالدخول عادة وهذه امة
وقوله ومن ملك وزوجه واذا سرق واحد الزوجين من حر من الاخر خاصة لا يقطع فيه فكذا عندنا
لبوسه بينهما في الاموال عادة ودلالة ولو سرق اموالي من مكاتبه لم يقطع لان له في المكاتب خفا فكذا
السارق من امره لا يقطع لانه فيه نصيبا وهو ما ثور عن علي رضي الله عنه وذلك انه روى عن علي ان رجل
برجل قد سرق من المغنم مولد راعته لحد وقال ان له فيه نصيبا ولا قطع على من سرق من جوامع او من بيت
راعيه بل سرق من جوامع او من بيت راعته في الدخول فدخل الحرز ويصل الى ذلك بيت القاص والكنات
الا اذا سرق فيها ليله لا يقطع لانه لا يقطع لانه لا يقطع لانه لا يقطع لانه لا يقطع لانه لا يقطع لانه لا يقطع
فقط فواضح عليه فطرح لانه محرم بالافط ولا قطع على المشتري اذا سرق من اضافة لان البيت
لم يقطع من ان حقه ليعني انه ما ذبحه لانه قد دخله فكله جنيته لا يقطع فيه **قال رحمه الله**
من سرق من بيت سيده لم يقطع **ان رتب ذلك عندكم استخرج**
المسكين من بيتكم **الذي سرق من بيتكم** **ان رتب ذلك عندكم استخرج**
كل من قطع المغنم من بيت سيده لم يقطع **ان رتب ذلك عندكم استخرج**
الذي سرق من بيت سيده لم يقطع **ان رتب ذلك عندكم استخرج**
من سرق من المغنم من بيت سيده لم يقطع لانه محرم بالافط ولا قطع على المشتري اذا سرق من اضافة لان البيت
لم يقطع من ان حقه ليعني انه ما ذبحه لانه قد دخله فكله جنيته لا يقطع فيه **قال رحمه الله**
من سرق من بيت سيده لم يقطع **ان رتب ذلك عندكم استخرج**
المسكين من بيتكم **الذي سرق من بيتكم** **ان رتب ذلك عندكم استخرج**
كل من قطع المغنم من بيت سيده لم يقطع **ان رتب ذلك عندكم استخرج**
الذي سرق من بيت سيده لم يقطع **ان رتب ذلك عندكم استخرج**

قطع قال رحمه الله أو ليس جاءه القططار أو جمل أو القطيع في الأجلين شرقاً لئلا
 جاء الأجلين حوالق قد شقوه مع جمل أو ثقل دينه فوقع أو دخل الماء
 أو دخل الكف بضعة أو فاء أو حبيب أو حكمة فأنشأ أي إذا شق الجمل فاحك
 منه سعيها قطع لأن الحولق في مثل هذا حرز لأنه لو قد بوضع الأضغعة ضياتها

[illegible]

في بيتا من بيتي المخصوصين فكان الجواب في المخصوصين وهو ان يكون وجهه ان يقطعها ايضا ولكن المخصوص
منه وقال ان في لا يقطع السارق محصومة الرصاص والمسنن في بيع والاستعارة والمصارف والمستضع
والغلام على رسوم الشراء والمرقن وكل من له يد حافظا سوى المالك على هذا الكلام على هذا اذ عرفت
بقطع ومنه ان لا يقطع ويقطع ايضا المخصوص به المالك في السرقة من هؤلاء الا ان المراهن / من المخصوص

القادق لا يستصعب وقت نفسه وعطف من سنة من مقامه فيها والمخير منقطعة قبله
 على أهل الدنيا من جهة السلاح لا يستصعبه فإنهم قد دلبوا للحاجة وفيه عطف إلى طوائف
 فبعض حقيقتهما فيستعمله فيتمرد في الموضع أو الاستغناء عنه والداية مثل السلاح
 ولما اليأس وسابع لا منعه غير ما ذكرنا في ذكره الاستغناء مما هو من القصور من غير حاجة للاستزاد
 إلا أنه نعم الأمان لهم في دار الحرب إذا احتاجوا إلى السلاح والبقاء في ذلك فيقولون فيه بضرب أي يسيرها
 الكرم من الطعام ما هو بوابه من الدجل وغير ذلك مما ذكرناه من غير ذلك لا يفتقر إلى ما يفتقر إليه
قال رحمه الله تعالى ويحكي عن أسلم صابن وليلته **وأنفسه في كلبا عنده** **أو مودع مع من أودعني**
دون كبير ولا به يا عمي **فروجه في الجبل والعفار** **وعبد في كلبا في الغار جاري** أي من أسلم منهم أحرز
 ما سلم من نفسه وأولاده الصغار وكل ما هو في يده أو في يده في يد أسلم أو في يده من أسلم من أهل الجرح
 في دار الحرب أحرز ما سلم من نفسه لأن الإسلام ينال أسلمة من أسلم في دار الحرب ولا يملكون ما سلم
 سوا ذلك ما هو في يده لقوله عليه السلام من أسلم على يده في يده وأولاده الصغار ولا يملكون ما سلم
 علمه وكل من أسلم في يده في يده أسلم أو في يده في يده أسلم في يده في يده أسلم في يده في يده
 على الدار وعفار في دار الحرب في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده
 في يده حقيقته وقبل هذا أقول إلى حقيقته وأنه في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده
 بناء على أن اليد حقيقته لا يثبت على العفار عند ما وفدت على رزقته في دار الحرب
 حوسبه لا تنفع في الإسلام من كذا أحكامها في دار الحرب منها في دار الحرب منها في دار الحرب منها في دار الحرب
 لأنه حر منها لا يملكه لا بعد أم الحرب عند ذلك وأولاده الكفار في دار الحرب كذا وحريون
 ولا تنفعه ومن قال في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده
 دار الحرب وما كان من ماله في يده حري في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده
 فحرمه وما كان من ماله في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده أسلم في يده
 وفيما ذكر في شرح الجامع الصغير قد قال أبو يوسف مع حمزة **لها أن المال تابع للنفس** وقد
 صارت نفسه معصومة بأسلمه من ماله ولأن حقيقته إن مباح فيملك بالأسلمة والنفس
 لم يضر معصومه بالأسلمة من الماله التي هي ليست معصومة حتى لم يضر القضاة وأولاده في يده
 في الماله دار الحرب إلا أن الماله في الأصل ليس له ماله في دار الحرب إلا أن الماله في دار الحرب
 مشتمل وقد اندفع مشتمل بالأسلمة من ماله في الماله لأن خلق عمره الانتهاز **فما كان له**
 وليس في يده حاكم ما يعني الأموال فلم يثبت العصمة وإذا أخرج المسلمون من دار الحرب لم يخرن
 بعلموا من الغنيمة ولا يأكلوا منها إلا أن الصبر ومنه قد ارتفعت والإباحة باعتبارها ومن
 فضل معه عطف أو طعام وده إلى الغنيمة وهذا معنى قوله في النظر ولا يشترط العصبية بل يخرج لا
 وحده في الغنيمة ما قد **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له**
صغير **والمالك** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له**
والمالك **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له**
 الإمام الغنيمة يخرج خمسة أقواله تعالى **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له** **فما كان له**
 إلا أن من بين الغنائم للشار من سهمان والمراحل سهم من عند أبي حنيفة وقال الإمام الغار من
 ثلثه أسهم لما روى بن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم أسهم للشار من

ثلث

اسهم والراجل سهمان ولان الاستحقاق بالغنا وغناؤه على ثلثه استقال الراجل لانه للملك
 والعز والنبات والراجل لثباته لا يغير ولا يجرى خفيفه ياروي ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اعطا الفارس سهمين والراجل سهمين فعلاه فرجع الى قوله وقيل قال
 عليه السلام للفارس سهمان وللراجل سهمان كسيف وقود وكعبدين ابن عمر ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قسم للفارس سهمين ولان الكرم والفارس واحد فليكون غناؤه مثاليها
 الرجل فيفضل عليه بسهم فكان ولان الفارس سبعتين النفس والفارس والراجل سب
 واحد ولهي النفس فكان استحقاق النفس على صرعه ولا يسهم الا الفارس واحد وفل
 ابو يوسف يسهم الفارس لانه الواحد قد يهبط فيحتاج الى الاخر ولهما ان البهل بن ابي
 رضى الله عنه فادق سمين فلم يسهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم الا الفارس واحد ولا
 القتال لا يستحق بالفارسين دونه واحد فله يكون السبب الظاهر مفضيا الى القتال عليها
 الواحد لا غير والبراذين والعناق سوا لان الارهاب مضاف الى جنس الخيل في القتال قال
 الله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عند الله وعندكم واسم الخيل يطلق على
 البراذين والعراق والحجين والمغزف اطلاقا واحدا ومن دخل دار الحرب فارسا فتغزوه
 استحق سهم الفارسان ومن دخل راحله فاشترى فرسا استحق سهم رجل وجواب
 الشافعي على عكس ذلك وهكذا روى ابن المبارك عن ابي حنيفة في الفصل الثاني
 انه يستحق سهم الفارسان والحاصل ان امرئتين عندنا حاله الجوار وعنده
 الشافعي حاله الحرب قال رحمه الله **والرصح للمملوك والصبي**
لا يسهم والمرأة والبدوي والحرير والعتيق والامير والحرير والعتيق
لا يسهم من ذوى قرباهم ولا غنياء ولا عتاقهم وقوله والله اعلم
ولا يسهم في الحياة كالصبي اي لا يسهم ولا امرأة ولا صبي ولا دمي ولكن
 يرفع لهم على حسب ما يرى ولان الكفاح عباده والدمي ليس من اهله والمرأة والصبي
 عاجزان عن الكفاح ولهذا لم يلحقهما فرضه والعبد لا يمكنه المولى من القتال وله منعه لا
 انه يرفع لهم خيرا على القتال وامكانت غنائه العبد لغيره من الزوجه وبواهم غنائه
 ومنعه المولى عن الخروج الى القتال ثم العبد اما يرفع له اذا غلبه اذا دخل الحرب
 مولاه لا يرفع له ذلك المراه اما يرفع له اذا كانت تدوى الجرحا ويقوم على المراه
 والذي اما يرفع له اذا قاتل او دل على الطريق ولم يقاتل لان فيه منفعة للمسلمين الرصح
 اعطا البشير واما المحسن فيقسم على ثلثة اسهم سهم البشاي وسهم المسلمين
 وسهم لابن السبيل ويدخل فقر دوى الفارسين ويقدون ولا يدفع الى غنياتهم
 وقال الشافعي لهم خمس الخمس ويستوى فيه غنيهم وفقيرهم وليسهم بينهم للذكر
 مثل حظ الانثيين ويكون لهنى هاشم وبني المطلب دون غيرهم لانه لعل الاراء
 البراضة دون فتموا الخمس على ثلثة اسهم على حق ما قلنا فذكر في سهمه وقوله
 واما ذكره تعالى في الخمس في قوله تعالى فان الله حمسه ولهم اما هو لا فاش
 الكادهم تبركا بعبادته تعالى وسهم النبي صلى الله عليه وسلم
 سقطت عنده كما سقطت الصبي لانه عليه السلام كان يستحق به سائنه

79

۱۰۰

10

9

قول لا يشتري مع عينه لان البايح يدعي عليه الرويه وهو معنى حاد فله قبل قوله
الا يشترى ومن اشترى عدل بول لم يرد فباع منه ثوبا او وهدية ومنه لم يرد شيئا منها الا من
عيب وكذا اختيار الشرط لانه بعد ان الرضا يخرج عن ملكه وفي رد ما بقي بغير الصفه قبل
التمام لان خيار الرضا لا يمتنع ان تمام الصفه فيه وخيار العيب لان الصفه
يتم وخيار العيب بعد القبض وان كانت لا تتم قبل القبض فلو عاود الثوب الى البايح
لم يمتنع فيه البيع فهو على الخيار والرويه كذا ذكره شمس الامه السرخسي وعنه ابو يوسف
انه لا يعود بعد سقوط خيار الشرط وعليه اعتماد القدرى كذا في الهداية وهذا
معنى قوله في حفظه واضبطه امره صبطا والله اعلم **باب**

خيار العيب العيب هو ما يخلو عنه اهل الفطره السليمه
ومناسبتة لخيار الرويه ان خيار الرويه ينتج تمام الملك وخيار العيب ينتج لزوم الملك
بعد التمام وخيار العيب يشترط ان لا يتقرب وقت ويورث **قال رحمه الله**
من يلق بالبيع عيبا وده فحق له ان يرد **وكذا ما اوجب نقصان الثمن**
بغير الخيار فحق عيبه يغلق كالباقى في الخيار والابا **والكفر والخنون واستنراق**
من الرضا في ذلك والخير **وفقد جنيته في الاما والدمر** **والا سيما صانف كذا فقروا في**
اي اذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فحق له ان يرد المبيع بجميع الثمن وان شأ
دعه وليس له ان يمسكه ويحتج بالنقصان وقوله اي اخذه ونقصه ان يشاء وان لم يرد منه
دعه **وكذا اوجب نقصان الثمن في عاذه التجار** فهو عيب والابا في البقول في الفرائض والسرقة
والعيب عيب ما لم يباع فاذا باع فليس يجب ذلك حتى يعاوده بعد البلوغ معناه اذا
ظهر في هذه الاشياء عيب البايح في صغره يرد منه عند المشتري في صغره يرد له لانه عين
ذلك المبيع وان خدث بعد بلوغه عند المشتري لم يرد لانه عنده وهذا لان سبب
هذه الاشياء يختلف بالصغر والكبر والبول في الفرائض في الصغر لضعف المثانه وبعد
الكبر لثباتها وفي الباطن والابا في الصغر لخبث العيب وفي الكبر لخبث في القلب
والسرقة لغلظة العيب لانه وهما بعد البلوغ لخبث في الباطن وكان الثاني غير الاول وان وجد ذلك
معهما بعد الادراك عيب البايح ثم وجد ذلك عند المشتري فله ان يرد المبيع لما وجد
عيبه الاول **كذلك عيب البايح هو عيبه لان مرفعهما اريد ولو لم يرد عند المشتري**
فله ان يرد المبيع بالبيع الموقوف عند البايح **قال في الخفايه** عيبه صغير بال في الفرائض فباعه
طبا في يد المشتري ايضا وهو صغير يرد له ولما اذا ابلغ في يد المشتري وعاد البول ليرده لانه
عيبه بعد بلوغه اما اذا كان كبيرا في يد البايح وبالي يرد باعه يعاوده البول في يد المشتري
يرده لان العيب واحد وهو معنى قول القدرى حتى يعاوده بعد البلوغ اي ان يوجد قبل
البلوغ في يد البايح اذا وجد في يد المشتري يرد البايح فليس يجب له حتى يعاوده
بعد البلوغ يعني اذا باكل في صغره او ابق عند البايح ثم لما بلغ في يد البايح بال في يد المشتري يرد باعه
وقد باع وعاد عيبه عند المشتري ارضا فحصيله يكون عيبا اما اذا كان ذلك منه وهو صغير
في يد البايح ثم وجد ذلك عند المشتري بعد البلوغ فليس له رده بل يكون في الصغر عيب
ايضا ويعود اذا جنى الصغر في يد البايح ثم عاد في يد المشتري والصغر في الصغر يرد لانه
غير الاول والسبب في تحاليل الخبز والخبز عيب في الحاربه لان المقصود به يكون لا فرائض

فباع

البيع

البيع

وهما بغيره فله وليس يجب في الغلام لان الداعيب والزنا ولد الزنا عيب في
الحاربه دون الغلام لانه يخل بالمقصود في الحاربه وهو لا يقتل من وطالب الولد ولا
يخل بالمقصود في الغلام وهو الاستحواذ اما ان تكون الزنا عاذه له بان زنا اكثر من
مرتين لان اتباع النساء يخل بمقصوده والكفر عيب فيها جميعا لان طبعه لا يفر عن
عصبه الكافر ولا الكفر في العبد والامه يمنع مرفعه في بعض الكفار ان يخل الرغبه
قلوا اشتراه على انه كاف فوجده مسلما لا يرد لانه زال العيب قال الله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشركه ولو كانت الحاربه بالوجه لا يفيض اذ في مسيحاضه هو عيب لان
ارتجاع الدم روا استمراره علامه الد اوتجوز ذلك بنقل الامه فترد اذا انصرف اليه يكون
البايع عن العيب قبل القبض وبعد هو الصحيح **قال في الخفايه** من ذبح من الاطواط من
باله ال المهمله واما الذبح بالهال المجهله فهو ذبح الرجه اي رجه كانت طيبه او خبيثه
حق فالوا مسك اذ في رباط ذافره والبرص والجماد والعور والسل كعاه عيوب
وكذلك الصم والحرس والاصم والرايكه والناقصه والسن السوداء والسبا فطه عيب او صفا
سوا كانت سنا او صرسا والعين والخصي عيب واذا اشترى عبدا على انه خفي فوجده
مخله فلاحيا رله **والعشاء عيب** وهو الذي لا ينصر بالليل وكذلك الخمش عيب والبرص عيب
في الحاربه وهو التامر شفق الفرج يفعل ذلك عند الخنا لان منع الرطوي وترك الصلاه
والجمعه عيب في العبد والامه وقوله الاكل في الدواب عيب وليس يجب في برص
ادم والخنثى في الغلام والكفر عيب في الغلام والحاربه **قال رحمه الله**
فان يدا ان كان المشتري بعد بيقض او يرد بالرضا **وان يدا في التقرب بعد القطع**
عيبا والخنثى وجوب الرجوع **ولذي يدا يرد المبيع كذا وان يرد المبيع الموقوف** **الرجوع**
وان يخطا في بيقض وقطع **او يرد المبيع الموقوف** **فان يخطا**
عاه يفسخ ذلك العيب كذا لو باعه من رغبه ما قد عيبا
او مات ذاك العيب او اخطاه **لان مال قد ازال في**
او قطعا ما كان ذاك كذا **او يفسخ او كان عيبا فبطل**
اي اذا خدع عند المشتري عيب واطلع على عيب كان عند البايح فله ان يرجع
بالنقصان ولا يرد المبيع لان في الرد اضرار ابا البايح لانه يخرج عن ملكه سالما ويعود مرجعا
فان منع الرد ولا بد من دفع الضرر عن المشتري فتعين الرجوع بالرضاء النقصان الا ان يرضا
البايع ببقاء عيبه لانه رضى بالضرر وهذا معنى قوله في النظر فان بدا ثابته على فان ظهر
عيبه ثان في يد المشتري وقد كان اشتراه في يده عيب ومن اشترى ثوبا فقطعه
فوجد به عيبا رجوع بالارث لان امتنع الرد بالقطع فانه عيب عاود فان قال البايح ان
اقبل مكذا كان له ذلك لان الامتناع لحقه وقد رضى به فان باعه المشتري لم يرجع
بشي لان الرد حين امتنع برضا الخارج فيصير هو بالبيع حاسبا للمبيع فله الرجوع بالنقصان
فان قطع الثوب وخاطه فبطل او صغره اجمروا في السويق بسمن ثم اطلع على عيب
رجع بنقصانه لا امتناع الرد بسبب الزيادة لان لا وجه الى الفسخ في الاصل بدون ذلك الزيادة
لانها لا تفسد عنه ولا وجه الى الفسخ في الاصل مع الزيادة لانه ليست طبيعه فامتنع الرد اصلا
وليس للبايع ان يخطئه لان الامتناع لحق الشراء لا لحقه فان باعه المشتري بعد مرفعه

المقصود بالاستحواذ امره علامه الد لان يكون من ذبح في الحاربه لان
الرجوع بالرضا

الاول ما ملكه بالحق الاول بالثمن الاول مع زيادة ربح والتحق له نقل ما ملكه بالحق
الاول بالثمن الاول من غير زيادة ربح وقد له تلك صلحته بحق التولية قد مضى النظر
على امره ولا يصح المراجعة والتولية حتى يكون العوض حاله مثل كالمكيل للوزن
لا اعادة امكن له مثل قد المشتري على تعليمه وان كان عين مثلي فباعه من ربحه فهو لا
ملك ذلك البديل لم يجر وان باعه من ملكه ذلك البديل الى البائع او من ملكه من البائع فوجبه
منه ولو جازى على وجهين فان البائع يربح درهم او درهمين او ثلث من الكيل للوصف حان
الشرا المالك المشتري في وجهه على ان يملكه في ملكه والوجه معلوم فان قال بربحه
بارده لا يجوز له باعه وان كان المال ببعض قيمته لا باعه به من العبد وعنده لا يعرف الا بلفظه
لان ليس من صفاته الا ما لا يملكه غيره فله فله ربحه وان يكون الربح من جنس الثمن ومنه فله
جنسه ويجوز ان يصيب الى ربح المال اجرة القطار والصباع والطران والقتل واجبه فله
الطعام لان العرف جائز في الاشياء راس المال في عبادة الجنان والفعل هو ما
يضره في اطراف التباين حتى لو كان ربحه وان يصيب ايضا اجرة الباطل والعنات واجبه
واجبه التمسار وهو الدلال واخره سائق الغنم من مكان الى مكان ولا يصيب اجرة
راعي الغنم ويصيب نفقه الرقيق والحيوان وكسوتهم ما يعرفه فله نفقه ربه
يفرضه في المعروف دون الزيادة ولا يصيب نفقه نفسه في سفره ولا ما انفق على الرقيق
في تطهيره على ارضه او في تعليمه القرآن ولا اجرة البطار والحنان والرايق وجعل الا بلفظه
في الجنابة واجبه البيت الذي يحفظ فيه المتاع هذه الاشياء لا يصيبها ويقول فامر
على كذا ولا يقول المشتري بملكه الا لا يكون كذا **قال**
وان كان المشتري يبيع ما كان له من ثمنه فله بالثمن **فصل في الحق في بيعه الثاني**
في بيعه من الثمن الثاني او اذا اطلع المشتري على حياته في المراجعة هو الخيار عند ابي
حنيفة ان ثمنه اخرج بجميع الثمن وان شأ رده يعني اذا كان حاله يحتمل البيع وانما
اجبه بجميع الثمن لان الخيار في المراجعة لا يخرج العقد من موضعه بل يخرجه على وجهه
ولو رضى البائع بخروج المبيع من يده الا جملة سمها من الثمن فلا يخرج باقل مما كان اطلع
على خياره في التولية استقطعا من الثمن لا بالخيار في التولية يخرج عن موضعه فلا يفي
خطه في عقد التولية ولو بقيت حياته لكان عقد مراجعة وذلك عند ما وصفت ولانه
لو لم يخط لحياته في التولية لا يبقى تولى له فحين الخط وفي المراجعة لو لم يخط يبقى مراجعة وان
كان يتفاوت الربح فلا يغير عن موضعه فلو هلك المبيع قبل ان يردده او حدث فيه ما منع
البيع بوزنه جميع الثمن وقوله وخطه في الموضعين الثاني ان قال ابو يوسف في خط حياته
في المراجعة والتولية قاس المراجعة على التولية وقل محمد لا يخط فيها جبراً وان
الخيار لان البائع لو رضى بخروج المبيع عن ملكه الا جملة سمها فله طرح باقل مما كان
المشتري اخرج وان شأ ترك **قال** في حقه البائع ابو حنيفة مع خيار في المراجعة وهو
الخيار عند ابي حنيفة ان ثمنه اخرج بجميع الثمن وان شأ ترك وفي التولية مع الى يوسف وخط
الحياته ولا خيار له عندهما وصوره حياته في التولية اذا اشترى ثوباً ويحب بيعه
وجزه ثم قال لا خير اشترته بعشرة في لبتك بما اشترته به يعني بالعشرة فاطاع المشتري

على ذلك قال ابو يوسف ليس للمشتري خيار في المراجعة ولا يبرمه البيع ولكن يربح
بغيره ولو ردهم وقال محمد بن المستوي بالخيار ان شأ رضى به بخير الثمن وهو العشرة وان
شأ رده اذ كان الموقوف عليه محل البيع ولا يطل خياره ولو رضى جميع الثمن وابو حنيفة
قال مثل ان يوسق ثوبين للمشتري خيار القسح فله في التولية وبيان الخيار في المراجعة
ان يشتري ثوباً بثلثه ثم قال لا خير اشترته به بعشرة وبيعك اياه مراجعة باحد عشر قال
ابو يوسف ليس للمشتري خيار المراجعة ولا يبرمه المبيع ويرجع بالخيار به حتى يبرمه من الربح وهو درهم
وعشرة درهم وقال محمد بن المستوي بالخيار ان شأ رضى به بجميع الثمن وان شأ رده اذ كان الموقوف
عليه محل البيع ولا يطل خياره ولو رضى جميع الثمن وابو حنيفة قال في المراجعة مثل قول محمد بن
الحطاي للمراجعة اذا باع ثوباً بعشرة على ربح خمسة ثم طهر ان البائع اشترى ثوباً بثلثه فله
قد بالخيار من المراجعة وهو الخمس وذلك لان خياره من الربح وهو درهم وعشرة ثوبين
باني عشر درهماً كذا في المراجعة يعني وقوله وفيها من ربح الشياطين في المراجعة والتولية
قال رحمه الله **باب في بيعه من ثمنه** **فصل في الحق في بيعه الثاني**
في بيعه من الثمن الثاني او اذا اطلع المشتري على حياته في المراجعة هو الخيار عند ابي
حنيفة ان ثمنه اخرج بجميع الثمن وان شأ رده يعني اذا كان حاله يحتمل البيع وانما
اجبه بجميع الثمن لان الخيار في المراجعة لا يخرج العقد من موضعه بل يخرجه على وجهه
ولو رضى البائع بخروج المبيع من يده الا جملة سمها من الثمن فلا يخرج باقل مما كان اطلع
على خياره في التولية استقطعا من الثمن لا بالخيار في التولية يخرج عن موضعه فلا يفي
خطه في عقد التولية ولو بقيت حياته لكان عقد مراجعة وذلك عند ما وصفت ولانه
لو لم يخط لحياته في التولية لا يبقى تولى له فحين الخط وفي المراجعة لو لم يخط يبقى مراجعة وان
كان يتفاوت الربح فلا يغير عن موضعه فلو هلك المبيع قبل ان يردده او حدث فيه ما منع
البيع بوزنه جميع الثمن وقوله وخطه في الموضعين الثاني ان قال ابو يوسف في خط حياته
في المراجعة والتولية قاس المراجعة على التولية وقل محمد لا يخط فيها جبراً وان
الخيار لان البائع لو رضى بخروج المبيع عن ملكه الا جملة سمها فله طرح باقل مما كان
المشتري اخرج وان شأ ترك **قال** في حقه البائع ابو حنيفة مع خيار في المراجعة وهو
الخيار عند ابي حنيفة ان ثمنه اخرج بجميع الثمن وان شأ ترك وفي التولية مع الى يوسف وخط
الحياته ولا خيار له عندهما وصوره حياته في التولية اذا اشترى ثوباً ويحب بيعه
وجزه ثم قال لا خير اشترته بعشرة في لبتك بما اشترته به يعني بالعشرة فاطاع المشتري

فباعه بثلثه ثم قال لا خير اشترته به بعشرة وبيعك اياه مراجعة باحد عشر قال ابو يوسف ليس للمشتري خيار المراجعة ولا يبرمه المبيع ويرجع بالخيار به حتى يبرمه من الربح وهو درهم وعشرة درهم وقال محمد بن المستوي بالخيار ان شأ رضى به بجميع الثمن وان شأ رده اذ كان الموقوف عليه محل البيع ولا يطل خياره ولو رضى جميع الثمن وابو حنيفة قال في المراجعة مثل قول محمد بن الحطاي للمراجعة اذا باع ثوباً بعشرة على ربح خمسة ثم طهر ان البائع اشترى ثوباً بثلثه فله قد بالخيار من المراجعة وهو الخمس وذلك لان خياره من الربح وهو درهم وعشرة ثوبين باني عشر درهماً كذا في المراجعة يعني وقوله وفيها من ربح الشياطين في المراجعة والتولية

در هر علی انی ضامن کانت علیها یعنی الثمن سوی الالف فهو جائز و با مقصد
 من المشتري الالف والمحملة من الضامن وان لم يقل من الثمن جاز البيع بالالف ولا
 یؤثر علی الثمن **قال رحمه الله** وی طی روج للمشتري **فمن لا عده** وليس فيه نقص
 لقوله فهو علی المشتري واضطره **فبحاله** بان القاضی شریعاً **بیع له** بیع رباع وان ذکر
 من صفه السو لنفع **فاستطرد** وان کفرنا **بأن** **المشتري** **مستفید** منه **بحال** **المشتري**
ومن العات اما العاتی **يعطى له** **المسطر** **بالاصحاح** **ومن** اشترا جاریه **ولم** یقبضها
جوز **ووجهها** فهو طبعها الزوج **والنکاح** **جائز** **وهذا** **القبض** **لان** **المشتري** **حصل** **مستفید** **من** **حاله**
فصار **فعليه** **كفعله** **وان** **لم** یطأها الزوج **فليس** **یقبض** **من** **القبض** **ان** **یضرب** **فان** **ضربه** **تعیيب**
حاکمی **بغير** **بالعيب** **الحقیقی** **وجه** **لا** **استحسان** **ان** **القبض** **الحقیقی** **استیلا** **على** **المحل** **وبه** **یضرب**
به **لا** **کذا** **کذا** **الحاکمی** **فاضطر** **فاضطر** **من** **المشتري** **عبد** **او** **غایب** **المشتري** **ولم** **یقبض** **القبض** **فاقام**
بیان **العینه** **انه** **باعه** **ایله** **ولم** **یقبض** **القبض** **ان** **كانت** **عینه** **معروفه** **لم** **یرجع** **لین** **البایع**
ان **لم** **یکن** **ان** **قال** **البایع** **الى** **وجه** **بما** **هو** **البيع** **وفیه** **ابطال** **حق** **المشتري** **وان** **لم** **یکن** **ان**
من **یرجع** **العینه** **واقفی** **القبض** **لان** **ملك** **المشتري** **ظهر** **فاضطر** **فیظهر** **على** **الوجه** **الذی**
قرینه **مستفید** **لا** **حقه** **واذا** **تقدر** **استیلا** **فوه** **بشیعه** **القاضی** **فیه** **كالراهن** **اذا** **امان**
المشتري **لا** **امان** **مفلسا** **والبیع** **لم** **یقبض** **خله** **فاضطر** **القبض** **لان** **حقه** **لم** **یرجع** **متعلقا**
بأن **ان** **حصل** **شی** **من** **ملك** **المشتري** **لا** **له** **عمل** **جوه** **فاضطر** **المشتري** **ان** **ان** **غایب** **احدها**
لما **ضامن** **ان** **من** **وج** **القبض** **کله** **ویقبضه** **ان** **حضر** **الاخر** **لم** **یرجع** **تعیيبه** **حق** **یقبض** **شریکه**
من **وهذا** **کله** **فولها** **وقال** **ابو یوسف** **سوف** **اذا** **ادفع** **الحاضر** **القبض** **کله** **لم** **یرجع** **الانقیصه**
ان **من** **مطلوب** **عائدا** **دی** **عن** **صاحبه** **لا** **ه** **فقی** **وبین** **عینهم** **بغير** **امر** **وله** **یرجع** **عليه** **وهو**
یقبض **عنه** **صاحبه** **ولا** **یقبضه** **ولها** **ان** **مضطر** **فیه** **لا** **لا** **عینه** **الاستفاد**
عینه **الا** **اذا** **اجمع** **القبض** **لان** **البيع** **صفقه** **واحد** **ول** **حق** **الحبس** **ما** **بقي** **شی** **منه** **وهو**
مطلوب **یرجع** **کما** **یجب** **للموثر** **واذا** **كان** **له** **ان** **یرجع** **عليه** **كان** **له** **حق** **الحبس** **لی** **ان** **صیغه**
یقبض **حقه** **قال** **رحمه** **الله** **باع** **بالقبض** **فیه** **وذهب** **فبذا** **فیضقان** **یکون** **فاکتیب**
فی **قینی** **عن** **جیک** **مع** **حق** **دا** **مقاب** **لو** **ان** **نفع** **فهو** **فضا** **فقال** **یقبض** **یؤد** **مثله**
لنفعی **مثل** **النوی** **كان** **لنفعه** **ای** **من** **استرا** **حاسبه** **بالق** **مثقال** **ذهب** **وفضه** **من** **انفق**
من **کل** **واحد** **من** **هما** **خمیسایه** **مثقال** **لعله** **لا** **اولویه** **وعنده** **طالوا** **استرا** **جاریه** **بالق**
ذهب **والفضه** **عجب** **من** **ذهب** **مثقال** **وقن** **ذهب** **ومن** **الفضه** **در** **الهم** **وزن** **سبعة**
والاسترا **هبل** **ای** **مثقال** **ذهب** **وفضه** **فقن** **ضفان** **لانه** **اضاف** **للمثقال** **ایها** **عالی**
ول **نحس** **من** **کل** **واحد** **من** **هما** **خمیسایه** **مثقال** **لعدم** **الا** **اولویه** **واما** **لو** **استرا** **جاریه**
من **الذهب** **والفضه** **فانه** **عجب** **من** **ذهب** **مثقال** **فیل** **ان** **من** **الفضه** **در** **الهم** **وزن** **سبعة**
اضاف **الالف** **ایها** **فیضقان** **الی** **الودین** **للموثر** **فی** **کل** **واحد** **وهنا** **على** **آخر** **عشر** **در** **الهم**
ذوقه **زید** **فاهولا** **یعلم** **فان** **نفع** **او** **هکلت** **موقوف** **عنه** **الی** **حبیفه** **بشر** **واقال**
فی **سوف** **یرد** **میل** **رئوس** **فهو** **یرجع** **بن** **راحمه** **لان** **حق** **موقوف** **مرعی** **کهو** **فی** **الاصل**
لکن **رعایته** **بما** **یجاب** **ممان** **الوصف** **لا** **لا** **ایمه** **له** **عبد** **للقابل** **لجنسه** **فی** **جیب**

五

1881

المصر

[illegible]

الفرد دعا رغب اليه اجمع
يا سكران السمر فاذا بلغ وجهه
الودعه يا فضيل الخشب

عنه يا سيداه العطر را واليه يا صلا مثل

البرهان

[illegible]

لا زلتهم على ما كانوا عليه والحمد لله رب العالمين
فولس

۱۴۰۳

٥٦

[illegible]

المنصور

上

فيلان يقول ان الله لا يطلع عليه وليس للكفيل ان يطالب الكفيل فله بل ان حق
فيلان يقول ان الله لا يطلع عليه قبل الاداء والوكيل الشراحيث يرجع قبل الاداء ان الله لا يطلع عليه
مبادله حكمه فان لو لم يكن الكفيل بالمال كان له ان يادبر المكفول عنه حتى يخاصمه وكذلك اذا
خسبه كان له ان يحبس له ان يحبس له ان الحقة من جهته فيعامله مثله واذا ائزى الطالب للكفول
عنه او استنفق فانه يرى الكفيل لان يراه الاصيل فوجب براه الكفيل وان ابرأ الكفيل لم يبرأ
لاصيل لان الذي عليه المطالبة ويقال الدين على الاصيل بدون المطالبة جائز وهذا معنى ان يقول
عن ابن ابراهيم الاصيل فوجب براه الكفيل وبما الكفيل لا يوجب براه الاصيل ولا الحق للمطالب
عن الاصيل هو ان يحبس عن كفيله ولو اخرج عن الكفيل لم يكن خيرا عن الاصيل لان الله خير من
الوكيل

[illegible]

التكاليف بطرقت ههنا في الحجة لا يمكن فيه كحذو ومضاهي فاقطعت قول
 به غير ان بطل ومعتاد به لا يجوز تعليق البراهين على الشرط بل في البراهين من معنى التعليل
 كمنع سائر البراهين وروى انما يصح لان الذي عليه للطالبه دون ذلك لوقوع الحجة في الاستقالات
 ضاكالطلاوة العتاق فلهذا لا يضر اعدن الكفيل بالودع في ابراهيم الاصيل وامامه الاصيل
 يجوز تعليقها بالشرط اصلا لان فيها معنى التعليل لانه ملكه ما في ذمته والتعليل لا يتعلق
 بمروط اهله كالبيع والاخبار وكل حق لا يمكن استيفاءه من ملكه كقيل لا يصح كلفان
 في الحول وعدا والوقاص معناه بنفس الحول لا بنفس من عليه الحول لانه يتعدى الحول عليه وهذا
 العنونه لاخرى فيها البديهة

فان تركه حاله فالصحيح لا يامتنع الا ولا امره
 محل المكسر للمعنى وحار بها لمرعس وصرف
 تكفل عن المشتري بالثمن جاز لانه دين كسار والديون وان تكفل عن البائع بالمبيع لم يصح
 غير ممنون بعينه وهو الثمن والصكالة بالاعيان غير المضمونة بنفسها لانها لا تصح ومن
 باجر دانه للرجل فان كانت بعينها لم تصح لكفاله للرجل لانه عاجز عنه لان هذه كفالة له
 مع العود وله سعي في الحار من الايقاع في ظلمة المبيع الصالح وان كانت بعينها
 من الكفالة لان المستحق عليه الرجوع وممكنه الوفاء بذلك بان يحمله على

دابة نفسه ظمئل هو المستحق وركب آمن اشناخر عليه الحية منه ذكفل رجل خذ منه هو باطل
 لما بنا والا صل في هذا ان الكفا له عقبة هتان والضا من انما يلزمه مضمون على الكفاول عتقوا الى المصنف
 ليست بمضمونه على من هو في يده فله تحوت ان يهيضها ضامن عنه لئلا يعيان المضمون على
 فترين مضمون بنفسه ومضمون بغيره فما كان مضمون بنفسه فالكفا له بغيره
 كالمخضوب على وجهه بريح قاسية وسور البيع ضامن يلزمه ما يلزم للمضمون عتقه
 وهو ما به العين حال بقاها او دفع قيمتها بعد هلاكها واما المضمون بغيره فليصح في يد البايع
 فان ضمن ضامن تسليمه جاز لا التسليم مستحق عليه فان هلك في يد البايع لم يجب على الضامن
 تسليمه اليه فليصح في يد البايع رد الثمن ولم يجب قيمه العين له بغيره
 ومن ذلك الرهن في يد المرحوم هو مضمون بغيره وهو لا يبرئ فان ضمن ضامن بعد التكاك

والمضمون في

جان لان التسليم واجب على المرفوض فاذا ملك الرهن سقط الايمان لان المرفوض يضمن مستوفى
 له بدينه فلا يلزم الضامن حق وهدا معنى قوله ولا ائتمركم **فان رهنه الا بالبيع**
لا اذ لم يملكه **والجواب** من سئل عن بيعك له استأجره في تلك فتره فبيعه فاقول من كفل له
 في مجلس الايمان **الامسئله** **هو كره** مع شيخنا **الكبير** **كفاله** عنه **معتق** **فمن**
 اى لا يجوز الكفاله بمال الكتابه حر تكفل بها او عبد لانه ليس بدين صحيح بدليل ان
 للعبد اذ اذنه عن نفسه باليمن من غير اذ او الكفيل لا يبرأ الا بالاداء من شرط الكفاله الا ان
 الاتحاد بين ثبوت المال في ذمة الاصيل والكفيل وقوله والحد منه من عبد فله استتوجر
 في تلك فتره اى من استأجر عبد الحر منه فكفل رجل عبده فكمالك باطل لما بينا ان عبدا
 عن ذلك باب جهلك العبد فيبطل الحق ولا تصح الكفاله الا بغنول المكفول له في الحاس وهذا
 عند هؤلاء وقالوا له سوف نخون اذا بلغه **في حازم** والخلاف في الكفاله وفي النفس والمال جميعا

وجه قولها ان في الكفاية معنى التاميل وهو عيّن الطالب منه يعبر التاميل
جميعا والموجود شرط العقد فلا يتوقف على ما وراء المجلس ولا يوجب ان تصرف الثمن
فيستدرك به المتصوره وقوله الامسئله اي لا يصح الكفاية الا بقبول المكفول له في المجلس
الا في مسئله واحده وهو ان يقول الموقوف لو ائتمرت بكفل عني لما على من الدين فتكفل به مع
عقبه الغرض ما فليكن كجابر لا رد كذا منه وصيه في الحقيقة او يقال ان المريض فاعلم منقار
الطالب يحاكنه الى ذلك فترفع له منه وفيه دفع الطالب كما ان احسن الطالب بنفسه
في الجندى لو ان مريضاً قال في مرضه لو شئت ان افلان على كذا امن الدين
فاصنوع عني فاصنوع لمران الخايب حصر واجاب الضمان جاز لا به لما مرض مريض الموق صار

كالأجنبي في الدين لأن دمه أشرف على الهلاك وصار كإن الدين أشرف من دمه
 إلى التركة وطار خطابه كخطاب الأجنبي وقد ذكرنا أن الخطيب إذا كان أجنبيا
 فإن العثمانيين يتوقف وقوله ولم يجمع شيئا الكثير كقوله عن ميت فقير يعني بالشيخ
 الكثير أبا حنيفة رحمه الله وصورة السئلة إذا مات الرجل وعليه ديون ولم يشرك شيئا
 ففعل بعد الموت رجل من الأتراك في بيعه عن أبي حنيفة سؤالا كان ابنه أجنبيا وقال أبو يوسف
 ويحرم بيع الكفالة بعد الموت لما روي في حديث ابن قتادة أن رجلا مات ففعل أبو يوسف عليه
 السلام فقال على صلحكم من دين قلوا رحم عليه ودينه ان فقال عليه السلام صلوا على صلحكم

مع التمسك بالدين في البيع... كونه من الذمة قبل قبضه... لا يبيعه بغير قبضه... لا يبيعه بغير قبضه... لا يبيعه بغير قبضه...

على ما في نسخة المصنف... وهو ان يبيعه بغير قبضه...

وصاحبه بالاصالة... لا يبيعه بغير قبضه... لا يبيعه بغير قبضه... لا يبيعه بغير قبضه... لا يبيعه بغير قبضه...

على ما في نسخة المصنف... وهو ان يبيعه بغير قبضه...

حتى سبيله وقبل الكفيل ههنا على الخلاف ايضا وينظر في الودايح وار تفاع الوقوف فبمثل به على ما
نقوم به البينة او يعترف به لان كل ذلك لا يقبل في الدعوى ولا يثبت في الدعوى الا ان يعترف الذي هو
في يد ان المعزول سلمها اليه فيقبل في له فيها لانه اثبتت باقراره ان الذي في يده هو الذي في يد
القاضي كما هو في الحال واذا قال المعزول على يده فلان كذا او كانا من المال وهو لفلان فان
القاضي المنقول في يد المالك عن ذلك فان قال نعم دفعه الى المعزول وقال هو لفلان
او قال دفعه الى فلان ولا ادعي لمن هو قال فقول ان المعزول لا يثبت له الى من اقر به ولو كان له
القول في على هذه **قال رحمه الله** **سواء كان المعزول يثبت له او لا يثبت له**
غير ذلك من كان يعودا وبهذه لليب ويعود للمرضى **وإذا عوفي على العفو من ايضا**
بالا يثبت في الدعوى **ولا يثبت في الدعوى من هذين**
ولا يثبت في الدعوى بل يثبت في الدعوى **ولا يثبت في الدعوى**
ولا يثبت في الدعوى
او يثبت في الدعوى على ظاهره في الدعوى كذا في الدعوى في الدعوى في الدعوى
والدعوى في الدعوى او لا في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
وهي ممنوعة عن الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
وكذا في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
الفضل في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
على ما يخرج القاضي العمل الى باب الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
ثم لم يثبت في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
الى طرفي الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
ويدعو الله جلها ان يوفقه ويشهد به بالصلح والفقهاء لان لا يثبت في الدعوى في الدعوى
وان راي القاضي احد من العمل في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
ويستعين بواحد من اجتهادهم في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
لا حاجة احضروني كما كنتم محضروني فوفق من رجلين حقوقه كان احدهما قد
نفذ بحبه صاحبه فاختصما اليه فقال رجل لرجل من حبيته فان لم تنف فخذ من شاربها
وحاحبه واستفاد عينية وباسه وقال له رجل من صاحبه امانت لوان رجلا جني على رجل كنت
اخذاه لاجاه معزف حينئذ مراد فقال له امانت لوان رجلا جني على رجل كنت
به وبذا في ثلثا سوق الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
على الحقوق معزف في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
كان هذه الصفة انتقل قلبه ولم يفهم كلامه في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
او حاشا من اوفر رضى لان ذلك يستعمل الفلك عن الحكم وكذا لا يقضي وهو جابر او عطشان
ويجوز الحكم في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
النظر في الحج ولا يقبل هديه الا من رضى حرم او من جازى هاديه قبل القضا ههنا انه لان الاول
منه الرجوع والثاني ليس للقضا بل حرم على العادة وفيما ورا ذلك يعبر اكله بقضائه حتى
لو كان الحق في حقه لم يقبل هديه الا في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
المعناد او كانت له حقوقه لم يقبل هديه في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى

لا يقبل هديه الا من رضى حرم او من جازى هاديه قبل القضا ههنا انه لان الاول
منه الرجوع والثاني ليس للقضا بل حرم على العادة وفيما ورا ذلك يعبر اكله بقضائه حتى
لو كان الحق في حقه لم يقبل هديه الا في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى

قولهما وعن محمد انه تحببه وان كانت خاصة بالمدعي به والخاصة ما لو علم للمضيق القاضى لا يخصصها
لا يقضيها والعامه هي التي لو علم للمضيق ان القاضى لا يخصصها يخصصها ويخصصها ويخصصها
منها لا لاسلام ان القاضى ان كان للمضيق خصوصية لا يخصصها ويخصصها ويخصصها ويخصصها
الخاصة ويخصصها ويخصصها ويخصصها ويخصصها ويخصصها ويخصصها ويخصصها
حقوقه ويخصصها ويخصصها ويخصصها ويخصصها ويخصصها ويخصصها ويخصصها ويخصصها
محبيه اذ اذ عاهد وبهتة اذ اعطس ويحب له ما يحب لنفسه ولا يقضيها ولا يقضيها ولا يقضيها
في دون خصه لان القاضي عليه السلام في عن ذلك ولا يثبت فيه فبمثل به على العفو من ايضا
على الاخر ولا بأس ان يخصصها جميعا واذا اخصها ساوى بينهما في الحكم والاشارة والنظر ولا بأس
بعد ما لا يثبت اليه ولا يثبت له في ذلك في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
احد هاهنا في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
وعليه وينبغي للقاضي ان لا يثبت في وجه احد هاهنا دون صاحبه لان ذلك يحرمه ويحرمه ويحرمه
ولا بأس رجوعه ولا يثبت له في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
وكذا لان لقائه لاحد من الخصمين يكون كالتقنين **الحصر في الدعوى في الدعوى في الدعوى**
ومن انما يثبت حرمه وطلب حسن العزم صاحب الحق وجب في العزم او في العزم او في العزم
يحل او في كحل فاذ في الدعوى ان ادعى العزم وان اسد ذوال الحق عند اذ في الدعوى
طسما في الدعوى فان لم يظفر مال له اطلقه عمن من الدعوى
ولا يستحق البينة والعزم ما **فصل في الدعوى في الدعوى في الدعوى**
ويستحق البينة والعزم ما **فصل في الدعوى في الدعوى في الدعوى**
اعلم ان الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
لا يثبت في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
لهم من الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
فهم في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
ودك في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
فمن ثلثنا اذ ثبت الحق عند القاضي فطلب صاحب الحق حرمه في الدعوى في الدعوى في الدعوى
لان الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
ما ثبت في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
المبيح وبه في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
اذا لم يكن من سببها اذ كان معزولا لا يحسنه كذا لا مدعي عزمه او من الدعوى في الدعوى في الدعوى
المعزول ومن الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
ثبت عزمه لان ما لا يثبت له في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
وكذا وعلى المدعي البينة في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
مال خاله سبيله لانه استحق الاشارة الى البينة في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
دعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
الحق في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى

والدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
والدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى
والدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى

بالاخر

قد يفسد ويرى منه الا ترى انه يقال وفي بياطل وقد يصلح على شئ مسبب عن بعضه ولو قال اما كان
لك على شئ قط ولا اعرفك لم تقبل بينته على القضا وجعلنا على الاثر التوفيق لانه لا يكون بين
اشن اخذ واعطا وقضا واقتضا وعامله بدهن المعرفة وقوله مع برهان القضا اي تحت البيه
وقلت على دعواه انه قد قضا ذلك او ابراه منه ومن ادعى على اخوانه باعه جازينه فقال لم ابراه
منك قط فاقام البيه على الشرا فوجد بها عيبا او اصبرعا او ابراه فاقام البايع البيه انه يرى اليه
من كل عيب لم تقبل بينته البايع وعن اي يفسد انما تقبل اعتبارا عما ذكرنا وجه
الظاهر ان شرط البراه نفسه للعقل من اقتضا وصف السلامة الى غيره فيستدعي وجود البديع وقوله
انك قد كان من اقتضا خلاف البيه لانه قد يفسد وان كان باطلا على مامرو قوله ويطلب الصك بان شأ
الله صورته كتب في الصك ان لفا ولا على كذا وكذا ادمها موجه الى سنة وكتب في اخر
ومن قام هذا فهو لي ما فيه ان شاء الله اي من اخرج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله ذلك
وهو وكيل فيه فله ان يحنيفه بطل الصك كله وعندنا ان شاء الله بصرف الى ومن قام هذا
الذكر فصل في القضا للكتاب **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
احرمنا من احكام العضا **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
لومات وفيه فقال رويته اسلمت بعد موته وفيتنه
قالوا لاه اسلمت قبل موته **قالوا لاه اسلمت قبل موته**
اي اذ مات نصراني فجات امراته مسلمة فقالت اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته
فالقول قول الورثة وقال من القول قولها لان الاسلام حادث ينفذ الى اقرب الاوقات ولنا ان سب
المحرم ثابت في الحال فيثبت فيما مضى فكما الحال في معرفة الماضي ولومات للمسلم وله امراته
نصرانية فجات مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول
قولهم ايضا **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
نصرانية **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
اي من مات وله في يد رجل ذم يبعه اربعة الاقارب هم فقال المستودع هذا ابن لبيته ولا وارث له غيره
فانه يبعه اليه لانه لا وارث له الاقارب في يد رجل ذم يبعه اربعة الاقارب هم فقال المستودع هذا ابن لبيته ولا وارث له غيره
وهو حي اصابه بخلاف ما اذا فر رجل انه وكيل للمودع بالمقبض او انه اشتراه من لا يورثه لانه لا وارث له
فيما هو حي المودع اذ هو حي فيكون الاقرار على مال الغير ولا كذا لك بعد موته فلو قال المودع لآخر
هذا بنة ايضا وقال الاول ليس له ابن غيري فبني المال الاول لانه لما صح اقراره لاهل انقطعت يد
عن المال فيكون هذا اقرارا على الاول فله يصح **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
لا كحل عند الضد من في الميراث **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
والشئ لا يورث له ولا يورثه **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
اي اذ افسد الميراث بين العزماء لانه لا يورثه منهم كقول ولا من وارث وهذا شئ احتياط به بعض
القضا وهو ظاهر فلهذا اعطى الى حنيفة وعندنا هو يورثه الكفيل والمستفاد عن ما اذا ثبت الدين
والاثر بالمستفاد فلهذا اعطى الى حنيفة وعندنا هو يورثه الكفيل والمستفاد عن ما اذا ثبت الدين
للغيب والظاهر ان في الميراث انما اعطى او عزماء غيرا لان الموت قد يقع بغيبه فيحتاج القاضي
الى كفا له كما اذا وقع الاثر والاعطى الى صاحبها واعطى اياه الغائب للثقة من ماله ولا في حنيفة
ان حق الحاضر ثابت قطعا او ظاهرا فلا يورث عن موهوم الى زمان الكفيل كما ان ثبت

قد يفسد ويرى منه الا ترى انه يقال وفي بياطل وقد يصلح على شئ مسبب عن بعضه ولو قال اما كان
لك على شئ قط ولا اعرفك لم تقبل بينته على القضا وجعلنا على الاثر التوفيق لانه لا يكون بين
اشن اخذ واعطا وقضا واقتضا وعامله بدهن المعرفة وقوله مع برهان القضا اي تحت البيه
وقلت على دعواه انه قد قضا ذلك او ابراه منه ومن ادعى على اخوانه باعه جازينه فقال لم ابراه
منك قط فاقام البيه على الشرا فوجد بها عيبا او اصبرعا او ابراه فاقام البايع البيه انه يرى اليه
من كل عيب لم تقبل بينته البايع وعن اي يفسد انما تقبل اعتبارا عما ذكرنا وجه
الظاهر ان شرط البراه نفسه للعقل من اقتضا وصف السلامة الى غيره فيستدعي وجود البديع وقوله
انك قد كان من اقتضا خلاف البيه لانه قد يفسد وان كان باطلا على مامرو قوله ويطلب الصك بان شأ
الله صورته كتب في الصك ان لفا ولا على كذا وكذا ادمها موجه الى سنة وكتب في اخر
ومن قام هذا فهو لي ما فيه ان شاء الله اي من اخرج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق فله ذلك
وهو وكيل فيه فله ان يحنيفه بطل الصك كله وعندنا ان شاء الله بصرف الى ومن قام هذا
الذكر فصل في القضا للكتاب **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
احرمنا من احكام العضا **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
لومات وفيه فقال رويته اسلمت بعد موته وفيتنه
قالوا لاه اسلمت قبل موته **قالوا لاه اسلمت قبل موته**
اي اذ مات نصراني فجات امراته مسلمة فقالت اسلمت بعد موته وقالت الورثة اسلمت قبل موته
فالقول قول الورثة وقال من القول قولها لان الاسلام حادث ينفذ الى اقرب الاوقات ولنا ان سب
المحرم ثابت في الحال فيثبت فيما مضى فكما الحال في معرفة الماضي ولومات للمسلم وله امراته
نصرانية فجات مسلمة بعد موته وقالت اسلمت قبل موته وقالت الورثة اسلمت بعد موته فالقول
قولهم ايضا **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
نصرانية **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
اي من مات وله في يد رجل ذم يبعه اربعة الاقارب هم فقال المستودع هذا ابن لبيته ولا وارث له غيره
فانه يبعه اليه لانه لا وارث له الاقارب في يد رجل ذم يبعه اربعة الاقارب هم فقال المستودع هذا ابن لبيته ولا وارث له غيره
وهو حي اصابه بخلاف ما اذا فر رجل انه وكيل للمودع بالمقبض او انه اشتراه من لا يورثه لانه لا وارث له
فيما هو حي المودع اذ هو حي فيكون الاقرار على مال الغير ولا كذا لك بعد موته فلو قال المودع لآخر
هذا بنة ايضا وقال الاول ليس له ابن غيري فبني المال الاول لانه لما صح اقراره لاهل انقطعت يد
عن المال فيكون هذا اقرارا على الاول فله يصح **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
لا كحل عند الضد من في الميراث **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
والشئ لا يورث له ولا يورثه **باب ما كان للود احد احوال العبد في الدنيا وكذا الاحكام المتعلقة به**
اي اذ افسد الميراث بين العزماء لانه لا يورثه منهم كقول ولا من وارث وهذا شئ احتياط به بعض
القضا وهو ظاهر فلهذا اعطى الى حنيفة وعندنا هو يورثه الكفيل والمستفاد عن ما اذا ثبت الدين
والاثر بالمستفاد فلهذا اعطى الى حنيفة وعندنا هو يورثه الكفيل والمستفاد عن ما اذا ثبت الدين
للغيب والظاهر ان في الميراث انما اعطى او عزماء غيرا لان الموت قد يقع بغيبه فيحتاج القاضي
الى كفا له كما اذا وقع الاثر والاعطى الى صاحبها واعطى اياه الغائب للثقة من ماله ولا في حنيفة
ان حق الحاضر ثابت قطعا او ظاهرا فلا يورث عن موهوم الى زمان الكفيل كما ان ثبت

فلهذا

الشرائح في بدء أو اثبت الدين على العبد حتى يبيع في دينه لا يكفل ولان المكفول له مجهول مضار
كما اذا كفل لاحد الغرض داخل في النفقة لان حق الزوج ثابت وهو معلوم واما الابن واللقطة
فيه وقاينان والاصح انه على الخلاف وقيل اذا دفع بعلامه اللقطة واقتدار العبد يكفل بالاجتماع
لان الحق غير ثابت ولهذا كان له ان يرفع وقوله ظلم اي مثل عن سبيل التسبيل واذا
كانت الداس في يد رجل فاقام اخر البينة ان اباه مات وتركها ميراثا بينه وبين اخيه فلان
الغائب رضي له بالنصف وترك النصف في يد الذي في يده ولا يستوفونه بائيل وهذا عند ابي حنيفة
وقالا ان كان الذي هي في يده جاحدا لحدث الدار وجعلت في يد امين وان لم يتجد تركت في يده
لما اه للمأخذ خابره وله يترك المال في يده مخرجه والمقرانه امين ولايخيفه ان القضا اليست
مقصود او احتمال كون مختارا لمثبت ثابت فلا ينتقض به كما اذا كان مقرا بوجوده وقد ارتفع
بنفس الفاضل والظاهر عدم الخود في المستقبل فارى مطومه النسوة رحمه الله تعالى

و معناه داوود رجل اقام رجل البيعة ان اياه مات وتركها ميراثا له ولا خليفه الغايب ولا وارث له
 غيرهما فحق الحاضر حصته ويتك بصيب الغايب ويدينه الى يد وقال اذا كان ذوا اليد منكرا
 لك الغايب وان لم تحضر ترك النصف ويدينه في الحاضر الغايب لا يحتاج الى اعداء البيعة ويعلم اليه
 النصف بذلك القضا لان احد الوصيين يصيب خضما عن الباقيين **قال رحمه الله**
لو قال مالي كله نصف **هو على مال الزكوة نطلم**
وان كان اوصى بنصف ماله **فداك في المثل على كماله**
 اي اذا قال مالي في المساكين كله فهو على ما فيه الزكوة وان اوصى بثلث ماله فهو على كل شيء والقياس
 في المسئلة الاولى ان يلزمه النصف **والكل** **وبه قال** **رضي الله عنهم** اسم المال كماله الوصيه وجه الاحتجاج
 ان لجواب العبد معتبر بالجواب الله تعالى فيصرف الجواب العبد في ما اوجب الله فيه من المثلقة
 من المال واما الوصيه فهي اخت الميراث فلا يختص بالمال دون مال ولو قال ما املك عند وفاة المساكين
 فقد قيل بينا ان كل مال لانه اعظم من لفظ المال **والصحيح** **انهما سئلا** لان المثل من مال القطين الفاضل
 عن الحاجه **قال رحمه الله** **والوصي ثبته الوصيه من** **فان يعلم بالوصيه**
بصرف الوصيه قبل العلم **يجوز لا الوصيه** **كل عتد ال**
واي من اكله نصرا **وقد اك في القول له** **فان**
ومالدي السبع له من عمل الامسوم **الوصيه**
وكان كل سيد قد اخبرنا ما جبا فملوكه

اي من اوصى اليه ولم يعلم بالوصية حتى باع شيئا من التركة فهو وصي والبيع جائز ولا يحون بيع الوكيل
حتى يعلم بالوكالة وعن ابى يوسف لا يجوز ايضا الفحل الاول لان الوصية انما بعد الموت فيفسد
بالايمان قبله وصي الوكالة ووجه الفرق على الظاهر ان الوصية بخلافه لا اضافتها الى زمان بطلان الاجابة
فلا تنوق على العلم كمن ينفق الوالد اما الوكالة انما لقيام الكفاية ولا يه المنق بابعائه
ينفق على العاقل وهذا لان الوصي قد لا يموت الفطر لغيره للموكل وفي الاول يموت لغير الوصي
ومن اعلم من الناس بالوكالة يجوز نفقه لان اتيان حق لا الاضرار امر ولا يكون الخي عن
الوكال حتى يشهد عنه شاهدا ان اورجل عدل وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو والاول سئل ان من

المعاملات والواجب فيها كفاية ولا يخفى أنه خير لمولاه من وجهين شرطين أحدهما
شروطهما هو الجاد أو العبد الذي لا يخلو الأول من شرطه في الاستيفاء للموكل لأن عبارة كعبارة الموكل
في الحاجة إلى الإرسال وعلى هذا الخلاف إذا احتج للمولى بخياره عند التسليم والبيع والمسلم الذي لم
يماجر أي إذا احتج بالعبد بخياره ولم يعلم به للمولى حتى اعتقه أو باعه لم يرد الأول من قيمته ومن الدين
فإن احتج واحد بالخيار فإن الحبس إذا كان فاسقا إن هده ثم راع العبد أو اعتقه يصح بغير خيار
للديته وإن كره به فالمسألة على الاختلاف عند أبي حنيفة لا يصح خيار الديته لأنه لم يثبت
الخيارية عند أبي حنيفة وعندهما يصح خيار الديته في قولنا والمسلم الذي لم يماجر أي الحر إذا
أسلم في دار الحرب فأخبر إنسان بما عليه من الغزاة يعني كان الخبز عدلا أو جند إنسان لزمته الغزاة
حتى لو تركها لم يرد ثم لو ما بالاجتماع وإن كان للخصم فاسقا إن هده فذلك لك وإن كرهه فعلى الاختلاف
لدى ذكرنا قال بعض الأئمة السرخسي واللاح عند أبي حنيفة القضا وكذا الشافعي إذا أخبر
بالشرا فسلم الشفعة فهو على ما قلنا من الوجوه فإن الحبس إذا كان فاسقا إن هده فثبت الشرا
وإن كره به فلم يسله على الاختلاف فإذا أسكت عند أبي حنيفة لا يطل الشفعة وعندهما يطل وكذا
البيع إذا رعت فأخبر بذلك فسكت فهو على ما ذكرنا من الوجوه **قال رحمه الله**
موصى لمن باع أو المسلم صاع ودا أسكت فهو عزم
عودا على الغريم لا للمالك من باع أو العبد بل للخصم مضمون
أي إذا باع القاضى أو أمينه عبد العزة أو أخذ المال إلى الثمن فباعه في بيع واستحق للعبد لم
يضمن لأن أمين القاضى قايما مقام القاضى والقاضى قايما مقام الموكل واحد منهما لا يخفى
الغمان كى لا يسأله عن قبول هذه الأمانة فتصير الحقوق في مرجع المشتري على الغرما
لأن البيع واقع لهم فيرجع عليهم من حيث يردون الرجوع على العاقبة وإن أمر القاضى الوصى
ببيع العبد للغرما ثم استحق العبد فباعه للمال رجع للمشتري على الوصى لا يفتاد بانه عن
لميت وإن كان بانه القاضى عنه فصار كما إذا باعه لنفسه ورجع على الغرما لأنه قايما
طهر وقوله هو عزم يعنى الوصى عزم المشتري عند استحقاق العبد فرجع الوصى
على العزم فإن ظهر لميت مال غنيمة العبد يرجع العزم من حيث يرد يرد الوصى أو يتجوز أن يقال ورجع
الوصى أيضا بملكه إلى غرما أيضا لأن الحقة في الأمر لميت **فصل** جمع في هذا الفصل مسائل متنوعة
في بيعها أهل واحد وتعلق هذا **باب** **قال رحمه الله**

[illegible]

وحكمه في الشهادة حكم المراه وشهادته عمل السلطان **باب** يوزن عليه عامه المشايخ لان نفس العمل ليس بفسق الا اذا كان على اعوان على الظلم وقيل العامل اذا كان صحيحا في الناس دام عروعه تقبل شهادته لانه لو جاهدته لا يقدر على الكذب حفظ المروءه واذا شهد الرجل ان اباهما اوصى الى فله والوصي ينفي ذلك فهو جابر **استحسن** ان وان انكر الوصي لم يجز وفي القياس لا يجوز وان ادعى وقوعه اذا شهد الوصي لها بذلك او غرمان لهما على الميت عليهما دين او شهدا الوصيان انه اوصى الرجل الرجل ومعهما وان شهدا ان اباهما الغائب وكما يقضي بديونه بالكونه فادعى الوكيل او انكر لم يقبل شهادتهما لان الغاضي لا يملك نصيب الوكيل عن الغائب فلو ثبت

التوكيد اما بيمين تشهد بها وهي غير مرجحة لان التهمة **فان** رجمه الله
 والبرج لا يسمع وفيه شبه **ولا انه يقضي لمن قد عنت**
لو شهد العبدان وقبل ما يرحم قال خذت بعضها فبعض
 اي لا يسمع القاضي الشهادة على جرح ولا يسمع بكلامك لان الفسق لا يدخل تحت الحكم
 لانه له الرجوع بالتوبة فلا تحقق الا الزجر ولان فيه هتك السنن واجبة ووه الاشاعة
 وانما يرحم ولو شهدوا على اقرانك لا تعني بذلك جاز لان الاقرار بما لا يدخل تحت الحكم ولو اقل
 المدة على عليه البينة ان لا يسمع استأخر الشهود لم يقبل لان الشهادة لا على جرح مجرد ومن شهد ولم يرحم
 من مكانه حتى قال وعنت في بعض شهادتي فان كان عدلا جازت شهادته ويعني قوله وعنت اي
 اخطأت وقد يتلا مثل ما يراه من مجلس القضاة بما لا يعتد به والظاهر فقبل شهادته اذا اذركه
 في الزمان وهو ما دل عليه في ما اذا لم يرحم القاضي من اذ فقال وعنت لانه لو رجم الزيادة من الدنيا
 بالبسعي وطيان ولو جازت الاحياط ولان الجرح اذا لم يسمع الجرح فاصل الشهادة وضار كالا وهو احد

[illegible]

اذ كان اختلاف جنس المال وان شهد احداهما بالالف والاخر بالدينار وخمسائة والمدعي يدعي الف او خمسمائة قبل الشهادتين
على الالف لا ينعى والشاهدان عليه بالفاظ ومعنى كان الالف وخمس المائة حملتان عطف اخبرهما على الاخرى
وبطريق الطلعة والطلعة والنصف والمائة والماض الخمسون بخلاف العشرة واخمس عشرة فلهن ليس بينهما
حرف العطف فهو نظير الالف ولا الدين وان كان المدعي لم يكن لي الالف فشهاده الذي شهد بالالف
وخمس مائة طوله كانه كذب المدعي والمشهدان وان كان اصل حق الف او خمسمائة ولكن استوفيت من خمسمائة او الف

[illegible]

بالتمسك بالصن او بالافلاهي بمعنى جهلك كسر تحت
 اي اذا شهد احدكم ان الله قد بعث اليه نبيا فليؤمن به ولا يكفر به
 الشهادتين لان احدهما كاره للاحماله وليست احدهما مادي من الاخرى فان سخط احدهما وقضى به برخط الاخرى لم يضر
 الاخرى لان الاولى ترتب لا اتصال الفضاها فلا ينعقد الثانيه وان شهدا على قول القائلين في وقتين او في مكانين فليقتل
 الشاهد لان الاقرار قول والاقرار فاعاد تكريره في زمان يكون اقرب منه لم يفي كل واحد من الموقنين فيقبل خلاف الاول لان الفصل
 والنقل لا يعاد ولا يكرر في رجله تعالى **والمسلمون**
 اخلفا في لوف **كسرت** وفي **يقعد** **يقطع** **لا** **في** **ذكر** **ان** **في** **ذلك** **في** **القطع** **في** **الكل** **لن** **يتم** **السير**
الاعمال **الوجوه** **وقالا**

اولا ان شهدا على رجل ان سرق بقره واختلفا في لونه فقطع فان قال **قائل** احدهما بقره وقال **قائل** اخرى بقره فقطع
لا يقطع في الوجهين بل يحد في وجهين يتشابهان كالسواد والحمرة لا في السواد والبيضا من قبل الاختلاف فلو جرح
وهو الصالح فبها ولو اترف في السواد او اترف في البيضا فله ثم على **جرح** في صفات الشهاده ومما ذكره لغايبه بل اولى لا ان اضر احد
اسم احدهما وقيل كل بكورة والاولى لا حقيقه لان التوفيق من **كبر** لا بالخبر في البيضا من عبيد والاولى ان يشهد احدهما بالبيضا او
يحتج بان يكون السواد من حاشية فلهما بقره والبيضا من حاشية لغيره فلهما بقره بخلاف ان تعصب لان السواد في وجه واحد ولو في وجهين
منه فلهما بقره والاولى لا يحتج بان يكون السواد من حاشية فلهما بقره والبيضا من حاشية لغيره فلهما بقره بخلاف ان تعصب لان السواد في وجه واحد ولو في وجهين

[illegible]

وذكر في كتابه في حق العبد

المطالع والاعتناء على ما في الأصل من العمل كأن كان للبدعي هو المراه والعبد والقائل لأن المقصود
 إثبات العتق وما حقه ما شاء الله أي إلى إثبات العتق بيمين الطلاق والعتاق بناء على ما هو في
 الدعوى من الجانب الآخر وهو دعوى العتق في الدين في ملكه من ضمن الوجوه لأنه ثبت العتق والعقود
 في الطلاق باعتباره ما ثبت الحق في الدعوى في الدين ومعنى قولنا فإن كانت الدعوى من الجانب
 الآخر فإن ذلك يرجح طعنك على الف وخمس مائة والمراه يعني الألف وكذلك مولى العبد وفي الفصل
 إذا ادعى أكثر من البكر وقوله صراف الشاهد بيمينه في نقل شهادته وأما في النكاح فثبت العتق وبالألف
 وقيل أبو يوسف وهو يهدى بطلان النكاح أيضا وذكر في الألف قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة
 وصوبته إذا شهد أحدهما بالنكاح بالبدع وخمس مائة والنكاح هو المراه وليس على واحد
 شاهدين وإن كانت المراه هي المدة عيه والزواج هو المشر كذا فيك أيضا عندنا لأن النكاح لا يقع
 إلا بمهر وصار دعواه كدعواه فما كذا فيك دعوى العتق وعند أبي حنيفة يجوز الشهاده بالف
 إذا كانت المراه يدعي الف وخمس مائة وقال أبو يوسف ومحمد ههنا بطلان في النكاح أيضا
 من جهة دعوى لئال فاما النكاح يجوز بالف استثنائا وقال أبو يوسف ومحمد ههنا بطلان في النكاح أيضا
 وذكر في الألف قول أبي يوسف مع قول أبي حنيفة ههنا من هذا الخلاف والعقد لأن المقصود من الجانبين
 السبب فاشبه البيع ولا يلزم الحجة إلى إثبات العقد لاستماع العقد بأكثر من المراه وحدهما والنكاح بالف
 عتق النكاح بالف وخمس مائة كالبيع والشرأ ولا يخفى أن المال في النكاح ثابعا والأصل فيه الحول والارواح
 والمالك ولا يخلف فيهما هو الأصل فثبت ثم ادعوا وقع الاختلاف في البيع يفتى بالألف لألفا فاعلم

في الشهاده على العتق

وإذا شهد للمالك الموقوف ولم يستأجره لم يثبت له العتق لأن العتق لا يثبت
 عند يمين المالك للموقوف إلا إذا استأجره الموقوف له العتق
 أو بلغ في العتق عند هلكه له العتق إذا أقر في
 أو شهد له في دأبه ثم شهد له في دأبه ثم شهد له في دأبه
 أي من أقر الموقوف على دأبه ثم شهد له في دأبه ثم شهد له في دأبه
 أنه عتق بيمينه على دأبه ثم شهد له في دأبه ثم شهد له في دأبه
 حتى يثبت العتق وان مات وتوكلت عليه في العتق بيمينه على دأبه ثم شهد له في دأبه
 الوارث ملك للموقوف وصارت الشهاده للمالك الموقوف في دأبه ثم شهد له في دأبه
 فثبت في حق العتق حتى يثبت عليه إلا ما جاز في العتق بيمينه على دأبه ثم شهد له في دأبه
 على الموقوف الفقير ولا بد من النقل إلى دأبه ثم شهد له في دأبه ثم شهد له في دأبه
 للموقوف إلا أن يكتفي بشهادته على قيام ملك الموقوف وقت الموت لا انتقال وكذا على قيامه وقت
 وجده في العتق على الموقوف الكفاية لأن الموقوف يجب والمستوفى والمستأجر فانه مقام يتركه فعند ذلك
 المجر والنقل وقوله إذا ما شهد له بيمينه أو يدعي العتق عند هلكه أي إذا شهد له بيمينه أو يدعي العتق عند هلكه
 في يد جازم الموقوف لأن الأيدي عند الموت تنقلب بيمينه على دأبه ثم شهد له في دأبه ثم شهد له في دأبه
 بالمعنى في وفاءه حتى لا يهدى بيمينه على قيام ملكه وقت الموت وإن قالوا بل هو على دأبه ثم شهد له في دأبه ثم شهد له في دأبه
 منة الموقوف لا نقل وعن أبي يوسف في نقل ماله كماله أي في دأبه ثم شهد له في دأبه ثم شهد له في دأبه
 أن الشاهد يدين إذا شهد له بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق

أن اليد مقفولة كذا في كتابه في حق العبد

للمعنى لانه اليد مقفولة وهي مشروعة إلى ملكه ولما كان في يد المالك فثبت له العتق بيمينه على دأبه ثم شهد له في دأبه ثم شهد له في دأبه
 لأن في دعواه بيمينه وهو وجوب الأدلة لأنه يدعي العتق بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 كما عايناه ولو ادعى العتق بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 شاهدين أنه عتق بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
باب في الشهاده على العتق
 من كان من أصل المالك في عتقه بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 فالأصل للعقود بقول أبي يوسف في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 ههنا في قول أبي حنيفة في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 ابن ولما عتق بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 على شهادته شاهدين وقال الشافعي لا يجوز إلا بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 وضار كغيره لأن قول أبي يوسف في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 من المعقودين في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 الفروع كالسنة عنه ولا بد من النقل إلى دأبه ثم شهد له في دأبه ثم شهد له في دأبه
 إلى مجلس القضاء وإن لم يقل شهد في على نفسه جاز لأن في بيعه بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 شهد في ونقول تشهد عندك إلا إذا شهد أن فلا ما شهد في على شهادته في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 في شهد على شهادته بيمينه لأنه لا بد من شهادته في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 والفروع لارضي بيمينه من حرم إذا العتق بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 والأصل في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 أي لا يقبل شهادته بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 أو غير مؤهل في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 الحاجه عنه بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 ومعه أنه ان شهد العتق بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 لأنه من أصل النكاح وكذا إذا شهد بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 من حيث قولنا بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 بقوله بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 فانه لم يجرى في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 حتى على بيمينه وان أكره بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق

باب في الشهاده على العتق
 من كان من أصل المالك في عتقه بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 فالأصل للعقود بقول أبي يوسف في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 ههنا في قول أبي حنيفة في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 ابن ولما عتق بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 على شهادته شاهدين وقال الشافعي لا يجوز إلا بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 وضار كغيره لأن قول أبي يوسف في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 من المعقودين في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 الفروع كالسنة عنه ولا بد من النقل إلى دأبه ثم شهد له في دأبه ثم شهد له في دأبه
 إلى مجلس القضاء وإن لم يقل شهد في على نفسه جاز لأن في بيعه بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 شهد في ونقول تشهد عندك إلا إذا شهد أن فلا ما شهد في على شهادته في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 في شهد على شهادته بيمينه لأنه لا بد من شهادته في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 والفروع لارضي بيمينه من حرم إذا العتق بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 والأصل في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 أي لا يقبل شهادته بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 أو غير مؤهل في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 الحاجه عنه بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 ومعه أنه ان شهد العتق بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 لأنه من أصل النكاح وكذا إذا شهد بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 من حيث قولنا بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 بقوله بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 فانه لم يجرى في الشهاده على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 حتى على بيمينه وان أكره بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق
 بيمينه على قيام ملكه في وجه الظاهر وهو قولنا في الشهاده على العتق

في الشهاده على العتق

فقد بلغنا عليها تسعون وعشرين الف قول الروح فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
صمتا لها وجعلها تسعون الف قول الروح فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
عور ولا تشهد على رجل يزوج امرأته فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
حال البهائم والكلاب والوحوش فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
شدا ان يباع غلاما او بنتا فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
بيع من يبيع من القوم فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
الفصل في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
اي ان يشهد على رجل انه طاهر امرأته قبل ان يدخل بها فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
الفصل في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
اي ان يشهد على رجل انه طاهر امرأته قبل ان يدخل بها فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
الفصل في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
اي ان يشهد على رجل انه طاهر امرأته قبل ان يدخل بها فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه

يكون امره بغير نظائره وهذا لا يجمع وان قضى او لا بالواحد لا يفي بالثالث لا يمكن ان يكون

فقد بلغنا عليها تسعون وعشرين الف قول الروح فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
صمتا لها وجعلها تسعون الف قول الروح فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
عور ولا تشهد على رجل يزوج امرأته فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
حال البهائم والكلاب والوحوش فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
شدا ان يباع غلاما او بنتا فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
بيع من يبيع من القوم فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
الفصل في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
اي ان يشهد على رجل انه طاهر امرأته قبل ان يدخل بها فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
الفصل في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
اي ان يشهد على رجل انه طاهر امرأته قبل ان يدخل بها فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه
الفصل في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة
اي ان يشهد على رجل انه طاهر امرأته قبل ان يدخل بها فلو سلفا عليها شتوا وحره وان يريد امرأه

في الايمان بالله واليوم الآخر والنجاة من النار والجنة

[illegible][illegible][illegible]

له من المالك

كتاب الوكالة **بسم الله الرحمن الرحيم** نستعين
ابصار النفع الى الغير للاعانة في احيائه وادائه في احواله في الشهادة لان كلامه فيها
الله ونعم الوكيل اي ونعم الحافظ ولهذا اقال الحنابلة اذا قال وكنت في كذا وكذا في حفظه
دون التفرغ فيه لان اللفظ يقتضي الحفظ فلا يشترط ان ياتى عليه اللفظ بنفسه في الشروع عبارة عن
اقامه الغير مقامه في تصرف معلوم حتى ان التصرف اذا لم يكن معلوماً يشترط فيه ان يقر الوكيل له وهو
الحفظ دون غيره من التصرفات **قال رحمه الله من ولي العقل بقله ومعه**
توكيله ياخذ حقوقه في العقب بان لا يضر اقباضه وفي التيوب والتمسك بغيره
ولا تخاف كزيانك ولا زوا **خضرتا في فحش عرسا والعياش شرط رضا من رقة**
اي كل عقد جاز ان يعقد الانسان لنفسه جاز ان يوكل به غيره لان الانسان قد يعجز عن المباشرة
بشئ من حاج الى ان يوكل غيره وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشرا حاكمين من حزم
وكل عمرو التاريق ان يشتري له اصبه وقوله توكيله باخذ حق وقضى اي بان يستوفى
له ديونه وحقوقه ونقص ما عليه من الديون والحقوق ويسلم للبيع ويقتضى الثمن وغير ذلك ويجوز
الوكالة بالخصومة في سائر الحقوق واذا قلنا فيمن الحاجة وليس كل واحد يقتدى الى وجوه
الخصومات فكان باقياها واستيفائها الا في الحدود والاداء فان الوكيل لا يقع باستيفائها مع عيبه
الموكل عن المجلس لا يفتقر الى الشهادة وشبهه العفو ثابت في حال عيبه للموكل بخلاف حال الخصم
وهذا الذي ذكرناه قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز للوكال بالخصومة باثبات العبد ود
والغصام باقامة الشهود ايضا وقول محمد مع ابي حنيفة وقيل مع ابو يوسف وقوله والوسيط اعرضا
اراد بالوسيط ابا يوسف رحمه الله تعالى وقوله اياها ارضا اي يجوز الاستيفاء مع حضور الموكل وقوله
ولا تخاف كزيانك بالارضا حضوره اي قال ابو حنيفة لا يجوز التوكيل في الخصومة بعرض الخصم
كان من الطالب او المطلوب الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مسير نلته ايام فاعاد وقال ابو يوسف
ومحمد تجوز التوكيل بعرض الخصم ولا خلاف في الجواز انما الخلاف في اللزوم ان التوكيل يقر
في حال الصحة فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بتقاضى الديون والاداء حنيفة ان الخصومة محق لزوم
المطلوب بخلاف باختلاف من ولاه فلا يجوز ان يحل فيه على غيره الارضا حنيفة ولان الظاهر
ان الموكل انما يطلب من الموكل ذلك ليستعمل به بالحيل والاباطيل ليدفع حقوق الخصم عن
الموكل وفيه ضرر بالخصم واختار الفقيه ابو القاسم العتوي على قولهما وقال السرخسي الهجري
من هذا ان القاضي اذا علم من الموكل العقد الى الاضرار بالمدعي بالوكيل بحيلة وابطالية لا يقبل
منه التوكيل الارضا حنيفة ولا يفعله كذا في الوجيز وقوله لئلا وايضا في قوله وصح
يجوز من المريض فاه الموكل اذا كان مريضا او غائبا مسير نلته ايام فاعاد اذ ان يجوز
توكيله بعرض الخصم والمراد من الورق الذي تمنعه من الحقوق الى مجلس الحاكم وقيل جاز
للمرض هو ما اذا اتت للحضور على لاداه ارباد مرضه وقوله والغيا شرط رضا من رضى اي قال
ابو يوسف ومحمد يجوز التوكيل بعرض الخصم ومعنى قوله الغيا اي ابطالا ولو كانت الامراء
مخدرة لم يقر بما فيها من الرجوع بالنزول وحضور مجلس الحاكم لم يرها غير الحاكم من الرجال فانه
يجوز لها ان توكيل بعرض الخصم لا يها وحضر لا يملكها الطوق حقا لحياتها فان وكلت

بالخصومة

بالخصومة وتوجب عليها العيى وفي اربعين الخروج من الحاكم بيعت اليها سلبه من العبدول
تسليمها اجماعا وبشره اجماعا على جملتها وعلى ما في الموضع الذي لا يتطوع للخصومة لا يملك الحاكم في
قال رحمه الله في الشروط للموكل الا ان يقر في العقب بقله ومعه
شرط التيوب بقله التيوب **قال رحمه الله في الشروط للموكل**
ان يكون الموكل ملكا التصرف وتكون له الاحكام لان الوكيل ملك التصرف من حق الموكل
ولا بد ان يكون الموكل ملكا امكن من غيره ومعنى قوله والشروط في الموكل الا اهلية اي ان يكون
من اهل التصرف ويشترط ان يكون من اهل العقل والعقل لا يغيره مقام الموكل في العياصرة الوكيل
فلا بد ان يكون من اهل العياصرة حتى لو كان حسيما لم يغيره البيع او يمنونا كان التوكيل باطلا
وقوله شروطا لغيره يعني الموكل **قال رحمه الله في الشروط للموكل** **قال رحمه الله في الشروط للموكل**
لكن جمهور العلماء من محضون **قال رحمه الله في الشروط للموكل** **قال رحمه الله في الشروط للموكل**
الوكال **قال رحمه الله في الشروط للموكل** **قال رحمه الله في الشروط للموكل**
اي اذا وكل الحاكم بالبيع او المادون له من غيرها اياها لان الموكل ملك التصرف والوكيل من اهل
العياصرة وان وكل حسيما لم يغيره العقل والبيع وتكون اوصافها في العياصرة ولا خلاف في الحقوق
فيما يرد في العياصرة لان الصبي من اهل العياصرة لا يملك التصرف في نفسه ولا غيره من اهل
التصرف على نفسه ما لا يملك له ولا لغيره في حق الموكل لا يملك التصرف في حق الموكل لا يملك
يقع فيها الموكل للتوكل العياصرة لا يملك التصرف في حق الموكل لا يملك التصرف في حق الموكل
وقوله لا يشترط اي لا يشترط في حق الموكل لا يملك التصرف في حق الموكل لا يملك التصرف في حق الموكل
يجوز من عليه وقوله وفي غايته المعتبر بحق الحق وقوله وان العتوي التي يقرها
الموكل لا على **قال رحمه الله في الشروط للموكل** **قال رحمه الله في الشروط للموكل**
بالموكل دون الموكل لان الوكيل هو العاقل حنيفة لان العتوي يقوم بالكلام والعياصرة وفي صلته
منه فكان اطلاق الحقوق فيقول بعرض الخصم المبيع ويقتضى الثمن ويطالب بالثمن اذا اشتروا بقبض
المبيع وبخلافه في العيب وبخلافه في ذلك من الحقوق والملك فيستلزم الموكل خلافه
منه واعتبارا للموكل السابق ومعنى قوله خلافه عنه اي ثبت للموكل الا ولا يستقر بل يستقل
الى الموكل من ساعته ولهذا لا يظفر في عتق قريب وفي هذه المسئلة خلاف بين مشايخ مالهم
المالك في الشرع يستقل الى الوكيل ملك عتق ويستقر وفيه الى الموكل وهذه طريقة الى الحسن الكرخي
والصحيح ان الملك يثبت للموكل خلافة عن الوكيل ابتداء اليه ذهب ابو ظاهر الى ما بين
وقايد **قال رحمه الله في الشروط للموكل** **قال رحمه الله في الشروط للموكل**
وهو وابنه بن جعفر وقوله في اياها هو الذي ان الملك لو انتقل الى الوكيل لعق عليه فريسته
اذا اشتراه بملكه لانه ملكه ونسب له لا في الحسن الكرخي ان لا يعتق لان ملك الوكيل لا يستقر
لا في ان السبب للموكل لا يقال ملكه فالمر والعق يقتضي انتقال الملك في حال الملك منتقل
عنه ثابت فذلك لا يعتق عليه وهذا كما قال ابو من رضى الله عنه على رقبته فاجاز
مولاها جاز وصارت من اهل العتق ولا يفسخ الفسخ بينه وبين الامه وان كان الملك في حال انتقال الى
الزوج لم يستقل منه الى المهر الا انما انتقل انتقالا غير مستقر لم يفسخ الفسخ بينه وبينها وقوله
نهره لخصامه في العيب يعني اذا اشترى الوكيل بقبض المبيع لم يطلع على عيبه فانه ان يرد به عيب

الاجابة عنه وعنه الى حقيقه القول الامور لانه موضع قبحه بان استناده لنفسه فاذا
راى صفة خاصه الرماها الامور خلاف ما اذا كان الحق منقوضا لانه ايقن فيه فيقبل
قوله ولا يفسر عليه **ما ربح الله به ان يبيع بعثي لبي ذاب**
باع بئى الامور شيئا عتيلا ياخذ ذكرا لم يبق وان تقي الحق لستار موقفي
وان سلفه لوني قوله فان سلفه يبيع فقله اي اذا قال لاخو يعني هذا العبد لفلان
فباعه ثم انك ان يكون فلان اموره فان فلانا ياخذ لان قوله السابق اقرار منه بالوكل له عن
فلا يفسره الا انك والاحقر فان قال فلان لم يبق له بل يكون المشتري لان الاقرار انك
توده الا ان يملكه المشتري اليه يكون بعبا بالحقاي وعليه العهر اي على المشتري المقدر
قال رحمه الله استوفى بئى وما سقى بئى فاشباع موزاجع الاصل
فان يبيع مينا ودا اشتري بنصفها الف درهم ودا اشتري كبريلوم الامر فاحفظوا ذكرا
الا ادا اشتري الف درهم وجوز ان كان عتيلا او في اي من رجال اباد يشتري
له عتيلا بعبا فلان لم يسم له شيئا فاشترى احد هاجرا لان التوكيل مطلق قد لا يتحقق لمخرج
بيد في البيع عتيلا على اطلاقه وهذا اجماع ولو امر ان يشتري هاجرا بعبا فاشترى
احدا هاجرا عتيلا او اقل جاز عتيلا او حقيقه او اشتري باكثر من خمسة بعبا ببارم الجوز لانه
قابل للاف هاجرا وعتيلا سواء جعسهم بينهما نصفين دلال فكان امر بشارا كرا وحقيقه هاجرا
لجسمه ببارم بشارا هاجرا موافقه وباقه هاجرا حقيقه الى اخر طرا ببارم عليه ما علف الى ستر
قلت الريادة او اكثر ف لا يجوز الا ان يشتري الباقي بعبه الالف قبل ان يختصما
استحسنا لان الاصل الاول اذ امر وقد فصل عرضه لمصرح به وهو تحصيل العبد بالالف
وما ثبت الانقسام الاول والفرع بقوله التلاوه قال ابو يوسف ومحمد اذا اشتري احد هاجرا
باكثر من نصف الاول ما يباع بالناس فيه وهو بعبا من الالف ما يشتري مثله الباقي جاز لان
التوكيل مطلق لك بعبا بالحقاير وهو في ما قلنا ولكن لا بد ان يبيع من الالف ما يشتري
مثله الباقي لانه مختص بالعرض **قال رحمه الله**
اشترى من بئى عتيلا ببيع وهو بعبا الف درهم ببارم
او اشتري عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع
والقول لا يجوز ان يبيع او اشتري عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع
وعد في البائع مشتريه حقا **والشعري بخونه** اي من على الخراف وبارم
فان كان يشتري له هاجرا العبد فاشترى ببارم لان بعبا للمبيع تعيين البائع ولو عين
البائع تجوز على ما ذكره الله تعالى وان امر ان يشتري هاجرا بعبا فاشترى
في ذلك بعبا بعبا الامور ما قال المشتري وان قبضه الامر قوله وهذا عند ان حقيقه
ه قال لا حق بلامر او قبضه للمامور وعلى هذا اذا امره ان يبيع ما عليه او يبيع ما عليه
كما ان الله يامر بالبائس لا يبيع في المعومات بعبا او قبضه الاخرى انما لو يباعها بعبا
بائس لم يضر بعبا لان لا يبطر ذلك العقد فصار الاطلاق والتقييد فيه سواء بعبا التوكيل
ويكون الامر لا يبيع التوكيل كذا ولا يبيع حقيقه انما تعيين في التوكيل الات الا ترى انه
لو قيد التوكيل بالعين فهاذا يدين ثم استعملك العين او انما في ذلك بطلت الوكالة

فاذا تعيلا كان هذا املاك الدين من غير من عليه الدين من وقت ان يملكه
لقبضه وذلك لا يجوز **قال رحمه الله** **اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع**
ما اذا عين البائع لانه يبيع عتيلا عتيلا في القبض **اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع**
ثم اذ عين البائع لانه يبيع عتيلا عتيلا في القبض **اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع**
اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع **اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع**
العبد ببارم البائع اذا كان ببارم او بعبا في القبض **اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع**
عبد امساوي جسمه والامور ببارم او بعبا في القبض **اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع**
الامر دفع اليه الا ان قال فيقول قول الامر وان اموره في القبض **اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع**
اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع **اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع**
عليه وقيل لا يجوز ان يبيع عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع **اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع**
بشارا ببارم البائع **اشترى من بئى عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع**
فان يبيع مينا ودا اشتري بنصفها الف درهم ودا اشتري كبريلوم الامر فاحفظوا ذكرا
الا ادا اشتري الف درهم وجوز ان كان عتيلا او في اي من رجال اباد يشتري
له عتيلا بعبا فلان لم يسم له شيئا فاشترى احد هاجرا لان التوكيل مطلق قد لا يتحقق لمخرج
بيد في البيع عتيلا على اطلاقه وهذا اجماع ولو امر ان يشتري هاجرا بعبا فاشترى
احدا هاجرا عتيلا او اقل جاز عتيلا او حقيقه او اشتري باكثر من خمسة بعبا ببارم الجوز لانه
قابل للاف هاجرا وعتيلا سواء جعسهم بينهما نصفين دلال فكان امر بشارا كرا وحقيقه هاجرا
لجسمه ببارم بشارا هاجرا موافقه وباقه هاجرا حقيقه الى اخر طرا ببارم عليه ما علف الى ستر
قلت الريادة او اكثر ف لا يجوز الا ان يشتري الباقي بعبه الالف قبل ان يختصما
استحسنا لان الاصل الاول اذ امر وقد فصل عرضه لمصرح به وهو تحصيل العبد بالالف
وما ثبت الانقسام الاول والفرع بقوله التلاوه قال ابو يوسف ومحمد اذا اشتري احد هاجرا
باكثر من نصف الاول ما يباع بالناس فيه وهو بعبا من الالف ما يشتري مثله الباقي جاز لان
التوكيل مطلق لك بعبا بالحقاير وهو في ما قلنا ولكن لا بد ان يبيع من الالف ما يشتري
مثله الباقي لانه مختص بالعرض **قال رحمه الله**
اشترى من بئى عتيلا ببيع وهو بعبا الف درهم ببارم
او اشتري عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع
والقول لا يجوز ان يبيع او اشتري عتيلا ببيع او اشتري عتيلا ببيع
وعد في البائع مشتريه حقا **والشعري بخونه** اي من على الخراف وبارم
فان كان يشتري له هاجرا العبد فاشترى ببارم لان بعبا للمبيع تعيين البائع ولو عين
البائع تجوز على ما ذكره الله تعالى وان امر ان يشتري هاجرا بعبا فاشترى
في ذلك بعبا بعبا الامور ما قال المشتري وان قبضه الامر قوله وهذا عند ان حقيقه
ه قال لا حق بلامر او قبضه للمامور وعلى هذا اذا امره ان يبيع ما عليه او يبيع ما عليه
كما ان الله يامر بالبائس لا يبيع في المعومات بعبا او قبضه الاخرى انما لو يباعها بعبا
بائس لم يضر بعبا لان لا يبطر ذلك العقد فصار الاطلاق والتقييد فيه سواء بعبا التوكيل
ويكون الامر لا يبيع التوكيل كذا ولا يبيع حقيقه انما تعيين في التوكيل الات الا ترى انه
لو قيد التوكيل بالعين فهاذا يدين ثم استعملك العين او انما في ذلك بطلت الوكالة

كلام

[illegible]

عزالتک

卷之五

ختم

لغيره فثبت المضار به لان كل منعه ان ياحد المال مضار به فصارا من الاحبيس و قوله وهو
 ان اذا مضار به الاطلاق في الشراء البيع منه مطلق اي اذا مضرت للمضار به مطلقه اي غير مقيدة
 بالوقت والمكان والمصلحة وان لم تضارب ان يكتل يشتري ويبيع ويضج ويودع ويؤجل الاطلاق العقول
 وله ان يستاجر المال من يعمل معه لانه من عادة التجار ولا يفرق بين العمل بنفسه وله ان
 يستاجر ميثاقا يعمل فيه المتع وحظوه وله ان يستاجر الدواب لعمل المتاع وله ان يبرهن بدعي على المضار به
 فبرهن ان الزعم لا يبعد والاعتقاد للاستيف وهو مسلط على ذلك واما المتاجر في المضار به
 المطلق فله فله من قول الصحابة ان له ان يبرهن في بر او يحرقه ان يضره في جميع النسخة وان
 المضار به مستثناة من العرف في الموضع هو السفر وتكون اليد على المضار به لان المضار به لا يثبت له
 في ذلك ولكن له ان يخرج الموضوع بقدر على الرجوع منه الى ملكه في كينته ليست معصم لانه
 السعة المال فيه محظور فلا يجوز الا بانه وقع له لا عقده الفراض مع اخرا من غير يعرض او اهل ماله اي لا يجوز
 للمضار به ان يضارب الا ان ياذن له صاحب المال في ذلك او يقول له اعمل بركك لان الشيء لا يضمن مثله لساو حيا
 في العرق ولا يضمن من التضرع عليه اي التقوى من المطالب اليه وكان كالكيل فان الكيل لا يملك غيره
 اي يملك غيره الا اذا قيل له اعمل بركك بخلاف الايداع والايداع لانه يضمنه ويضج الاقرض
 حيث لا يملكه وان قال له اعمل بركك لان الاضامن ليس من صنيع المضمين بل هو يتبرع بالهبة والهدية
 فلا يحصل له الجزاء وهو الروح لانه لا يجوز التبرع عليه والى صنيع المضمين بل هو يتبرع بالهبة والهدية
 ولا يزوج امه او بنته الكين يتبع اطلاقا لا يتبع في اذنه وفي ملكه
 او سلعته يضمنها او امه او بنته اي لا يزوج عبدا ولا امه من مال المضار به اما العتق فلا يلزمه دين من غير
 عوض واما الامه فلا يزوجها ايضا عبدا وقال ابو يوسف ومحمد لا يزوجها ولا يزوجها ولا يزوجها ولا يزوجها
 وسقوط النفقة عن المولى وهي بقولان لا يزوجها ليس من الخيارات والعقد لا يضمن الا التوكيل بالخيار
 ومضاربه كالكتابة والاعتقاد على ما في حيث لا يجوز له ذلك وقوله لا يزوج في يده اي يضمن له ما
 المال المضار به في يده بعينه او في سلعته بعينها لم يضره الا ان يزوج في ذلك لانه توكيل وفي الشخص في يده بعينه
 كذا ليس له ان يزوجها مضاربه اي من خرجها من ذلك البلد لانه لا يملك الاخراج بنفسه فلا يملك
 نفوقه الى غيره فان خرج الى غيره ذلك البلد فاسترى ضمن وكان ذلك كله له وله منحه لانه
 يصرف بغير امر وقوله او لم يذره اذا وقت للمضار به وقتا بعينه يطل العقد بعينه لانه توكيل فيتوقف
 على وقتها لحداد بالامد الوقت فالوجه الله لا يشتري في غير ذى المال ولا يقرضه ان كان يزوج حصلا
 فيضمن المال للزمان فقله وقيل ما يزوج مع فاعمله هو العتق في القسط ويخرج الاجل وما لا يملك المال ضمانا بجعله
 والعقد بالسقي له فابن الحارث لا يشتري من المضار به ان يشتري على رب المال بقرابه او غيرها لان العقد
 يزوج الحصول الزوج وذلك بالتصرف مع بطلان اخرى لان الشرا مني وجه فاداعى المشتري
 بطلان عليه كالتوكيل بالشرا اذا خالف وقوله ولا يقرضه ان كان ربح حصلا اي ليس للمضار به ان يشتري
 بغيره من يدين نفسه ايضا اذا كان في المال خرج لانه يضمنه عليه نصيبه ونفسه نصيب من المال
 فيمنع التصرف ولا يحصل المقصود اذا اشتراه من ضمن مال المضار به لانه يصير يشتري لنفسه فيضمن
 في المدة من مال المضار به وان لم يكن في المال ربح كان ان يشتريه لانه لا يبيع من التصرف اذا اشركه له فيه
 ولما لا يفتقر عليه فان زاد من قيمته بعد الشراء على نصيبه فله المثل له بعض قايده ولما لم يكن له المال شيئا
 لانه لا يصنع من جهته في زيادة الثمن ولا في ملكه الزيادة لان هذا الشيء ثبت من طرف الحكم فصار له
 اذا ورثه مع غيره ويسبق العبد في حقه نصيبه منه لانه لا يحسب ما ليسه عنه فيسحق فيه ويكون ولاية
 بينهما فاني قد رتب للمالك عند الوصية وعندهما حقوقه وولاة المضار به في العتق عند هذا الاختار
 ويسبق العتق من المال ويحصيه من المال لان ذلك القدر سائر له بالعق في موجب عليه فمما به
 وصورة المصلحة له يكون راض المال ما به فاشترى بها كلفا من الجاه وهو يساق في ما به ثم اذا دعت
 فثبت بعد ذلك حتى بلغت ما بين طرفيها خمس مائة وثلاثون ربيع القبا فيسحق العتق في ما به وخمس

وكتب لا يخفى في هذا المقتضى ان فعل ما سبقت
ايعنيه وان امتناعه في قوله لا يخفى
على المستر في تقديره ان يكون ما لا يخفى

[illegible]

در مقام اول
اولین ما روضه الطائیة فی مناقب ائمه
علیهم السلام

والله اعلم بالصواب

و بعض الكضا مذهب

[illegible][illegible]

المال يوصى به مستحق الاجر لان المانع كالمبيع والاجر كالقيد وقوله او بالتفاد اي بالتفصيل
من غير شرط . ثم اذا جعل بدل الاجر ثم انقضت الاجارة له ان يحبس العين المستأجرة بال
بالاجر ولا يملكها اذا هلك من غير تعدى قال في شرح ابن ابي عمير اذا جعل المستأجر
الاجر ملكا للموخر حتى اذا استأجرها على عيبه بعينه ودفعه الى صاحب الدار
فاعتقه صاحب الدار فله عتقه لانه ملكه بالتفصيل فان ايقض من الدار قبل قبضها
او قبل ان ينفذ او حرق او مات احدكما فولى الموقوف قيمة العبد ولو اعتقه المستأجر بعد
تسليمه الى الموخر لم يرجع عتقه لان الموخر قد ملكه بالتفصيل وزم ان يملك المستأجر هذه وقوله
او بعد فله عتقه في العقد معناه او باستيفاء الموقوف فعليه ان لا يسلم الاجر الا في
الحال الذي هو بعد استيفاء العمل فهو جائز لانه شرط مقتضى العقد في قوله او قدس عليه اي اذا
قبض المستأجر الدار ومكن من الانتفاع بها من غير مانع فعليه الاجر وان لم يسكنها لان الفكن
من الانتفاع والقدس عليه فله حصوله فله عليه الاجر وقوله لكن ينظر احواله ما استوجره عليه
تفصيل اي اذا غصبها فاحص من يملك المستأجر سقطت الاجرة لان تسليمها انما اقيم مقام تسليم
المنفعة اذا تمكن من الانتفاع اما اذا فات الفكن فالتسليم وانفسخ العقد فسقطت الاجرة
وان وجد العيب في بعض ايام سقط من الاجر بقدر وقوله والطبع بالغرف لانه ان يكمل
اي من استأجر طباخا ليطبخ له طعاما للوليمة فالغرف عليه اعتبارا للغرف ولان
الغرف من تمام العمل وهذا اذا طبخ طعاما للوليمة اما اذا طبخ لاجل البيت فلا عرف عليه
قال رحمه الله **لكن لرب الدار والارض الطيب ما لم ينفذ وقت اجرة يوفيه وكفى**
كذلك للمالك فستطامر حله ومن لم يخط جنته يوفى في حكمه
ومثله القضا فاحفظ مسئلة **والخبر بالاجرا حتى لو في بده**
دفعه لا يفسد منهما آخرها **عليه والاجر له فحقها** اي من استأجر دارا
فلموخر ان يطلبه باجر كل يوم لانه منفعة مقصودة الا ان يفسد ويبطل وقت
الاستحقاق في العقد لانه شرطه الناجيل وكذلك اجاره الاراضى ومن استأجر بغير
الى ملكه فله المالك ان يطلبه باجر كل مرحلة لانه سير كل مرحلة منفعة مقصودة وتبان
ابو حنيفة اول ان يقول لا يجب الاجر الا بعد انقضاء المدة وانتهى السعير وهو قول زفر لان المقود
عليه جملة المانع في العمل فلا تنوع الاجر على احواله كما اذا كان المقود عليه العمل
وعن ابن بون سئل لا يجب عليه الا ان يسلم الاجر حتى يبلغ ثلث الطريق او نصفه وليس للفقهاء
والحنابلة ان يطلوا بالاجر حتى يفرغ من العمل لان العمل في البعض عين منتفع به فلا
يستوفى حبان الاجر وكذا اذا عمل في بيت المستأجر لا يستوفى حبان الاجر قبل الفراغ كذا في البداهة
ومن استأجر خبثا للخبز له في بيته فغيره من دق يده لم يفسد الاجر حتى يخرج الخبز
من الثوب لانه تمام العمل بالاجر ولو اخبر في الخبز او سقط من يده قبل الاجرا لا اجر
له بالعقار قبل التسليم وان اخبره من اخبره من غير فله الاجر لانه صار
مستأجرا بالوضع في بيته ولا يمنان عليه لانه لم يربح حده من الحيانة قال في الهداية وهذا عند ابي حنيفة
لانه امانة في يده وعندهما يضمن قبل دق يده ولا اجر له لانه مضمون عليه فلا يسر الا بعد حقيقة
التسليم وقوله يوفى بده اي يضمنه وهذا عندهما اما عند ابي حنيفة فلا ضمان فله عليه ما
ذكرنا ومعنى قوله يوفى بده اي يضمن مثله فله عندهما دفع له ويؤخذ لا يضمن اي بعد اخراجه

من الثوب وقوله بده اي يضمنه قال رحمه الله **والمستأجر لا يملك الا اذا اقامها له في الثوب**
وعند الشرح راي المختار اي من استأجر رجلا ليعمل له ثوبا مستحق الاجر اذا اقامه
عنده ابي حنيفة وقال لا يستوفى ثوبا حتى يسره لانه الشرح من تمام عمله اولا يوفى عليه من
الفساد قبله وضار كخراج من الثوب ولا في حقيقته ان العمل قد تم بالاقامة والشرح عمل
وايد كالتفصيل من موضع الى موضع الا ترى انه يشترط به قبل الشرح فله ما قبل الاقامة
لانه طين منسبط وتخلو الخبز لانه غير منقطع به قبل الاجرا والشرح هو ان يركب بعضه
على بعض بعد الجفاف والاقامة هو التثبيت بعد الجفاف فانه الخلاف انه اذا تلف بعد التثبيت
قبل الشرح فعنده ابي حنيفة يتلف من مال المستأجر وهذا هو مآل الاجرة قل رحمه الله
وتحسب الجنت التي يضمنه في العتيق تانين لاجل اجرة كالفرض والعتيق وان دفعه كالاخر بلفظ
لكنما للمالك والملاحح تحسبها للعتيق لا يباح والشرط بينهما كان فعل الصانع بنفسه لا يستثنى قبيح
وتحازان يظنونه ذلك فيجوز اي كل صانع لعمله اثر في العين كالعقار والصباغ فله ان يحبس
العين حتى يستوفى الاجر لان المقود عليه وصف فابصر في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل كما
في المبيع ولو حبسه وضاع لاهان عليه عند ابي حنيفة لانه غير متيق في الحبس ويضمن ماله كما كان
عنده ولا اجر له بهلاك المقود عليه قبل التسليم وعند ابي حنيفة ثابث مضمون له قبل الحبس وكذا
يؤخذ لكنه بالحنابلة ان ضمانه فيمنه غير معمول ولا اجر له وان ضامنه معمول وله الاجر وكل
صانع ليس لعمله اثر في العين فليس له ان يحبس العين باجل الاجر كالحبال والملاحح لان
المقود عليه نفس العين وهو غير متيق في العين فله ان يوصى بحبسه فليس له ولا له الحبس وعسل
الثوب نظير العمل وهذا خلافه في الاثر حيث يكون للدار حجب حبه لا ضمانه الجعل ولا اثر لعمله
لان الاثر كان على شئ الهلاك وقوله احياء فانه باعه منه فله حجب حتى الحبس وقوله
وان معه يدفع اي وان شاع التوقف مع العقار والصباغ على ما ذكرنا وقوله والملاحح اراد بالملاحح
صاحب السقينة واذا شرط على الصانع ان يعمل بفضله فله ان يستأجر حتى يعمل له لان المستأجر
عليه عمل فله في ذلك ان يبايعه بنفسه وبالاقتناع به من له ايقن الدين **فصل** **في رجليه**
مستأجر ليعمل لغيره فان له الاجر بغيره بغيره وهو قوله بالظن من ان بالشر
بشرط ذلك فستطامر حله ومن لم يخط جنته يوفى في حكمه
اي من استأجر رجلا ليعمل له ثوبا مستحق الاجر اذا اقامه عنده ابي حنيفة وقال لا يستوفى ثوبا حتى يسره لانه الشرح من تمام عمله اولا يوفى عليه من
الفساد قبله وضار كخراج من الثوب ولا في حقيقته ان العمل قد تم بالاقامة والشرح عمل
وايد كالتفصيل من موضع الى موضع الا ترى انه يشترط به قبل الشرح فله ما قبل الاقامة
لانه طين منسبط وتخلو الخبز لانه غير منقطع به قبل الاجرا والشرح هو ان يركب بعضه
على بعض بعد الجفاف والاقامة هو التثبيت بعد الجفاف فانه الخلاف انه اذا تلف بعد التثبيت
قبل الشرح فعنده ابي حنيفة يتلف من مال المستأجر وهذا هو مآل الاجرة قل رحمه الله
وتحسب الجنت التي يضمنه في العتيق تانين لاجل اجرة كالفرض والعتيق وان دفعه كالاخر بلفظ
لكنما للمالك والملاحح تحسبها للعتيق لا يباح والشرط بينهما كان فعل الصانع بنفسه لا يستثنى قبيح
وتحازان يظنونه ذلك فيجوز اي كل صانع لعمله اثر في العين كالعقار والصباغ فله ان يحبس
العين حتى يستوفى الاجر لان المقود عليه وصف فابصر في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل كما
في المبيع ولو حبسه وضاع لاهان عليه عند ابي حنيفة لانه غير متيق في الحبس ويضمن ماله كما كان
عنده ولا اجر له بهلاك المقود عليه قبل التسليم وعند ابي حنيفة ثابث مضمون له قبل الحبس وكذا
يؤخذ لكنه بالحنابلة ان ضمانه فيمنه غير معمول ولا اجر له وان ضامنه معمول وله الاجر وكل
صانع ليس لعمله اثر في العين فليس له ان يحبس العين باجل الاجر كالحبال والملاحح لان
المقود عليه نفس العين وهو غير متيق في العين فله ان يوصى بحبسه فليس له ولا له الحبس وعسل
الثوب نظير العمل وهذا خلافه في الاثر حيث يكون للدار حجب حبه لا ضمانه الجعل ولا اثر لعمله
لان الاثر كان على شئ الهلاك وقوله احياء فانه باعه منه فله حجب حتى الحبس وقوله
وان معه يدفع اي وان شاع التوقف مع العقار والصباغ على ما ذكرنا وقوله والملاحح اراد بالملاحح
صاحب السقينة واذا شرط على الصانع ان يعمل بفضله فله ان يستأجر حتى يعمل له لان المستأجر
عليه عمل فله في ذلك ان يبايعه بنفسه وبالاقتناع به من له ايقن الدين **فصل** **في رجليه**
مستأجر ليعمل لغيره فان له الاجر بغيره بغيره وهو قوله بالظن من ان بالشر
بشرط ذلك فستطامر حله ومن لم يخط جنته يوفى في حكمه
اي من استأجر رجلا ليعمل له ثوبا مستحق الاجر اذا اقامه عنده ابي حنيفة وقال لا يستوفى ثوبا حتى يسره لانه الشرح من تمام عمله اولا يوفى عليه من
الفساد قبله وضار كخراج من الثوب ولا في حقيقته ان العمل قد تم بالاقامة والشرح عمل
وايد كالتفصيل من موضع الى موضع الا ترى انه يشترط به قبل الشرح فله ما قبل الاقامة
لانه طين منسبط وتخلو الخبز لانه غير منقطع به قبل الاجرا والشرح هو ان يركب بعضه
على بعض بعد الجفاف والاقامة هو التثبيت بعد الجفاف فانه الخلاف انه اذا تلف بعد التثبيت
قبل الشرح فعنده ابي حنيفة يتلف من مال المستأجر وهذا هو مآل الاجرة قل رحمه الله
وتحسب الجنت التي يضمنه في العتيق تانين لاجل اجرة كالفرض والعتيق وان دفعه كالاخر بلفظ
لكنما للمالك والملاحح تحسبها للعتيق لا يباح والشرط بينهما كان فعل الصانع بنفسه لا يستثنى قبيح
وتحازان يظنونه ذلك فيجوز اي كل صانع لعمله اثر في العين كالعقار والصباغ فله ان يحبس
العين حتى يستوفى الاجر لان المقود عليه وصف فابصر في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل كما
في المبيع ولو حبسه وضاع لاهان عليه عند ابي حنيفة لانه غير متيق في الحبس ويضمن ماله كما كان
عنده ولا اجر له بهلاك المقود عليه قبل التسليم وعند ابي حنيفة ثابث مضمون له قبل الحبس وكذا
يؤخذ لكنه بالحنابلة ان ضمانه فيمنه غير معمول ولا اجر له وان ضامنه معمول وله الاجر وكل
صانع ليس لعمله اثر في العين فليس له ان يحبس العين باجل الاجر كالحبال والملاحح لان
المقود عليه نفس العين وهو غير متيق في العين فله ان يوصى بحبسه فليس له ولا له الحبس وعسل
الثوب نظير العمل وهذا خلافه في الاثر حيث يكون للدار حجب حبه لا ضمانه الجعل ولا اثر لعمله
لان الاثر كان على شئ الهلاك وقوله احياء فانه باعه منه فله حجب حتى الحبس وقوله
وان معه يدفع اي وان شاع التوقف مع العقار والصباغ على ما ذكرنا وقوله والملاحح اراد بالملاحح
صاحب السقينة واذا شرط على الصانع ان يعمل بفضله فله ان يستأجر حتى يعمل له لان المستأجر
عليه عمل فله في ذلك ان يبايعه بنفسه وبالاقتناع به من له ايقن الدين **فصل** **في رجليه**
مستأجر ليعمل لغيره فان له الاجر بغيره بغيره وهو قوله بالظن من ان بالشر
بشرط ذلك فستطامر حله ومن لم يخط جنته يوفى في حكمه

في رجليه

في رجليه

في رجليه

را ضيائه لا يراه اذا كان على السطح يعني ان يراه لانه لم يزد من وضو ركني ياده في الحمل
 المسمى اذا كانت اذا كانت الزيادة من حنيفة ولا في حنيفة ان الاكشاف ليس من جنس
 السطح لانه لا يجل والسطح للكلوب ولا ان احدهما ينسب على ظهر الدابة ما لا ينسب عليه الاخر
 فكذلك اذا كانا على الحمل لم يزد من شرطه الخطه وفي منطومه السطح في عقالات ان حنيفة
وقالوا في الجواز بالسبح اذا اؤلفه بعزم كل التمسك اي اذا التمسك في حمارا بسبح فخرج السبح
 واؤلفه ياكاف يوكف مثله الجوز فكل من كل فحتمه عند ان حنيفة وعندهما يفرق
 وقد زاد ياده بعد ان يزدن تلك الزيادة ولا في حنيفة انه خالف الى جنس احد غير المسعى
 وفيه الكلال وصورتها عند هذا اذا كان السطح ياخذ من طهر الدابة قد زلته استار والاكاف
 قد زاد ياده يعني الربع وعلى هذا ففسره **قال رحمه الله**
وساكن المتعلق في الطنق اذا كان يسوى للشرائط لا غير بسند
وتأذع المظنة والبرقظ ما ينقص والاجز منقطة اي اذا استاجر
 حمارا لا يحمل له مناعا في طريقه او احد في طريقه يسلكه الناس فهلك المتاع فلا ضمان
 عليه وان بلغ فيه الاجر وهذا اذا لم يكن بين الطرفين تفاوت لان عند ذلك التقيد غير مفيد
 اما اذا كان متافعا تبين له التقيد فان يقيده مفيد الا ان الظاهر هو عدم التقيد
 اذا كان على طريقه يسلكه الناس وان سلك طريقا لا يسلكه الناس فهلك لانه مع التقيد
 فصار متعلقا وان بلغ فيه الاجر لان ارتفاع الخلاف معناه ومن استاجر حمارا ليس به حنيفة
 فصار متعلقا عليه فصار متعلقا بالبرقظ لان البرقظ لا ينقص من الخطه لا ينقص من خطه
 وكثير الحاجة الى سقيها فكان خلافا في شرفيهما ما بينهما ولا اجزله لانه فاعترض للارض
 لانه لم يزد من ذلك قال رحمه الله **وخطيط القنبا من ذلك منع امره فقيمه الثوب فليته سقر**
وان يزد صاحبها اخذ القنبا ودفع اجرا لمثل جاز **قالوا** اراد بالانواع ههنا القنبر
 ومعناه اذا دفع الى خطاط ثوبا لخطيطه فقيمه به من خطاطه ثوبا فانه ثوبا فقيمه الثوب
 وان شأ اخذ القنبا واعطاه لجر مثله لا يباع به ودرهما ولو خطاطه سزاويل وقد امره بالقنبا قبل
 به من غير حنيفة ولتفاوت في المنفعة والصحيح انه يجب للاختلاف في اصل المنفعة
باب الاجماع القاسم **قال رحمه الله**
تفسير بالشرط والجر اقل له لا يتعد في التسمية قبل اجرة اذا اكل شهير **باب**
مع شهير واذا اكل ذكره مع شهير **كل شهير يتكلم منه قليلا مع فيه فاقطنق**
وان يقف شهيرة مع يلاه **بيان شرط كل شهير** **كل شهير** **كل شهير** **كل شهير** **كل شهير**
 نفس المجمع والواحد في الاجماع القاسم اجزا مثل ولا يباع به المسعى ومن استاجر دابة
 كل شهيرة به من القنبا في شهر واحد فاسد في بقية الشهير الا ان يسمى حمله شهيرة
 معلومة لان الاصل ان كلمة كل اذا دخلت فيما لا يباع به له تنصرف الى الواحد لقصد العمل
 بالجمهور فكذلك الشهر الواحد معلوم فيه فادخل الشهر ككل واحد منهما ان ينقص
 الاجماع بانها العقد الصحيح ولو سمي حمله شهيرة معلومة بان لان المدة صارت معلومة
 فان سلك ساعه من الشهر الثاني في العقد فيه ولم يكن للموجز ان يخرج ان ينقص الشهر
 وكذلك كل شهير يتكلم في اوله لانه ثمر العقد فيه بتراضيهما وان استاجر دابة سنة
 بعشرة داهم جاز وان لم يسر قسط كل شهر من الاجرة لان الحصة معلومة

بدون التفسير وضار كاحد شهر واحد فان مجاز وان لم يبين قسط كل شهر فمعتد بالثمن
 المدة مما سمي وان لم يسر شهيرة من العاقبة التي استأجره لان الاوقات كلها في حق
 الاجماع على السواء ان كان العقد حين يهل الهلال فيكون السنة كلها بالاهل لان الاهل
 هي الاصل وان كان في اثنى الشهر فالكل بالايام عند ان حنيفة وعندهما السحر الاول بالايام
 والباقي بالاهل لان الايام بهما اليها فيمنع من الضمن وفي الاقل ولا في حنيفة انه مقوم
 الاول بالايام ما يتد الثاني بالايام من دونه وكذلك الى اخر السنة ونظيره للعد وقد بيناه
 في الطلاق **قال رحمه الله** **وجاز اخذ اخذ الجمار** **واخذ الجمار لا الاخذ**
ولا يعقب التيسر والاذان **والجوز والغنم والقروان** **والنقح والغنم والقروان**
غير منقح **قال رحمه الله** **فان** **اي يجوز اخذ الجمار** **والجمار اما الجمار**
 فالتعريف بين الناس فلم يعقب الجمار له لاجماع المسلمين قال عليه السلام ما راه المسلمون
 حنيفة هو من الله حسنى واما الجمار فاما روى ان النبي عليه السلام اخذ حنيفة واعطى
 الجمار اخذ حنيفة ولا يعقب اخذ حنيفة حنيفة التيسر والمراد اخذ الاجرة عليه كذا في الهذلي
 ولا يجوز الاستيصال على الاذان والاقامة والنجح والامانة وتعليم القرآن والعقود والاصل
 ان كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستيصال عليه عندنا لقوله عليه السلام
 اقراوا القرآن ولا تاكلوا به وفي اخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عثمان بن عفان
 وانه ليقضى مودة فلا تأخذ على الاذان اجرا ولا ان القرية متى حصلت وقعت من الغامض
 ولهذا تعين اهليته فلا يجوز له اخذ الاجرة عليها من غير كفا في الصلوة والصيام
 ولان التعليم مما لا يقدر عليه المعلم الا معنى من مثل المعلم يكون ملتزما بالابتداء
 على تسليمه فلا يبيع **قال** **في الهداية** **وعبر مشايخنا** **استحسنوا**
 حواء الاستيصال على تعليم القرآن البور لانه ظهور الثواب في الامور الدينية في الامتناع
 عن ذلك تفصيل حفظ القرآن وعليه الفتوى وان كان لا يجوز الاستيصال عليه على
 عهد عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لان حمله القرآن كانا قليليين وكان التعليم
 واجبا عليهما وما لا الان ههنا ليس وولما يجب عليه من التعليم فاجب له الاجرة عليه
 واما تعليم العقيدة فلا يجوز الاستيصال عليه بالاجماع لانه لا يقد على القروان ونحوه
 الاستيصال على تعليم اللغة والادب بالاجماع ونحوه الاستيصال على كسبه محضا او كتابا
 فيه فقه لان استيصاله على ما يقد على القروان واما الاستيصال على تعليم الحرف فنحوه على
 رواية القروان ولا يجوز في رواية المبسوط واختلفا في الاستيصال على قراءة القرآن على الميت
 القروان معلومة قال بعضهم لا يجوز في قال بعضهم يجوز **وهو المختار** **وهو المختار**
 الاستيصال على الغنم والنقح وحاشا لمثله لان استيصاله على المعصية والمعتصية حرام
 لا يشرع بالعقد ولا يجوز الاستيصال على القضاة في النفس عند ان حنيفة في يوسف
 لان القضاة في النفس هو اقرار الروح وذلك لا يقدر عليه لانه ليس من بخله وقال محمد
 يجوز لانه استيصاله على قضاة كما اذا كان فيما دون النفس واما الاستيصال على القضاة
 فيما دون النفس فيجوز لاجل ان المقصود منه ايانة العوض وذلك يقدر عليه بخلاف القضاة
 في النفس لان المقصود منه اخراج الروح وهو لا يقدر على ذلك ويجوز الاستيصال على النكاح
 لان المقصود منها قطع الاوداج وادراج الروح وذلك يقدر عليه ولا يجوز اجاز

في الجمار اما الجمار
 الجمار اما الجمار
 الجمار اما الجمار

في الجمار اما الجمار
 الجمار اما الجمار

المشاع عندك في حقيقته الا من الشريك سواء كان مما لا يقسم او مما لا يقسم وعند هذا يكون
اجزاء المشاع من الشريك وغيره لان للمشاع منفعة والتسليم يمكن بالتخليه او بالنهائ
فصار كما اذا اجز من شريكه ولا في حقيقته انه اجز ما لا يقدر على تسليمه فلا يجوز وهذا
لان تسليم المشاع وحده لا يتصوره والى رحمه الله **نستأخر الظاهر باجرائه مؤخر**
ووجهها عن وطبها لا تمنع **فقد على المنع من اصلاح العبد** **وحيث بالجل ان خيف اذا**
لكن متى تضعه يبار **من نعمتين لها من آخره** اي تجوز راسا استأجر الطبيب
باجز معلومه ليق له تعالى فان ارصد لصوره فانعه اجز من المعروف ولان النفع يصل
به كان جازيا فلهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يره فلهذا فانه على ذلك عليه ثم قيل ان
العقد يقع على الثمن فاعني حده الصبي والقيام به والبن يستحق على طريق التبع وقيل ان
العقد على الدين والخدمه تابعه ولهذا لو لم يصعته بدين شاة لا يستحق الاجز والاول اقرب الى
الحقه لان غرض الاجزاء لا يتعدى على الاقارب الاحياء من موقوفه كما اذا استأجرها فانه يشرب
لبنها بخور يطعمها بها وكسوتها استعسانا عند ان حقيقته رحمه الله وهذه هي الاجز
لان الاجز مجهول وضار كما اذا استأجره الجوز والطبخ يطعمها بها وكسوتها فلا في حقيقته
ان الجوز لا يتعدى الى المتاعه لان العاده التوسع على الاظفار شفعه على الاولاد بخلاف
الخبث والطبخ لان الجوز لا يتعدى الى المتاعه وليس للمستأجر ان يمنع روجها من وطبها لان
الوطي هو التمتع فلا يمكن من ابطالي حقه الا ترى ان له ان يبيع الاجزاء اذا لم يعلم بها بانه
لحقه الا ان المستأجر منفعة من غيبها فاني من له لان المتاع لحقه فاذا حبلت كانه لم
ان يبيع الاجزاء اذا خاف على الصبي من البهائم لان لبن الحامل يفسد الصبي ولهذا كان لهم
البيع اذا مرضت ايضا لان لبن الممرضه يفسد بالصبي ولها ايضا ان تبيع لان المتاع عند
وعليها ان تبيع طعام الصبي بان تبيع له الطعام وان لا تاكل شيئا يفسد لبنها وعليها
ايضا طعم طعامه وغسل ثيابه وما يعالج به الاطفال من الدهن والورعان وغير ذلك واما
طعامه وعلى اهله وعليها ان تبيعه فان ارصدته في الماء بدين شاة فلا اجز لها وان استأجر
الطبيب للصبي طبيب اخرى فان صعبته فلها الاجز استعسانا والقيام بان لا اجز لها لان
العقد وقع على عملها ومن استأجره على ان يعمل بنفسه لم تجز له ان يقيم غيره مقامه
وجه الاستعسان ان اوضاع الطبيب الثانيه يقع لا ولي وكما علمت بنفسها ولو كان
الطبيب مريضه من سببها الموضع فلا عليها ان يفتقر ذلك عليها لا يجوز ومن به ولو كانت
سارقه وخاف على ثياب الصبي وماله كان لهم البيع ولو كان الصبي يتبعها من لبنها
ولا ياخذ هذه الامتياز لئلا يلهيها ان يستأجر الاجزاء لا به هذا عند الاجزاء بنفسه بالامداد
وكذا اذا كانت فاجز بنية الغيوب كان لهم البيع لا على تركها فل بالقول ان حفظ
الصبي وادبالاد واسفرا بالطفل فابت ان يخرج معهم هذا عند ان اقامت الطبيب او مات
الصبي بطلت الاجزاء وان كانا قد دفعا بالسنتهم امر وان اكلت منها فان وعلا ولا كان
لها ان تبيع وان ضاع الصبي من بينهما او سقط فانت او سرق من ثيابه فلا عليها وعليها في
بني من ذلك قال رحمه الله **مقط لنوع غزاه بالعشر** **بلعوا وليستاج مثل الاجز**
او يقبض منه جمل البر **ان خبير النور كذا يقدر** **في حقك في كسل لك فادرك**
اي اذا دفع الى جارك غزاه لا يبيعه بالنصف اربا ثلث فله اجز مثله وكذا اذا استأجره جارا ليعمل

يقع

فقد جازا في الاجزاء فادرك

له طعاما يقبض منه الاجزاء فاسد وله اجز مثله لان جعل الاجز بعض ما يخرج من عمله فيصير
في معنى فليس الطعام وقد بقي عنه وهو ان يستأجره في البطن له كسرحطه بعض من دفعه
وهذا اصل كثير يعرف به فساد الشئ من الاجزاء والمعنى فيه ان المستأجر عاجز عن تسليم
الاجز وفي بعض المسوخ والمجول وصوله بعمل الاجز فلا يعد هذا فادرا بفعله وهذا
الظلال وما اذا استأجره ليعمل له يقض طعامه بنصفه الاخر حيث لا يحب الاجز بانه ملك النصف في
الحال بالنسبة فيصير الطعام مشتركا بينهما ومن استأجر رجلا ليعمل طعاما مشتركا بينهما
لا يحب الاجز لان ما من جرحه الا وهو حاصل لنفسه فيه فلا يحقق تسليمه المفقود عليه
ولا يحب الاجز وقيل لا به لما فسدت الاجزاء فالواجب الاول مما سمي ومن اجز المثل لانه قد
رضى بخصا الزيادة وهذا خلاف ما اذا استأجره في الاحتياط حيث يحب الاجز بالغه ما
بلعت عند جرحه لان المسمى فذلك غير معلوم فلهذا لم يحطه ومن استأجر رجلا ليعمل له
هذا العشر المجازي البور بدينهم يقض فاسد عند ان حقيقته وقال ابو يوسف ومحمد
هو جائز قال في منطوقه النسبي في مقالات الى حقيقته رضي الله عنه
ولا يبيع قوله تسليمه اجز في اليق مرسد ايدى **اي اذا استأجر رجلا ليعمل له هذا**
العشر الا يقدر البور بدينهم **او يقول له هذا الطعام** **الى موضع كذا اليوم بدينهم**
فالاجزاء فاسد لانها وقعت على مجهول لانه خرج من شيبين يجوز ان يكون كل واحد
منهما معطوفا عليه بان يقدر اذ لا لو ذلك العمل وخبره فلهذا هو المفقود عليه ولو ذلك الوقت
وجعل ذلك ولا يمكن الجمع بينهما لان العقد اذ وقع على الوقت يقع على تسليم النفس في الماء
وتجب الاجزاء عمل اذكر يعمل واذا ذلك العمل لا يحب الاجزاء مالم يعمل فيجب انه مجهول وعندها
يجوز ويبيع العقد على العمل حتى لو منع من العمل في نصف اليوم فله الاجز كما لا وان
لم يفرغ اليوم فعليه العمل في الغد لانها وقعت على العمل وذلك الوقت لا يستعمل فيجب وان رجلا
اخذ كذا أرضا شارط الصغار به والناسج والشيخ من الصغار لا شارطت ثمنه ووقفا
لنكوث والكره لغيره وطعامه ولا اشترطه بائنا **كذلك المشتكى يستأجره**
اي من استأجر أرضا على ان يكرهها او يسقيها او غيرها فاني لان المتاعه مستأجره
بالعقد ولا ساقى التماعه الا بالسقي والكره فكل واحد منهما مستأجره وكل بشرطه
بصفته من مقتضيات العقد فذكر لا يوجب حجب القسار فان شرط ان يبيعه او يكرهها
او يسقيها فلهذا فاسد لانه يقع امر بعد انقضاء الماء وهو ليس من مقتضيات العقد ووجه
منع الاجزاء لئلا يلهيها ان يبيعها فاسد لانه يوجب القسار لان موضوع الارض بغير مستأجره فليبيع
الاجز على وجه يلقى بعد الماء فيصير صفقات في صفقه وهو منهن منه ثم قيل المراد بالثمنه ان
يرد ما تم وبجلا شفعه في فساد و قيل المراد به ان يكرهها مرتين وهذا في موضع يخرج الارض
البيع بالكميل وهو الماء شبيه واتخذ البيع الخمول الزاده وان كانت ثلث سنين لا يبيع
منعته وليس المراد بالكمي الا بمار الخمول بل المراد منها الاقمار العظم وهو الصحيح لانه يبيع
منعته في العام القابل كذا في الحديث وان استأجره ليعمل فيها برأيه او اخرى فلا جزم
فيه وعلى هذا الاجزاء السلكي بالسكنى والبس بالمس والوكوف لان الحشيش بائنا مستأجره
الفسا عند ما يبيع المزوى بالظروى نسبته **فاسد** **رحمه الله**
مشتا جرح شريكه ليعمل ما يشاء لا اجز فيه **فانما** **مشتا جرحا لا يبار** **فانما**

س

4/2/20

إذا خاف المملوك تحقيق ما يوق عليه وذلك إما يكون من القادر سلطانا أو غيره قال
 لوقائع الأكرام ممن يوق عليه بالخبر وهو ذو اقتدار بنفسه وقصته الأمان طوعا أم قهرا
 كذا في نسخة المصنف أيضا يعني شارب فليهر فليهر بالخبر أن صحت من الرخصة
 الأكرام ثبت حكمه إذا حصل من يوق على إيقاع ما يوق عليه سلطانا كان أو لصا لا الأكرام أنفسهم ليعمل
 بفعله إلا أن يبيع بغيره فينتفي به رضا وفيلسفة اختياره وهذا إما تحقيق إذا خاف المملوك تحقيق ما يوق عليه
 به وذلك إما يكون من القادر فإذا كان بهذه الصفة لم يمكن المملوك من الامتناع من ذلك وإذا
 أصغر الرجل على بيع ماله أو شرا سلعته أو على أن يقر لرجل بالف درهم أو يوجده فأكبر على ذلك
 بالصواب المذكور أو بالقتل أو بالجس فباع أو اشتري هذه الجبائز أن يشاء مضي البيع وإن شاء فسينه
 ويخرج بالمبيع لأن من شرط صحة هذه العقود التراضي قال الله تعالى إلا أن تكون سحارة غريرا منكم
 والأكرام بهذه الأشياء بعد الرضا فيفسد وهذا معنى قوله يفسد أي يفسد العقد الذي أكره
 عليه وهذا اختلاف في الأكرام فمن سوط أو سوطيين أو خمس يوم أو يومين أو قيد يوم لأنه لا
 ينال بذلك فلا يحقق بالأكرام إلا إذا كان الرجل صاحب منصب يعلم أنه يستنصر بذلك وكذلك
 الأقرب إلى البيع ثم إذا باع مكرها وسلم مكرها ثبت له الملك عندنا وعند من لا يثبت لأنه موقوف
 على الإحسان لا أن يرد له لو أجاز وأما موقوف قبل الإحسان لا يثبت للملك ولنا أن ركن البيع صدق
 من أهله مضاف إلى عمله القسار لعقد شرطه وهو التراضي وضار كسائر الشروط المفسدة فيثبت الملك
 عند القبض حتى لو قبضه واعتقه أو رضى في فيه نص فلا يمكن نفيه جاز في تليزمه الأكرام القسار
 كما في سائر الياقات الفاسدة وبإحسان المالك يرفع المفسد وهو الأكرام وغير الرضا فيجوز
 مخرجه ومخرجه الأيمان طوعا أم قهرا إذا كان المملوك قبض الثمن طوعا أم قهرا إجماعا والبيع وكذا
 إذا سائر المبيع طوعا أم قهرا على الأكرام على البيع ودال دفع والتسليم لأنه دالة الإحسان وأما إذا كان قبض
 الثمن مكرها فليس بإحسان وعليه رده إن كان قائما في يده وإن هلك المبيع في يد المشتري وهو
 عينه مكره ممن قيمته للمبايع معناه إذا أبيع مكره ولم يملكه أن يضمن المملوك أن يشاء له له فيها
 يرجع إلى التلافى كما أنه يقع على الباع إلى المشتري فمنهما إجماعا فان ضمن المملوك يرجع على المشتري
 بالقيمة وإن ضمن المشتري فقد كل شرا كان بعد شرايه لأنه ملكه بالتمتع وظهوره باع ملك نفسه
 وقوله يضمن شرا فإيه فقهه أي إذا هلك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ممن قيمته للمبايع
 ضمن ذلكنا وقوله أو ممن ضمن المكره أي للمكره أن يضمن المملوك قيمته إن شاء على ما بينا ولو أكره
 فلو لم يقر لرجل بألف فأنه بالقبض لزمه ألف وألف لأن الأول أكره عليه وألف الثانية لم
 له دخل تحت الأكرام وأما أن يبيع طوعا أم قهرا فله منته **هـ** قال رحمه الله
 من مبيته أن يبيع منه الأصل أو قطع فخصه تعليل **القول** أي إذا أكره على أن يبيع
 المبيته أو شرب الخمر فأكبر على ذلك سحرا وضرب أو قيد لم يخل له أن يفعل ذلك إلا أن يملكه ملكا في
 منه على نفسه أو على عضو من أعضائه فإذا خاف ذلك وسعه أن يقدّر على ما أكرهه عليه وكذا إذا
 أكره على شرب الدمر أو كل الخمر الخمر لأن تناول هذه الأشياء المحرمة إجماعا عند الأصوليين
 كمنافى المحرمه وهو الجوع ولا من رده إلا إذا خاف على نفسه أو على عضو من أعضائه يباح له ذلك
 ولا يبيعه أو يبيع على غيره فان هلك حتى أو قهر به ولم ياصل فهو له لأنه يباح له أن يبيع بالامتناع
 معاونا لبيع على أهله نفسه فيأثم وعن أبي بولس سؤانه لا ياتر لأنه رخصه إذا لم يصره قاطعه
 فيكون اتخذ أيا كان منه فلنا حاله الاطراد مستنداه بالنظر وهو كالمكره بالحق فله بيع الشيء فلا يحرم

قال تعالى وفي الله استعجاله
علمنا ذلك

وكان

٢٥٦
 كان انما لا يخصصه الا انه انما يات به اذا علم بالانجاء في هذا الحالة لان في انكشاف الحرمه حقا
 ويجعل العمل فيه فكل رحمه الله **وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يظن احدكم ان قتل امرئ منكم احسن**
من قتله في قتله مال مستلم وحفر من التراب فانه خير له من قتله بالقتل فاحذر ان يقتله
يا امرؤ والقتل على من الزماء اي اذا اكره على الكفر بالله تعالى وعلى سب النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم يقتل او عصى او قهر او اكره على ذلك الكفر حتى يكره بامر يخاف منه على نفسه او على عصوم من نصايه
 فاذا خاف ذلك وسعه ان يظهر والعصية ويورى فان اظهر ذلك ووليه مطمئن بالايمان فلا امر عليه وان
 صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر كان ما جازى او قوله قوله يعني المعصية وقلبه مطمئن بالايمان لما روى ان المشركين
 اخذوا عمار بن ياسر ومعه دومة جند قال في انهم هم خير من قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم فمروا فاما ما
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له ما وراي قال يشرب من شعور الله الكره في حتى قلت في الظاهر من حبر
 وقلت قبل شرا وقال كيف وجدت قلبك قال مطمئن بالايمان قال فان عاد واعاد وقدمت قوله تعالى الا
 من اكره وقلبه مطمئن بالايمان الاية ولان هذا الاظهر لا ينفك عن الحق في حقيقة لقيام التقدير في
 الامتناع فوات النفس حقيقة ويسعد المبدأ اليه وانما قوله عليه السلام في قوله ما وجدنا الا انفسنا
 الظاهر ايضه لا الى الكفر ولو اكره على الكفر حتى اكره في قوله وقال كنت مطمئنا بالايمان فان لم يصب ذلك
 في الجنة والى ما يلي حتى تبين امره حيث عرف له وانما الصبر الحق اي اذا صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر
 صبرا فملا جوارحك فذلك افضل من ان اكره عليه لما روى ان المشركين اخذوا حبشيت بن عدي فقالوا له
 لئن كنا نعلم ان الله لا يهلكنا ولا يغير ديننا لم نكن نرضى ان نقتل من يدين كرسى اهل الله عليه وسلم
 خير يقتلوه لنعلم الله ورسوله فقال عليه السلام هو رضى في الجنة واسماء سببت الشهاده لان الحرمه
 باقية والامتناع لا يغير الدين ولان الكفر لم يجر لا محذور محال وانما ابع اطهاره من غير افتقار عدا صبر والظهور
 فذلك فضيلته في ذلك اعزاز الدين ثم روى في من اطهاره وقوله كمل في ذلك مال مسلم اي اذا اكره على تلاف
 مال المسلم لم يرضى عنه على نفسه او على عصوم من نصايه وسعه على يخط ذلك لان مال الغير يستباح للمسلم
 كماله وحاله المخصوص وقد تحققت الصبر ولصاحب المال ان يضمن المكره لان المكره ان لا يملكه وكان
 المكره فخط ذلك بنفسه ولو قال لحيال لا قتلتك لو ان هذا مال هذا وعطسني به فاني حتى قتل وهو يعلم
 ان ذلك يفسده كان مملوكا لو ان شأله لان هذا مال للمسلم واسلمه الى الغير غير انه ظهر فتركه اولى بتركه
 بالقتل اي اذا اكره يقتل على غيره لم يسهه قتله بل يصبر حتى يقتل فان قتله كان امنا ويعلم ان قتل
 المسلم محال استباح للدين وسعه فله يسهه الا ان اكره عليه فان صبر حتى قتل كان ماحوزا لانه قضيت
 اعزاز الدين حتى لم يترك على قتل المسلم وقوله والقتل على من اكره اي والقصاص على الذي
 اكره عليه فان كان القتل محلا او عدا فقتله كما وقال ابو بوبه حتى لا يحب عيشهما العاصي وعلى المكره
 الامور الا ان يرضى عنه ولا يبقى على المكره المأمور وقال زفر بن علي المكره القصاص على من اكره على القتل فحي
 يجب عليه القصاص وجهه قول ابو حنيفة وسعه قوله عليه السلام دفع عن انفس الخطا والنسيان
 وامنا وسلكه قول عليه وانما يحب القصاص من على المكره عندها لان على المأمور المكره يقتل الله
 ويصبر على الاية له فانه المكره اخذت ايمك المكره وفيه لا يفسد مقتله به وجهه قول ابو بوبه ان المكره
 لم يرضى القتل ولما هو سبب القتل في الشرايع المصراع في وجبت الدية هذه في ماله لان هذا
 قتل محذور لا لا يقتل عليه خاصة لان العاقلة لا تقتل المحذور حتى لو اكرهه لا يرضى القتل في ماله
 بعد الاكره منها له قبله ولو قتل من غير اكره قتل به فكذلك مع الاكره وهذا مستحب المتأخرين وجهه قوله
 في حاشية المكره وان يرضى عنه ايضا على المكره لفساد السبب منه في القتل والسبب في هذا حكم المباشرة

جميعا.

[illegible]

منه

فقال اظهروا ذلك وقلبي مطمئن بالايمان والقول قد له استغسانا لا اللفظ غير موثق بالفرق بين
ولو كان كافرا على الاسلام حتى اسلامه لعدله تعالى وله تسليم في السموات والارض
طوعا وكرها فاذل على وقوع الاسلام مع الاكرامه وقال عليه امرت ان تقتل الناس حتى تقولوا لا اله الا الله
وهذا الكراهه على الاسلام **كتاب الحجر** والحجر في اللغة هو المنع ومنه
سمى الحجر لانه لا ينفذ من غير العيزه ومنه سمي العظيم بحجر لانه يمنع من البيت وفي
الشرع عباره عن المنع عن التصرفات على وجه يعوم العيزه مقدر الحجر عليه فاك رحمه الله
عقد العياد والعهود بغير امضاء الاولياء **وهم ما ائلفاه فاستب**
وما يهلك المني في العباد حق ويلزم ائمال عليه اذ عفو
والمحب والقصاص في الحال **حق**

الاسباب الموجهة للحر بثلثة الصفات والحر والخنون ولا حر وتصر في الصبي الابادون وليه ولا
 تصرف العبد الابادون سبلة ولا يحرز في الحر المحلوب على عقله حال اي في جميع الاحوال سسوا
 اذ ن له وليه ام لا والمراد به الذي لا يعقل اصلا اما اذا كان حرز ويقتل وحال افاقته فتصرفه
 جائز ومن باع من هؤلاء اراضى يعنى الصبي والعبد والخنون الذي يعقل يفتقر وهو يعقل البيع والشراء
 ويقتصره اي ليس بمباول ولا يباع حتى يحرز جائز اذا اجازته الذي وان لم يحرز تطل وهذه المعاني الثلاثة توجهت
 للحر والابوال دون الباقى انما لا يوافق احد باقوله في الاموال ما دللنا به وبقي اما انما اعتق اخذ به
 محلاق الصبي فان لا يوافق فيه ابدا الا اذا ثبت على اقراره بعد التلويح ولا يوافق احد المحلوبون المملوكين باقوله
 مادون باقوله او محلوب ويصح استيلاؤه المحبوب لان العمل بهج منه ولا قوله مستبدا له يبيع وصورة استيلاؤه
 المحبوبون ان نذخل في ملكه جارية قد ولدت منه فتخرج من غير اهله ولو ملك الصبي ذاهم
 محظور منه عتق عليه والصبي والمحبوب لا يبيع شقواهما ولا اقرارهما لانه لا يبيع طلاقهما ولا
 عتاقهما لان العتق مضر علىهما ولا يوقوف للصبي على المصلحة في الطلاق والحال لعدم الشهوة ولا يوقوف
 للولي على هذه العتق فلهذا لا يتوقفان على اقراره الفاني ولا ينفذان فيما ملكت يده بخلاف ما يوافق العتق ويصح
 بالطلاق طلاق امراته اما اذا وصل الرجل صبيها طلاقا وحل اياه وطلاقها طلقته ويعنى بالعتاق اذا اذن
 بالقبول اما اذا ملكه فارح حره لم يقطع عتقه عليه وان ملك الصبي والمحبوب شيئا لزمه ما ضمنه لان الاموال
 مع من يملكها اما الاموال باقوله انما يبيع عليه مضمون على النازل لان الادلة قوله لا تفعل على القضاة
 وقوله فاعلى المحل يقول العتق مضمون انما اقول العتق باقوله وتصح نفسه لغيره لانه يبيعه غير باقوله
 ويصح مولاه من عتقه لانه يبيعه لان العتق مضمون انما اقول العتق باقوله وتصح نفسه لغيره لانه يبيعه غير باقوله
 حال اموالي وقوله ويلزم انما عليه اذ عتق اي اذا اقر العتق بما لزمه بعد الحرة والوجود لا طلاقه وادوال
 المانع ولم يلزمه في الحال لغيره المانع وقوله وللمد والعضا من في الحال يحرز اي اذا اقر العتق بطلب او قضاة
 لزمه في الحال لانه مبقى على اصل الحره في حق الدخلى لا يبيع اقراره على عليه بذلك ولا يوافقان على نفسه
 فبواحدة به ولها ان ينفذ طلاقه ولا يبيع طلاقه على امراته **باب الحر المحلوب**
ولا يحرز في سببه من حره بل الذي يبيع حره في الحال انما يبيع حره
او يبيعه في سببه حره او يبيعه في سببه حره على في حاله الحره حره
 ابو حنيفة رحمه الله لا يحرز على البايع العاقل السفيه ومن يبيع حره في حاله جازي وان كان من ذواته يبيعه
 قاله في الاقرار له وله ولا مضاي الا انه قال انما يبيع الغلام غير رشيد لم يسلو اليه مال حتى يبيع حره او غير
 منه فان يبيع قبل ذلك فقد اقره في حاله اقره في حاله يبيع حره في حاله يبيع حره في حاله يبيع حره في حاله

٣٥

والعقد الثاني والاربعون

وتكلف ذلك احسن المالك على خلقه وان غصب ما لا مثيل له فغلبه قيمته يوم الغصب
بالاجماع يعوق العدد بآثار المتفاوتة لانه لما تغلب مواضع الحق في الجبس برام في
المالكه وحدها وحدها بقدر الامكان اما العددي المتفاوت وهو كالمكيل والمؤلف
والمؤنوت حتى يحجب مثله لقله التفاوت وفي البراءة لخلوط بالشعير القيمة لانه لا مثيل
له والشئ الذي لا مثيل له مثله العبيد واليتامى والدواب وما اشبه ذلك وانما يقدر المثل
والغيب اذ لا يقدر على ان يغصب بعينه لان حق المالك في عين ماله
تصادف وجب عليه رد القيمة وغلبه القيمة يومه فغصب ولا ينظر الى زياده قيمة
المغصوب بعد القبض في السعر ولا الى نقصانها لان القبض هو السبب الموجب للظمان
في وجه الله وفي اداء الهلاك **جسأ فري** **بانه لو لم تفت لا ظهرا**
وتعده بقضى بالظان مظفرا اعلم انه يجب على الغاصب رد العين
المغصوبة ما دامت قائمه وهذا هو موجب الاصل على ما قالوا و رد القيمة محلها
خلفا وفيك الموجب الاصل القيمة و رد العين مطلق فايدنه في البراءة والرجوع
والكفالة فالمغصوب حال قيام العين وعلى قول من يقول الموجب الاصل رد العين
لا ينع ذلك وعلى القول الاخرى يجب على الغاصب الرد في المالك الذي غصبه
فيه المتفاوت القيمة بتفاوت الماكن وقوله وفي اداء الهلاك جسأ فري بانه لو لم
تفت لا ظهرا اي اذا ادعى الغاصب هلاك العين المغصوبة بحسبه الحاكم
حتى لو تجاوز افعالوك كانت باقية لا ظهورها وقضى عليه ببدلها لان الواجب رد
العين والهلاك بعينه في حق امواتها خلاص الطاهر ولا يقبل قوله كما
منع اذا ادعى الا فلاس وعلمه ثم انما لا يعلم ما يدعيه و اذا علم الهلاك
مقطعة وجهه فيلزم رد بدله في القيمة ثم اذا كانت العين رايله في يد يوم
غصبها فزدها بغيره حتى النقصان لان الزيادة فيها ونوع عليه القبض ومهونه
وان كانت يوم غصبها رايله في السعر مثله ان يكون فيها نوع غصبها ما ليس
فوقها وهي شاقف ما لم يضمن الزيادة وان غصبها وهي تساوي ما به فادت في يد
في يد حتى صارت تساوي ما تفت في اليد حتى صارت تساوي ما
ما به من الزيادة عندنا لا يقال بل غلبه القبض وقوى الشافعي رحمه الله
بضمها فان طامها صا حيا والزيادة باقية فامتنع من رد غصبها حتى تفتت صحت
نقصان الزيادة اجملها لا يملكها من الزيادة من الزيادة من الزيادة
اذا حجب الورع بغيره فقول في اداء الهلاك جسأ فري اي اذا ادعى الهلاك
الحاكم على ما ذكرنا انما قال **بانه لو لم تفت لا ظهرا**
والفرض في المتفاوت لا الفساق **بانه لو لم تفت لا ظهرا**
لو لم تفت لا ظهرا **بانه لو لم تفت لا ظهرا**
ان الغصب فيما يقبل لا الغصب بمقتضىه بل مقتضىه لان ازاله
اليد بالنقل لان الغصب بمقتضىه بالنقل والغير بغيره على ذلك ان يظن
حال يومه من متاعه او غصب ماله ومنه من حفظ ماله حتى تلف يومه
ولو حول المتاع وتلف ماله منه والنقل والحق بل واحد وقوله الحق بل النقل

مكان

وقف جمع الى عثمان افندي

مكان اخر والميل سيقول دون الاماكن في مكان اخر واذا غصب عقارا فملك في يد الغاصب
عند فناء واحد منهما يملك الباقي واليد من صرته راته رد المالك لا سمي الاجتماع الدرس
على فناء واحد في حالة واحدة فغصب هو الوضمان وهو العصب على ما يتناه وصار كالمقول
وتحجود الورع يومه وان الغصب اثبات اليد بالارادة يد المالك لا يعمل في العين وهذا الاصل
في العقار لان يد المالك لا يرد الا بالارادة عنها وهو يعلم في ايقار فصار كما اذا غصب المالك
عن الماشي في النقل النقل فغصب هو الغصب ومسلم المحجود فغصبه في الوضمان فغصبه
بترك النقل المترم والمحجود هو كذا في ذلك وقولنا وانما جاز الا في حق من اراد الله تعالى وهلاك
العقار انما يكون ما يملكه من اليد او يد غاصب الارض او غلبة السيل عليها فغصب
بغيره الحما والاشياء انما كان مثل هذا المالك عليه عند ما قال محمد بن قاسم في حقه الاستيلاء
بغيره من النكاح فصار بمقتضى المتعارف عند ما قال محمد بن قاسم في حقه الاستيلاء
فغصبه من النكاح فصار بمقتضى المتعارف وان من المتعارف لم يرجع على الغاصب واجمعوا ان اذا
تلفت من سعة من لا يملكه فغصبه قال رحمه الله تعالى **فمن غصب عينا فغصبها**
فدونهما الغلة كما غصبه لكن تغفون بدها كذا لا يجرى اي اذا غصب ارضا فغصبها وان غصبها بالارادة
يعوم النقصان وياخذ من غلبه الزرع فغصب ارضا ضمن من النقصان ويتصدق بالفضل
وهذا عند ما وقال ابو يوسف لا يتصدق وكذا من غصب عبدا فاستغله فنقصته الغلة
وقليه النقصان ويتصدق بالغلة وهذا ايضا عند ما وعند ابو يوسف لا يتصدق وعلى هذا
الخلافا اذا اجر المستعير المستعار فانه يتصدق بالاجر عند ما وقال ابو يوسف لا يتصدق
لان جهل في ضمانه وملكه لان المضمونات ملك ياد الغاصب مستنداه ولها ان يحصل له
سبب حبيبت وهو النقص في ملك الغير وما هذا حاله فغصبه النقصان يتصدق به قال
والرجوع في المغصوب والوديع **فان غصب عينا فغصبها**
بغير حيل الا بتفاه غلبا **فان غصب عينا فغصبها**
بالشئ والظن والاشياء **فان غصب عينا فغصبها**
وبالتفاه والاشياء **فان غصب عينا فغصبها**
وما يقو الخبز بملك **في مذهب الشافعي رحمه الله**
اي من غصب القفا فاشترى بها جارية وباعها بالقبض ثم اشترى بالالفين جارية
اخرى وباعها بالالفين الا فانه يتصدق بجميع الرخ عندها واصله ان الغاصب
او المودع اذا تصرف في المغصوب او الوديعه ورجع لا يطيب له الرخ عندها خلافا لابي يوسف
ولو غصب النافق اشترى بها جارية وشاوي الفين فاشترى بها طعاما فاكله لم يتصدق بشئ وهذا قولهم
فاشترى بها جارية وشاوي الفين فاشترى بها طعاما فاكله لم يتصدق بشئ وهذا قولهم
جميعا لان الرخ انما يتعين عند الفاء للرجوع وقوله بغير حيل الا بتفاه غلبا
القبض ان غاصب منهنك اي اذا تغيرت العين المغصوبة بدفع الغاصب حتى زال
اسمها وعظمه منا فغاصب المالك المغصوب منه منها وملكها الغاصب وصرفها ولا
يحل له الانتفاع بها حتى يرد يد يد لها من غصب شاه ونحوها وشواها او طينها
او حنطه فطيرها او حديد في حنطه سبعا او صغرا فغلبه ابنه وهذا كله عند
وامر الشافعي لا يقطع حكم المالك وهي رواية عن ابو يوسف فغلبه ابنه اذا حنط

النقصان معه لان القطع بغير كسر فان خطاها الغاصب بغيرها فلا يبيد لصاحبه
 عليها وعلى الغاصب قيمته التوب وكذا لو خطاها بغيره لان الاستمرار في ذلك
 اصغر من خطاها وصلها فالكسب **باب في الغصب**
فان كان الغصب الذي ولد منه غصب بالقيمة او جيب عيب
وخطاها بغيره فلا يبيد **ان لم يبيد ان ذاك الكسب**
وان يبيد الكسب بغيره فلا يبيد **ان كان الكسب بغيره**
وكسب غاصب **ان كان الكسب بغيره** **ان كان الكسب بغيره**
 اي من غصب غاصبا وجيبها وحملة المالك قيمتها ملكها وهذا عندنا فالكسب
 الشافعي لا يملكه لان الغصب عدوان محض فلا يصلح حيا للمالك ولنا انه ملك
 اليد لا يملكه ولا يملكه قبل النقل من ملك الى ملك فملكه بغيره بغيره والفقهاء
 في القيمة قول الغاصب مع مبيته لان المالك يدعي الزيادة وهو يتكدر قاله قول
 المالك مع حبيته الا ان يقوم المالك المبيته باكثر من ذلك لانه اسنة
 بغيره المملوكة فان ظهرت العين وقيمتهما اكثر مما ضمن وقتها ففعل المالك او مبيته
 اقامتها او تكفل الغاصب عن المبيته فلا خيار للمالك وعلى الغاصب لانه تصرفه المالك
 هذه ام سبب ان يملك به رضا المالك حيث ادعى المقدار وان كان ضمنها بقول الغاصب مع
 مبيته فهو بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاكخذ العين ورد العوض لانه
 لم يغير رضاه بهذا المقدار عيب يدعي الزيادة ولخذه دونها لعدم الحجة ولو ظهر
 العين وقيمتهما مثل ما ضمن او دونه فاختاره دونها في هذه الفصل الاخر كذلك الجواب
 في طه الرواية وهو الاصح فلا لما قاله الكرخي انه لا خيار له لانه لم يغير رضاه حيث
 لم يقطع ما يبيع به والخيار رافق الرضا وقوله وحلف في معوها المعتبر في القبول
 قول الغاصب في مقدار قيمتهما ان لم يقوم المالك المبيته ان قيمتهما اكثر مما
 قاله الغاصب وهو معنى قوله ان لم يبيد ان ذاك الكسب اي ان لم يبيد
 المالك وقوله فان بدت اي ظهرت العين وقيمتهما اكثر مما ضمن الغاصب بمبيته
 غاصب القليل ملكا والكلها وقوله ولم تعد ان ضمنه لغيره بغيره او حصة
 اي ولم تعد ملكا لما ملكها ان كان الضمان بقول المالك او مبيته اقامتها
 وقد بينا ذلك في وجه الله **من باع مخضوفاً بالثمن بغير ثمنه**
 اي من غصب عبداً وباعه بغيره او مولى قيمته حاربه وان اعتقه بغيره
 القتمه لم يبيد عتقه لان ملكه الثابت فيه ما قبل ثبوت مبيته مستنداً او من ومنه والثابت
 يلقى لنفوق البيع دون العتق كملك المالك يعني ان المالك يملك ان يبيع
 عبده ولا يملك ان يعتقه **مسألة** **اد باع الغاصب العبد الموصوف**
 وقيمة المشتري واعتقه ثم ان المالك احاز البيع حاز عتق المشتري استحقاقاً
 وقاى محمد لا يجوز وهو القياس لان هذه الرقبة ينفذ فيها حق الموصوف منه
 وكل رقبة ينفذ فيها العتق من واحد لا يتعد فيها من غيره فلو قلنا ان عتق
 المشتري ينفذ لنفذ عتقه فيما ينفذ فيه عتق غيره وهذا لا يجوز وهو
 ان المعتق فيه معنى القبض بولاه ان المشتري اذا اعتق العبد في يد البائع

صار قابضاً والعقد من جوف العقل فاذا ارجس العقل جاز بغيره فنفذ
 العتق قال رحمه الله **باب في الغصب** **ان كان الكسب بغيره**
وكسب غاصب **ان كان الكسب بغيره** **ان كان الكسب بغيره**
 ونما وها وقطر البستان الموصوف امانه في يد الغاصب ان هلك فلا ضمان عليه
 الا ان يتعدى فيها او يطل به صاحبها فمبيته اياها وفك الشافعي رحمه الله
 ذواب الغصب بغيره من مبيته كانت او منفصلة والخلاف بيننا وبيننا راجع
 الى اصلي وهو ان الغصب عندنا ازالة اليد الحققة ففقد او الطال واثبات اليد
 المبطلة فمبيته او فائدة الخلاف في ذلك في الزيادة الى اذنه في يد الغاصب وهي ثمران من مبيته
 كالتبني ومنفصلة الولد والمهر واللاهما امانه في يد الغاصب عندنا وعنده كلاهما
 مقبوض لانه وجد عتقه اثبات اليد على الولد وعندنا لم يبيد ازالة اليد الحققة
 قال في الهداية وفي الشافعي ذواب الموصوف مبيته او حصة الغصب مبيته وهو ان كان
 اليد على ملكه بغيره على وجه يزيل يد المالك على ما ذكرنا ويد المالك لم تكن ثابتة على
 الزيادة حتى يزيلها الغاصب ثم حدوث الولد على وجهين ان حدث في يد الغاصب بعد
 الخصب فهو امانه الا ان يتعدى فيه او يطل به المالك منه ولا فرق بين ان يغصبها
 حاملاً او حايلاً في ان الولد امانه لان الحمل لا قيمة له والوجه الثاني ان يغصبها
 فالولد معها فانه ضمن الولد لانه قد وقع في عليه العتق الموصوف للمهران وقار
 كالأمر وقوله ويوصفها بغيره الا ان يبي اي ما توصف الحاربه الموصوفه بالولد
 من ضمان الغاصب وصورته اذا اجمعت عند الغاصب او ردت يعني الغاصب
 اما اذا كان الحيد من الزوج او من المولى لا ضمان اصلاً وان كان في قيمته الولد وفا
 حبروا لنقصان قال الولد وسقط ضمانه عن الغاصب وهذا المستحسان والقياس
 ان لا يضمنه بالولد وهو قول في مولات الولد ملكه فلا يصلح حايلاً ملكه ولنا ان
 الولد لا يولد في وقت حراً او امة من مالا فوجب ان يضمن الغاصب بالغاصب كمن
 قطع يد الموصوف فاحد الغاصب او شتمها بغيره وفا وكمن قطع يدها فبنت
 ولا يولد على هذا اذا قطع الغاصب اعضاء الشجر فبنت او حوضاً الشاة
 فبنت ان يضمن النقصان ولا يضمن بالحدوث لان الغاصب لا يضمن نقصان
 الشجر ولا نقصان الشاة ولا يضمن العين المقطوع والصوف المجنون ذلك لم
 يحدث فيه زيادة وان لم يملك في الولد وفا فانه يقوم مقام ما بان له
 ويغرم الغاصب ارض النقصان وكذا اذا مات الولد فبنت ضمان النقصان
 لا يضمنه فان شاكز كلف الالة شون في يد الموصوف لا يضمن في يد الغاصب لانه لا يضمن
 بغيره وكذا اذا ملك الولد قال **باب في الغصب**
ولو باع الغاصب العبد الموصوف **ان كان الكسب بغيره**
واذ يكتفون حقه بغيره **ان كان الكسب بغيره** **ان كان الكسب بغيره**
ان شتوها ولا المختار بغيره **ان كان الكسب بغيره** **ان كان الكسب بغيره**
 اي من غصب حاربه ورضيها بغيره ردها محبلة وماتت في نفاستها ضمن
 قيمتها يوم علق ولا ضمان في المهر وهذا عندنا حبيته وقال لا يضمن في

عند الغصب اثبات اليد
 المبطلة وقدرها
 المصروف

على الضرب في الطرفين اذ لا يبقى كل نصيب مستغنا به انتفاعا مقصودا فلا
يقسمه القاضى بخلاف التواضع لما بيننا واما الجواهر فقد قيل اذا اختلف الجنس
لا يقسمه كالا في التواضع وقد لا يقسمه الكبار منها للثقل الشقاوت
ويقسم الصغار لقلية الشقاوت وقيل يخرى الجواهر على اطلاقه لان جملة
الجواهر اقل من جملة التواضع الا ان يخرى ان لا يخرى على جوده او على اقله
او على ما يخرى به او على ما لا يخرى به او على ما يخرى به او على ما لا يخرى به
لجود على القسمة في التواضع وهو **باب رابع** في القسمة
والعوارض في القسمة نصيب نصيب منقولة في القسمة لغيرها
وجوز الخلق في القسمة **باب خامس** في القسمة في القسمة
دار وحالاته وان كان في القسمة كل ما يخرى على حدة
ان كان في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
في القسمة ان كان في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
بعضها في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
ولما اختلفت القسمة في القسمة في القسمة كل دار على حدة
اختلافها مقصود في القسمة في القسمة كل دار على حدة
لأنه في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
ولما اختلفت القسمة في القسمة في القسمة كل دار على حدة
دار ولما اختلفت القسمة في القسمة في القسمة كل دار على حدة
اختلافها الدار والدار في القسمة كل دار على حدة
قسمت الدار في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
ممنون لا يخرى في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
وجازون وان كان في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
كل واحد من القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
فصل في كيفية القسمة **باب رابع** في القسمة
والدار في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
لأنه في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
فصل في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
بعضها في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
ولما اختلفت القسمة في القسمة في القسمة كل دار على حدة
دار ولما اختلفت القسمة في القسمة في القسمة كل دار على حدة
اختلافها الدار والدار في القسمة كل دار على حدة
قسمت الدار في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
ممنون لا يخرى في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
وجازون وان كان في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
كل واحد من القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة

علي

المعاصر

ساجد

جعلها

جعلها الاثنا وان كان يرد سا حلتها اسد اسد للملك من القسمة وقوله
وقوله كل حقيق في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
والقسمة في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
غير اقتران جان لان في معنى القسمة فملك الارام وقوله وان كان في القسمة
اي لا بد من القسمة الدار والدار في القسمة كل دار على حدة
والقسمة من حقوق الاستواء لان ذلك تفويت النعمان في القسمة لان احدهم
يصل الى عين العقار ودارهم الاخر في ذمته لا يخرى لاسلامه فلهذا لا بد من القسمة
في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
لأنه في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
اي فاذا قسم بينهم ولا حدة من سبل في نصيب الاخر او يطبق لغيره في القسمة
ان امكن من القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
الاخر لان امكن حقيق معنى القسمة من غير ضرورة وان لم يكن في القسمة
لان القسمة في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
الطريق في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
وجازون في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
اذا كان في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
حده وقسم بالقسمة ولا معنى في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
و ابو يوسف يقسم بالذراع في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
بغير ذلك او اوصطلا او غير ذلك ولا يحقق التوحيده الا بالقسمة واما بقوله لان
ان القسمة بالذراع هي الاصل في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
من اختلاف ابو حنيفة و ابو يوسف في كيفية القسمة بالذراع فقال ابو حنيفة
ذراع من سفد بن راعين من علو وقال ابو يوسف ذراع من سفد بن راعين
واحد منهم على عادة اهل عصره او اهل بلد في تفضيل السفد على العلو واستويهما
وتفضل السفد مع العلو الاخرى وقيل هو خلاف معنى وجه قول ابو حنيفة
ان منفعه السفد تزيد على منفعه العلو منفعه لا يخرى بعد فوات العلو
ومنفعه العلو لا يخرى بعد فوات السفد وكان السفد في منفعه البنا
والسكنى وفي العلو السكنى لا غير اذ لا يمكن البنا على علو الارض صا حطب
للسفد في غير ذراعات منه بدخا من السفد ولا يخرى ان المقصود اصل
السكنى وهما حنيفة و يان وفيها والمنفعة من ثلثين لثلاثين واحدها
ان بفعل ما هو لا يخرى بالآخر وكما ان المنفعة تختلف باختلاف الخمر
والبور بالاضافة اليها فلا يمكن التوحيده الا بالقسمة والقسمة في القسمة
فصل في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
بعضها في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
ولما اختلفت القسمة في القسمة في القسمة كل دار على حدة
دار ولما اختلفت القسمة في القسمة في القسمة كل دار على حدة
اختلافها الدار والدار في القسمة كل دار على حدة
قسمت الدار في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
ممنون لا يخرى في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
وجازون وان كان في القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة
كل واحد من القسمة دار وحالاته في القسمة كل دار على حدة

القسمة

لا تهاجمت قبل الزمانه رجل ذبح شاه موبه فله عكره منها الا فوهان
فجنت فاهها لا توكل وان صمته اكلت وان فنت عنيها لا توكل وان غصنها
اكلت وان زدت زحاما لا توكل وان قصتها اكلت وان لم تفر شعرها
لا توكل وان فاهها اكلت كما في الواقعات وفي السباع الشاه اذا امرض اولس
الذئب بطنها ولم يفر منها من الحيوة الا مقدا وحوله المذبح عند ان يرسف
ومع ذلك لا توكل على الاكل والاختار ان يوكل شي ذبح وهي حي توكل اكله ولا تفرقت
فيه وعليه الفتوى لا تطلق قوله تعالى الا ما ذكيت من غير فصله فاك
والصيد ما استأثر منه بفتح والصيد الناف منه يخرج ومن خول ابل اما البقر
والغنم الذبح بها مقرون وان عكس هذا الفعل فيه يورن
اي من الورن وهو الاضحية ما استأثر من الصيد فذكاه الذبح لا يقدر على فحشه
كالشاه وما توحش من الزعم فذكاه العقر والجرح لان ذكاه الاضحية انما يصار
اليها عند العقر ذكاه الاختيار والعجز لا يقدر فله توحش من الغنم دون
ما استأثر من الصيد وما توحش من ذكاه الغنم في بيت ذبح العقر عن
ذكاه الاختيار على ما يبعث وقد روي رافع بن خديج ان بعيرا ذكاه من ابل الصدوق
فرماه رجل بسهم وبسهم فقتله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان لم يمسك
الابل او ابدك او ابدك الوحش فاذا فعلت شيئا من ذلك فاعطوا بها كما فعلتم هذا
فكأنه ولا يذبح غير مقدر على فحشه لا صمته ولا فوهان فاشبهه الصيد
وقوله ويستحب حلال ابل اما البقر معناه ان السنة في الابل الجرح لقوله تعالى ففصل لكم
واخرجوا عنها البهائم ولا ذكاه البقر من البقر ليس فيها لحم فذلك استحقاق بها
الزبح لانه اكل على الجوارح فان ذكاه جاز وبكوه والسنة في البقر والغنم الذبح
لقوله تعالى ومن ذكاه بامر الله ان تذبحوا بقره وفي الغنم وقد يذبح بغير
ذكاه جاز وبكوه لان السنة في البقر والابل الذبح في البقر والغنم ذكاه
مالك رحمه الله اذا ذبح الابل او البقر والغنم لا يوكل لانا قوله عليه السلام
اخرج الفم من شين واقر الاوداج والسنة في البقر ان يذبح في ايام ففصل البهائم
البقر فان اذبحها في الاول ففصلها في السنة في الشاة والبقر ان يذبح في
مستقبل القبلة في الجميع مستحب حلة والذبح الذي تعاف رجل ذبح شاة ذكاه وقطع
الحافور والاوداج الا ان الحياء فيها باقية قطع انساب منها قطعة يحل
اكلها الا ان الحافور من ذكاه البقر اكله من اللحم او هو ذكاه
لا يشي حيا مطلقا ولا مع الحنين في ذكاه امه واذا ذكاه من ذكاه
اي من جحرنا فله ذبح شاه او بقره فوجد في بطنها حبيبا مبيضا لم
يوكل منه من اكله يستحب ومن ذكاه في حنيفة وروى الحسين بن زياد وقال
ابن تيمية ومحمد اذا ذكاه حنيفة اكل لقوله عليه السلام ذكاه الحنين ذكاه امه
ولا يذبح من الاضحية لانه متصل بها ويتعافى بها اكله ويذبح في البيوع العورد
على

ذكاه

فقط

الامر على ويعتق باعنا فاذ كان حراما فالحرج الى الامر ذكاه له عند العجز
عن ذكاه ولا في حنيفة انه اصل في الحنيفة حتى ينصور حبان هذه موهبة وعند
مالك يفر ذكاه وهذا الفرع باب القوة ويعتق باعنا فاصطفاي اليه ونهي الوصية
له موهبة وهو حيوان موقى وما هو المقصود من ذكاه وهو الميراث والامر والمالك
لا يتصل به حرج الامر او هو بسبب حرج ذكاه لا يتصل به حرج ذكاه
روى من الحديث قد روي ذكاه اكله بالنصب ومعه ذكاه امه فله ذكاه في الحافور
كقوله تعالى يظرون اليك نظر العنسي عليه من الموت وهذه ايات على شاة ولها
في الذكاه والاطلاق اخرج الحنين حيا ذكاه اكله بالاجماع وان ذكاه من ذكاه
يوكل بالاجماع وانما الخلاف فيما اذا اخرج من ذكاه اكله اخرج من ذكاه
موتها كانت عندنا سوا الشاة فبشرها الموت يشهد وعند الشاة في ان يذبح
اكلت والا فلا فصل فيما حل اكله وما لا حل فاك رحمه الله
حل ذكاه من ذكاه والاشياء لا للحسنات والسباع فالتبوا والبقر ايضا وجوز
كلها اكل لحم الخيل عند من ذكاه والسبع ذكاه وبه الغالب من الطيور لا يذبح فاك
ذكاه البقر والاهلي والحمل عند من ذكاه اكله من ذكاه
اي لا يجوز اكل كل ذكاه من السباع ولا ذكاه من الطيور المراهق
ذو الخليل البهائم ان يكون له ذكاه وصطادة وبذلك من ذكاه المخلب المراهق هو
من يكون له ذكاه بصطادة ولا فالحجامة لها ذكاه والبعير له ذكاه وذلك لا
يؤثره في السبع كل محتطف منه ذكاه فذكاه ذكاه ذكاه من السباع الا
والامر والقهة والذئب والصبيغ والغلب والكلب والسنور البري والاهلي والقيط والقرد
كل هذه الاضحية اكل ذكاه الذك والبرقع وبن غرس حرام لايوكل وذو الخليل
من الطيور المسفرة والنسر والعقاب والرحم والبهائم والغراب الاسود والابقع الذي
بالكل الحنيفة والحجامة وكل ما يصطاد في ذكاه وهذا كله لا خلاف فيه الا في الضيق
والغلب فان عند الشافعي بن ثلاث وقد روي محمد بن ابي بكر الارضاني ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يذبح يوم خيبر عشتة وخمر خمسا لقول اكل الربا
ومولاه وكاتبه وشاهيه ومملوكه والواسمه والموسومة والواضلة والموصولة وما راع
الصدق وخرجه البخاري في صحيحه والحنيفة والحجامة الا على وكل ذكاه من
السباع وقال اكل ذكاه من السباع حرام فان طفه في ما خطف في القوا
مثل البقرة والحجامة والحنيفة هي ما تشبه على الارض مثل الذئب
فبشرها والحنيفة يروي بفتح الفاء وكسرها حتى يفتح كل صيد حتى عليه الكلب
حتى ما يذبحه وبالكسر من كل شيء عاذ به ان يحتم على الصيد مثل الكلب والذئب
وغيرهما وقد حل ذكاه ذكاه والاربع في لانا من ذكاه الزرع لانه باكل
الحب وليس من سباع الطيور والا اكل الحنيفة وله خلقه رغبة بها فله ذكاه
وكذا لانا من ذكاه الحنيفة والحنيفة والحنيفة والحنيفة لانا عامة الكلب الحنيفة
والحنيفة واما البقر فله ذكاه باجماع العلماء لما روي ابو موسى الاشعري رضي الله عنه
قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل لحم السباع وكل ذكاه البقر

الكيس كزى في حكمه النجاس بالاجتماع وتكره اكل الطنوع والخبث والخبث كالمها
اما الصنيع فانه يبيح واما الضيق فانه يبيح ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى النبي
صنيعه من شئ فامتنع من اكله فحاشا سائله فارادت عايشته رضي الله عنها ان تعطينها
ايها فقار بها النبي عليه السلام انظمين ما لا تاكلين ولا تعوين ان يكون بمجد امتناعه
عن اكله على ان نفسه تعافه اذ لو كان كذلك لما منع من العطا الفصد وفيه كفاي
بشاه الا يضار عنها امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من اكلها من الصدق بها والعشرات
كلها حرله يعني انما هو الذي كالتصديق وغيره والسكجات من الحشرات
وكذلك العطاره والقنطرة وكل ما لا ياكل الا الجراد فانه يبيح وكل واما البوب فانه
ايضا يبيح من ذلك مثل الارنب لانه يختلف البقوال والنبث ولا ياكل الخبث
صغورا وكل الضبا وبقر الوحش وحمير الوحش والابل وهو الوعل بلا خلاف
وتكره اكل لحم الفرس فقد ابي حنيفة يعني كراهه لحمه لا كراهه شربه وفيه فاكه
وقال ابو حنيفة ومحمد والشافعي لا ياكل من اكله لاني حنيفة فقل له تعالى والخبث
والبغال والحمير لولا ما خرج من خارج الامتنان فلو كان الاكل لكانه لان البقرة بالاكل
الخبث من النعمه بالوكوف بولان في اكله لحم الخيل تغليظ الجهاد ولما ياروي جابر
قال يفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكله لحم الجمل واذن في الخيل يوم حنين
فلما كان عارضا حديث خالد بن الوليد قال يفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل
لحم الخيل والبغال والحمير والترجيح للمحرم واما ابن الخيل فقل لا بأس به وقيل
لانه ليس في شربه تغليظ الجهاد كذا في الهداية مسيبك الكلب اذا تواعل
معز فقلت او لباراسه قتل راس الكلب وما سوى ذلك من الاعطاش يشبهه المعز فانه قد
اليه اللحم والعلف فان تناول الجمل من العلف لا ياكله كلب وان تناول
العلف من الكلب يرمى بالباسق ويقتل ما سواه وان تناولها جميعا ضربت فان
تبع لا يبيح كذا وان يرمى بالباسق ويقتل من بعد الذبح وثق كذا ما سواه وان جعل منه
البناج والبقار يذبح اليه المان ولع لا يبيح كذا لانه كلب فان شرب يرمى بالباسق
ويؤكل ما سواه وقيل ان خرج منه الكرش يبيح كذا ما سوى الباسق وان خرج
منه الاكل لا يبيح كذا في

اراد

اراد ان يبيحها حنيفة ايا ما يبيح وكان ابو حنيفة لا يوق في حنيفة وقتها وقيل
واما فاكه فليس يوق بطيب لحيها وروي انها تحبس ثلثة ايام وقبل سبعة ايام
وذلك موقف في علي رفال النصف ولا يبيح بالايام وتنفق ابو حنيفة في ثلث
منها ايام ولم يوق في ثلثها ولم يقطع فيها حنوط احد ما الحلاله متى بطيت
بجملتها الا في اكل الكلب متى يصير معها اذ كانت متى وقت الحنوط والاربعه
للحنوط المشكل طالع منه سور البغل والحمار والاسد كذا لانه لا يذبح ولا يبيح
والسابعه حل الملبكه افضل اما لا يبيح والاشاميه اطفال المشركين هل
يدخلون النار نفق فقه رحمه الله في هذه المسائل اربعة ورعيه في الدين واما ما
النجاس فاما لم يكره لحيها وان كانت تناول البجاسه لا يبيح كما نيس الابل
والبقر والشاة قال هتاشا قلت لابي يوسف هل يحبس البجاسه اذا اكلت منها
قال لا وروي انها تحبس ايضا ثلثة ايام على طوطى النحر لا على طوطى الجمل
مخلاف الابل الحلاله والبقر الحلاله وان حنيفة على طوطى الجمل ولو ارتفع
حدي يبيح لانه او حنيفة حنوط كذا لانه ياكله لانه لا يبيح لانه
ففي رحمه الله وحرم ما ياكل الا السمك وتكره الطافي وذاك سر
والحشرات والجراد بالكمات بسبب خلافه كذا في
وقوله الا السمك نظر في الاعراب ولعله وهم اذ الصواب وقوله لا يبيح من
موجب ومعنى هذه المسائل ان لا يبيح من حيوان الا السمك وقيل ما ك
وجماعه من اهل العالم باجابه جميع ما في البحر الا الخنزير والكلب واحتج
بقوله تعالى اكل لحم الصيد المحرم من غير فصد وقوله عليه السلام في البحر
الطهور ماؤه كحل ميتته ولانه لا دم في هذه الاشياء اذ الدموى لا يسكن الماء والحريم
هو الدم فامتنع السمك ولنا فقه في تعامى وحرمه كذا في الحيات وما سوى السمك
حنث والصيد المذكور في الآيه محمول على الاصطيد وهو مباح فيما لا ياكل
وامتنع المذكور في الحديث في قتل الحمار ميتته محمول على السمك وهو حلال
مستثنى عن ذلك بقوله كذا في الحيات لانه ميتته واما انما الميتة فالسمك عليه السلام
والجراد واما الدمان والكلب والطحال وقوله في الطافي اكله الطافي
من السمك وقيل ما كذا لا بأس به كذا لانه ان النبي صلى الله عليه وسلم فقه
اكل الطافي يؤكل عليه السلام ما نصبت عند الماء فكلوه وما طفا فلا ياكلوه
وقال علي رضي الله عنه لا يبيح في اسواق الطافي وما مات من السمك من
الحزب والبركة حنثه وروايت ان احداهما يوق كذا لانه مات بسبب حادث وهو حلال
مات بالافا الماله في السقاء والروايه الثانيه لا يوق كذا لانه الحي والبركة من صفه
الزمان وليس من جوارح الموت ولانه مات حنث الفقه والاصل ان ما مات
من السمك بسبب اكل وما مات حنث الفقه لا يوق كذا ولان سمكه اكله
سمكه اكلنا جميعا لان السمك من مات بسبب حادث ولان طابرا في بطنه سمكه
اصحاده اكل ذلك كذا اذا كانت حراده في بطنها حراده اكلنا جميعا لان السمك
اذا مات ففعل حادث اكله وان لم يكن بفعل ادمي وابتلاع السمكه للسمكه

اكلها

ح

عليه السلام

الاخرى فعل جاهد وامالك الجراد ولا يحتاج في ابا حته الى سبب حادث فكلما جاهد
 في كل حال واما اذا اذرها الطائر او خرجت من دبر السمكة فانه لا يتقيد كل الاكل الا
 بتفصيل على هذا الوجه الا وقد استحال الى سبب وفساد وسيل على رضى الله عنه عن
 الجراد ياخذ الرجل من الارض وفيها الميت وعينه فقال كانه كانه وهذا عدل
 من صاحبه ودل على ابا حته وان مات حته انقضى بخلاف السمكة اذا ماتت من
 غير اوفه مسجل كره رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذي يحسبه
 سبعة اشياء الذك والانشين والقبل والدير والعدو والميراث والمنازعة والدم
 وزاد في النبايع الدير قال ابو حنيفة رحمه الله اما الدم فمخرج من الدهر واما
 الستة الباقية فكل واحد من هذه لان النفس تستحي منها وتكرهها والله اعلم
كتاب الاضحية الاضحية اذ اقل الله من النعم بدون ساير الحيوان والبدليل
 على انها الاراقة انه لو تصدق بعين الحيوان لم يخرج والصدقة بل كلها بعد الذبح مسجلة
 وليس بها حية حتى لو لم يتصدق به جاز في في الوقفات شدة الاضحية بعشرة دنانير
 او بولي من التصديق بالذبح لان القرية التي تحصل باراقة البه لا يحصل بالصدقة قال
 هذا كتاب في اضحية الفخر وهاجرت على الخفيف لخر ابي سوار مقيم في منزل
 يهيم عن نفسه لا طفله ساه على كل مقيم مقرر حرم حنيفة في ثلاث الخبز
 مبداه في العبد وقت الفجر اوسع لحدى البدن فكل تدرى ومثل ذاق الفرد من اطفاله
 بل الاضحية في ما لم قبل الضاه لا يضحى للمهرى وعينه يدح قبل فاد ذي
 الاضحية واجبة على كل مسلم حرم مقيم مقرر في يوم الاضحية حرم ذلك عن نفسه
 وعن اولاده الصغار اما الوجوب ففعل ابو حنيفة ومحمد وزفر وعمران بن يوسف
 اما سنة وهو قول الشافعي رحمه الله وذكر الطحاوي ان على فعله في حنيفة
 واجبة وعلى قول ابي يوسف ومحمد سنة مؤكدة ووجه قول ابو حنيفة قوله
 عليه السلام من وجده في يومه ولا يقرين مصله فاقرب هذا العبد لا يكون ترك
 غير الواجب ولهما قول في عليه السلام ثلث كسب على ولد ياتيك عليكم وذكر الاضحية
 وروى انه لما قال كسب على ومن عليكم سنة فدل على الخفيف وهو المسلم
 في قول الله عز وجل في الاضحية في ثلث الخبز او الاضحية جازية وثلاثة
 ايام يومه الخبز ويومان بعد واما شرط الحربة لان العبد لا يملك شيئا ولا
 والاضحية عبادة ما ليه لا يملك الا ثمانية ايام بالملك ولا ملك العبد بشرط الاسلام
 لا بها عبادة والكافر ليس من اهل العبادة بشرط الاقامة لا يقال وجبت على المسافر
 لتشاغل بها عن غيره ولانه قد سقط عنه ما هو كمالها كالمهرج وبعض
 الفرض حتى لا يملك ثلثا من ثلث عن سنة كذا في الاضحية وجبت الاضحية على
 اهل الامصار والقرى والبادية وغيرهم وقد لا يملك في العبد وقت الفجر
 معناه ان وقت الاضحية هو خلد بطولوع الفجر في يومه الخبز لان دخولها متعلق بيوم
 الخبز وقد رواه اوسع لحدى البدن يعني الاضحية يجب عليه عن نفسه وعن اولاده
 الصغار يندح عن كل واحد منهم شاه او بدنه او بقره عن سبعة اما الشاه
 فلا يجوز الا عن واحد وان كانت عظمه مصفة ان كانت من المعز فلا يصح الا

الثاني وهو ما لها سنة وطعن في الثاني وان كانت من الضان اجزاه الجذع لقوله عليه
 السلام وهو بالذبا بالان يستر عليك فلهذا من الضان ولا يحري اقل من الضان الجذع من
 الجذع من الضان والجذع ماله سنة شهر وطعن في الشهر السابع وقوله
 فكل تدعى معناه ان البدن ملحد من البدن وهو الضان وهو الضان والبقرة شاة الاكل
 في البدن وقوله ومثل ذاق الفرد من اطفاله اي يخرج عن نفسه وعن اولاده الصغار
 هذه رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة لانه يتعلق بيوم العبد بالقطر وفي ظاهر
 الزواجر لا تحية الاخر لنفسه خاصة بخلاف القطر لان السبب في القطر راس
 مونه ويلي عليه فان كان الصغير مال يضي عنه ابع او وصيه من مال الصغير
 عندهما وقال محمد بن يحيى عنه ابع من مال نفسه لا من مال الصغير اذا كان له مال
 وقوله قبل المصلح لا يضحى المصلح اي لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصلي الاحام
 العبد واما اهل البادية فيجب عليهم بعد طلوع الفجر والامساقية قوله عليه
 السلام من ذبح قبل المصلح فليهد فليهد ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه
 واما سنة المسلمين قال فابا المسلمين ان اول نسكنا في هذا اليوم الصلاة ثم
 الاضحية غير ان هذا الشرط في حرم من عليه الصلاة وهم اهل الامصار دون اهل
 السواد ولان التاخير لاحتمال النشأ قبل به عن الصلاة ولا معنى للتاخير في حق
 اهل القرى والامصار ولا صلاة عليهم وروى ان ابا بردة ذبح الضحية قبل الصلاة
 فخرج النبي صلى الله عليه وسلم الى المصلي فشم فزارا وهو راحه الخبز المشوي
 فقال ما هذا قالوا الضحية اي بروه فقال ذلك شاه لحم فقال ابو بردة يا رسول الله
 ان هذا ابو بردة استشهدنا فيه الخبز وانا عجلنا فذبحنا فقال ابد لها فقال عدي
 ما عر جرح حتى من شاني لحم فاك فخرتك ولا تخزي اخذا بعدك فان
 اخذوا امام الصلاة فليس لاخذ ان يذبح حتى يتصفى البهار فقه خال الذبح
 من غير صلاة في الايام كلها فان ذبح بعد ما قعد الامام فمقدار التشهيد
 حان ولو ذبح بعد ما صلى املا لم يمسك ولا يمسك اهل الجبلية اجزاء استسنا بالامام
 صلاة معشيت حتى لو اكلتموها فيها بها اجزاء هم وركب عاكسة وقيل في عاكسة بخون
 قيا سا واستسنا ناد ان ذبح بعد ما صلى الامام ثم علم انه صلى لهم على غير
 طهاره اجزاه الذبح عن الاضحية فاك في الفجر او قبله الاختيار في ذلك مكان الاضحية
 حتى لو كانت في السواد والمصلي في المصن حرم سجدة وقت استسنا في الفجر وفي العاكس
 لا يجوز الا بعد الصلاة وخيلة المصلي اذا زاد اليه جليل ان يستسنا بها الى خارج المصن
 فيصلي بها وقت طلوع الفجر ولو لم يكن الرجل في مصر واهله في مصر جرح وكسب
 اليهم ان يذبحوا عنه فينبغي لهم ان يذبحوا عنه حتى يصلي الامام في المصن الذي
 فيه الاضحية كان يذبحوا عنه قبل ان يصلي الامام ثم يذبح وارت صلى الامام ولم يخطب
 اجزا من ذبح لان خطبة العبد ليست بفاجبة ولان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان اول نسكنا في يوم من هذا الصلاة ثم الذبح فرب ذبح على الصلاة ذبح
 الخطبة فاك رحمه الله وليس بالعميا والعمو
 ذاك ولا العجا والعرجا ولا مقطوعة ثلث اذن او ذنب او الية او اعضاء

الثاني وهو ما لها سنة وطعن في الثاني وان كانت من الضان اجزاه الجذع لقوله عليه السلام وهو بالذبا بالان يستر عليك فلهذا من الضان ولا يحري اقل من الضان الجذع من الجذع من الضان والجذع ماله سنة شهر وطعن في الشهر السابع وقوله فكل تدعى معناه ان البدن ملحد من البدن وهو الضان وهو الضان والبقرة شاة الاكل في البدن وقوله ومثل ذاق الفرد من اطفاله اي يخرج عن نفسه وعن اولاده الصغار هذه رواية الحسن بن زياد عن ابي حنيفة لانه يتعلق بيوم العبد بالقطر وفي ظاهر الزواجر لا تحية الاخر لنفسه خاصة بخلاف القطر لان السبب في القطر راس مونه ويلي عليه فان كان الصغير مال يضي عنه ابع او وصيه من مال الصغير عندهما وقال محمد بن يحيى عنه ابع من مال نفسه لا من مال الصغير اذا كان له مال وقوله قبل المصلح لا يضحى المصلح اي لا يجوز لاهل الامصار الذبح حتى يصلي الاحام العبد واما اهل البادية فيجب عليهم بعد طلوع الفجر والامساقية قوله عليه السلام من ذبح قبل المصلح فليهد فليهد ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه واما سنة المسلمين قال فابا المسلمين ان اول نسكنا في هذا اليوم الصلاة ثم الاضحية غير ان هذا الشرط في حرم من عليه الصلاة وهم اهل الامصار دون اهل السواد ولان التاخير لاحتمال النشأ قبل به عن الصلاة ولا معنى للتاخير في حق اهل القرى والامصار ولا صلاة عليهم وروى ان ابا بردة ذبح الضحية قبل الصلاة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم الى المصلي فشم فزارا وهو راحه الخبز المشوي فقال ما هذا قالوا الضحية اي بروه فقال ذلك شاه لحم فقال ابو بردة يا رسول الله ان هذا ابو بردة استشهدنا فيه الخبز وانا عجلنا فذبحنا فقال ابد لها فقال عدي ما عر جرح حتى من شاني لحم فاك فخرتك ولا تخزي اخذا بعدك فان اخذوا امام الصلاة فليس لاخذ ان يذبح حتى يتصفى البهار فقه خال الذبح من غير صلاة في الايام كلها فان ذبح بعد ما قعد الامام فمقدار التشهيد حان ولو ذبح بعد ما صلى املا لم يمسك ولا يمسك اهل الجبلية اجزاء استسنا بالامام صلاة معشيت حتى لو اكلتموها فيها بها اجزاء هم وركب عاكسة وقيل في عاكسة بخون قيا سا واستسنا ناد ان ذبح بعد ما صلى الامام ثم علم انه صلى لهم على غير طهاره اجزاه الذبح عن الاضحية فاك في الفجر او قبله الاختيار في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت في السواد والمصلي في المصن حرم سجدة وقت استسنا في الفجر وفي العاكس لا يجوز الا بعد الصلاة وخيلة المصلي اذا زاد اليه جليل ان يستسنا بها الى خارج المصن فيصلي بها وقت طلوع الفجر ولو لم يكن الرجل في مصر واهله في مصر جرح وكسب اليهم ان يذبحوا عنه فينبغي لهم ان يذبحوا عنه حتى يصلي الامام في المصن الذي فيه الاضحية كان يذبحوا عنه قبل ان يصلي الامام ثم يذبح وارت صلى الامام ولم يخطب اجزا من ذبح لان خطبة العبد ليست بفاجبة ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اول نسكنا في يوم من هذا الصلاة ثم الذبح فرب ذبح على الصلاة ذبح الخطبة فاك رحمه الله وليس بالعميا والعمو ذاك ولا العجا والعرجا ولا مقطوعة ثلث اذن او ذنب او الية او اعضاء

وكذا اذا استشهدنا في هذا اليوم الصلاة ثم الاضحية غير ان هذا الشرط في حرم من عليه الصلاة وهم اهل الامصار دون اهل السواد ولان التاخير لاحتمال النشأ قبل به عن الصلاة ولا معنى للتاخير في حق اهل القرى والامصار ولا صلاة عليهم وروى ان ابا بردة ذبح الضحية قبل الصلاة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم الى المصلي فشم فزارا وهو راحه الخبز المشوي فقال ما هذا قالوا الضحية اي بروه فقال ذلك شاه لحم فقال ابو بردة يا رسول الله ان هذا ابو بردة استشهدنا فيه الخبز وانا عجلنا فذبحنا فقال ابد لها فقال عدي ما عر جرح حتى من شاني لحم فاك فخرتك ولا تخزي اخذا بعدك فان اخذوا امام الصلاة فليس لاخذ ان يذبح حتى يتصفى البهار فقه خال الذبح من غير صلاة في الايام كلها فان ذبح بعد ما قعد الامام فمقدار التشهيد حان ولو ذبح بعد ما صلى املا لم يمسك ولا يمسك اهل الجبلية اجزاء استسنا بالامام صلاة معشيت حتى لو اكلتموها فيها بها اجزاء هم وركب عاكسة وقيل في عاكسة بخون قيا سا واستسنا ناد ان ذبح بعد ما صلى الامام ثم علم انه صلى لهم على غير طهاره اجزاه الذبح عن الاضحية فاك في الفجر او قبله الاختيار في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت في السواد والمصلي في المصن حرم سجدة وقت استسنا في الفجر وفي العاكس لا يجوز الا بعد الصلاة وخيلة المصلي اذا زاد اليه جليل ان يستسنا بها الى خارج المصن فيصلي بها وقت طلوع الفجر ولو لم يكن الرجل في مصر واهله في مصر جرح وكسب اليهم ان يذبحوا عنه فينبغي لهم ان يذبحوا عنه حتى يصلي الامام في المصن الذي فيه الاضحية كان يذبحوا عنه قبل ان يصلي الامام ثم يذبح وارت صلى الامام ولم يخطب اجزا من ذبح لان خطبة العبد ليست بفاجبة ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اول نسكنا في يوم من هذا الصلاة ثم الذبح فرب ذبح على الصلاة ذبح الخطبة فاك رحمه الله وليس بالعميا والعمو ذاك ولا العجا والعرجا ولا مقطوعة ثلث اذن او ذنب او الية او اعضاء

وذلك بالخصي والشمول لا بهيجه والحي والحي والحي
 والفرج والفرج التي لا تمشي الى المنسك وهو الذبح ولا الفرجا العجا لفرج
 عليه السلام لا يجرى في العجا اربع العوا البين عورها والعرجا البين
 عورها والمرصه البين مرضها والعجا التي لا تنقي اي لا يفي لها وهو الخ وشده
 الهزال ولا يجوز قطع طوعه الاذن والذنب اما الاذن فلفق له عليه السلام استنشقا
 العين والاذن اي اطلقا سلامتهما واما الذنب فلانه عضو كامل وضار ومضود
 كالاذن ولا الفرجا البين اكثر اذ بها اوضه منها فان بقي اكثر الاذن او الذنب جان
 لا يلا ثلث حكاكل ولان القيب البين لا يلا ثلث الا حذرا منه فيجعل عفا
 وكذا لك حصص العين والايه على هذا واختلفت الروايه عن ابي حنيفة
 في مقطوعه بعض الاذن او بعض الذنب او بعض الاليه او الالهيه بعض العين
 فروي عنه ان كانت اذهاب من الاذن والذنب الثلث فله جزاء وان كان
 اكثر من الثلث لم يجرى فجل الثلث في حد القليل لانه نصف فيه الرصيه من عين
 نضا الورثه وروى عن رويه اخرى ان كان الذاهب الثلث لم يجرى وان كان اقل
 جان فجل الثلث في هذه الروايه في حد الكثير لانه عليه السلام والثالث كثير
 وروي عنه ايضا ان كان الذاهب الربع لم يجرى لان الربع في حكم الكثير في ثبوت
 من الاصل علم الاثني اجمعه قد رويه مسيح الرواس وجوب الدر في الحلق
 اكثر من وعن ابي يوسف اذا بقي اكثر من النصف لجزائه وان كان النصف النصف لم يجرى
 وان كان الذاهب النصف ففيه روايات وفي الكفوحي ان كان الذاهب النصف
 ولا يجرى وفي المرداويه اجماع الحظر والاحاقه فغلب الحظر وقيل مع
 مع ابي حنيفة وفي الهداية والمنظومه مع ابي يوسف والاطهر عند ابي حنيفة
 ان الثلث في حد القليل مما زاد عليه كثير ومعرفة المقار في العين ان تشد العين المعينه
 بعد ان لا تغلف الشاه يوق ما يوق عين ثم يقرب العين اليها قليلا قليلا فاذا رآه
 من موضع جعل على ذلك الموضع علامه ثم يسد عينها الصحيح ويقرب العلف اليها
 قليلا قليلا حتى اذا رآه من مكان اعلم ذلك امكان ثم ينظر الى يمينه ما بينها
 فاذا كان ثلثا فالذاهب الثلث وان كان نصف فالذاهب النصف وقوله وذلك
 بالخصي والشمول اي يجوز ان يخصي بالخصي والشمول اي لا يجرى لان العقل غير
 مقصود في الهام وهذا اذا كانت تعقل اما اذا كانت لا تعقل لا يجرى
 واما النخصي فلا نه اطبيب لجلها من غير النخصي قال ابو حنيفة ما زاد
 في لجه اطبيب النفع مما ذهب من خصيته وقد روي ان النبي صلى الله
 عليه وسلم سئل عما بالكثيرين امكحون اقر بين موقوفين مسبين في سواد
 ونظارات في سواد وبالك في سواد لم يجرى عن نفسه والآخر عزامته
 الامح الذي يجرى سواد وبياض ويكون البياض اكثر والموجعي النخصي وقوله
 والجما والجما التي هي لاقت لها خلقه ويشي الجما ايضا وكذلك النخصي
 يجوز ان يخصي بها وهي التي انكسرت غلاف قناتها الجما اذا كانت سميته فانه يجوز
 ان يخصي لان الجرم في الحبل ولا نقصان في الجرم وروي ان النبي صلى الله

لا يجوز

لا يجوز لان الجرم في اللحم فانقص واما الهنم في التي لا اسنان لها ففيها
 عن ابي يوسف روايات ان اخذها من ارضه اعيش في الاخصي والفتنة كالاذن
 وقال ان بقي من الاسنان اكثرها اجزاء وان ذهب اكثرها لم يجرى وفي الروايه
 الاخرى اذا بقي منها ما يتغلف به اجزاء وان كان الباقي اقل من النصف لان المقصود
 من الاسنان الاكل واما النخصي وفي التي لا اذن لها خلفه لا يجوز ان يخصي
 بها لان مقطوع اكثر الاذن اذا كان لا يفي لها فقصها كلها او في الجرم
 الجوار واما اذا كان لها اذن فمخبر خلفه اجزاء لان المقصود من جوار
 وصغره عينه ما نفعه قال رحمه الله
 وما الاضاحي من ثلث فاعلم من ابل وبقر وعش
 بينها جري ولكن الجذع في الفصان جري يجرى بث منبوع
 اي الاضحية من الابل والبقر والغنم لا يجرى لانهما عرفت شرعا ولم ينقل
 الاضحية بغيرها الا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من احد من الصحابه ولا يجوز
 وبها شي من الوحشي فان كان متولد من الوحشي والاهلي فالهني بالاهل لا بها
 هو الاصل في النسخه حتى اذا نرى الضبي على الشاه يخصي بالولد وكذا لو كانت
 بقر اهليه نرى عليها ثقب وحشي فانه يجوز ان يخصي بها بالولد فان كانت البقر
 وحشية والثور اهليا لم يجرى ان يخصي بالولد وكذا اذا كانت الام من الفصان نرى
 عليها ثقب من الغنم لم يجرى ان يخصي بالولد وقوله شوه جري اي لا يجرى
 في الاضحية الا التي من الابل والبقر والغنم وفصانها الاضاح فان الجذع
 منه يجرى لانه عليه السلام صحوا بالثنايا الا ان نفس عليك فليدخ الجذع
 من الضان وقوله عليه السلام نعمت الاضحية الجذع من الفصان فاكوا وهذا اذا
 كان الجذع عظيم ما عجت لوجله بالثنيان يستند على الناطوس من بعيد
 والجذع من الفصان ما نفعه سنة اشهر وطعن في الشهر السابع والثني منها ومن
 المهر ابن سدة ومن البقر ابن ستنين وطعن في الثالثه ومن الابل ابن ستنين
 ستنين وطعن في السادس ويدخل في البقر الجمل ميسر لانها من جنسها والذكر
 من الضان افضل من الانثى اذا استويا واللاتي من البقر والعنما افضل من الذكر
 اذا استويا كما في الوجوه قال رحمه الله
 لقد احك السبعة مات فاذا توارثه بالذبح يجرى فاستبين
 وان يكن وفيه من يجرى لغيره لم يجرى واذا تكلف ذبي
 اذا استنرى سبعة بقر ليضوا بها فان احدهم قبل الذبح ففاته الورد
 اذ جرحها منه وعلم اجزاهم وان كان شريك الستة يضربا او جلا يرب
 اللحم دون النسخه لم يجرى عن واحد منهم وحده ان البقر يجرى عن
 سبعة لكن من شرطه قصد الكيل القربه وان اختلفت جهات القرية
 كما لا يجرى والقول والمكفوع عند الاضاح المقصود وهو القرية وقد جدد هذا
 الشرط في الوجه الاول لان النسخه عن الغير عرفت قربه الا ان يجرى ان النبي
 صلى الله عليه وسلم صاع عن امته على ما رويها من قبل ولم يوجب في الوجه

السكاك باليسع

عنها الخصا مشقة فلا يبيع ملكا حراما قبله كذا في الهداية وكذا المحبوب لانه يستحق
وغيره وكذا المحبوب في الوصي من لا فعل الا محفل ما سبق وقد دون من هو من المحبوب
كان في بيت امر عليه لغيره اي امر عليه اذا فتح الله عليه الطائف في التمسك على نادره
اي في غلات كما في قبله باربع وثلاثين في ان الله تعالى عليه وسلم او هاتر
المحبوب يعرف هذا لا يستحق عليه في روى لا بد من حل عليه في روى ان يقبل الرجل
فيما الرجل يورثه انما في هذه الحاروي انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
اذا انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
قالوا ايضا في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
منصور انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
وكان في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
واما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
واكرامة ولا باس به وكان في روى انما في روى انما في روى انما في روى
البنى على الله عليه وسلم عاين في روى انما في روى انما في روى انما في روى
وقال الفقيه ابو الليث الفقيه على خمسة اوجه فله حية روى انما في روى انما في روى
على اليد عليه روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
الولد والدي عليه روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
وهو في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
وقال الشيخ في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
وعبر في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
وبعد في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
لا وصى لا من روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
ان بعد في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
عن العزل عن الحرم الابادتها وفي روى انما في روى انما في روى انما في روى
الحرم في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
في الوصي على مولاها في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
نور في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
سببها ما قد روى في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
سببها ما قد روى في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
لما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
انا عبد الله ورسوله وعبد الله ورسوله وعبد الله ورسوله وعبد الله ورسوله
العزل في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
امه في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
لا في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
لا في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى

دعان استبدوا اي من استرا جارية فانه لا يقرها ولا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها
لشهوة حتى يستويها وقرها لغيرها ليس يراه معذرا اي لا يحل ان ينظر الى فرجها في غير ان
وسوا ذلك الحاربه بالشعر او بالهبة او بالي صيده او بالبركة او بالخارج او غير ذلك لان السبب
في وجوب الاستبراء في هذه الحاربه وسوا استراها من الصبي او من امراه وسوا
كانت المستبراء في الاوطار ونحوها اذا كانت حاملا لغيرها ولا يقبلها ولا يمسها ولا ينظر
الى فرجها لشهوة حتى تصنع حملها لقوله عليه السلام في سببها الا لا يوطأ حامل حتى يضع
ولا يحل حتى تستوي نحيضه **فصل في رجمه**
من من اثنين يذنب فيهما الى رجمه فله رجمه من ذنوبه **فصل في رجمه**
لشهوة حتى يستويها **فصل في رجمه** **فصل في رجمه** **فصل في رجمه**
اختار في رجمه لشهوة فانه لا يمسها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها
فرجها لشهوة حتى ملك فرج الاخرى فيه ملك او فلاح او يمسها او يمسها اما اذا رجم
اخرها او اخرها او يمسها لا يحل له وطأ الاخرى لان ذلك لا يخرجها عن ملكه واصل هذا ان الجمع
بين الاثنين المملوقين لا يجوز وطئا لاطلاق قوله تعالى وان تجر عواصم الا حنين وقوله
لشهوة حتى يستويها **فصل في رجمه** **فصل في رجمه** **فصل في رجمه**
بن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا باس بالمهاجرة وقد بينا ذلك واستقصينا فلامعني
لا عاذا به وقوله وان يمسها فله رجمه في روى انما في روى انما في روى انما في روى
السلام من صاحبه لظاهر المسامحة وحركه في روى انما في روى انما في روى انما في روى
في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
اي لا باس ببيع السرجين وفي الارواق والبحر ولا يجوز بيع العدة لان السرجين ينتفع
به لانه يلقى في الارض لا يستكن في الارض فكان ما لا يملك من بيعه عتلا والعدة لان
لا ينتفع بها في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى انما في روى
اي من علم بجارية انها لرجل فزاد في بيعها فاك وكلني صاحبها ببيعها فانه يبيع
ان يبيعها ويطاها وكذا اذا ملك اشترى بها من مولاها او فهدىها الى او يصدقها فانه يبيع
وهذا اذا كان ثقة وكما اذا كان غير ثقة واكثر رايه انه صادق واما اذا كان اكثر
دايه انه كاذب لم يبيعه له ان يتعرض لشئ من ذلك لان اكثر الراي يفوز بمقام اليقين
قال رحمه الله وتلكه القبط ليس لغيره من مملوك في الدين لا ذى شرف
اي اذا باع المسلم حمر او احد ثمنها وملكه دين فانه يملك لصاحب الدين ان يخذل من ثمنها
في القضا دينه وان كان البايع نصرانيا فلا باس به والفرق ان البيع في الوجه الاول
باطل لان الغرم ليس ملك متفق فيه في حق المسلم فبقي الثمن على ملك المشتري فلا يحل
لخادم من البايع وفي الوجه الثاني في البيع لانه ملك متفق فيه في حق الذي يملك البايع في حق الخدم
منه قال رحمه الله والخمس من ثمنها في الاقوات لا يحل للمالك والمالك في
وتلكه الشئ من غير ائتماره والخمس من ثمنها في الاقوات لا يحل للمالك والمالك في
اي تلك الاحتكار في اقوات الاله مبيع والجهاد اذا كان في بلد يضر الاحتكار باهله
وكذلك التلقى للمالك فاما اذا كان لا يضر باهل البلد فلا باس به والاصل في هذا قوله
عليه السلام في الاقوات موزون والمحمول ملعون وقال عليه السلام من اخطر على المسلمين

على البيع

١٥

مختار من كتاب

فصل

اجزائه فتمت به العبد فعملت به ما مكمل له حتى تحل الدين وهذا معنى قوله
 وسلم الفدية بهذا أو حل اي الى ان يحل الدين لان ما يطل حقه من الوثيقه فصار
 كما لو انفق فادخل الدين انقصاه امره فحق حقه اذا كان من حبس حقه
 ودد الفدية وقد له في السعر فساد دين المكمل معناه اذا كان الحق محسورا وليسع
 سعى العبد في اقل من قيمته ومن الدين هذا اذا اعتقه بغير السعيا فله
 اذن امره فحق اما اذا كانت ياد من امره فحق فلا سعيا على العبد واما الزم المكمل له
 السعيا لان الدين متعلق برقبته وقبضه فله ان يعتق له فحقه ان يعتق الفدية
 الدين لان العبد مكمل له ولا يشبه هذا لان العبد المتبيع له ان يعتقه المتشعري
 في يد البائع ان لا لا سعيا على العبد لان الدين متعلق برقبته واما فله
 ان يعتقه في الاقل من قيمته ومن الدين لان الدين اذا كان اقل من قيمته
 لم يكن له الحق ان يسلمه اكثر من الدين فله العبد وان كانت الدين اكثر
 من قيمته العبد فله ان يسلمه للعبد اكثر من قيمته فله ان يسلمه في قيمته وانما
 له وقد قالوا ان العبد يسعى في الاقل من ثلثه اشيا فنظر الى قيمته وقبض
 الدين والى ثلثه حقت الاطلاق والى الدين فيسعى في اقل هذه الاشيا ثم يرجع
 على مولاه الذي اعتقه اذا اسير بما سعى لانه قضى دينه مضطرا وليس يشق
 للعبد مضطرا على سيده بما سعى الا في هذه الصورة ثم العبد انما يسعى ان يشار
 المكمل له مضطرا حال العتق اما اذا كان موقرا حال العتق ثم لم يضره ذلك
 فلا سعيا على العبد لان العتق وقع غير بموجب السعيا فلا يجب تعدي
 ذلك قبل اداء الدين وبعبر قيمة العبد يوما العتق فمستلزمه اذا اراد من غنما
 قيمته الف بالعين ثم اراد ان يرد قيمته في يد المكمل حتى صارت الف وخمسة
 ثم اعتقه الزهر وهو عشرين سعي العبد في الالف لا غير وهي قيمته يوم
 الدين والى كانت قيمته وقبض الزهر بالمال ثم انقصت في السعر حتى صارت
 خمسمائة ثم اعطاه المكمل على سعي في خمسمائة لا غير وهي قيمته يوم العتق
 وقد له وليسع في السعر اي في القيمة وقد له دين القيمة اي دين المكمل
 وقد له كذا اذا استعانه لاصح جعل اي وكذا اذا استعانه الزهر
 الزهر ضمن قيمته فيكون وهذا لان الزهر حق فخير من مملوك فله
 بالانلاق في يكون الصمان وهذا في دين المكمل فله ما مضى من الزهر والى وجه الله
 كذا اذا اتيته ايا الاجنبي ثم رجع الى الفدية وهذا فاكنت اي ان تلف
 الدين الزهر ضمن قيمته فله كذا في دين المكمل واما اذا اتيته اجنبي
 فله من هو الخصم في قيمته فيأخذ الفدية من الاجنبي فيكون رهنا في يده لان
 الحق بين الرجل على قيمته فله كذا في دين المكمل فله ما مضى من الزهر والى وجه الله
 على هذا المستعمل الاجنبي قيمته يوم ذلك فان كانت قيمته يوم
 استعانه كذا خمسمائة وقيمته يوم الزهر الف عن خمسمائة فكانت
 رهنا وسقط من الدين خمسمائة فصار الخصم في الخمسمائة الزهرا كذا
 هلك يافه والمعتق في ضمان الزهر القيمة يوم القبض لا يفي من الفكاك

الحق

اي من رهن عصيل بعشرة قيمته عشرة فتمت ثمانية عشر خلاً يساوي عشرة فهو رهن
بعشرة لا كما يكون محلاً للبيع يكون محلاً للرهن اذا اختلفت قيمتهما ففيها والخراج
لم يكن محلاً للبيع ابتداءً فهو محله بقا حتى ان من استوى عسيراً فليخرج قبل القبض
يبقى العقد الا انه يتخير في البيع بتغير وصف المبيع فمحل ما اذا انقلب في رهنه
والشاه ان تموت وللمرء طهر فليخرج في المبيع الحصة والفصل هل
اي اذا رهن شاه قيمته عشرة بعشرة فمات فبذبح جلد ما فصار يساوي درهمين
وقد رهن به درهمين لان الرهن يتقرر بالملك فاذا احيى بعض الجمل يعود حكمه
فقد رهنه بخلاف ما اذا ماتت الشاه المبيعة قبل القبض فبذبح جلد ما حيث لا
يعود البيع لان البيع يشترط الملك قبل القبض والمشتق لا يقود
اما الرهن بغير ملك فليس في الحصة اي تحبس الجمل المذبح
في الدين والى
بالسفر بغير الفاك يقد في فقهه مقداره سفر الاصل بغير ما يقصر
اعلم ان رهن الرهن للرهن ويكون رهنه مع الاصل مثل الولد والبن والصوف
والفان لا يتولد من ملك الرهن ويكون رهنه مع الاصل لانه يقع له فان
ملك التملك بغير شيء لان الاتباع لا يفسد لها ما يتاخر الاصل لا كما يدخل تحت
العقد ففقدوا اذ اللفظ لا يتاخر فان ملك الاصل وبقي التملك في الرهن
فحصته بقسم الدين على قيمة الرهن بغير القبض وعلى قيمة التملك الفكاك
لان الاصل الرهن بغير قبضه بالقبض والزيادة بصير موصود بالوكالات
اذا بقيت الى وقت الفاك والبيع بقا له حتى اذا مات موصوداً فما اصاب الاصل سقط
من الدين وما لا يصابه الاصل موصوداً وما اصاب التملك في الرهن به وصود
المسيلة محل رهن شاه في عشرة بعشرة فولدت ثم ملك قسم الدين
على قيمة الشاه بغير رهنه وعلى قيمة الولد في الحال فان كانت قيمة الولد في
الحال عشرة ملك الشاه بغير رهنه في نصف الدين وذلك خمسة دراهم
فان اذ لو في قيمة الولد مائة مائة الا من حتى ماتت عشرين بطلت تلك القيمة
الاولى وتبين ان حصة الامم كانت ثلثه وتلك ولو ماتت قيمة الامم تلتين
الا بطلت تلك القيمة وتبين ان حصة الدين ولو انتقصت قيمة الولد بعد ذلك
حصة حتى ماتت بطلت تلك القيمة وتبين ان حصة الامم ثلث الدين وهي ستة
وثلثان فاعشرة على هذا القياس وقوله نص في الرهن رهنه رهنه
يعني اذا ملك التملك مع بقا الاصل ملك نصيب حتى لا يحصل في يد المذبح رهن
فعله فملك بغير فعله وقوله فان بقي الاصل منه يد من اي فان بقي التملك
انهم ملك الاصل الاصل والملك في الرهن انما على ما ذكرنا بقسم الدين على
قيمة الاصل بغير القبض وعلى قيمة التملك الفكاك فما اصاب الاصل سقط
من الدين وهو معنى قوله في رهنه مائة مائة الا من حتى ماتت عشرين بطلت تلك القيمة
في الرهن لا الدين بزيادة فانما وعند بعض الفقهاء في رهنه مائة مائة
والرهن تحت الرهن ليس تحت حتى يعيد الاول للرهن

اي حق الزيادة في الرهن ولا حق في الدين عندهما ولا يصير الرهن رهن
بما رهنه اي يفسد حق الزيادة في الدين ايضا كما يفسد في الرهن وفرض الزيادة
لا يفسد قيمتها جميعاً اعلم ان الزيادة في الرهن جائز عندنا في كل وقت
لا يجوز الزيادة فاذا رهن الرهن في الرهن عندنا بقسم الدين على قيمته
الاول بغير القبض وعلى قيمة الزيادة بغير قبض حتى لو كانت الزيادة يوم
قبضه فمستحقة وقيمة الاول في رهنه في الف والدين الف ينقسم الدين الى ثلثين
في الزيادة الثلث وفي الاصل الثلثان وان كانت قيمة الزيادة مائة مائة
ففيها السدس من الدين وقوله لا الدين اي لا حق في الزيادة في الدين
عندنا في حقيقته ومجمل من لا يصير الرهن رهنه بها وان ائتمن سق هو
جائز فاقول سق سق بين المستأجرين وان جاز الزيادة في الرهن
والدين وزفر سق سق بينهما في ايضاً وان لا حق في الزيادة فيهما اي في حقيقته
ومجمل في بينهما في الا لا حق في الزيادة في الدين وحق في الرهن لان الزيادة
في الرهن تؤدي الى شيعه الدين وذلك لا يمنع من الرهن لانه لو رهن بعض الدين
رهنه جازمه وشيعه الرهن منع حصة الرهن فاقول معنى ذلك ان
الزيادة في الدين يعلق على حصة لا حق في الابتداء الا ترى ان كل الرهن
مستحق في الدين الاول فاذا مات مثله انتقل الدين الاول الى نصف الرهن
والثاني الى نصفه ولو رهنه اثبت نصف العبد بدين ونصفه بدين اخر لم تجز
فذلك كذا او معنى قوله ولا يجوز الزيادة في الدين صورته رهن عساً يساوي
الفين بالف ثم استقره من المذبح الف اخرى على ان يكون العبد رهنه بها
جميعاً فان يكون رهنه بالالف الاولى حتى لو ملك بملك بالالف الاولى ولا يملك
بالالفين وعندنا في يوسق بملك بالالفين ولو فاضاه الرهن الف فانما قضيتها من
من الاول فله ان يستبد العبد خلافاً لابي يوسف وكذا اذا رهن عساً بمائة وقيمتها
مائتان ثم اخذ منه مائة اخرى على ان يكون العبد رهنه بها بالدينين جميعاً فله
العبد فانه سقط المائة الاولى والفضل من العبد امانة وتبقى المائة الثانية بالامن
وصدا معنى قد لنا ولا يصير الرهن رهنه بها فان ائتمن بغيره امانة جميعاً
وهو صور في الزيادة في الرهن ان يرهن عساً بمائة وقيمتها مائة ثم زاد عساً
اخر قيمته مائة ثم مات احد الدين فانه يسقط من الدين نصفه بغيره والنصف
الاخر امانة وقوله والرهن حيث الرهن ليس حيث حتى يعيد الاول للرهن
اي اذا رهن عساً يساوي الف بالف ثم اعطاه عساً اخر قيمته الف رهنه مكان
الاول فالعبد الاول رهن حتى يرد للرهن الى الرهن والمذبح في العبد الا
اميين حتى يجعله رهنه مكان الاول لان الاول لا يملك في ضمانه بالقبض
والدين وهما باقيا فلا يخرج عن الضمان ونقص العقد ما امر القبض باقيا والى اذا
بقي الاول في ضمانه لا يدخل الثاني في ضمانه لانهما ضمانا بغيره في الضمان
لا يفسد لهما جميعاً فاذا رد الاول دخل الثاني في ضمانه ثم قيل يشترط تجديد الرهن
لان يد المذبح على الثاني يد امانة ويد الرهن يد استيفاء وضمان ولا يفسد عنه

[illegible]

۱-ف

اى انتفى القضا من اى سقط وقد بيناه وقد له اما الاجير في الجميع قد نفى اراد
 بالاجير محله ارجح الله فان عندنا لا قضا وفيها جميعا وقد بيناه ايضا
 بدلالة ما قال رحمه الله
 وَلَيْسَ يَقْتَضِي بَيْعُهُ قَوْلُكَ تَحْتَ الرَّاهِنِ وَالْمُتَقَرِّفُ اِذَا قُتِلَ
 عِنْدَ الْكُفْرِ لَمْ يَحِبَّ الْقَضَا مِنْ حَتَّى يَجْتَمِعَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَقِفُ لَا تَمُرُّهُنَّ
 لَا مَلِكَ لَهُ فَلَا يَلِيَهُ وَالرَّاهِنُ لَوْ تَوَلَّى لَمْ يَطْلُ حَقُّ الْمُرْتَقِفِ فِي الْبَيْعِ فَيَسْتَرْطِ
 احْتِجَا عَوْنَهُمَا لِيَسْقُطَ حَقُّ الْمُرْتَقِفِ بِرِضَا وَهَذَا قَوْلُهُمَا وَقَالَ مَجْدُ لَا قَضَا مِنْ
 اجْتِمَاعِهِمَا وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ مِثْلُهُ عَلَى قَوْلِ ابْنِ يَوْسُفَ اِذَا اجْتَمَعَا عَلَى
 الْقَضَا مِنْ سَقَطَ الْبَيْعُ عَنِ الرَّاهِنِ وَفِي الرِّوَايَةِ الَّتِي لَا تَأْتِي لَانِجِبَ وَإِنْ اجْتَمَعَا
 بِرِجْعِ الْمُرْتَقِفِ عَلَى الرَّاهِنِ بِدَيْتِهِ يَعْنِي إِذَا عَقُولَ وَقَدْ بَايَعَا عَمَّا جَاءَ لَمْ
 يَخْتَلِفَا فِيهَا الْقِيَمَةُ تَكُونُ فِيهَا مَكَانُهُ وَعَلَى هَذَا الْعَبْدُ الْمَوْصِي يَخْدُمُهُ إِذَا قُتِلَ
 لَمْ يَكُنْ لِلْمُورِثَةِ قَضَا لَأَنَّ الْمَوْصِي لَمْ يَحْقُقْ فِي اخْتِارِ الْقِيَمَةِ يَشْتَرِي بِهَا عَبْدَهُ الْفَرَسَ
 فَإِنْ اجْتَمَعَ الرَّاهِنُ مَعَ الْوَرِثَةِ عَلَى الْقَضَا فَقَدْ اسْقُطَ حَقُّهُ فَبُيْعَتِ الْقَضَا
 وَلَوْ قُتِلَ عَبْدُ الْإِجَارَةِ بِحَبِّ الْقَضَا لِلْمُوجِرِ وَأَمَّا الْمُبِيعُ إِذَا قُتِلَ فِي يَدِ الْبَايِعِ
 قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنْ اجْتَمَعَ الْمُشْتَرِي لِحَاجَةِ الْبَيْعِ فِي الْقَضَا لَمْ يَلِهُ مَلِكُهُ
 وَإِنْ اجْتَمَعَ فَفِيهِ الْبَيْعُ فَلِلْبَايِعِ الْقَضَا مِنْهُ فَإِنْ جُنِعَ لَأَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا
 فُتِحَ الْبَيْعُ انْقَضَى مِنْ أَصْلِهِ فَإِنْ كَانَ الْبَيْعُ لَمْ يَكُنْ مُقَيَّدًا عَلَى مَلِكِ الْبَايِعِ
 فَبُيْعَتِ لَهُ الْقَضَا كُلُّهَا وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ لَا قَضَا لِلْبَايِعِ الْقِيَمَةَ لَأَنَّ الْبَيْعَ
 لَمْ يَبُيْعَ لَهُ الْقَضَا عِنْدَ الْعَرَجَةِ لِأَنَّ الْمَلِكَ حِينَئِذٍ كَانَ لَمْ يَشْتَرِ فَلَا يَبُيْعُ
 لَهُ الْقَضَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَكُلُّهُ
 لَوْ أَنَّ الْمَوْصِيَّ ضَلَّحَ وَقُوَّةُ لَا الْعَقْدَ وَالْمَوْصِيَّ لَهُ الصَّلَاحُ قَوْلُ ابْنِ يَوْسُفَ
 الْمُشْتَرِي فَلَا يَلِيَهُ إِنْ قُتِلَ وَلَهُ إِنْ يَصَالِحُ وَلَا يَلِيَهُ إِنْ يَعْصِي وَكَذَلِكَ إِنْ قُتِلَ
 يَدِ الْمُعْتَقِ عَمَّا أَوْ الرَّاهِنِ مِنْهُ لِأَنَّ الْبَايِعَ فِي جَمِيعِ مَا قَوْلُهُ لَا يَلِيَهُ وَمَعْنَى
 الْمُسْتَبِيلِ بَايَعُ يَقْتُلُ عَبْدًا مُعْتَقًا أَوْ وَلَدَهُ وَالْمُعْتَقُ بَايَعُ فَإِنْ بَايَعَ الْمُعْتَقُ يَقْتَضِرُ
 وَفَوْقَهُ لَوْ أَنَّ الْمُعْتَقَ صُلِحَ وَقَدْ دَامَ لَهُ إِنْ يَقْتَضِرُ وَلَهُ إِنْ يَصَالِحُ لِأَنَّ الصَّلَاحَ انْظُرْ
 فِي حَقِّ الْمُعْتَقِ وَكَذَا إِذَا قُتِلَ عَبْدٌ مُعْتَقٌ فَبِهِ الْمَاءُ كَمَا تَوَقَّعَ لَهُ وَالْمَوْصِي
 لِلصَّلَاحِ فَقَالَ يَعْنِي إِنْ الرَّاهِنُ مِنْهُ لِأَنَّ الْبَايِعَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ لِأَنَّهُ لَيْسَ
 لَهُ وَلَا يَلِيَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَقَوْلُهُ قَوْلُ ابْنِ يَوْسُفَ فِي حَسْبِ قَوْلِهِ وَالْمَوْصِيَّ يَعْنِي الْمَوْصِيَّ
 فَقَوْلُهُ لَهُ الصَّلَاحُ ابْتِدَاءً كَلَامُ ابْنِ يَوْسُفَ لِلْمَوْصِيَّ الصَّلَاحُ وَلَا يَلِيَهُ الْقَتْلُ فَإِنْ جُمِلَ
 وَوَلَّى لِكُلِّهِ الْإِقْتِضَاءُ قَوْلُهُمَا تَكُونُ طِفْلٌ قَبْلَ صَدْرِهِ الْعَامَاتِ
 أَيْ مِنْ قَتْلِهِ وَلَهُ أَوْلَادُهُ كَمَا وَصَّاهُ فَلِكُلِّهِمَا إِنْ يَقْتُلُ الْقَاتِلُ عِنْدَ جَمْعِهِمَا
 وَفِي الْأَشْيَاءِ لَهُمْ ذَلِكَ حَتَّى يَدْرِكَ الْمَقَامَ لِأَنَّ الْقَضَا مِنْ بَيْعِهِمَا
 وَلَا يَكُنْ اسْتِيفَا الْعَقْدِ لِعَدَمِ التَّحْقِيقِ وَفِي اسْتِيفَا لَهُمُ الْكُلَّ ابْتِطَارَ
 حَقِّ الْقَضَا وَيُفْرَقُ الْقَضَا إِلَى إِذَا دَامَ لَهُمَا كَمَا إِذَا كَانَ الْقَضَا مِنْ بَيْنِ
 الْكَلْبَيْنِ بَيْنَ وَاحِدِهِمَا غَائِبًا أَوْ كَانَ بَيْنَ الْمَوْتَيْنِ وَاحِدُهُمَا غَائِبًا أَوْ صَغِيرًا

مضام

ولا في حقيقته ان يحول لا يحول لشيء به سبب لا يحول وهو القدر به واحتمال العفو
من الصغيب منقطع فينبغي لكل واحد كمالا كما في ولايه الانكاح بخلاف
الكهنة لان احتمال العفو من الغايب ثابت ومصلحة المولى من نوعه بان
كان احد المولىين صغيرا والاخر كبيرا ولو سلم فاملك بخلاف القدرية فان
يقصر في القتل بعد الامر لا العود كما ان الفرق عند القتل
في الجرح ان يسي الى النفس العود كمنه والغير وصل واسهل
بل ثابت القتل على الغير بقتل اي من من يد رجلان مراهق ومول فقتله
فان اصاب به بالعديد قتل وان اصابه بطرف الحديد فقتله كما يجب القصاص وهو
رواه عن ابي حنيفة اعتبا ما منه لاله وهو الحديدين وعنه انما يجب اذا جرح وهو
الايح على ما بينه ان شاكلا وما اذا اصاب بالعدو فاما يجب الدية لوجود قتل النفس
المقصود به والاحتياج القصاص حتى لا يهدد بالدمر ثم قيل هو بمنزلة العصا الكبيرة
فيكون قتلا بالقتل وفيه خلاف ابي حنيفة وقيل هو بمنزلة السوط وقد لا يفرق
اي من اعترض صبا او بالفا في اليح فلا فضا عن ابي حنيفة وقال ابو بوب ومحمد
عشرو يقصر عنه وهو قول الشافعي رحمه الله الا ان عند ابي يوسف ومحمد يستوفي
القصاص جزا فقتله بغير قتلها ان الاله فانه في سببها ما في الهالك
به ولا في حقيقته ان الاله عيب موعده للقتل ولا مستعمل فيه لتعدت استعماله
فقتلت شبهة عدم العبد به ولان القصاص يبنى على المماثلة ولا يماثل
بين الجرح واليد في القصاص البدن وعنه وقوله عند الصمد ابي حنيفة
وقوله في الجرح ان سبب النفس القدر اي من جرح رجلان عدا فقتل
صاحب قتل شر حتى كاف فعليه القصاص لوجود السبب وعدم ما يبطال به
حصومه في الظاهر فاضيف اليه وقوله لانه والعنف وصل والشد اي من جرح
نفسه وسبب رجل وعقده اسك وخشيت فيه حيات من ذلك كما في
الاخني ثلث الدية لان فعل الاساءة والحبية جرح واحد كونه هديا في
الدين والآخر دفعة بنفسه هديا في الدنيا معنيته في الاخر حيث لو
عليه وهذا معنى قوله لانه اي لا يخرج منه اي لا يعتب الجرحه قتل نفسه
وفي النول دية عند ابي حنيفة ومحمد يقصر ويصل عليه وعند ابي يوسف يقصر
ولا يصل عليه وفي شرح السبب الكبير ذكرنا في الصلاة عليه اختلاف المتأخرين
وقتل الاخني معتبه في الدنيا والآخر فصام قتلته بثلث اجناس فكانت
النفس ثلث ثلثه لافعال فيكون النافع بعمل كل واحد ثلثه فيجب
ثلث الدية وقصر في القصاص بالسيوف قتل او مسلها فقتله له تسكن
او مسلها ليلا فقتله او شاهر عصا بعينه المص في اليوم مسلها
سيفا اي من شاهر على المسلمين فعليه ان يقتلوه لقتله عليه السلام من شهر على المسلمين
سيفا فقتل ابطال دمه ولا به باع فسقط عصمته بعينه كذا في الهداية قال في الجراح
الصغيب من شهر على رجل سالحا ليلا او شاهر عصا عليه عصا ليلا في المص

او شاهر

او شاهر في الظهر في غير مصر فقتله المشهور بهذا فلا يشي عليه وهذا لان السلاح عليه
لا يلبي في الجرح الى دفعه بالقتل والعصا وان كانت تليق في الدليل لا يلحقه
العفو فاذا قتلته كان دمه هدماء وقوله هدماء اي هدماء من الشجر للعصا قال
وقوله وقال المصنف في المصنف بومناه يقتل عند الصمد اي من شهر على
رجل عصا شاهر في مصر فقتله المشهور عليه بالسيوف لان القصاص عند ابي حنيفة
لانه قتل نفسا معصومة منقومة عمنه او هو غير مصطفي اليه لان العفو في الجرح
والقتل بالعصا لا يتجمل وقال ابو يوسف ومحمد لا فضا ص عليه لانه قتلته وادفعها
عن نفسه معطر الى ذلك فضا كمالا وقصد قتلته بالسيوف فها كمالا وقصد
قتله بالعصا ليلا او في المفاز بالعصا ليلا او نهاما فان السيوف لا يلبي وفي المفاز
لا يلحقه العفو وقوله المصنف عصا اي الشاهر عصا في الجرح
وقال المصنفون عمنه اذ شاهر سيفا عليه دية لا تخفف اي اذا شاهر
المجنون على غيره سالحا فقتله المشهور عليه افعليه الدية في ماله وقال الشافعي
لا يشي عليه وهذا خلاف الصمد لانه قتل شخص معصوم ما فيجب الدية في
وقال في الشاهر بقتل ما قصت تقتل لا السالم والمكر بقتل او يخرج معنى
ذلك ان من شاهر على غيره سالحا في المصنف قص به ثم قتله الا في القاتل
القصاص معناه اذا ضربه فاضف لانه لما اضر فخرج من ان يكون محابا بالانفاق
فجاءت عصمته وقوله لا السالم والمكر بقتل او يخرج معنى
السوق فاشه وقوله فلا شى عليه لانه عليه السلام فاقول وانما كان وناويل
المسكين اذا كان لا يقتل من الاستعداد للمحار الا بالقتل كذا في الهداية
يا في القصاص من فيها دون النفس وقال رحمه الله
يقصر في قطع يد من قصص في الاذن والكتاب ثم لا يمسك
لا يقطع عن يمينه بل ضحا والسنة له وكل شيء يقتل المماثلة
لا القتل او قتل وان في ذلك والحل والعقاب وسبب اعتبار ابي حنيفة في قطع
يد عمنه فقتل اقل المفضل فقتل يد وان كانت اليد المعطوفه في العفو له
تعلق والجرح فضا من شاهر بقتل المماثلة وكل ما امكن عليه المماثلة
فيه من القصاص من فيه لو لا فلا وقوله امكن في القطع من المفضل فاضطرر الى
معتبر بقتل اليد او ضربه باليد لا يقطع في القصاص من المفضل فاضطرر الى
الانف ولا لا لا يجب فيها القصاص لا مكا في المماثلة في القطع من المفضل فاضطرر الى
الانف وقوله لا لا فاضع غير او لا فضا ص عليه لا مكا في المماثلة في القطع من المفضل فاضطرر الى
قائه مذهب من فاضع القصاص لا مكا في المماثلة في القطع من المفضل فاضطرر الى
اي فاضع صواها على وجه القصاص حتى لا يمسك فاضطرر الى وجهه فاضطرر الى
مطبقا فاضطرر الى وجهه فاضطرر الى وجهه فاضطرر الى وجهه فاضطرر الى وجهه
الغاية من القصاص المماثلة في القصاص المماثلة في القصاص المماثلة في القصاص
ولا السمعة بالخطي وقوله اليدان والرجلان وقوله الصمد في القصاص
او الجرح في السنين القصاص من لقتله لانه في القصاص المماثلة في القصاص

او شاهر

ووجب المال فليلا كان او كثيرا لقوله تعالى فمن عفى له من
اخيه شيئا فاتباع بالمعروف وادأ اليه باحسن نية انما عفى على ما قيل
في الصلح وقوله لا اذ حل اي لا فضا من ولاه حوثا بت للموتة بحسب قوله
الاسقاط عفو كذا يعو ايضا ثم اذا لم يتركها وحالا ولا موقعا ولا موقعا
لايه ما وجب بالعقد لا بالقتل وكل ما وجب بالعقد فهو حلال الا ان
يستمر فيه الاجل كالمات البتات واليه هو بخلاف الدية لانها مال
وجبت بالعقد وانما وجبت بالقتل ولهذا فالكوا في قتل الاب ابنه عمه او عمه
عليه المال في ثلث سنين لان ذلك المال وجب بنفس القتل لا بالعقد
فما كان المال الذي يجب بقتل الخطا وقوله وحل خطا كلهم اي وكان
نصيب كل واحد من مال الصلح حلالا والصلح والخطا هو النصيب وقوله ما
يقدر او ما يقدر من مال الصلح من مال الصلح **باب في حرمه**
لوقول الخ وعتد جلاؤه والخروج المفق لا يفسد ذلك الا ثلثا صفا في غزوه فاذيلا
اي اذا كانت الفاتل حرا وعيدا فامر له ومولى العبد رجلا بان يصالح عن
دمهما على الف ففعل فالف على الخ والمولى نصيب **باب في حرمه**
ويعمل الجمع ففعل فاعلم **باب في حرمه** **باب في حرمه**
وولته النصيب يلقى حرمه غاب وانما مات في الكل او
اي اذا قتل جماعة واحد اعدا يقتصر من جميعهم لما روي ان
سبعة من اهل صنع قتلوا مسلحا قتلهم عمر بن الخطاب وقيل لقتلهم
عليه اهل صنع قتلهم **باب في حرمه** وكان ذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم
من غير ثلثه وقيل ذلك لجماعهم ولان القضا صرح بخرجه
الروح وهو معنى لا يصح فاذا خرجت الروح بفعلها صار كل
واحد منهم كالمفرد باجلها ولا يشبه هذا اذا قطع باجلها
لان لا فضا من عليهما ويخاف ان يديه اليك هو لان اليد عضو يتبع
فصله وصار كل واحد منهما كانه احد بفعل اليد وانما لو قتلته دية اليك
لذلك ما القضا من وقوله والفرد يقتصر بجمع الخفا اي اذا قتل واحد
جماعة ففقد اوليا المقتولين قتل لجماعهم ولا ينشئ لهم غير ذلك
وانه حصص واحد منهم قتل له ويقتصر حق الباقيين وهذا معنى
قوله وقوله للنصيب يلقى حقوقه ففعل وقوله وانما مات في
الكل اذا قطع امن وجب عليه القضا من فوات سقط القضا من
لغيره لاجل حاله **باب في حرمه** وكيفية بقتل في طراد الجمع لداي
ما ناله والجمع لداي في اليد وقطعة للثبقتن بقتل اليد
للاجل بقتل في الآكف واقية اي اذا قطع رجلا من رجل ولا فضا
فقتل واحد منهما بقتل اليد لا دية اليد الواحدة وهما مقطعا
فلهما **باب في حرمه** واحد بقتل رجلين فقتل اقلهما ان يقطع يده او يقطع
يوسف الدية بقتلها نصيبين سواء قطعتهما معا او على التتابع وان

حص

حصص واحد منهما فقطع يده فلاخر عليه نصف الدية اي نصف دية اليد
لان لما ضا ان سقت في ليعاق حقه ويرد حقه الغايب فاذا استوفى اليه
لم يبق حلالا لا سقتا فقتل حقه الغايب في الدية لانه اوفى حقا
منه حقا وقوله ودي ما اذا اي اذا قطع رجل اليد جماعة فقتل واحد
منهم فقطع له وسلم دية من غاب منهم وهذه امعنى وقوله ودي
اما لداي يسلم دية يد الباقيين وقوله والجمع لداي في اليد هو صورة
المسيلة اي اذا قطع واحد اي في جماعة فقتله هذه الدية ذكرناه
فقتل حقه هذه اذا قتل الجماعة بالعمية قتل ومن رقت فقتل اغلا سقتا
وكانت السقتا لثابت في ذنوب القضا في الاول والثاني وقوله اي
اي اذا افر العبد بقتل العبد لزمه العفو دية قال لا يبيع اقله لان اقله
ملا في حق المولى بالابطال وضار كما اذا افر بالمال ولا افر غيرهم
في ذلك لانه مضمون به فيقتل ولان العبد مضمون على اصل الحرية في حق الدية
ملا لادمية حتى لا يبيع اقله المولى عليه بالحق ودية القضا من وقوله
ومن يبيعه مولا ما يفتل اي فوات ومعه اذا افر من رجلين السهم
فقتل السهم منه الى اخره فاقا وعليه القضا من الاول والدية للثاني
على ما قلناه لان الاول عمه او الثاني اخذ في الخطا كانه دية الى صيد فاض
ادميا ولان هذه جنايتان احدهما ممد وموجبها القضا والثانية
خطا وموجبها الدية وما اوجب الدية كان على العاقلة وهذا معنى قوله
والثاني ودي اي يجب دية الدية على العاقلة وانما سقتا فقتل
اصبع رجل عمه افسدت احدى الى جانبها ليجب القضا من واحد
منها عند احدى حبيفة وعليه ارضى الا بغيره وعندهما عليه القضا في الاولى
والاخرى في الاخرى لان الاصبعين ليست احدهما ناعا للاخرى فوجب
المسك او احدهما لا يمنع حقوق القضا من في الاخرى لخطا او قطع احدهما
غيره والاخرى خطا وكما لو من وجلا سقتا السهم لقتل في اخر هو لا يخطفه
ان حصص الجارية والسراية في يفتن واحد في حصص جارية واحد الا ان وان
لو اذن له في قطع اصبع من اصابعه فقتلها فقتل اخرى الى جانبها ليعتد
ولو كانت السراية في حصص جارية اخرى ليعتد الا بغيره اصبع اخرى فاق في
منطومة الشسقي في مقابلتي حبيفة لداي اصبع سكت بقطع اصبع
فقتلها الا من سكت ولما قطع في او حبا في الاول القطع وفي
ذلك التي سكت امة سقا ففوت وانما سقط القضا من في الاصبغ الاولى
عند اي حبيفة لانه جارية واحد فقتلها ما لا يوجب القضا من الا
لان الجارية الواحدة لا يفتن وهما يفتن لانهما جارية في حبيقتن فقتل
حبيقتن سقط القضا من في احدهما لا يوجب القضا من الاخرى
لما ذكرنا **فصل في حرمه** **باب في حرمه** **باب في حرمه**
في القتل بقتل القطع بالامور **باب في حرمه** **باب في حرمه**

حص

أَوْ حِطَّائِينَ أَوْ مِنْ الْمُتَوَعِّينِ وَقِيلَ بَرَأَ أَوْ قَاتَلَ بَرَأَ فِي التَّيْسِ
 وَتَسْقِطُ أَنْ يَفْطَحَ فِي الْقَضَائِينَ وَقَوْصُ الْأَوَّلِ فِي الْفَعْلَيْنِ
 أَيْ مِنْ قَطَعَ بِرَجُلٍ خَطَا ثُمَّ قَتَلَهُ عَمْدًا قَبْلَ أَنْ يَبْرَأَ أَوْ قَاتَلَ عَمْدًا
 قَبْلَ أَنْ يَبْرَأَ قَتَلَهُ عَمْدًا فَإِنَّهُ يُوْجَدُ بِالْأَمْرِ مِنْ جَمِيعًا فَإِنْ قَطَعَ يَدَهُ عَمْدًا ثُمَّ قَتَلَهُ
 عَمْدًا قَبْلَ أَنْ يَبْرَأَ قَاتَلَ عَمْدًا شَاءَ الْأَمَامُ فَإِنْ قَطَعَ يَدَهُ قَتَلَهُ وَانْ شَاءَ فَكَانَ
 أَقْتَلَهُ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ سَقَى وَجَعَلَ
 يَقْتُلُ وَلَا يَقْطَعُ يَدَهُ وَمَعْنَاهُ أَنْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِلرَّوْلِ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ ثُمَّ يَقْتُلَهُ
 وَعِنْدَهُمَا إِذَا قَتَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَبْرَأَ يَدَهُ فَعَلِبَهُ الْقَضَاءُ فِي النَّفْسِ وَسَقَطَ
 حُكْمُ الْيَدِ لَا فِي حَنِيفَةِ أَمَّا جُنَابَتَانِ لَا يَفْقَهُ لِحَدِّهَا بِالْأَخَرِ وَمَوْجِبُهَا
 الْقَضَاءُ قَائِمٌ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى حَالِهَا كَمَا لَوْ قَطَعَتْهُمَا فَبَرَأَتْ
 ثُمَّ قَتَلَهُ وَكُلُّهُمَا أَنْ ذَلِكَ حَصَلَ قَبْلَ الْعَمْدِ فَدَخَلَ حُكْمُ الْيَدِ فِي حُكْمِ النَّفْسِ
 كَمَا لَوْ قَطَعَ يَدَهُ خَطَا ثُمَّ قَتَلَهُ خَطَا قَبْلَ الْبَرَاءَةِ أَوْ مِنْ التَّوَعُّبِ
 أَيْ أَحَدَهُمَا خَطَا وَالْأُخَرِ عَمْدًا أَوْ قَوْلَهُ وَقَدْ بَرَأَ أَوْ مَا بَرَأَ فِي الْبَيْنِ أَيْ مَا
 بَرَأَ بَيْنَ الْقَطْعِ وَالْقَتْلِ وَقَوْلُهُ وَيَسْقِطُ الْقَضَاءُ فِي الْقَضَائِينَ أَيْ فِي
 الْعَمْدَيْنِ بَأَنْ قَطَعَ يَدَهُ عَمْدًا وَقَتَلَهُ عَمْدًا وَقَوْلُهُ وَفِي هَذَا الْأَوَّلِ
 فِي الْفَعْلَيْنِ أَيْ فَوْضُ الْأَمْرِ حَنِيفَةُ الْأَمْرِ فِي الْفَعْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَنْ شَاءَ قَطَعَ
 الْيَدَ وَقَتَلَهُ وَانْ شَاءَ قَاتَلَ وَلَا يَقْطَعُ وَمَعْنَى قَوْلِهِ فَوْضُ أَيْ اثْبَتَ
 لِلأَوَّلَيْنِ الْخِيَارَ وَمَعْنَى الْمُسِيْلَةِ أَنَّهُ قَطَعَ يَدَهُ خَطَا ثُمَّ قَتَلَهُ عَمْدًا قَبْلَ أَنْ
 يَبْرَأَ يَدَهُ لِأَجْمَعِ بَيْنَهُمَا أَيْ بَيْنَ الْقَطْعِ وَالْقَتْلِ لِاخْتِلَافِ حُكْمِ الْفَعْلَيْنِ
 وَكَذَا لِأَجْمَعِ بَيْنَهُمَا وَمَا إِذَا قَطَعَ يَدَهُ عَمْدًا فَبَرَأَتْ ثُمَّ قَتَلَهُ عَمْدًا فَإِنَّهُ لَا يَجْعَلُ
 بَيْنَهُمَا لِحُدِّهِ الْبَرَاءَةَ بَيْنَهُمَا وَالْبَرَاءَةُ قَاطِعٌ لِلْبَرَاءَةِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَحْدُثْ بَيْنَهُمَا
 بَرَاءَةٌ وَتَبَيَّنَ أَنَّ كَانَا خَطَائِينَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِالْأَجْمَعِ لَا مَكَانَ الْجَمْعِ
 وَكَانَتْ يَدُهُ وَاحِدَةً فَإِنْ كَانَ قَطَعَ يَدَهُ عَمْدًا ثُمَّ قَتَلَهُ عَمْدًا قَبْلَ أَنْ يَبْرَأَ
 يَدَهُ فَإِنَّ شَاءَ الْأَمَامُ فَكَانَ أَقْتَلَهُ ثُمَّ أَقْتَلَهُ وَانْ شَاءَ فَكَانَ أَقْتَلَهُ وَهَذَا عِنْدَ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا يَقْتُلُ وَلَا يَقْطَعُ يَدَهُ لِأَنَّ الْجَمْعَ مِمَّا كُنَّ لَهَا تَسْرُفُ الْفَعْلَيْنِ وَعَدَمُ
 تَحْدِيدِ الْبَرَاءَةِ فَيَجْعَلُ بَيْنَهُمَا وَابْتِغَاءً يَقُولُ أَنَّ الْجَمْعَ مُتَعَدٍّ لِلْإِجْتِلَاقِ
 بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ لِأَنَّ الْمُتَوَعِّبَ الْقَوْدَ وَهِيَ بِعَيْنِهَا الْمُسَاقَاةُ فِي الْفَعْلِ وَذَلِكَ
 بِأَنْ يَكُونَ الْقَتْلُ بِالْقَتْلِ وَالْقَطْعُ بِالْقَطْعِ وَهِيَ مُتَعَدٍّ لِأَنَّ الْجَمْعَ يَقْطَعُ
 أَيْضًا فِي السَّرَابَةِ إِلَى الْقَطْعِ حَتَّى لَوْ صَدَقَ مِنْ كُفْرٍ حَتَّى الْقَوْدَ عَلَى
 الْحَاوِ قَضَاءُ خَطَائِينَ لِأَنَّ الْمُتَوَعِّبَ وَهِيَ بِدَلِّ النَّفْسِ مِنْ عَيْنِ عَيْنَيْهَا
 الْمُسَاقَاةُ وَفِي مَقَالَتِ فِي مَا مَقَالَتِ أَيْ حَنِيفَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ
 فِي الْقَطْعِ ثُمَّ الْقَتْلُ ثُمَّ الْقَوْدُ فِيهَا قَائِمًا فِي الْأَوَّلِ
 أَيْ إِذَا قَطَعَ يَدَهُ انْشَاءً عَمْدًا ثُمَّ قَتَلَهُ عَمْدًا أَوْ عَمْدًا أَوْ حَنِيفَةَ الْقَضَاءِ
 أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ وَيَقْتُلَهُ لِأَجْمَعِ جُنَابَتَانِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَوْ حَنِيفَةَ الْقَضَاءِ
 فَإِذَا احْتَمَلَ لَمْ يَدْخُلْ مُوْجِبُ أَحَدَاهُمَا فِي الْآخَرِ كَمَا لَوْ بَدَلَ بَيْنَهُمَا
 وَعِنْدَهُمَا لِلرَّوْلِ أَنْ يَقْتُلَهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْطَعَهُ وَهَذَا إِذَا كَانَ عَمْدًا

يَنْقُضُهُ خَطَا أَوْ قَتَلَ يَدَهُ خَطَا أَوْ قَتَلَ يَدَهُ عَمْدًا أَوْ قَتَلَ يَدَهُ عَمْدًا

شَاءَ

الْبَرَاءَةُ

لَا يَجْعَلُ

وَلَمْ

وَلَمْ يَحْدُثْ بَيْنَهُمَا الْبَرَاءَةُ فَانْ تَحْدِثُ بَيْنَهُمَا الْبَرَاءَةُ بَعْدَ الْقَطْعِ وَكُلُّ وَاحِدَةٍ
 مِنْهُمَا عَلَى خَطَا حَتَّى لَوْ كَانَ عَمْدًا كَانَ لَعَمْدِهِ الْقَطْعُ وَالْقَتْلُ جَمَاعًا
 وَانْ كَانَ خَطَائِينَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَنَصَحَ فَإِنَّ كَالَهُ أَحَدَهُمَا عَمْدًا وَالْآخَرُ
 خَطَا فَإِنَّ كَانَ الْقَطْعُ عَمْدًا وَالْقَتْلُ خَطَا حَتَّى فِي الْبَرَاءَةِ الْقَضَاءُ حَتَّى
 الْبَرَاءَةُ الدَّيَّةُ وَانْ كَانَ الْقَطْعُ خَطَا وَالْقَتْلُ عَمْدًا حَتَّى فِي الْبَرَاءَةِ الْقَضَاءُ الدَّيَّةُ
 قَائِمٌ فِي النَّفْسِ الْقَضَاءُ فَهَذَا ذَلِكَ قَوْلُ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَدَيْدُهُ فِي بَرَاءَةِ السُّوْطَانِ مِنْ بَعْضِهَا أَوْ مِنْ شَرِّهَا هَذَا مَرَّةً
 وَأَنْ عَنِ الْقَطْعِ عَمْدًا ثُمَّ دَيْدُهُ مِنْ بَرَاءَةِ الْقَضَاءِ الدَّيَّةُ
 وَأَنْ عَنِ الْقَتْلِ وَتَسَارَى الْفَعْلَيْنِ هَذَا قَوْلُ حَتَّى لَمْ يَحْدُثْ بَيْنَهُمَا الْبَرَاءَةُ
 بَأَنْ هُوَ فِي الْحَقِّ كَمَوْصُومٍ بِالثَّلَاثِ وَانْ مِنْ جَمِيعِ الْمَكَانِ بِالْعَمْدِ قَتَلَ
 أَيْ مِنْ صَفِّ مَجْلَامَاةٍ سَقَطَ وَبَرَأَ مِنْ تَقْبِيْنٍ وَبَرَأَ مِنْ عَشْرَةٍ وَهَلْ بَرَأَ
 دَيْدُهُ وَاحِدَةً لِأَنَّهُ لَمْ يَرَأَ مَتَاهَا لَانْ تَقْبِيْنٍ فِي حَقِّ الْأَمْرِ فَقِيْلَ الْإِجْتِمَاعُ
 بِالْعَشْرَةِ وَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ حَتَّى لَمْ يَحْدُثْ بَيْنَهُمَا الْبَرَاءَةُ أَوْ حَنِيفَةَ
 وَعَنِ ابْنِ يُونُسَ فِي مِثْلِهِ حُكْمُ عَمْدٍ وَانْ حَتَّى لَمْ يَحْدُثْ بَيْنَهُمَا الْبَرَاءَةُ
 وَقَوْلُهُ وَمِنْ سَبَوَاتِهَا دَيْدُهُ مَاتَ وَالْبَرَاءَةُ الْهَلَاكُ وَقَوْلُهُ وَانْ عَنِ
 الْقَطْعِ عَمْدًا ثُمَّ دَيْدُهُ مَاتَ وَمَعْنَاهُ أَنْ مَنْ قَطَعَ يَدَهُ رَجُلٍ فَعَمْدٌ
 لِمَطْوَعَةٍ يَدَهُ عَنْ الْقَطْعِ ثُمَّ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ الْقَطْعِ وَعَلَى الْقَاطِعِ الدَّيَّةُ فِي مَالِهِ
 وَقَوْلُهُ لَدَى الصَّدْرِ يَدِي أَيْ وَعَلَى الْقَاطِعِ الدَّيَّةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَوْلُهُ
 لَدَى أَبِي سَلَامَةَ الدَّيَّةُ وَانْ عَمْدًا عَنْ الْقَطْعِ وَمَا حُدِّثَ مِنْهُ عَمْدًا مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ
 عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ وَسَامَرَى الْفَعْلَيْنِ أَيْ وَمَا حُدِّثَ مِنْهُ مِنْ
 السَّرَابَةِ فَهُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ أَجْمَاعًا ثُمَّ انْ كَانَ الْقَطْعُ خَطَا هُوَ مِنَ الثَّلَاثِ
 هَاتِئَانِ عَمْدًا فَهُوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَكَانِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ إِذَا
 عَمْدًا الْقَطْعُ هُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ أَيْضًا وَانْ لَمْ يَقْلُ عَفْوٌ عَنِ الْقَطْعِ
 وَمَا حُدِّثَ مِنْهُ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا عَمْدًا عَنِ الشَّيْءِ ثُمَّ شَرَفَ إِلَى النَّفْسِ مَا قَدْ
 ظَهَرَ أَنَّ الْعَفْوَ عَنِ الْقَطْعِ عَفْوٌ عَنِ مَوْجِبِهِ وَمَوْجِبُهُ الْقَطْعُ إِذَا ائْتَصَلَ
 وَالْعَفْوُ وَالْقَتْلُ إِذَا سَرَى إِلَى النَّفْسِ فَكَانَ الْعَفْوُ عَنِ عَفْوٍ عَنِ أَحَدٍ
 مَوْجِبُهُ أَجْمَاعًا كَانَ وَلَاحِظَ اسْمُ الْقَطْعِ بَيْنَهُمَا السَّامَرَى وَالْمَقْصُورُ يَكُونُ
 يَكُونُ الْعَفْوُ عَنِ الْقَطْعِ عَفْوٌ عَنِ مَوْجِبِهِ وَمَا إِذَا عَمْدًا عَنِ الْجَنَابَةِ
 فَإِنَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْجَنَابَةَ السَّامَرَى وَالْمَقْصُورُ كَانَ كَذَلِكَ هَذَا وَلَا فِي حَنِيفَةِ
 السَّبَبِ بِالْمَعْنَى وَانْ عَفْوٌ وَهُوَ قَتْلُ نَفْسٍ مَعْصُومَةٍ مَعْصُومَةٍ وَالْعَفْوُ
 لَمْ يَبْرَأَ مِنْ مَعْصُومَةٍ لِأَنَّهُ عَمْدًا عَنْ الْقَطْعِ لِأَنَّ الْقَطْعَ عَنِ الْقَتْلِ
 وَبِالسَّرَابَةِ يَكُونُ أَنَّ الْوَاقِعَ قَتْلًا وَكَانَ يَسْقِي أَنْ يَجِبَ الْقَضَاءُ وَهُوَ الْقَبِيضُ
 لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَتَّى يَحْدُثْ الْإِلَاقَةُ فِي الْأَمْرِ حَتَّى لَمْ يَحْدُثْ بَيْنَهُمَا الْبَرَاءَةُ لِأَنَّ صَوْرَةَ الْعَفْوِ
 أَوْ مَقْتِ السَّامَرَةِ وَالشَّيْءَ دَارِيَهُ الْقَوْدَ وَقَوْلُهُ أَوْ مَا حُدِّثَ أَيْ لَمْ يَقْلُ عَفْوٌ
 عَنِ الْجَنَابَةِ أَوْ مَا لَوْ كَانَ عَفْوٌ عَنِ الْجَنَابَةِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ دَيْدُهُ أَجْمَاعًا

٨

وهو معترف له انه قد فعل ذلك العمل والآن العفو عن الجناية يتناول العفو عن
التعديلات الجناية لا يستلزم عفو عن الجرم فيكون العفو في الخطا هو
بالتبليغ اي اذا كان القتل خطا فعفو عنه مات فهو من ثلث ماله وان كان
عمداً فمن جميع امواله لان موجب العفو عن القتل هو ما يتعلق به حق الورثة
فيه وهو ليس بامال او مال الخطا فهو حقه امواله وحق الورثة يتعلق به فغيب
من الثلث في قوله فغيب اي فظهر الجواب بذلك وبينه بياناً من حيث اذا كان
في كونه عامه قطع السيد عليه فلهذا هو اذا كان في
وعفاً في ثلث ماله اما الخطا فلهذا هو في ثلث ماله اذا كان في
وعفاً في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
في العمد اما في الخطا فغيب عن ثلث ماله فلهذا هو في ثلث ماله اذا كان في
فغيب ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
فقطعت المراه به وحل من وجهها على يده ثم مات من ذلك القطع فلهذا هو
منها وعلى ما قلناه ان كان الخطا وان كان عمداً ففي ما قلناه
عنه اي عفاً لان العفو من اليد اذا لم يكن عفو عن ماله فغيب ثلث ماله
فالتبليغ على اليد لا يكون بوجاهة على ما عفاً من القطع ثم القطع ان كان
عفاً فلهذا هو في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
بطلان جرمه فغيب ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
بغير العفو لكن من القصاص في الطرف وفي هذه السورة واذا استوى
الى النفس تبين انه قتل النفس ولم يتنازل له العفو فغيب ثلث ماله
وجبه في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
ان كان على السواء وان كان في اليد فغيب ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
تدوم القصاص على ما وان كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
اليه فاذا استوى الى النفس تبين انه قتل النفس ولم يتنازل له العفو فغيب ثلث ماله
فغيب ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
بطلان جرمه فغيب ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
حادث او ما حدث فغيب ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
تخلد في حقه او على الجناية ثم مات من ذلك والقطع عما قلناه هو من ثلث ماله
لان هذا لا يرجع على القصاص وهو لا يلزم من جرمه فغيب ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
كما اذا ارجعها على جرمه فغيب ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
هو القصاص في سقوطه بوجه الجرم فغيب ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
بشرط ان يصيب ماله الا انه يسقط اصلاً ولا يترك في الطرف عن العاقلة بغير
مثله وهو ثلث ماله لان هذا هو وجه العفو عن الجرم وهو بطلان جرمه
الا انه تبين ان هذا هو وجه العفو عن الجرم لان هذا هو وجه العفو عن الجرم
والمقتضى من الجواز الاصلية ولا يجمع في حق الزيادة على المثل
لان ما به يكون صبيحاً في حق العاقلة لا يجمع في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في

الحال ان من جمع ما به موجب حثاً بها هذه الزيادة وصية له لا يجرى
من اهل القصة لما اجمعت لستوا يقتلونه فان كانت حرج من الثلث يسقط
فان لم يجمع سقط ثلثه وقدر ابقى سقط فغيب ثلثه من الجواز وهذا اذا
تروا جميعاً على التمسك بالعفو عن اليد عفو عن الجرم فغيب ثلثه من الجواز وهذا اذا
حصل بها في الرضاين كما في اليد اية واكرام الله
من مات من قطع القصاص فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله
ويجب بطلان جرمه فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله
وحق القصاص في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
في القصاص لان ما اقدم على القطع فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله
اقل من على القطع طناً منه ان حقه فيه وربع السراريه تبين ان حقه في القود
فلم يكن مبرراً عنه بدون العلم وقوله ومن عفاً عن يده عن ماله فغيب ثلثه من الجواز
اي من قتل ابنه عمداً فقطع الاب يد القاتل ثم عفاً عن يده عن ماله فغيب ثلثه من الجواز
اوله بغير له وعلى ما قطع اليد وهو الاب يد القاتل عفاً عن يده عن ماله فغيب ثلثه من الجواز
شي عليه لانه استوفى حقه فلا يضمنه ولا في حقيقته ولا في حقيقته ولا في حقيقته
انلاف النفس بجميع اجزاها فلهذا هو القصاص في ثلث ماله اذا كان في ثلث ماله اذا كان في
انه استوفى حقه لان حقه في القتل وهذا قطع وابانه وكان القصاص
بجيب القصاص الا انه سقط للمشي به فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله
سقط القصاص وجب امواله مسيلة اعلم ان من له القصاص في
الطرف اذا استوفى حقه ثم سري الى النفس ومات يضمن يده النفس عفاً
للمقتضى وقال لا يضمن لانه استوفى حقه وهو في القطع ولا يملك
التبليغ بوجه السلامه لما فيه من حجب باب القصاص اذا احتل
عن السارية ليس في وسعه مضار كالامانة والبراع والجمامون
يقطع لليد ولا في حقيقته القود فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله
وقع قتله لانه جرح افضى الى غوات الحياة الا ان القصاص سقط للمشي به
فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله
ولا يضمن حثاً من حقيقته اذا ارجعها عفاً عن يده عن ماله فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله
فان تبين لانه من ارجعها عفاً عن يده عن ماله فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله
كالخط والدن يقول عشرة اية اي من قتل عمداً فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله
وعفاً بقاءه فقام القصاص البينة على القتل ثم فادى الغايب فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله
البينة عنه اي حقيقته وقال لا يضمنها وان كان القتل خطا لم يرد لها
بالاجماع وكذا الذين يكونون لا يضمنها على ارجعها عفاً عن يده عن ماله فغيب ثلثه من الجواز عفاً عن يده عن ماله
في القصاص طريقه طريق القود كالدن ولا في حقيقته ان القصاص طريقه
الخلافه دون المولد الا ترى انه تبين القصاص بعد الموت والموت ليس

من اجله بخلاف الدين والديه لانه من اهل الملك في الاموال كما ان نصيب
شركة فتعقل كما نصيب بعد موته فانه ملكه فاذا كان طريقه الانبياء
انك لا ينصب احدهما نصيبا فانت كان اقام القاتل البينة ان الغائب
فان عفي عنه فالشاهد خصم وهو احد الوالدين المراض ويسقط القضاء لانه
ادعى على الماضر سقوط حقه في القضا من اى مال ولا يمكنه اثباته الا بانبات
العفو عن الغائب فينصب الماضر خصما من الغائب وكنك عبد ورسول
وجليل قتل عمة او ولدها المرحلين غائب فهو على هذا الخلاف قال في شرح
منظومة النسفي الابن اذا ادعى دية ابيه على رجل واخوه غائب فقام البينة
انه قتل اباهم مما قبلت بينته وحسن القاتل فاذا قدم اخوه الغائب كالمها
جميعا اعاده البينة عنه او حصة لان القضاء من حق المقتول من
وجهه بدليل انه لو عفي عن الجاني في حالي حيوانه مع عفو وبدليل انه لو اصاب
مالا يقضى ديونه منه ورسول وصيا له وعندهما لا يكلفان ذلك لان كل واحد
من الورثة عظم من نفسه وعن اهلها فيما يدعى الميت ويدعى عليه ووليه
الخطا والاصل ان البينة حين اقامها من هو خصم له يجب اعادتها بعد ذلك
كما اذا ادعى القتل خطا واما من بينه واخوه غائب فانه يقضى بجميع الدية
على ما قاله القاتل فالخصم الغائب لا يكلف اعادته البينة اجماعا وكذا احد الورثة
اذا اثبت دينا لابي على رجل وباقي الورثة غيبت ثم حضر ولا يكلفون
اعادته البينة اجماعا ثم قال لا القضاء من حق الميت كالدين انه يبيع عفو
ولو انقلب مالا يقضى به ديونه فكل واحد من الورثة ينصب خصما فيما
بينه له عليه واو حبيبه يقبل اخوه هو الوارث انك اياها ولها لو عفي
العاصم عن القضاء من قتل موف المحدث مع عفو قتل واحد من
الاخوين لا يلحق نائبا عن صاحبه في اثبات حقه بعين وكاله
مخلوق الخطا لان موجب المالك وهو حق الميت وقوله يقبل عنده
اي يقبل اى يوفى سقي وجهك قال رحمه الله
لما اثبت القاتل عفو الغائب او مالك في العبد مع ما كتب
اي اذا اقام القاتل البينة ان الغائب قد عفي عن القضا فالشاهد
خصم وسقط القضاء لانه ادعى على الماضر سقوط حقه من القضاء
الى مال وفن له او مالك في العبد ماى ذلك عبد بين رجلين قتل
واحد المرحلين غائب فهو على هذا الخلاف وقوله قاتل جميع الك
لأن شهادته اعفوه صنف لقب قاتل يقتل ثلثا في دية
وان يكتف قاتل والاخر فاخذ ثلثا لاهما فقتل
اي اذا كان الاول ثلثه وشهد اننا نضاه على الاخر انه عفا شهادتها
باطلة وهو عفو منها لانهما يشهدان بها الى النفسهما معفا عن قتلا القود
بمالا فاحد في القاتل فالديه بينهم ثلاث معناه اذا اصابها واحد لانه لما اقر
مدها صدق وقد اتفقوا باليه لها فصح انك لا انه يدعى سقوط حق المستهق وعليه

البينة

ع

د

وهو بكنر فلا يصح في ويمن من نصيبه وان كان القاتل فلا ينفى له ولا يخر
ثالث ان به معناه اذا اكره بها المستهق وعلمته انما هو هذا الاصل اقر على
انفسهما بسقوط القضاء من قبل اقره متهما وادعى الباق نصيبهما مالا
فلا يقبل الا بينة وتعلل نصيب المستهق وعليه مالا لان بقواهما
العفو عليه وهو بكنر بمنزلة اسراء العفو منها في حق المستهق وعليه
مالا لان دعواهما العفو يسقط الفقد مضاف اليها وان صدقها المستهق
عليه وحده غير ما القاتل ثلث الدية للمستهق وعليه لا فلاح له بذلك وهذا
معنى قولنا لا يخر باختيار البينة لانهما فقير بواحد والى جهة الله
لو شهد ابا المالك بقتل من بكنر به بكنر بواحد فانت يقتضيه اى اذا
شهدت الشهود دية من بكنر به فلم يزل صاحب فاش حتى مات فعليه
العفو اذا كان عمدا لان البينة بالشهادة كالبينة معاينة وفي ذلك
القصاص والتمهاده على قتل العمد يحقق على هذا الوجه لانه الموقوف
بالضرب اياها عفي بالضرب اذا اصاب صاحب فاش حتى مات وقوله
اذا شهدك وانه من بكنر بكنر بواحد فانت يقتضيه اى صاحب فاش حتى مات وقوله
لو شهدا واختلفا في الموضوع او من اواله لم يشهدا
وان يقبل ذاهل بعض القتل وذا يقبل لثم اذيت فحكمة
اي اذا اختلف شاهد الاصل القاتل في الايام مرارة في الجلب ان اوى الذي كان
به القتل والشهادة باطله لان القتل لا يعاد ولا يكتف بالقتل في زمان
او في مكان غيب القتل في زمان او في مكان اخر والقتل بالعصا غير
القتل بالسلاح لان القتل بالسلاح عهد والقتل بالعصا الكيد شبه العهد فتختلف
احكامها وضمان على كل من شهدا به في ذلك ادا قاتل احدهما قتله
بعضا وقال الاخر لا ادرى اى سقى قتله فشهادتهما باطله لان المظنون
حلال القيد لا يقبل شهادتهما قاتل
والقولي قاتل ذاهل اذا اقر كل منهما بقتل ذاهل
وان يكن في موضع الاقتران شهادة تبطل تعلما ويحي
اي اذا شهدا انه قتله فالا لاندسى باى سقى قتله فبينة فبينة الدية
استحسنان والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة لان القتل يختلف باختلاف
الالة لجهل المستهق دية وجه الامسحسان انهم شهدوا بقتل مطلق والمظنون
ليس بجمل فيجب اقل موجبه وهو الدية لانه حمل احما لهم في الشهادة على
اجمالهم المستهق وعليه مسترا عليه واولا قل كان همه في نفس العلم بظواهر
ما ورد باطلا في اصلاح ذات البين وهذا في معناه فلا يثبت الاختلاف
بالشك وتجب الدية في مال لان الاصل في الفعل العمد فلا يلزم العاقلة
وقوله والقولي قاتل ذاهل اذا اقر كل منهما بقتل ذاهل اى اذا اقر كل واحد
كل واحد منهما انه قتل فلانا ففكر الولي فليثما جميعا فله ان يقتلها
وان شهدا على رجل انه قتل وشهدا اخر ون على اخر يقتله وفاق

لا ينفى له ولا يخر

جميعها ولا تتركه في شيء ما يحب بقل الذي فيه كما ينبغي ما يحب
 بقل الذي فيه في كل شيء يفضل بينهما دل على تساويهما **فصل**
 في معرفة الله **ووجه تسميته بالإنسان في اليقين واليقين**
والعقل واللبس ان لم يتبين ذلك **وذلك الانسان والفيلسوف**
وفي قوله تعالى **وايزجائنين** **ويعرف الراشدين في القندين**
والمتقين من قولا **فلكا جبين** **وكلا الاذنين**
 اي في النفس البشرية وقد ذكرنا في المآثر ان الدية وهو ما لان من الانف
 ويسمى الاربع واما حيث فيه الدية لان يتلف الممان ذلك من منفعة
 الانف عن السم وضار ذلك هات الانف كله فلك في السبيل يعني قال
 محبها اذا ضربت على انف رجل ولم يجد ربح طيب ولا تنفع فيه خلوصه
 وكذا اذا وجد ربح طيب ولم يجد ربح تنفع وفي رواية ان سلمان يحب
 دية كاملة وفي الانف الدية لانه اذا زال الجاهل على الكمال وكذا اذا
 قطع الممان من ربح قطع الممان مع الفسفة لا يزداد على دية واحدة لانه عضو
 واحد وفي اللسان الدية يعني لسان الفصح اما لسان الجاهل ففيه حكمه
 واما وجبت الدية في اللسان كغيرها من منفعة مقصودة وهي النطق
 وكذا ان في بعض اللسان اذا منع الكلام تحب الدية كاملة لتفوقه
 المنفعة المقصودة ولو قد منع على الكلام ببعض الحروف دون البعض
 تحب الدية على ما في الحروف وهي ثمانية وعشرون حرفا الالف
 والباء والتا واليا والميم فما كان ربحا من الحروف لا يحب عليه فيه
 شيء وما لا يقرب ربحه تحب فيه الدية بقطعة والعجيب ان الدية تنقسم
 على حرف في اللسان وهي ثمانية عشر حرفا الالف والتا والثا والميم
 والذال والهمزة والواو والياء والسين واليشين والصاد والظا
 والفاء والكاك واللام والنون والياء وذلك الامام حواشي زاده
 ان الاول اصح وقيل اذا قدر على اكثر ما تحب حكومه عند الحصول
 الاقفا مع الاختلال وان عجز عن الاكثر تحب كل الدية لان الظاهر
 انه لا يحصل منفعة الكلام ولان الاكثر له حكم الكل وقوله
 والعقل اي اذا ضربت في راسه فذهب عقله تحب فيه الدية كاملة
 لان ربح هاب العقل ثبوت منفعة نفسه في معاشه ومعاذ لان افعاله
 الخلق تجري مجرى اليها لم تكن اذا ذهب سمعه او بصره او شمه
 او ذوقه او كلامه بل الجارية على عضو لان لكل واحد منها منفعة
 مقصودة وقد روي ان عمر رضي الله عنه قضى في رجل طردت ناس به ديات
 صحت على راسه فذهب عقله وكلامه وسمعه وبصره ذلك
 وقوله في الدية ان لم يتبين اي اذا حلق الحية رجل فلم تثبت تحب
 فيها الدية يعني الحية الرجل اما الحية المروء فلا تنفع فيها لان الحية في
 المروء تنفع واما وجبت الدية في الحية لان فيها جمالا كاملا لا يسل

انما وجبت الدية في اللسان كغيرها من منفعة مقصودة وهي النطق
 وكذا ان في بعض اللسان اذا منع الكلام تحب الدية كاملة لتفوقه
 المنفعة المقصودة ولو قد منع على الكلام ببعض الحروف دون البعض
 تحب الدية على ما في الحروف وهي ثمانية وعشرون حرفا الالف
 والباء والتا واليا والميم فما كان ربحا من الحروف لا يحب عليه فيه
 شيء وما لا يقرب ربحه تحب فيه الدية بقطعة والعجيب ان الدية تنقسم
 على حرف في اللسان وهي ثمانية عشر حرفا الالف والتا والثا والميم
 والذال والهمزة والواو والياء والسين واليشين والصاد والظا
 والفاء والكاك واللام والنون والياء وذلك الامام حواشي زاده
 ان الاول اصح وقيل اذا قدر على اكثر ما تحب حكومه عند الحصول
 الاقفا مع الاختلال وان عجز عن الاكثر تحب كل الدية لان الظاهر
 انه لا يحصل منفعة الكلام ولان الاكثر له حكم الكل وقوله
 والعقل اي اذا ضربت في راسه فذهب عقله تحب فيه الدية كاملة
 لان ربح هاب العقل ثبوت منفعة نفسه في معاشه ومعاذ لان افعاله
 الخلق تجري مجرى اليها لم تكن اذا ذهب سمعه او بصره او شمه
 او ذوقه او كلامه بل الجارية على عضو لان لكل واحد منها منفعة
 مقصودة وقد روي ان عمر رضي الله عنه قضى في رجل طردت ناس به ديات
 صحت على راسه فذهب عقله وكلامه وسمعه وبصره ذلك

ان المالكه تفتعلون سبحان من زين اليك باللسان والنسب بالواهب
 وفوق اللسان الكامل يتعلق به كمال الدية كما ان في الالف
 الشاخصه ومن المحبها من قال انما تحب الدية في الحية اذا كمل فيها
 الجاهل اما الحية الكلد شج اذا كانت قليلة لاديه فيها لانه لا يحصل
 بها جاهل وحكي عن ابي جعفر الجاهل وفي رواية في الحية على ثلثه
 او حيه ان كانت وافر تحب الدية وان كان انظارا له شعيرات عين
 متفرقات لا يقع فيها جاهل كامل ولا يثبت مما لستين حية حكومه
 وان كان على دقة شعيرات متفرقات لستين فلا تنفع فيها لان ربحه
 الستين وهذا كله اذا ثبت الممان اما اذا ثبت حتى الستين كما
 كانت لا يحب شيء لانه لم يبق اثر للحية في ربحه على ان تكلم
 ما لا يعمل فان ثبت بيضا وفن اي حية لا يحب فيها شيء في الجاهل اما في العبد
 فحب حكومه لانها تنقص قيمته وعندها تحب حكومه في الجاهل
 لانه في غير او انه يبينه قال في الكرخي وفي حية العبد روايتان في روايه
 الاصل فيها حكومه وفي رواية الحسن عن اي حية وفيها قيمة العبد
 لان القيمة في العبد كالدية في الجاهل ووجه روايه الاصل ان المقصود من
 العبد الخدمه لا الجاهل بخلاف الجاهل الذي لم تحب كمال المقصود اما
 الجاهل المقصود منه الجاهل فافترا وقد ذكره في الانسان والفسفه اي يحب
 في الذك الدية يعني الذك الصحيح اما ذك العينين والحنفي ففيه حكومه واما
 وجبت الدية بقطع الذك لانه يفوت ربحك منفعه الرطل والابلاج
 واستمسك البول والرفي به وقد فف الما الذي هو طريف الاعلا وغاره
 وقوله في الفسفه اذ ادم بالفسفه الحشف وهي ما سلكه كتحب فيها الدية
 كما ان في الحشفه اصل في منفعة الابلاج واليدف والقصة كالتابع لها
 وقوله في الانسان يعني اذا قطع ولا تنفع بافتنان اما اذا قطع
 وقوله كانه قطعها ففيه حكومه عدل لان يقطعها يصبب خفيها في
 ذلك الحية حكومه ولانه لا منفعة للذك مع فقد هياكله اذا قطع الذك ولا
 منفعة فيه لم تحب **فصل** **في كمال الدية** **وان قطع الاثنتين والذك**
ان قطعهما ضا تحب **ديتان** **وان قطعهما طول** **ان قطع الذك او لا ثم**
الاثنين تحب ديتان **وان بدأ بالاثنتين او لا ثم بالذك ففي الاثنين الدية**
وفي الذك حكومه **لانه لا منفعة للذك مع فقد هياكله** **وان قطع الذك وحده**
تحب الدية **كامله** **ولو قطع الحشفه وحدها تحب الدية** **كامله ايضا**
وباقى الذك تنفع لها **وان قطع الحشفه ثم قطع الباقي ان كان قبل البز**
تحب الدية **كما في الانف** **وان كان بعد البز تحب الدية** **في الحشفه**
والحصى **في الباقي** **فاك ابو الحسن الكرخي الاعضا التي تحب في كل**
عضو منفعة **به** **كامله** **ثلاثه** **اعضاء** **هي اللسان والانف والذك**
وقوله **وفي اليدين** **منه** **والرجلين** **اي في اليدين العلويه وفي الرجلين**



للجانب والفوس وذاك الشافعي فيه النقصان ايضا اعتبارا بالمشاء وانما
 ما روي ان النبي عليه السلام قضى في عين الدابة بربع القيمة وهكذا قضى
 عمر رضي الله عنه ولان فيها مصادف مستطافا كالحمل والركوب
 والزيادة والعمل فمن هذه الوجه تشبه الادوية وقوله فمسك لاكل قرن هذا
 الوجه تشبه الماسكولات فعملنا بالشبهات شبه الادوية في الخفاف
 الربع وبالشبه الاخر في نفي النصف ولانه انما يمكن اقامة العمل مقام
 ما يربطه اعين اعينها وبعبارة المستعمل فكأنها ذات اربعة اعين فثبت
 المربع بغير خلاف احداهما كذا في الهداية **باب**
 حيازة المملوك والجنابة عليه فاك **محمية الله**
 اذا حيازة **خطا** لم ينفى لاه **الفداء** **الام** **شهر** او ينفى فعه **مليكا** **لينا**
 وان **محمية** **نفاة** **الفداء** **الحكم** **لنا** اي اذا حيازة المملوك جنابة خطا
 قيل لمولاه اما ان تدفعه بالجنابة او نفذه وقال الشافعي بخلافه في مرقته ببيع
 فيها الا ان يرضى المولى بالامش وقاية الخلاف في اتباع الجاني بعد العتق احتج
 الشافعي رحمه الله بان الاصل في **محمية** الجنابة ان يحجب على المتلف لانه هو
 المتلف الا ان العاقلة تحمل عن الجاني ولا عاقلة للعبد لان العقل للقراءة ولا قراءة
 بين العبد ومولاه فثبت في ذمته كما في الدين يتعلق بوقفته وبياعه فيه فكذا
 في الجنابة على المالك ولان الاصل في الجنابة على الادوية حاله العتق ان
 يتبعه عن الجاني بخلاف ما عتق استبعاله والاحكام في ذمته مقتضى فيه حيث
 لم يتبعه الجنابة وحجب على عاقلة الجاني اذا كان له عاقلة للمولى عاقلة عبده
 لان العبد يستتصربه والاصل في العاقلة عندنا النصف حتى تحجب على اهل
 البيعة بخلاف الجنابة على المالك لان العتق قل لا يعقل المالك الا ان المولى ينجس
 بين الدفع او الظاهر الا انه في الجاهل في اثبات الخيرة دفع تخفيف في حقهم كي لا يستاصل
 عن ان الواحب الاصل هو الدفع في الصحيح ولان استيفاء الخيرة من العبد
 لغوا محل الواجب وان كان له حق في العتق الى الفداء كما في ماله الزكوة
 في ذمته عليه مال الزكوة هو وجوبها بعبادة ولا يتحمل الجور وذلك يستغنى عن صحيحها
 فلاك ذلك المالك وان كان له مال له حقه في المال حق فقل الزكوة من مال الجور
 بخلاف موقوف الجاني الجور لا الواجب لا يتعلق بالمسألة استيفاء ماله الجور
 في صدقة الفطر يعني اذا مات العبد وقدمت الفطر لا سقطت بركاه الفطر
 فانه ذمته المولى بالجنابة ملكه وفي الجنابة وان فداه فداه بامشها وكل
 ذلك يلزم من كمال المبدأ وان حيازة العبد جناية قبل لمولاه اما ان تدفعه
 الى ذمته الجنابة يفتسمانه على قد حقيقهما وان كان نفذه بامش كل
 اربعة منها لان تعلق الجنابة الاولى بوقفته لا يمنع تعلق الجنابة الثانية بوقفته
 ايضا كالدون المتلاحقة وان فداه فداه بجميع المروءة فان قتل واحدا ففداه
 عين اخر ففداه اثنان لان اربعة اشهر العيون على النصف من اشهر النفس وعلى هذا
 حكم الشافعي والمولى ان ينفذ في مرقته ببيع المروءة في بعض مرقته ببيع
 تعلق

اما المالك والشافعي في الجنابة على المملوك فانه اذا حيازة المملوك جنابة خطا
 وانما المالك والشافعي في الجنابة على المملوك فانه اذا حيازة المملوك جنابة خطا

تعلق بحقه من العبد لان الحق في مختلفه باختلاف اشباهها وفي الجنابات
 المختلفة وثق له وان حق روح الفداء المملوك لانه اي فان عدا العبد جناية
 اخرى بعد الفداء كان الحكم حكم الجنابة الثانية حكم الجنابة الاولى لان
 المولى لما فداه فقد استغنى عن مرقته فكان مرقته مرقته ففداه بامشها ففداه بامشها
 الاصل الجنابة **باب**
وان جنى ينفذ يدفع بهما او ينفذ في الكل من امرين
 اي اذا حيازة العبد جناية قبل لمولاه اما ان تدفعه الى ذمته الجنابة يفتسمانه على
 على قد حقيقهما وان كان نفذه بامشها وان كان نفذه بامشها وان كان نفذه بامشها
لو باع او حرم قبل حيازة **فاد في الامر** **شهر** **السعر** **بم**
وان جنى ينفذ يدفع بهما او ينفذ في الكل من امرين
 اي اذا اعتق المولى عبده الجاني او باعه وهو لا يعلم بالجنابة فمن الاقل
 من قيمته ومن امرين ان باعه او اعتقه بعد العلم بالجنابة وحجب عليه
 الامش لانه في الاول فوت حقه ففقد في اقلها بامشها ولا يصح في الثاني
 بلفظ الا انه لا حيازة من دون العلم وفي الثاني حيازة من دون العلم لا يعتق
 منه من الدفع والافداء عليه اخيرا منه للفاء او على هذا من المروءة البيعة
 والمهبة والتدبير والاسبيل لانه ذلك مما يمنع الدفع لولا ذلك ومعنا قولنا
 وعلى هذا الوجهين اي العتق مع العلم وعنه من العلم وقوله كبريطيق
 ذاهل في الشبهة وكان ذاهل بطله هو الشرط اي من قال لعبد ان قتلت فلانا او مرقته
 او جنى فثبت جرمه فعل العبد ذلك بعد هذا القول فهو عتق بلفظ ان
 فعل العبد ذلك وقاك من لا يصير عتقا لان وقت تملكه لا حيازة ولا علم
 له بوجوده بعد الجنابة لم ينفذ من المولى في فعل يصير به عتقا لان المولى
 انه لو علق الطلاق او العتق بالشرط ثم حلف لا يطلق ولا يعتق
 ثم وجد الشرط ثبت العتق والطلاق لا يعتق في ميمته كذا في هذا
 ولنا انه علق الاعتاق بالجنابة والمعلق بالشرط ينزل عنه وجوب الشرط
 كما في خبر فصار كمن اذا اعتقه بعد الجنابة وقاك **محمية الله**
اعتق ماله فوقع بقطع وسري **قال عبد صالح في الذي يقر**
وان يفتق ماله فوقع بقطع وسري **ام** **فوق** **فقد** **فانظر**
 اي اذا قطع العبد المملوك فوقع بقطع وسري اي ان المقتطوع بامشها او بغيره ففداه
 فاعتقه المقتطوع بامشها ففداه المقتطوع من القطع والعبد صالح بالجنابة وان
 كان لم يعتقه ماله على المولى وقيل لا ولا يفتق او اعفوا عنه ووجه ذلك
 وهو انه اذا لم يعتقه وسري الى النفس يبين ان الصلح وقع باطلا
 لان الصلح كان عن المالك لان اطراف العبد لا يجوز القضاء بينهما
 وبين اطراف المروءة فاداسري الى النفس يبين ان المالك غير واحد
 وانما الواجب هو التودد فكان الصلح وانما يفتق بطل وبطل الصلح لا يبرئ
 الشبهة كما اذا وطئ المطلقة الثلاث في العدة مع العلم بكونها عليه

[illegible][illegible]

الا د منه حتى كانت مكلفا وفيه معنى الى والا د منه اعلاها فمجب
اعتبارها من كذا صفة او الا د في جند تعدد الجمع بينهما او من ان الغصة بمقتضى
المالك اذ الغصب لا يبرأ الا على المال او بما قد لا ينقصان بعضهما من الاخر
لما اصرلا في المخرج من مخرج ان يصاب السرقه في المخرج وفي يد العبد يصف فيه
لا يبرأ على خمسة الا ان كان اكثر او اقل كانت الخمسة الا في اقله وانه يجب
الغنائم في خمسة ايام من غير نقصان ومن فقا عيني عبد او قطع
يديه او د حليله او قطع حليله فملا من جانب واحد فان كان المولى
دفعه الى الجاني والحد فمستحب وان شاء امسكه ولا يبرأ من النقصان عنه
الى حينه وعنده ان شاء فمستحب وان شاء دفعه ولحق قيمته واحدا ما
نقصه وان شاء دفعه فمستحب وفي منظومه الشيخ في هذا لا يبرأ من
لا يبرأ من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها
اي اذا فقا عيني عبد او قطع يديه او حليله فملا من جانب واحد فان
سلم الى الجاني واحدا فمستحب وان شاء امسكه ولا يبرأ من النقصان
ومنه عني ابي حنيفة با قال ابو ثوبان في رجل له ان تمسكه ويضربه
نقصان العبيد وعينه بان ينفق منه وعينه سائمتان ويضربهما في جمع
بالنقصان وله ان يبيع العبد الى الجاني وبذلك قيمته ولا في حقيقته
ان يضمن العبد او اليدين او الرجلين ضمان كل النفس فلا يجب
الا ما يضمن النفس لئلا يكون ضمانا بين البدل والمبدل في مملك
واحد فاك **في حمله**

كل ما من دمه الجرح قدس وان اك من سعيه الى قومه مستحب
اي ما تقدم من دمه الجرح فهو مقدس من قومه العبد ومعناه كل شيء
في الحق وفيه الذي ينفق من العبد فيه القيمة وكل من في الجرح منه نقصان
الدية فمستحب القيمة نصف القيمة وكل تنى فيه من الجرح ثلث الملك
ففيه من العبد ثلث القيمة وكذلك على هذا القياس قال ابو ثوبان في رجل
ان كان حنيفة جمع بعد ذلك في جرح العبد وفي ذنبه فقال فيه حكمه
عبد او قال محمد بن الحسن بن عمار ان يضمن في اذن العبد نصف
قيمته ثم الجاني على العبد ثلث النفس لا يبرأ العاقله لانه اجري

مجرى الضمان الاموال قال **في حمله** **فمستحب ان يبرأ من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها**
فمستحب ان يبرأ من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها
فمستحب ان يبرأ من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها
اي من قطع يد عبد فمستحب ان يبرأ من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها
عيني المولى ولا نقصان فيه وان لم يكن يبرأ من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها
وهذا عندهما وقال محمد بن الحسن بن عمار ان يضمن في اذن العبد نصف
نقصه ذلك الى ان يضمن المولى ويطلق الفضل وانما لا يضمن العبد في
الوجه الاول ولا في الاستنباه من له الحق لان النقصان من حيث عند الموقوف

مستند الى وقت المرح وعلى اعتبار ما حال المرح يكون الحنف للمولى
وعلى اعتبار ما حاله الاستنباه يكون للمرح فيحقق الاستنباه فمستحب
وتعد الاستنباه ولا يجب واجبا عما لا يبرأ بل الاستنباه فاك
في منظومه الشيخ في مقالات محمد

قطع سوي في عبد غير وعنف **فيها من سوي** **فيها من سوي**
والا د منه حتى كانت مكلفا وفيه معنى الى والا د منه اعلاها فمجب
كسول رجل قطع يد عبد فمستحب ان يبرأ من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها
القطع فان كان له ورثة سوي المولى فلا نقصان من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها
ومستحب سوي المولى فله النقصان عندهما قال محمد بن الحسن بن عمار ان يضمن في اذن العبد نصف
نقصه ذلك الى ان يضمن المولى ويطلق الفضل وانما لا يضمن العبد في
الوجه الاول ولا في الاستنباه من له الحق لان النقصان من حيث عند الموقوف

في سعيه من احمه عنهما فمستحب ان يبرأ من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها
اي من قطع يد عبد فمستحب ان يبرأ من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها
فيها من سوي **فيها من سوي** **فيها من سوي**
اي من قطع يد عبد فمستحب ان يبرأ من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها
فيها من سوي المولى فله النقصان عندهما قال محمد بن الحسن بن عمار ان يضمن في اذن العبد نصف
نقصه ذلك الى ان يضمن المولى ويطلق الفضل وانما لا يضمن العبد في
الوجه الاول ولا في الاستنباه من له الحق لان النقصان من حيث عند الموقوف

فيها من سوي **فيها من سوي** **فيها من سوي**
اي من قطع يد عبد فمستحب ان يبرأ من الاطراف من فمستحب ان امسكه الجاني من يملكها
فيها من سوي المولى فله النقصان عندهما قال محمد بن الحسن بن عمار ان يضمن في اذن العبد نصف
نقصه ذلك الى ان يضمن المولى ويطلق الفضل وانما لا يضمن العبد في
الوجه الاول ولا في الاستنباه من له الحق لان النقصان من حيث عند الموقوف

واحد قومه

وفي البيع بالخيار على المالك وقوله وقبل ما يثبت ملك ذي اليد يعني
إذا كان الخيار قابلاً للبيع فإن المالك لم يخرج من يده وقوله في حق لا يقتل
من سدي أي فحقه المشتري لا يقتل من وجب قتلاً فحقه والذدي
الهلاك **مسألة** إذا وجد القاتل في دار نفسه فالتقسامه والديه
على ما قبلته لو كانت له عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف وهو
هو هذا ما لا ينفك عنه على أحيا قال في منطوقه من السبي في بقايا أبي حنيفة
في فصل في قتل القاتل في منطوقه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
أي في منطوق القاتل معناه إذا وجد المالك في دار نفسه فعلى
عاقلة الدية عند أبي حنيفة وعندهما لا شيء عليهما من قوله للقتل
إذا وجد القاتل في دار نفسه وأما إذا وجد القاتل في دار غيره
بالإجماع وإن وجد القاتل في دار المالك تبس في الأقل من قيمته
فمن دية لأن وجوب القاتل في داره كمنه شتره فله من العتق مائة وأما
لزمه الأقل لأنه إن كانت القيمة أقل فلا يستحق عليه أكثر منها وإن كانت
الدية أقل فلا يلزمه أكثر منها وإنما إذا وجد المولى قتلاً في داره مائة
وعلى المالك أن يسقي في الأقل من قيمته ومن ذبه المولى لما بينا ما رحمه الله
في قتل القاتل في منطوقه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
في قتل القاتل في منطوقه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
أي إذا وجد القاتل في السقيفة فالتقسامه على من فيها من الركب والملاحين
لأنها في أيديهم واللفظ يشمل أي بابها حتى يحجب على الأرباب
الذين فيها وعلى المسكين ذلك على من يدها المالك وعنه المالك في
ذلك سؤل وقوله أي في سفين السفين جمع سفينه وقوله أو مسجد
هو على حيدانه أي إذا وجد القاتل في مسجد محله فالتقسامه عليهم
على من في المسجد **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
في المسجد أي مع باقي السباع الأعظم فلا نسب من فيه والديه على نسب
أما في الدية العامة فلا نسب من فيه وأما في الدية الخاصة فلا
أي طوئيل عظمير له من الدية ولقوله في السقيفة فالتقسامه
السقيفة في منطوقه فعلى أبي يوسف يحجب على المسكين وعنه على
المالك وإن لم يكن مملوكه كالمسكين مع العتق التي نسب فيها على
نسب المال لأنه كمنه الممسكين وإن وجد في السقيفة فالتقسامه على سبيل
عنه ما قال أبو يوسف في الدية والتقسامه على أهل المسجد لأن الظاهر
أن القاتل حصل منهم وفيما ينفق لأن أهل المسجد مقيمون
فلا ينصرفون فلا ينفقون **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
إذا وجد في بركة ليس هو ملكه من جهة القاتل ما كان يسقي
الصوت منه وجد النعمان لا يسقي الصوت منه لأنه إذا كان هذه الحالة

لا ينفق

لا ينفق القاتل فلا ينفق أهلها بالتقصير وإن وجد بين قريتين كان على
أقربهما قد بيناه من قبل وأما وجد في وسط البحر فالتقسامه
لأن البحر ليس في ملك أحد ولا في ملكه وإن وجد في البحر فالتقسامه
الساحل هو على أقرب القري من ذلك المكان لأنه اختص بتصرف هذا
المسعى وضع **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
في قتل القاتل في منطوقه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
أي إذا ادعى القاتل على واحد من أهل المحلة بعينه لم يسقط التقسامه
عنه وإن ادعى على واحد من غيرهم سقطت عنهم التقسامه والديه
لأنه صار مبرأ منهم وقوله وإن فيه ثلثي وإن كان ادعى على واحد من
أهل البلد كان عليهم التقسامه والديه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
في قتل القاتل في منطوقه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
أي إذا التقى قوم بالسيوف وأحلقوا عن قاتل هو على أهل المحلة لأن
القاتل بين أظهرهم والحفظ عليهم إلا أن يدعى لأوليها على أو ثلث القوم
الذين التقوا أو على رجل منهم بعينه فحسب ذلك لمن على أهل المحلة
شي لأن هذه الدعوى تضمنت براءة أهل المحلة عن التقسامه ولا يجب
على أو ثلث القوم شيء أيضاً حتى يقوموا بالبينة على من لا يجوز له الدعوى
لأن الحق والما سقط به الحق عن أهل المحلة لأن قول القاتل حجة
على بعينه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
في قتل القاتل في منطوقه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
أي إذا قال المشتك في قتل فلان أسقط بالديه ما قبلته ولا عاقلة عالمت
فلا ينفق فلان لأنه بريد أسقط الخصومة عن نفسه فعلى الأقل يسقط
ما ذكر لأنه لما أقر بالقتل على واحد صار مبرأ من البقية فنفق حكمه
سواء يحلف عليه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
في قتل القاتل في منطوقه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
أي إذا شهد شاهدان من أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه قاتله لم يقتل
شهادتهم عند أبي حنيفة وقول أبو يوسف ومحمد يقتل لأن حنيفة وأحمد
خصا بآثارهم وأبى بالتقصير الصادر من غيرهم فلا يقتل لشهادتهم وإن ادعى
الولي على واحد من أهل المحلة بعينه فنفق لأن من أهل المحلة عليه لم يقتل
بشهادتهم بالإجماع لأن الخصومة قائمه مع الكل والشاهد يدين أن يقطع مع
الخصومة عنه عن نفسه بشهادته فكل من شهد في بركة أو ما زادها في الجارية أي
وما زاد أبو يوسف ومحمد فنفق شهادتهما فنفق شهادتهما هما **مسألة**
في قتل القاتل في منطوقه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
الدية وسميت الدية عقلاً لأن مقتل الدماء من أن تسقط والعاقلة هم
التي من الذين ينفقون بغيره قال **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**
في قتل القاتل في منطوقه **مسألة** **في قتل القاتل في منطوقه**

المدينة فوجد من عظامهم لا يزالون على ما كانوا عليه في يومهم فكل من

وَهُمْ أُولُو الدِّينِ لَدَيْ رَبِّكَ **ثَلَاثٌ فِي أُعْطِيَهُ السُّلْطَانُ**
وَالْأَهْلُ غَاوِلًا سَوِيًّا الدِّينِ **ثَلَاثٌ فِي السُّنَنِ مِنْ أَرْبَعٍ**
الدِّينِ فِي سَبْعَةِ الْعُمَدِ وَالْحَقُّ وَكُلُّ دِينٍ وَجِبَتْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ عَلَى الْعَاقِلَةِ
وَالْعَاقِلَةِ الَّذِينَ يَعْقِلُونَ بِعَيْنِ الدِّينِ يُؤَدُّونَ الْعَقْلَ وَهُوَ الدِّينُ وَالْأَصْلُ
فِي وَجْهِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثٍ جَمَلُ بَيْنَ مَا لَكَ لِلْأَوَّلِ قَوْلُهُ
قَوْلُهُ لَأَنْ نَفْسٌ مَحْتَمِلَةٌ لَوَاحِدَةٍ إِلَى أَهْلِهَا وَالْخَاطِئِ مَعَهُ وَالْأَوَّلُ لَمْ
يُقْصَدِ الْقَتْلُ وَلَمْ يَنْتَهَ وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى شِبْهَ الْعَمَلِ نَظَرًا إِلَى الْأَوَّلِ وَاجَهَ
إِلَى أَجَابِ الْعَقُولِ عَلَيْهِ وَفِي الْحَبَابِ الدِّينِ عَلَيْهِ إِجَابٌ بِهِ وَاتِّصَالٌ لَهُ فِيهِ
عَقْلٌ بِهِ فَيُضَرُّ إِلَيْهِ الْعَاقِلَةُ مُحَقَّقًا لِلْحَقِيقَةِ وَالْمَا حَقُّهُ بِالضَّرَرِ لِأَنَّهُ أَمَّا
قَتْلُ بَقِيَّةٍ تَهْمُ وَيَضُرُّهُمْ وَكَانُوا هُمُ الْمُقْصُودِينَ فِي تَوَلُّهِمْ مَوَاقِبَتَهُ وَمَنْعَهُمْ لَهُ
مِنْ جَانِبَتِهِ وَقَوْلُهُ بِنَفْسِهِ أَيْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ اخْتِزَامًا عَنْ قَتْلِ الْإِبْنِ عَمَلًا
فَأَنَّ الدِّينَ هُنَاكَ مَا وَجِبَتْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ بِلَوْجِبَتْ بِسُقُوطِ الْقَضَا
بِالشَّيْءِ وَقَدْ بَيَّنَّا هُوَ قَوْلُهُمْ وَهُوَ أُولُو الدِّينِ أَيْ الْعَاقِلَةُ هُمُ أَهْلُ الدِّينِ
أَذَاكَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ يُؤْخَذُ مِنْ عَطَايَاهُمْ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ وَأَهْلُ الدِّينِ
هُمُ الْحَبِيشُ الَّذِينَ كُتِبَتْ أَسْمَاؤُهُمْ فِي الدِّينِ وَالْأَصْلُ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا
يَتَنَاصَرُونَ بِالْأَسْبَاقِ فِي الْقَبَائِلِ فَكَانَ الْعَقْلُ عَلَيْهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ فَلَمَّا كَانَ
فِي مَقَامِ عَمَلٍ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَفِيهِ مِنَ الْأَعْطِيَةِ وَدُونَ الدِّينِ وَفِيهِ فَصَابَ
النَّاصِرُ بِالْأَوَّلِ فَجَعَلَهَا عَلَى أَهْلِ الدِّينِ فِي عَطَايَاهُمْ بِحَضْرَةِ الصَّاحِبِ
مِنْ عَيْنِ بَلِيغٍ فَصَابَ ذَلِكَ أَجْمَاعًا وَقَوْلُهُ ثَلَاثٌ فِي أُعْطِيَهُ السُّلْطَانُ أَيْ ثَلَاثٌ
الدِّينِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثٌ فَإِنَّ لَمْ تَنْتَهِ الْقَبِيلَةُ لِذَلِكَ ضَرَرُ الْيَوْمِ
أَقْبَلَ الْقَبَائِلُ بِالْغُلَبِ الْخَفِيفِ وَبَعَثَ إِلَيْهِمُ الْأَقْبَلَ وَالْأَقْبَلَ عَلَى تَرْتِيبِ
الْعَصَبَاتِ الْأَحْقَقِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ الْأَعْمَارَ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ هُوَ قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ
أَكْثَرُ قِسْطِ الشَّيْءِ مِنْهُمْ دِينُهُمْ **ثَلَاثٌ فِي كُلِّ عَامٍ فَاغْلِبُوا**
لَكُنْ إِذَا ضَافَ قَبِيلُ الْقَاتِلِ **ضَرَرُ الْيَوْمِ أَقْبَلَ الْقَبَائِلِ**
أَعْلَمُ أَنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ فَكَانَتْ قَبِيلَتُهُ تَقْطَعُ عَلَيْهِمْ
الدِّينَ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ لِأَنَّ الْوَاحِدَ مَهْرٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ
وَيَنْقُصُ مِنْهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْقَبِيلَةُ تَنْتَهِ لَكَ ضَرَرُ الْيَوْمِ أَقْبَلَ الْقَبَائِلِ الْيَوْمِ
وَيَسْخَرُ الْقَاتِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ يَكُونُ دِينًا يَدِي كَمَا جَاءَهُمْ قَوْلُهُ أَكْثَرُ قِسْطِ الشَّيْءِ
مِنْهُمْ دَرَاهِمُ وَثَلَاثٌ فِي كُلِّ عَامٍ دَرَاهِمُ فِي الْهَدَايَةِ ذَلِكَ الْقَدْرُ وَهِيَ فِي مَخْصَرٍ أَنَّهُ
لَا يَرَادُ بِالرَّحْلِ مَهْرٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيَنْقُصُ مِنْهَا وَهَذَا الشَّارِعُ إِلَى
أَنَّهُ لَا يَرَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ وَفِيهِ مَخْصَرٌ مَحْدُودٌ أَنَّهُ لَا يَرَادُ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ مِنْ جَمِيعِ الدِّينِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ عَلَى ثَلَاثِ دَرَاهِمٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ
وَلَا يَرَادُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ الْأَرْبَعَةُ دَرَاهِمُ وَثَلَاثٌ دَرَاهِمُ وَهَذَا الْأَمْرُ
قَالَ **وَحَسْبُ الدِّينِ وَفِي عَيْنِهِ عَقْلٌ** **يَقُولُ عَنْ مَعْتَبَرٍ إِذَا قَاتَلَ**
كَأَنَّكَ عَنْ مَوْلَى الْمَوَالِ الْأَبِ وَشَلَّ **وَقَدْ وَضَعَ الْعُسَيْدُ عَنْهُمْ قَتْلَ**

أَي

أَي يَسْخَرُ الْقَاتِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ يَكُونُ دِينًا يَدِي كَمَا جَاءَهُمْ قَوْلُهُ أَكْثَرُ قِسْطِ الشَّيْءِ
مِنْهُمْ دَرَاهِمُ وَثَلَاثٌ فِي كُلِّ عَامٍ دَرَاهِمُ فِي الْهَدَايَةِ ذَلِكَ الْقَدْرُ وَهِيَ فِي مَخْصَرٍ أَنَّهُ
لَا يَرَادُ بِالرَّحْلِ مَهْرٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيَنْقُصُ مِنْهَا وَهَذَا الشَّارِعُ إِلَى
أَنَّهُ لَا يَرَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ وَفِيهِ مَخْصَرٌ مَحْدُودٌ أَنَّهُ لَا يَرَادُ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ مِنْ جَمِيعِ الدِّينِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ عَلَى ثَلَاثِ دَرَاهِمٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ
وَلَا يَرَادُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ الْأَرْبَعَةُ دَرَاهِمُ وَثَلَاثٌ دَرَاهِمُ وَهَذَا الْأَمْرُ
قَالَ **وَحَسْبُ الدِّينِ وَفِي عَيْنِهِ عَقْلٌ** **يَقُولُ عَنْ مَعْتَبَرٍ إِذَا قَاتَلَ**
كَأَنَّكَ عَنْ مَوْلَى الْمَوَالِ الْأَبِ وَشَلَّ **وَقَدْ وَضَعَ الْعُسَيْدُ عَنْهُمْ قَتْلَ**
أَي يَسْخَرُ الْقَاتِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ يَكُونُ دِينًا يَدِي كَمَا جَاءَهُمْ قَوْلُهُ أَكْثَرُ قِسْطِ الشَّيْءِ
مِنْهُمْ دَرَاهِمُ وَثَلَاثٌ فِي كُلِّ عَامٍ دَرَاهِمُ فِي الْهَدَايَةِ ذَلِكَ الْقَدْرُ وَهِيَ فِي مَخْصَرٍ أَنَّهُ
لَا يَرَادُ بِالرَّحْلِ مَهْرٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيَنْقُصُ مِنْهَا وَهَذَا الشَّارِعُ إِلَى
أَنَّهُ لَا يَرَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ وَفِيهِ مَخْصَرٌ مَحْدُودٌ أَنَّهُ لَا يَرَادُ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ مِنْ جَمِيعِ الدِّينِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ عَلَى ثَلَاثِ دَرَاهِمٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ
وَلَا يَرَادُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ الْأَرْبَعَةُ دَرَاهِمُ وَثَلَاثٌ دَرَاهِمُ وَهَذَا الْأَمْرُ
قَالَ **وَحَسْبُ الدِّينِ وَفِي عَيْنِهِ عَقْلٌ** **يَقُولُ عَنْ مَعْتَبَرٍ إِذَا قَاتَلَ**
كَأَنَّكَ عَنْ مَوْلَى الْمَوَالِ الْأَبِ وَشَلَّ **وَقَدْ وَضَعَ الْعُسَيْدُ عَنْهُمْ قَتْلَ**

أَي يَسْخَرُ الْقَاتِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ يَكُونُ دِينًا يَدِي كَمَا جَاءَهُمْ قَوْلُهُ أَكْثَرُ قِسْطِ الشَّيْءِ
مِنْهُمْ دَرَاهِمُ وَثَلَاثٌ فِي كُلِّ عَامٍ دَرَاهِمُ فِي الْهَدَايَةِ ذَلِكَ الْقَدْرُ وَهِيَ فِي مَخْصَرٍ أَنَّهُ
لَا يَرَادُ بِالرَّحْلِ مَهْرٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيَنْقُصُ مِنْهَا وَهَذَا الشَّارِعُ إِلَى
أَنَّهُ لَا يَرَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ وَفِيهِ مَخْصَرٌ مَحْدُودٌ أَنَّهُ لَا يَرَادُ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ مِنْ جَمِيعِ الدِّينِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ عَلَى ثَلَاثِ دَرَاهِمٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ دَرَاهِمٍ
وَلَا يَرَادُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ الْأَرْبَعَةُ دَرَاهِمُ وَثَلَاثٌ دَرَاهِمُ وَهَذَا الْأَمْرُ
قَالَ **وَحَسْبُ الدِّينِ وَفِي عَيْنِهِ عَقْلٌ** **يَقُولُ عَنْ مَعْتَبَرٍ إِذَا قَاتَلَ**
كَأَنَّكَ عَنْ مَوْلَى الْمَوَالِ الْأَبِ وَشَلَّ **وَقَدْ وَضَعَ الْعُسَيْدُ عَنْهُمْ قَتْلَ**

الدية رجعت بها على غايته الامر اذا كان الامر ثبت بالسنة وفي
مال الامران كان ثبت باقل من ثلث سنين من يوم توفى
به القاضي على الامر وعلى غايته لان الديات بحسب موطنه
بطور التيسير **كتاب الوصايا الوصية**
محتوياتها من عتب فيها غير مفروضة ولا موقوفة كغيرها مشروعة
بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى من بعد وصية
يوصي بها واما السنة فاما من سئل عن وصية رجل من بني ابي لهبه
قال مرصت مرصا استقيت منه على الموت فعاد في رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان مالي كثير وليس يرثني الا بنت واحدة
او وصي بمالي كله قال لا قالت افنصفه قال لا قالت افثلثه
قال نعم والثلث كثير انك يا سعد ان تدع وراثتك اعني خبر من ان
تدعهم عاقله يتلفون الناس اي عدون اكفهم في المسئلة للناس
والعالة الفقراء والعيلة الفقراء في الله وان حقت عيلة فسوف يعينكم
الله من فضله فريد ايضا على نبوتها بالسنة قوله عليه السلام ار الله
تصدق عليكم ثلث اموالكم في اخواتكم كنز ياده في اعمالكم
تضعونه حيث شئتم وعليه اجماع الامم ولان الامم من غير باصلة
مقتضى في عمله فاذا عرض له الموت وخاف البتة فاحتاج الى تلافى
بقصبة عماله او لقول لان امر من حاله التوبة والرجوع الى الله تعالى
واخر عمله بالدين واول اقباله على الاخيرة فاحتاج الى ان يستلزم
عماله بعض ما فرط في حاله فاحتج به **كتاب الوصية**
باب ثلث اموال من لا يرثها من غير وصية ما لم يخلف وصية او وصي قبل
كما مضى في كتاب الوصية **باب ثلث اموال من لا يرثها من غير وصية**
باب ثلث اموال من لا يرثها من غير وصية **باب ثلث اموال من لا يرثها من غير وصية**
الوصية غير واجبة وهي مستحبة ولا يجوز ما زاد على الثلث لقوله
عليه السلام في وصية شفع والثلث كثير بعد ما نفي وصية بالكل والوصف
ولا يخطئ الورثة لان ما بقى من الثلث والوصية وهو استغناء وحق
المال في وجب بقوله تعالى لا اله الا الله الشريعة في حق الاجانب بقوله
الثلث الباقى كقصبة على ما بينا وظهر في حق الورثة لان الظاهر
انه لا يصدق فيه عليه حتى يلحق عنه من الاثار لقوله عليه
السلام لا وصية لوارث وقد جاز في الحديث الحيف في الوصية من اكبر
الكفاية ومنه بالزيادة على الثلث وبالوصية للوارث وقوله
لا اجل اى لا اكثر من الثلث فانه اذا وصي بالثلث لم يخرب
حجبه الورثة بعد موته وهم كبا لان الامتناع من ذلك بحقه
فاذا استقطب ميراثه بانه لا ميراث له في حال حيوة لا يجرى
قبل ثبوته للحق ثبت عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد وفاته
وقد كملوا من اى لا يجوز الوصية للوارث الا ان يجبرها بقية الورثة

بعد الموت وكذا لا يجوز الوصية للوارث للمقاتل عهدا كان او خطا بعقدان
كان منها شرا لقوله عليه السلام لا وصية لفان ولا له **باب الوصية**
ما اخرج الله تعالى من الوصية كما حرم الميراث ولو اجازها الورثة
جاز عندنا وقال ابو يوسف لا يجوز لان حديثه باقية والامتناع لا جازها
ولها ان الامتناع يحق الورثة لان نفع بطلانها يقع والهمم كنفع بطلان
الميراث ولا جرم لا يردون للمقاتل كما لا يردون لها لاحد من وقوله
كوارث او من قتل اى لا يجوز الوصية للوارث لقوله عليه السلام
اب الله قد اعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لوارث ولانه يتبادر
للبعض باينما البعض في جوارحه فطبيعة الرحم ولانه حيف على الميت
الذى مروى به ويعتبر كونه وانما او غير وارث وقت الموت لا وقت
الوصية لانه عليك مضاف الى ما بعد الموت وحكمه ثبت بعد الموت
والجدة من الميراث للوارث في وقت وفاته كالمسلم الذي وصيها اى في الوصية
والذي يرفع اليها من اى والد من كالمسلم في جوارحه الوصية ومعناه
ان المسلم والذي في الوصية سواء وجوز ان يوصي المسلم للكافر والكافر
لمسلم اما جوارحه وصية المسلم لكافر فلفق له تعالى لا ينهاكم الله عن الذين
لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبغوا ذمتهم واما وصية
الذي في كالمسلم فلا اصل له من بعث الله من سائر المسلمين في المعاملات واما
الوصية لاهل الحرب فلا يجوز وهي باطلة لقوله تعالى انما يهاكم الله
عن الذين في ثلثكم في الدين واخرجوكم من دياركم الآية وقوله واعتصم
بقولي والبراد اذ ذاك يعني اى هلك والبراد اذ ذاك يعني اى هلك
بعد الموت فان ثلث الوصية له في حال الحيوة اوردوها فذلك باطل لان الوصية
لان وان يتوفى ملكه بعد الموت ليعطيه فلا يعطيه قبله وقوله وقوله
موت اى موت الموصي له يعطيه مضاف في الوصية وهو ان الموت
الموصي ثم موت الموصي له قبل الموت في حال الموصي في ملكه ثم يموت
الموصي له استحقاقا لاهل الوصية من جانب الموصي وقوله ثلث الوصية في حال
الفسخ من حقه واما ما نفي حق الموصي له فاذا مات دخل في ملكه كمن في
البيع المشروط في البيع المشروط اذ ما في قبل الاخيرة وقوله من بعد موت
اى من بعد موت الموصي وقوله ثم سئل عن الموصي له في ملكه كمن في
وقوله واعتصم بقولي ذوالرود اذ ذاك يعني اى فتموت الموصي له في ملكه
انما يكون بعد الموت موت الموصي **باب الوصية** في هذه ان الوصية
تقع على من يوصي له عند حياته وقال حنف لا يفتقر الى القبول لانه عليك
بثقل الموت كالميراث ولنا انه عليك بعقد وقوف على القبول في كل لحظة
بالهبة والبيع فاذا ثبت ان القبول معتبر فان وجد بعد الموت ثلث الوصية
وان وجد ثلث الوصية لم ينعاق له حاكم لان الوصية عليك وموافق القبول
فكان انما هو الموت فلا يصح القبول قبل الاجابة في المباح بعد

استعمل
الوصية
في
الدين
والوصية
في
الدين
والوصية
في
الدين

[illegible][illegible]

وهو القياس وقيل ان قول محمد مضطرب بروي موه مع اني حنفية وانه مع اني يوسف
 وجه فلهما ان الولاية من الله تعالى في الولاية ولان فيه اثبات الولاية للمسلمين
 على كل حال وهذه خلاف المستر مع ولا في حنفية ان الولاية محاطة مستتب للوصية
 يكون اهلا للوصاية وليس لاحد عليه ولا به فان الصفات وان كان ملكا ليس
 له ولا به الامتاع فلا مباحة وانما المولى الذي يكون له ان يكون له وصار كالمالك
 قال وهو **ادام في كل من يعينه** **فانه باحق** **تعدن** **الحاد الوصي الى من**
 يعينه انما بالوصية فهو اليه القاطن عينا وعادة لمولى الوصي وهذا لا ينفك
 عن المولى في كل حال بل هو اولى اليه لصلة القرابة ويظهر من النظر بان عينا عنه ولو شق
 اليه الوصي في كل حال لا ينفك عنه حتى يعرف ذلك حقيقة لان الثاني قد يكون كالثاني
 بين ذلك الحنفية على فطحة فان ظهر خلافه في عجز اصلا استندل له دعاء في الشر
 من المولى الى من يعينه المولى في صحف الوصي لا في كانه قد اراد على التصرف امين
 فيه ليس في البيت الثاني ان يخرج الولاية الى اخذ عينة كان دونه لما اراد
 تحت الوصية ومن عينة نفاذه اولى او بعد اقله من على الولاية مع وفور
 شفعته فاولى ان يعينه من على عينة وكان اذ استبلى الورثة او بعضهم الوصي الى الثاني
 فانه لا ينبغي ان يكون حتى ان يكون من حبان له لانه يستفاد الولاية من امين
 غير انه اذا ظهر ملكا للامانة فلهما بيتا اما نصيبه وهو لا يملكه وقد فلت الامانة
 ولو كان الميراث في الاجل الاخر من مولى فقد عينة يتقرب القاضى من ماله كانه
 لا يملكه وقد قاله باحق من اى يقوى باخرو منه فعليه وعلى من ثلثت
 اى قويا وشهدا فاك **في البيت الثاني** **فانك عند الطرفين قد فسد**
في البيت الثاني **ادام القرد عينة** **فانك عند الطرفين قد فسد**
الاجل الاخر من مولى **فانك عند الطرفين قد فسد** **فانك عند الطرفين قد فسد**
والاجل الاخر من مولى **فانك عند الطرفين قد فسد** **فانك عند الطرفين قد فسد**
 اى اذا انصى الى اثنين لم يكن لاحدهما ان ينصرف عنه الى حشده وهو لا
 معدودة مع دون صاحبه الا في استناب بينهما ان سأل الله تعالى وقال اني يوسف يفر ذلك واحد
 منها بالتصديق في جميع الاشياء لان الوصاية سبيلها الولاية والولاية وصف
 شرعى لا يجوز فثبت لكل واحد منهما كمالا كولاية الانكاح للاخوين
 ثبت ولها ان الولاية ههنا بالتقوية فيراعى وصف التقوية فيه وهو وصف
 الاجتماع وهو شرط معين ومقرر من الموصى الا بالمتن في نصيب الواحد كما كمنى بخلاف
 الاخوة في الانكاح لا بالمتن ههنا كالعزارة وقد قامت بكل واحد منهما كمالا
 وقوله الاجل الاخر من مولى وسئل الكفر الى الاخي من الميراث وصلى حاج اليه من شقولا
 الكفر والحقوق وغير ذلك وقيل ان ما في المتن من المعين اعلم به في دبره بعينه
 وقوله والاجل الاخر من مولى والحق في الميراث وقضا دين بعينه ونفيل وصية
 بعينه وعنف عنه بعينه وسئل طهارة الصغار وكسوتهم وقول المولى له الميراث
فانك عند الطرفين قد فسد **فانك عند الطرفين قد فسد** **فانك عند الطرفين قد فسد**
 في الامانة الا منرا الكفر ونجس الميراث لان في الناحية قسما للميراث

تبع

ولهذا جعله للحيوان عند ذلك وطعام الصغار وكسوتهم لانه من موقوفه جوعا حتى
 وعبر فاورد الوديعه بعينه فانما المقصود بالامانة استنابا فاسدا وحفظ الاموال
 وقضا الدين لانها ليست من باب الولاية فانه اذا ظهر صاحب الدين بحسن دينه له ان يخله
 بعينه وان ذلك حفظ المال ملكه من تقع في يده فكان من باب الامانة لا من باب الولاية
 وسبق وصية بعينه وعنف عنه بعينه لانه لا يحتاج فيه الى الرأى وكذلك الحق في موه
 في حقوق الميراث لان الاجتماع بينهما متعذر فلهما يتعذر بها احد الوصيين وكذا يقول الحق
 للصفين لان في الناحية حنفية المتعارف ولانه ملكه الامر والذي في حرم فلم يكن من باب
 الولاية وكذلك يعين ما يعنى عليه التوقيف والتلف لان فيه صنفين ومن لا يخفى
 قال **ادام في كل من يعينه** **فانه باحق** **تعدن** **الحاد الوصي الى من**
ادام في كل من يعينه **فانه باحق** **تعدن** **الحاد الوصي الى من**
ادام في كل من يعينه **فانه باحق** **تعدن** **الحاد الوصي الى من**
 اى مقاسمه الوصي الموصى له عن الورثة جازية ومقاسمه الوصي الوصية عن الموصى له
 باطله فان قاسم الوصية واخذ نصيب الوصي فضايع رجوع الموصى له بثلاث ما بقي
 كانت هكذا لان الوصية في خليفه الوصية الميراث حتى بن ذرية العيت ويورث عليه
 والوصي خليفه الوصية فيكون حقا عن الوصية اذا كان غايبا وصية العتمة
 عليه حتى لو حضر وقبضت ما في يد الوصي ليس له ان يشرك الموصى له اما الموصى له
 ليس خليفه عن الميراث في كل وجه لانه ملكه بسبب جديده ولهذا لا يرث بالعتبة
 ولا يرث عليه فلا يكون الوصي خليفه عند عيتته حتى لو هلك ما اقره له عند الوصي كان
 له ثلث ما بقي لان العتمة لو يترك عليه غير الوصية في الاصل لانه امين فيه
 وله ولا في الميراث في الزكاة وقصار كما اذا هلك بعض الزكاة قبل العتمة فانه يكون
 له ثلث الباقي لان الوصي له شريك الوصية ويتوى ما بقي من المال المشترك على
 الميراث وبق ما بقي على الزكاة فان قاسم الوصية واخذ نصيب الوصي فضايع رجوع
 الموصى له بثلاث ما بقي ما بينه وقوله وان يكن في الحج الا كان كذا اى كان الوصي
 الميراث فضايع الوصي الوصية فضايع ما بقي يده عن الميراث من ثلث ما بقي وكذلك
 ان جرحه الى رجل ليخبر عنه فضايع عن يده وقال ابو يوسف ان كان مستغرا للثلاث
 لم يرجع عليه بشئ ولا يبرح جمع يماما للثلاث وقال محمد لا يرجع بشئ لان العتمة
 حو الموصى له فضايع الوصي بنفسه مالا لي عنده ههنا لا يلزمه شئ وبطلت
 الوصية وكذا اذا اضره وصيه الذي قام مقامه له ولا في يوسف ان جعل الوصية
 الثلث يجب بتعديدها ما بقي فعلها واذا لم يبق بطلت لفقاق فعلها ولا في حنفية
 ان العتمة لا تزداد لداقتها بل يعطو لها وهي ناذية الحق فلم يشر ذونه وصار كذا اذا
 هلك قبل العتمة فانه يحج عنه بثلاث ما بقي ولان ما بها بالتسليم الى الميراث المسماه
 فاذا لم يصر في ذلك لم يصر فضايع هلاكه فعلها وقوله وفيه قد مر خلا في حدى
 اراد بالخلاف وهو ما اذا اوصى بان يحج عنه فافر من الوصي سبعة ربه ودفوعها
 الى من يحج عن الميراث فهاك في يد الميراث فعند اني حنفية في عنه بثلاث
 ما بقي في يد الورثة وهو القان وثالثه وجعل كان ماله ههنا الميراث ولا

في البيت الثاني فانه اذا اوصى بالوصية فضايع رجوع الموصى له بثلاث ما بقي
 في البيت الثاني فانه اذا اوصى بالوصية فضايع رجوع الموصى له بثلاث ما بقي
 في البيت الثاني فانه اذا اوصى بالوصية فضايع رجوع الموصى له بثلاث ما بقي

غير وقال ابو يوسف رحمه الله عليه من الثالث وقال محمد بن طالت
الوصية فان في منطوقه من الوصية في مقالات الذوات
مقضى من اموال المالك كره بالافضاع كان ثلث ما غنر
له وبقى الثلث عند الثاني ولو لم يثبت ثلثي المالك في
قول له كان ثلث ما غنر له اي كان ثلث ما بقي له اي المالك فله رحمه الله
وتسمية القاضي واخذ خط من نفسه في اذ غاب جان فاعلمت
وبيعه ثلثا من المالك في حقيقته المضمون في عرف
اي اذا اوصى لرجل ثلث من ماله ففعل الوارثه الى القاضي ففعلها والمقضى له غاب
فقسمته حايث في لان الوصية بحسبه ولان الوارثه الموصى له قبل القبول فغير
الوصية ميراثا لورثته والقاضي يثبت ما طار الا سيما وحول المقضى والغيب ومن
النظر انه ان نصيب الغائب وقبضه ثلثه ذلك ما يقع في الوصية المالكه وقد
ذلك المعتبر من لم يكن له على الورثه سبيل وقوله وبيعه ثلثا من المالك
في عياله الموصى به فاعرف اي اذا باع الوصي عياله من التركة بعين مضمونه
العزم او ليس فحق جاز لان الوصي قابض مقام الموصى ولو تولى ذلك الموصى بنفسه
بحوزة مضمونه بعين مضمونه من العزم وان كان في مرض الموت فذلك اذا اولاه من
فامر مقامه وهذا لان حق العزم ما يتعلق بالماله لا بالصورة والبيع لا يبطل
ايما له لغوا في الحلق وهو الميراث **قال رحمه الله**
وبعض الوصي عياله امثله ببيع مضمونه للفقير اذا
انما شق العبد اذ تاد الثمن في يده وعاد في الاصل اذا
اي من اوصى بان يباع عبيدك ويصدق ثمنه على المساكين فبطل الوصي
وقبض الثمن وضاع في يده واستحق العبد من الوصي لانه هو العاقل فتكون
العمرة عليه وهذه عملة لان المشتري منه ما رضى به من الثمن الا يستلم له المبيع
ولم يسله فقد اخذ الوصي الرابع مال العبد بعينه فله عليه رد ماله ورجوع
فيما تركه اميت لانه عاملكه فبرجع عليه وكان ابو حنيفة يقول لا
يرجع لانه من قبضه ثم يرجع الى ما ذكرناه ويرجع في جميع التركة وعز
محمد بن ابي نعيم في الثلث لان الرجوع كالموصية فاحتملها في محل
الوصية الثلث وجه المظاهر انه يرجع عليه تمام العزم وذلك في قوله
ايما له يوصي من جميع التركة **قال رحمه الله**
القول طيغ اذا بيع عبيدك بثلثي ثمنه في بيع الوصي
اي اذا قسم الوصي امثله فاحاطت بغيره من الورثه عبيد وناعه الوصي
وقبض الثمن فملك عنده واستحق العبد ورجع الوصي في مال الصغير
لانه عاملكه ويرجع الصغير على الورثه حصته لا تنقض القسمة
باستحقاق ما اصابه **قال رحمه الله**
وثبت احتسابه في مال المالك ان كان ذلك جيرا لغيره جازا
اي اذا احتساب المالك في مال الميراث كان ذلك جيرا لغيره جازا

وهو ان يكون امالي العون من اذ العولاه نظريه وان كان العون من امالي العون
الا ان فيه نصيب الكسب من عياله يعقبت الوصية **قال رحمه الله**
والبيع في الميراث جازا **قال رحمه الله**
على الوصي بالثمن فكل ما كان له من الميراث جازا
اي لا يجوز بيع الوصي في ميراثه الا ما كان له من الميراث في لانه لا يظفر في
العبد الميراث من الميراث لانه لا يملك الميراث من الميراث في لانه لا يملك الميراث
فحق الميراث جازا **قال رحمه الله**
يعلمون وعلموا انهم بالوصي الفاضل عند اي حقيقته لا يملك الميراث من الميراث
ايما له ولا يملك الميراث من الميراث لانه لا يملك الميراث من الميراث في لانه لا يملك الميراث
نظرا في حقيقته فمصلحة النظرية وعندها لا يملك الميراث من الميراث في لانه لا يملك الميراث
منه يبيع ولا يملكه فيه وهو ليسوا من اهل الميراث في لانه على الوصي بالثمن جازا
يكتب اي اذا كتب كتاب الميراث على الوصي فكتب كتاب الميراث على جازا
وكتب الوصية على جازا لان ذلك اوصى به او كتب جازا على يمينه
الشاهد بغيره في اخر من غير فصل فمصلحة ذلك جازا على ذلك بغير
فيل استرحه من ماله من ماله ولا يملك من ماله في لانه لا يملك الميراث من الميراث
لان الوصي بغيره جازا **قال رحمه الله**
بيع الوصي بالثمن الميراث **قال رحمه الله**
اي بيع الوصي على الكسب الغائب جازا في كل شيء الا في العقار لان الاصل
يلى ما سواه ولا يلى العقار فكل لك وصية فيه وكان القياس ان لا يملك الوصي
غير العقار ايضا لانه لا يملكه الا على الكسب الا ان استثنى ما انة
حفظ لتسارع العسا دغايه وحفظ الثمن اليسير من حفظ وهو يملك الحفظ
اما العقار فحقن بنفسه وقوله العقار بالثمن اللاصق **قال رحمه الله**
قال رحمه الله في مال الصغير **قال رحمه الله**
قال رحمه الله في الثاني **قال رحمه الله**
من الجازا وقال الشافعي الجازا جازا لان الشرا عاقبة مقام الاب حال عدمه
حق احسن من الميراث فقدم على وصية ولان الاب لا يملك الميراث من الميراث
ولا يملكه فاقبضه معنى في مقامه على الجازا لان نفسه هذه لان اخفها من الوصي
مع علمه بغيره الجازا لعل على ان يرضى في النظر لبيته من يرضى في ابيه قول
وان لم يرضى ان لم يرضى الاب الى احد من الميراث لان لانه اخفها من الناس
اليه ولشقيقه عليه حتى يملكه الجازا دون الوصية غير انه يقدم
وصي الاب في الميراث ما بينه **قال رحمه الله**
لان الوصية يترع والوصي ليس من اهل الميراث الا ترى انه لا يملك ميراثه
في حال حياته وحاله الميراث من ماله من ماله في الميراث من الوصية للميراث
في جميع ماله في حال حياته ولا يجوز ان يوصي بالثمن من الثلث فاذا لم
يوصيه لم يجره وصية وكذا اذا اوصى ثم مات بعد اذ كان لا يملك

مال

يكنه

الان

وخطب خطبته في يوم الجمعة في شهر ربيع الثاني سنة ثمان وعشرين
بستان ينضمون عدد الخطابة الذين ادرهم الامام ابو حنيفة وروى عنه في
ان الامام ابو حنيفة قد روى عن سبعة من خيرة اصحابه
الشيرواني ومفضل بن عمر وابنا ابيس وحنبل وابنة عجل
قد روى عن الامام ابو حنيفة في الدعاء قال صلى الله عليه وسلم
من علامات المؤمن اربع اذ احب صدق واذا وعد وفا واذا استنصر
واذا امن ادى ومن مناقبه ايضا من ياده في منظومة الهاملي رحمه الله في الوكاله
والرد بالعيب على الوكيل رد على الامر يا خليلي
في كل عيب ملية لا تحدث ان كان بالاقطار ذاك فاحتشوا
او حجه قامت او التلويح مع القضا في حمله الفصول
وان يكون حديث منسبه ولا يرد في اقراره فرع فاعقلا
لكن للوكيل ايضا صبه ان يثبت الرد بحكم فافهمه
وان يكن ودية بالرضا ليس له خصومه فاحتفظا

عن الامام المقدسي في عشر حصال في السوالات تجري
فيه في الرب طهاره العلم وباده للحفظ زوال البلغم
ومنه ايضا قوت لباب ذهب صبي طاب الهفكار
ومنه مال صفة الانسان وكان منه طلق اللسان
ولم يزل له من اعسر ولم ياكل الامام بص
ودي حصال فيه ايضا منها جميع الحكماء تنهي
في قدره حسوا كك شبر العتق عن فوق شبر قد هولا فلا تن
فانه مجلس ابلس كما روى لنا ذلك بعض العالم
وقد هي عن طويحه اذ يكمل منه قد قيل الجفون تحصر
وبعده غسل لاي صبه واسبع اول ما تشناك ايضا نتف
عن الحزام في يبل السفها ومصب سسوكك يوم رت الع
واحد من البلع بعين ما ذكره في ث الوساير هكذا الان
والخص احعل وكذا الابهاما اسفله فاحفظا في الك
واجعله من اذك موضع القلم من اذن الكانت فاحفظ يا ق
ثم الملاء والسلم اهدا على السبيل والنذر والجم
ضيقها اليك يوم الكاب والهم والخص